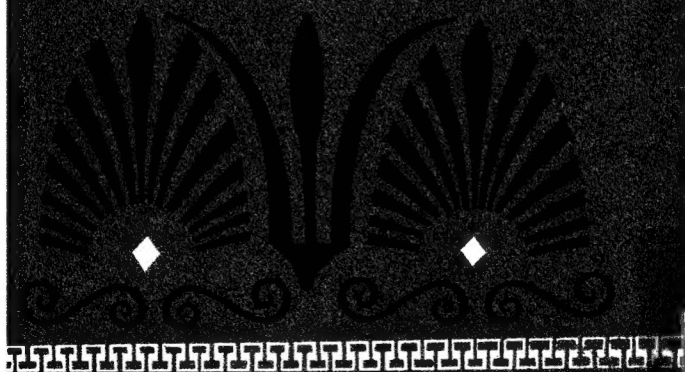


# الديمقراطية الأثينية



مجلد ١  
الديمقراطية الأثينية

اهداءات ٢٠٠٣

اميرة المرحوم الأستاذة/معمد سعيدة الوسيوني

الطبعة الأولى

# الديمقراطية الاثنية

[تأليف] : ١. ٢٠ هـ. م. جونز

[ترجمة] : د. عبدالحسن الخشاب



الهيئة العامة للكتاب

١٩٧٦

الديمقراطية الأثينية  
الترجمة العربية لكتاب

**ATHENIAN DEMOCRACY**

by

**A. H. M. Jones**

**Professor of Ancient History in the  
University of Cambridge**

## مقدمة

• لاشك أن إعادة طبع مجموعة من المقالات التي سبق نشرها يعد من الأمور غير المقبولة أساساً : غير أن ثمة من الظروف ما يشفع لنا في حالة هذا الكتاب ، فكل المقالات التي يحتويها تعالج موضوعاً واحداً وترتبطها بعضها ببعض وشائج متينة . فمن هذه المقالات مقالنا « الأسس الاقتصادية للديمقراطية الأثينية » و « الديمقراطية الأثينية ونافلوها » وقد نقلنا ومن العسير الحصول عليها . أما المقالة الخامسة « كيف طبقت الديمقراطية الأثينية » ( وهي تعتمد في مادتها على مجموعة مقالات التيوت في كامبردج سنة ١٩٥٦ ) وكذلك التحليل عن « سكان أثينا أثناء حرب البلويونيز » ( وهو دراسة موسعة مأخوذة عن مقال التي في جمعية كامبردج لثقافة اللغة سنة ١٩٥٣ ) فينشران في هذا الكتاب لأول مرة .

وانتي لادين بالشكر لحررى سلسلة Past and Present, Cambridge  
والمشرفين على مطابع Historical Journal and the Economic Review.  
جامعة كمبر دج لتفضّلهم بالموافقة على إعادة طبع المقالات الأولى والثالث والرابع  
والثاني على التوالي ، وكذلك سير باسيل بلاكويل Sir Basil Blackwell  
الذى عنى بنشر الكتاب .

وأعترف بالفضل لأصدقاء كثيرين أبدوا لي ملاحظاتهم النقدية واقترحاتهم ،  
منهم م . فينلي Mr. M. I. Finley وج : جريفث Mr. Guy Griffith ود. م. لويس  
Mr. D.M. Lewis و ر د ميجز Mr. Russett Meiggs واخص بالشكر مستر  
جيوفري دي سانت كروا Mr. Geoffrey de Ste Croix الذى كان لعايته  
الواعية الفضل في تصويب كثير من الأخطاء ، والذى دفعنى مناقشاته القلة أحيانا  
إلى تغيير بعض وجهات نظرى .

ونظرا لأنى أعدت لشر المقالات بدون تغيير تقريباً ، وإن كنت قد  
صححت بعض أخطاء في الحقائق ، ووجدت للراجع ، واستبعدت بعض  
الملاحظات المسببة ، فقد نجم عن ذلك بعض التداخل والتكرار وهو ما كان  
من المسير تقاضيه بغير إعادة صياغة المادة كلها من جديد ، وإنى لارجو أن  
يقبل القراء ذلك بتسامح .

١ . ٥ . م . جولز

١

الأسس الاقتصادية  
للمعقراطية الأنثوية

---





### الأسس الاقتصادية للديمقراطية الآثينية (١)

● ● قد تبدو الديمقراطية الآثينية لأول وهلة وكأنها نظام أحكم تصميمه بحيث يعبر عن لمادة الشعب ويقبضن لما النفاذ . إذ كان اختيار غالبية الحكام سنويا يتم بالاقتراع بين المرشحين الأكفاء الذين يتقدمون بأسمائهم لكي تمنح لكل مواطن فرصة أن يتولى دوره في إدارة شئون البلاد . ففي القرن الخامس كانت جمعية الشعب (الأكليزيا ) تقوم بانتخاب الضباط العسكريين وعلى رأسهم القواد العشرة . وفي القرن الرابع ، عندما أصبحت الشئون المالية مشكلة معقدة انتخب أيضا بعض كبار الموظفين لإدارة هذه الشئون ، وكان هذا إذعاناً لازماً للمبادئ الأرستقراطية لأن اليونانيين اعتبروا الانتخابات العامة أمراً أرستقراطياً أكثر منه ديمقراطياً ، مادام الناخب العادي يفضل اسماً معروفاً على اسم مجهول . وعادة ما كان القواد في الواقع من ذوي الثراء والجاه ، وإن كانت هيأتهم تضم بين أعضائها واحداً أو اثنين من الجنود المحترفين في القرن الرابع ، غير أن الجمعية التي كان أعضاؤها كل المواطنين البالغين من الرجال ، كان لها سطوة صارمة على القواد الذين كانوا يتلقون عنها تعليمات محددة ويعد للخروج عليها مجازفة تعرضهم للخطر . لقد كانت الجمعية إذن بكل معنى الكلمة هي مصدر السلطات وكانت الحاكمة ، وتعقد في العام أربعين اجتماعاً منتظماً إلى جانب ما يتطلبه الأمر من جلسات استثنائية ، ولم تكن مهمتها البت في مسائل السياسة العامة فحسب ، بل كانت تتخذ قرارات مفصلة في كل مجالات الحكومة في الشئون الخارجية والعمليات الحربية والشئون المالية .

وكان مجلس الخمسة حجر الزاوية في الدستور وينتخب سنويا بالاقتراع من جميع القرى أو ( الديم Demes أى الأبرشيات ) في أثينا وأتيكا بنسبة اتساعها ، حتى تشكل هيئة تمثل الشعب كله تمثيلا عادلا . ولعلنا المجلس مهتان رئيسيتان : الإشراف على نشاط المحاكم وتنسيق جهودهم ، وإعداد جدول أعمال الجمعية ، فلم يكن من الممكن عرض أى اقتراح على الجمعية مالم يكن المجلس قد أدرجه في جدول الأعمال وأعلنه في الوقت المناسب ، وبهذا أمكنه تفضي المقترحات المعارضة . وقد جرت العادة بأن يعد المجلس مشروع اقتراح حول القضايا التي لا تقبل جدلا ، وكان من الممكن مع ذلك لكل مواطن أن يناقشه ويعلله بكل حرية في الجمعية ، وبهذه الطريقة كان يستبعد كثير من الأعمال الشكلية . أما في الموضوعات القابلة للمناقشة فقد كان المجلس عادة — وبطبيعة تكوينه — يتجنب إبداء رأى فيها — واقتصرت مهمته على عرض الأمر على الشعب تاركا لأى مواطن صياغة مشروع القرار أثناء المناقشة الفعلية . وكان الرؤساء في المجلس وفي الجمعية ينتخبون يوميا بالقرعة من المجلس تقاديا لا يكتبونه من قوود بغير حق من مراكهم .

وأخيرا تأتي المحاكم الشعبية ومهمتها الحدية الأساسية للدستور . وكان المحلفون يختارون لكل دعوى بالاقتراع من بين ٦٠٠٠ مواطن ينتخبون بالقرعة سنويا ، ولم تقتصر هذه المحاكم على الفصل في القضايا الشخصية بل شمل اختصاصها البت في المسائل السياسية أيضا . وكان العمل المعتاد لهؤلاء المحلفين هو الفصل في اتهامات الاختلاس وسوء التصرف التي توجه ضد الحكام عند تركهم الخدمة ، وهم يبتون كملك في مصير أى مواطن يتهم بالخيانة العظمى أو « تضليل الشعب » بما يليه من خطاب في الجمعية ، كما كان لم أن يطلوا أى اقتراح تم التصويت عليه في الجمعية بحجة أنه يتعارض والقوانين ، وأن يعاقبوا صاحبه . لقد كثرت المحاكمات السياسية في أثينا ، وفي القرن الرابع بالذات كانت تهمة التقدم باقتراح يخالف القانون تستخدم دائما لأغراض سياسية وكثيرا ما أقيمت على أسس فنية لغاية ، ونتيجة لذلك فلأن المحاكم الشعبية — وقد كبر اختصاصها كثيرا يمثل هذه

التضاييا - انتهت إلى أن تكون محاكم حليا . ويوجه عام فإن جميع المواطنين الذين لم يقدّموا أهليتهم لأية مخالفة مثل عدم سداد دين الخزانة ، كانت لهم حقوق مالية متساوية ، ويوجه خاص كان لكل منهم حق الكلام والتصويت في الجمعية . وحدد سن الثلاثين شرطا للعضوية في المجلس والمحاكم وربما في كل المناصب . أما في الوظائف أو على الأقل في بعضها فكانت ثمة شروط فيما يتعلق بالملكات ، إلا أنها كانت غالبا معتلة ، وعلى أية حال فقد تجرّدت (٢) عند التطبيق في القرن الرابع وربما في الخامس . وفي سبيل إقامة هذا النظام على أساس الديمقراطية الحقّة كان لا بد لكل مواطن مهما كان فقيرا أن يبيأ له الوقت لممارسة حقوقه السياسية فقرر أجرا لذلك منذ عهد بركليس . (٣) وكانت أجور الحكام متفاوتة حسب طبيعة مهامهم (٤) فأعضاء المجلس كانوا يتقاضون ٥ أوّل يوميا في القرن الرابع وربما يتقاضوا أقل من ذلك في القرن الخامس (٥) بينما تقاضى القضاة ٢ أوّل زبدت إلى ثلاثة في عام ٤٢٥ ق . م . (٦) وابتداء من القرن الرابع خصص أجر المواطنين الذين يحضرون جلسات الجمعية لتلج من أوّل إلى اثنين فثلاثة (٧) وإن ظل ذلك على وجه الدقة قاصرا على أوائل الحاضرين من العدد القانوني للجلسة نظرا لضآلة المبلغ المخصص لكل اجتماع وقد زيد الأجر بحدود بواقع دراهمة واحدة للأيام العديدة ، ١٢ دراهمة للجلسات البشّر المأتمّة حيث يكون جدول الأعمال متغلا بالوضوحات (٨) .

وثمة مأخذان على الديمقراطية الاثنية ، أحدهما اجمع عليه النقاد ، قدامى ومحدثون ، بينما اقتصر الثاني على المحدثين منهم . ويتأخص المأخذ الأول في أن الأجر الذي كان جزءا أساسيا في هذا النظام إنما كان يقوم على الجزية التي كان يدفعها حلفاء أثينا في حلف ديولوس وبذلك كانت الديمقراطية عالة على الأمبراطورية ، بينما قوام المأخذ الثاني هو أن الاثنيين وحدهم هم الذين أتبح لهم الوقت لممارسة حقوقهم السياسية لأنهم كانوا يعملون على العبيد في قضاء شئونهم وبهسلا كانت الديمقراطية في الحقيقة عالة على العبيد .

لما بالنسبة للمأخذ الأول فيمكن الرد عليه ببساطة بأن الديمقراطية  
الاثنية ظلت قائمة في القرن الرابع حين قُبلت أثينا أمبراطوريةا وحين كن  
الحلف الاثيني الثاني الذي لم تلم فاعليته إلا لفترة من ٣٧٧ إلى ٣٥٧ ، لم  
يمكن على الإطلاق مصدر ربح ، فالاشتراكات المالية التي كان الحلفاء  
يقومون بدفعها لاثناد تنطى تقفات العمليات العسكرية والبحرية : ومع ذلك  
لم تبق الديمقراطية قائمة فحسب بل استحلثت في أوائل ذلك القرن نظاما  
جديدا هاما يقضى برفع أجر مقابل حضور جلسات الجمعية . وما دام الأمر  
كذلك فلا طائل من متابعة الأرقام المالية خاصة وأن حساباتها لن تخلو من  
ثغرات كثيرة . لقد كان عدد الحكام في آخر القرن الرابع حوالي ٣٥٠ ،  
وإذا كان متوسط الأجر اليومي دراخمة فيكون أجرهم السنوي ٢١ تالنت<sup>(٩)</sup>  
وإن تقاضى جميع أعضاء المجلس أجرا يوميا طيلة أيام السنة فإن جملة  
ذلك الأجر ستبلغ ما لا يقل عن ٢٦ تالنت سنويا ، أما إذا كان أعضاء  
المجلس يتقاضون ، كالحلفين ، أجرا عن الحضور الفعل فقط فيقل مجموع  
ما يتقاضونه كثيرا ، لأن الجلسات لم تكن تعقد كل يوم ، كما أن الكثيرين  
من الأعضاء لم يكونوا مواطنين على حضور الجلسات : <sup>(١٠)</sup> ومن الصبر  
تقدير مدفوعات أجور الجمعية لأننا لانعرف على التحقيق العدد القانوني  
المقرر لاثقاد جلساتها ، أما البند الأعظم في المذروعات فقد كان يخصص  
للمحلفين وعدمهم ٦٠٠٠ وقد قدر لم أرستوفانيس <sup>(١١)</sup> ١٥٠ تالنت  
مسنويا . ولعل تقليره كان يقوم على عملية حسابية بسيطة ، إذ ضرب  
٦٠٠٠ محلف في ثلاثة أوبلات في ٣٠٠ جلسة سنوية تعقدها المحكمة ( لم  
تكن تعقد المحاكم خلال مدة الأربعين يوما <sup>(١٢)</sup> ) أو أكثر التي تستغرقها  
حورة الجمعية ، كذلك أثناء الأعياد المختلفة <sup>(١٣)</sup> وهذا أنصى تقدير  
نظري لأن الـ ٦٠٠٠ محلف لم تكن تقيد أسماؤهم جميعا كأعضاء في جلسات  
المحاكم اليومية ، فالأعضاء الذين يذكرهم أرستوفانيس يقومون في سكون  
الليل ويقفون لحجز تذاكرهم لحضور الجلسة . <sup>(١٤)</sup> ويمكن أن نستنتج أن  
دخل أثينا القومي وحله بدون الضريبة الأمبراطورية بلغ في القرن الخامس

حوالى ٤٠٠ تالت سنويا (١٥) . ولا كانت النفقات الأخرى قل  
فى أيام السلم ، كان الدخل القومى فى هذه الفترة يسد نفقات الأجور . لما فى  
القرن الرابع فقد انخفض الدخل كثيرا ، وقد ذكر ديموستينيس انه بلغ  
فى لوائى ذلك القرن ١٣٠ تالت فقط (١٦) ولعله كان يفكر آنذاك فى  
الإيراد المنتظم من ضرائب وإيجارات مستبعا ما يأتى عن طريق الغرامات  
ومصادرة الأموال ورسوم المحاكم التى كانت تشكل نسبة عالية من الدخل  
الكلى (١٧) ومع ذلك فإننا نعلم أن النصف الأول من القرن الرابع كان فى  
أغلبه فترة أزمة شديدة (١٨) إلا أن الدخل الثابت ارتفع ثانية حوالى  
عام ٣٤٠ إلى ٤٠٠ تالت واصبح الأمر ميسرا (١٩) .

لأمرء فى أن أثينا قد استفادت ماديا من الأمبراطورية واسكن  
هنا الانضاح لم يتوقف عليه بقاء النظام الديمقراطى وإنما ممكن هنا  
الانضاح أثينا من أن تقوى كبرى تكفل مستوى رفيعا للحياة لأكبر  
عدد من المواطنين : وقد أبرز ناقد أوليجورخى الأرياح الطسارطة  
التي كسبتها أثينا بوصفها مدينة أمبراطورية ، وللتنازعات الأمبراطورية  
وما جلبتها من زيادة فى رسوم المحاكم ، وزيادة دخل الجمارك ،  
والإقبال على تأجير المساكن ، واستئجار العربات والعبيد (٢٠) .  
وقد أثرى المحامون والسياسيون من المرافعات فى مشاكل الحلقة  
القانونية وتطويع الحلول لصالحهم . غير أن ذلك لا يعد شيئا إذا  
ماقورن بالنافع الكبيرى التى جلبتها الأمبراطورية ، فقد بلغت الجزية  
٤٠٠ تالت وارتفعت إلى ٦٠٠ تالت سنويا عن طريق موارد  
الدخل الأمبراطورى الأخرى (٢١) ، وحيازة الأراضى فيما وراء  
البحار وخاصة بسبب مصادرة أراضى الجماعات النائرة المتحالفة أو  
الأشخاص (٢٢) .

وكان استغلال الأرض قاصرا عل المستعمرات التى تعتبر من الناحية  
القنية ولايات منفصلة ، ولكن لأن سكانها كانوا مواطنين أثينيين سابقين فقد  
جعلها ذلك فى الحقيقة امتدادا فيما وراء البحار للدولة أثينا ، ثم الإقطاعات  
( الكليروخيات ) أى مستعمرات استوطنها الأثينيون الذين ظلوا محتفظين  
بمقوق المواطنين الكاملة ، يلتزمون بتأدية الضرائب لأثينا ، ويؤدون الخدمة

العسكرية رغم أنهم في الواقع نادرا ما مارسوا حقوقهم المدنية في أثينا ؛ وكلا الشككين من هذا الاستيطان كان قوامه عادة مواطنين رقيقى الحال : ومعظمهم من طبقة صغار الملاك ( أى طبقة التيتيس ) اللذين تقدر قيمة ممتلكاتهم بأقل من ٢٠٠٠ دراخمة وكانوا يقومون فقط بالخدمة في البحرية أو يرا في فرق الأسلحة الخفيفة ، وكانت الإقطاعات ( قياسا على الحالة الوحيدة التي وردت أرقام عنها ) على قدر يكفى لرفع صاحبها إلى طبقة الزفجيتاى ( Zeuxitai ) وتؤهله للخدمة العسكرية كفرد في فرقة مشاة الأسلحة الثقيلة ( المولييتاى ) : وهكذا رفعت أثينا بفضل مستعمراتها وإقطاعياتها ( الكليروخيات ) أكثر من عشرة آلاف مواطن من مواطنيها من الفقر إلى طبقة على قدر متواضع من اليسر ، وفي الوقت نفسه زودت قواتها من المشاة ذوى الأسلحة الثقيلة ( المولييتاى ) بعدد أكبر من الرجال ، أصحاب الإقطاعات وأولادهم من الشبان اللذين يخدمون في صفوف الجيش وسكان المستعمرات بوصفهم فرق متحالفة (٢٣) .

أما الجزية فقد كان يرصد جزء منها لمصيانة الأسطول ويحفظ بالباقي كرصيد احتياطي . وقد قيل ان بركليس ابنى ستين تروبريم ( سفينة حربية ذات ثلاث طبقات ) في عمل دائم لمدة ثمانية أشهر في السنة (٢٤) ، واحتفظ بأسطول يبلغ ٣٠٠ تروبريس في ترسانة السفن (٢٥) . ولابد أن هذه الترسانات قد أتاحت فرص العمل لجيش من العمال المهرة ، كما كان يعمل فيها ٥٠٠ حارس (٢٦) . وقد بلغ عدد بحارة هذه السفن التي تجوب البحار حوالى ١٢ ألف رجل يتقاضى كل منهم دراخمة يوميا (٢٧) وذلك لمدة ٢٤٠ يوما في السنة . وليس لزاما أن يكون كل عمال الترسانة وكل العاملين في البحرية على اختلاف مراتبهم من المواطنين ما دامت آلاف كثيرة من الاثنينين من طبقة التيتيس قد حصلت على أعمال أخرى ذات أجر طيب ، والفضل في ذلك للامراطورية . ومن الأموال المحفوظ بها كرصيد كان ينفق جزء يبلغ حوالى ٢٠٠٠ تالنت (٢٨) على الأشغال العامة وأعمالها البارثينون والبروبيليا التي أتاحت هي الأخرى فيما يذكر بلوتارخوس (٢٩) العمل.

للطبقات الدنيا . أما الباقى فكان بمثابة اعطادات حرب بلغت ٦٠٠٠ ثالثة  
كانت تنفق من آخرها أثناء حرب البلوونيز كأجور للمشاة فوى الأسلحة  
التحلية ( الموبليتاي ) والبحارة (٢٠) .

ونتيجة للظروف الاقتصادية المواتية التى أتاحتها الامبراطورية زاد عدد  
سكان أثينا زيادة كبيرة خلال فترة نصف القرن التى تقع ما بين الحرب  
الفارسية ( ٤٨٠ - ٤٧٩ ) وبداية حرب البلوونيز (٤٣١) ، ولسوء الحظ  
فلأن الإحصاءات ناقصة للغاية ، وهله الإحصاءات تشير إلى المواطنين اللين  
تنطبق عليهم الخلعة العسكرية والبحرية ، أى المذكور فيما بين العشرين  
والستين . ففى سلاميس (٤٨٠) جهز الأثينيون ١٨٠ سفينة حربية  
و تريريم ، بالرجال (٢١) بلغ عددهم ٣٦٠٠٠ رجل . ولما كانت  
أتيكا قد أخليت ولم يحشد بها جيش ما فمن المحتمل إذن أن مثل هله العدد  
يمثل جميع السكان الأثينيين اللائقين بلديا بما فيهم الأجانب للقيمين  
( المييتكى ) ، وبذلك يمكن تقدير عدد للمواطنين بحوالى ٣٠ ألف  
نسمة . وفى أرغيزيوم فى أوائل نفس العام أعد الأثينيون ومعهم  
سكان مدينة بلاتيا الصغرى ، ١٢٧ تريريم (٢٢) وأملوها بالرجال  
( ٢٥٤٠٠ رجل ، بينهم من الأثينيين ٢٠ ألف رجل تقريبا ) ،  
ولما كان غزو أتيكا متوقعا آنذاك فرما احتفظ بالموبليتاي كاحتياطى ،  
وقام اثيتس وحدهم بالعمل فى الأسطول . وفى بلاتيا (٤٧٩) حارب  
٨٠٠٠ جندى أثينى من الموبليتاي (٢٣) وفى نفس الوقت كان يعمل  
أسطول كبير ربما بلغت حمولته ٢٠ ألف بحار من رتبة هوبليتيس (٢٤)  
وفى ملراتون (٤٩٠) حشدت أثينا ٩٠٠٠ جندى من الموبليتاي ، وتشهد  
هله الأرقام على أن مجموع للمواطنين الكلى كان ٣٠ ألف ، وهو رقم  
سبق أن قدره هيروdot فى مكان آخر (٢٥) ، وكان موزعا بنسبة  
١ : ٢ بين الموبليتاي والاثيتس . وعند قيام حرب البلوونيز كان هناك أكثر  
من ٢٠ ألف جندى من الموبليتاي فى قوائم الحشد ، ويرجع لزيادة العدد  
من ناحية إلى اطراد الرغاء العام الملى مكن الكثيرين من اثيتس الذين

لا يملكون إلا القليل من الأرض أوم لا يملكون شيئا على الإطلاق، منهم من امتلاك ما يكفي من الغار أو العيد أو رأس المال القليل لإحافظهم طبقة الهوليتاي، ولكن سبب هذه الزيادة أساسا، الإقطاعيات التي أسبغت على التيس في الكبار وخيات. ولا تعرف تماما يمكن الاعتماد عليه فيما يخص طبقة التيس، لأن الأساطيل الكبيرة التي أهدتها أثينا في ذلك الوقت لا بد وأنها كانت لا تجهز بالمواطنين وحدهم بل بالمقيمين الأجانب، والأجانب الذين يستلعون من مدن الإمبراطورية أيضا. (٣٧) غير أنه إذا صبح مايقوله بولوتارغوس (٣٨) من أن جنود الستين سفينة العاملة بانتظام في وقت السلم كانوا أساسا من المواطنين فإن مجموع نوتيتها مضافا إليهم قوات برية من البلدان المختلفة (١٦٠٠ نبال و ٥٠٠ حارس لترسانات السفن على سبيل المثال) (٣٩) والستة آلاف علف الذين يرجع أن نسبة كبيرة منهم كانت من التيس، يصل مجموعهم إلى ٢٠ ألف رجل. وهناك أيضا عمال ترسانات السفن والأشغال العامة والصناعات الخاصة ولكن ربما كان كثير من هؤلاء موسمين يعضون الصيف في التجليف ويعملون علا آخر في الشتاء. ورغم إرتقاء آلاف كثيرة من التيس إلى طبقة الهوليتاي فإن طبقة التيس لا بد وأنها حافظت على تعدادها بل لعلها تزايدت إلى حد كبير، وإلا لكان من الصعب تحليل الطابع الراد يكالي الذي اتسمت به الديمقراطية في أقرن الخامس، وسيطرة الجماعات البحرية في مجالسها التي لاحظها التقاد الأوليجارخيون باستياء.

لقد أدت حرب البلوونيز إلى خسائر فادحة، سواء نتيجة المعركة أو الوباء، بلغت ١٠٠٠ من اذوليتاي سقطوا في ديلوس (٤٠) ثم ٦٠٠ في أمفيبوليس، ٢٧٠٠ من الهوليتاي و١٣٠٠ سفينة تريم ربما كانت بحمل ١٣٠٠٠ مواطنا من البحارة أرسلوا إلى صقلية، (٤٢) فإذا كان نصف البحارة البقيين فإن القليل منهم هو الذي عاد إلى أثينا ثانية، بينما قضى الوباء على ٤٧٠٠ رجل من مرتبة الهوليتاي وعلى عدد يفوق الحصر من التيس، (٤٣) ويبدو أن كل ما تبقى في اتيكيا (٤٤) من الهوليتاي في أواخر الحرب (٤١١) لم يتعد ٩٠٠ جندي، وبعد الحرب نزع ملكية الاقطاعيات من أصحابها وفي ٣٧٢



ورغم غرقة الرخاء لم يتعد عدد الموبايتى تسعة آلاف بينما كان عدد التيتيس ١٢٠٠٠ فقط وتشير أكلة أخرى على أن هذين الرقمين لم يتغيرا عما كانا عليه في بداية القرن (٤٥) ، فلاحظك أن ضياع الإمبراطورية وسقوط أثينا في ٤٠٤ اضطرا آلافا من المواطنين ومن الذين جسدوا من إقطاعاتهم ومن البحارة المصطلين وعمال الترسانات إلى الهجرة أو العمل كجنود مرتزة في الخارج ، وأدى انخفاض المستوى العام إلى تناقص عدد السكان إلى حد أقل مما كان عليه إبان الحروب الفارسية ، وتضاءلت بنوع خاص طبقة التيتيس ، ومن هنا كان ترايد الطابع البورجوازي الذى تميزت به ديمقراطية القرن الرابع .

أما المأخذ الثانى على الديمقراطية الأثينية وهو القتال بأنها عاشت هبنا على الرق ، فأمر الرد عليه أشق وأعسر ، ولهاذا يحسن أولا توضيح عناصر الموضوع ، فالأثينيون شأن كل اليونانيين اعتبروا أنفسهم أدلا فيما بينهم ، وأرومة الفرد التى كانت من ناحية الأب دائما ، وبقاتون صدر في ٤٥١ وأعيد العمل به سنة ٤٠٣ اعتمد الحسب من ناحية الأم أيضا — هى أساس حق المواطنين بصرف النظر عن مدة الإقامة أيا ما بلغت ، فلم يكن سكان أتيكا إذن من المواطنين وحدهم ، بل شملوا كذلك الأحرار الغرباء ، وخاصة المهاجرين الذين استوطنوا أثينا ، وعاشوا فيها أجيالا عدة ، ومعهم كذلك العبيد المحررين ، وفئة من أصل مختلط ، وعيد جىء بهم أسلما من الخارج وإن كان بعضهم يونانى المنشأ .

ولهاذا فإنه من الناحية التاريخية لا يحق لنا إدانة الديمقراطية الأثينية لأنها لم تمنح حقوقا سياسية لجميع المقيمين في أتيكا وعلينا أن نذكر أنها كانت ديمقراطية الشعب الأثينى بالذات ، وأخرى بنا أن نبحث فيها إذا كان الأثينيون جماعة مميزة تعتمد على جهود الآخرين ، فمن الوجهة الفنية ، من الممكن أن يعتبر النظام الاسبرطى ديمقراطيا (رغم أن الملكية الوراثية ومجلس الشيوخ قد وازنا قوة الشعب ) نظرا لأن الاسبرطيين كانوا جميعا يختارون المراقين أى الافورى Epoptai الذين كانت بأيديهم مقاليد الحكم ، ولكن الاسبرطيين كانوا جماعة من قوى الدخول الثابت تعتمد في معاشها

على أمالي مستبدلين يسمون الميلوتيس *Ελευτες* يفوقونهم عددا بنسبة كبيرة ، فهل كانت الديمقراطية الأثينية من هذا النمط ؟ ان القيمين الغرياء المستوطنين ميتكي *Μετèques* لا يتوننا في شيء هنا : لقد ساهموا بنصيب وافر في رخاء أثينا الاقتصادى خصوصا في مجال الصناعة والتجارة وأعمال المصارف ، والحق أنهم كانوا مسيطرين على المخابيل الأخيرين ، لقد كانوا مهاجرين بمحض لراحتهم يمكنهم الرحيل من المدينة متى شاءوا ( إلا في وقت الحرب ) : وأكبر شاهد على كرم المعاملة أن الكثيرين منهم قد استوطن أثينا بصفة دائمة . وحسب تعداد أجرى في نهاية القرن الرابع كان عددهم ١٠,٠٠٠ مقابل ٢١ ألف مواطن ، وكذلك تمتعوا بالحقوق المدنية كاملة ( بالمعنى المقابل للحقوق السياسية ) علما أنهم كانوا لا يستطيعون امتلاك الأراضي — مما دفعهم إلى الإقبال على الصناعة والتجارة — وكان عليهم كل واجبات المواطنين بما فيها الخدمة العسكرية والبحرية وأداء الضرائب بنسبة أعلى قليلا . لقد كانوا طبقة راضية وقد أظهر كثير منهم ولاءه للمدينة التي استوطنوها بأن وهبوا هبات سخية في أوقات الشدة (٤٦) .

وماذا عن العبيد ؟ هنا أيضا يجب توضيح تصور خاطيء آخر ، فلما نورد قوله تقلا عن أفلاطون وأرسطو أن ( الأغريق ) كانوا يأقون من العمل اليدوى ، صحيح أن سلبين مثل أفلاطون وأرسطو احتقروا العال وبررا هذا الاحتقار بأن أكلنا أن العمل اليدوى إنما يشوه الجسد والروح ، ولكنه ليس ثمة شواهد على أن تلك كانت نظرة اليوناني الفقير بشكل عام إلى العمل اليدوى . ونورد هنا هذه القصة التي سجلها كسنوفون (٤٧) ربما تعطينا فكرة تكشف عن وجهة نظره . اضطر أيوثيروس بمد أن فقد ممتلكاته فها وراء البحار نتيجة للحرب أن يقيم أوده عن طريق العمل اليدوى ، وقد سأله سقراط ماذا هو فاعل إذا ما خارت قواه الجسمانية ، ثم اقترح عليه أن يقوم بعمل وكيل أعمال رجل غنى ، وقد ارتفع أيوثيروس لهذا الرأى : « أننى لا أستطيع أن أكون عبدا .. إننى أرفض كالية أن أكون تحت إمرة أى رجل » ، إن ما أباه الثيس ( الثيس *Θῆς* مفرد والجمع *Θῆες* )

فيتيس) الأثينى لم يكن العمل الشاق - فبالطبيعة كان عمله العسكى الرئيسى فى القرن نيلامس التجديف فى المراكب وهو عمل اعتبر فى معظم الحضارات فيما بعد لا يتناسب إلا والعيد العصاة أو المجرمين - إنما ما أباه هو أن يكون تابعا لإنسان آخر ، انه يرضى أن يكون صانعا مستقلا ، أو إذا ما دعت الضرورة فعاملا مؤقتا (٤٨) ولكنه لا يقبل أن يكون تابعا حتى فى وظيفة رسمية ، ونجد الوظائف ذات المسؤوليات الكبرى ككثير بنك أو مشرف على منجم يشغلها العبيد أو المعتقون اللذين حررهم المالك (٤٩) .

هل صحيح كما نسمع أن الأثينى العادى يحب السوق العامة متناقشا فى النياسة أو الفلسفة فى الفترات التى يتخلو فيها بعد مشاهدة مسرحية من مسرحيات سوفوكليس بعد أن ينتهى فيها من عمله اليومى حاكما كان أو عضوا فى المجلس أو محلفا بينما يشقى العبيد ليقوموا له لود حياته ؟

إن نقاد الديمقراطية المعاصرين لا يرون ذلك ، ويقسم سقراط فيما يذكر عنه أفلاطون ، فى تحليله للشعب ، الناس فى ظل الديمقراطية إلى طليئين أى السياسيين العاملين وزمرة من يعولونهم ، ثم جمهرة الشعب ، أى اللين ، يعولون أنفسهم بعملهم ولا يعتمدون بالياسة ، وممتلكاتهم محدودة للغاية وهؤلاء يمثلون أكبر العناصر وأقواها فى الديمقراطية حين يتحلون (٥٠) ، وعندنا يلوم سقراط ، فيما يذكره كسنوفون ، خارميدس على نخجه عند مخاطبة الجمعية متساهلا أياب « الرفائين منهم أو الحلدائين أو التجارين أو الحلدائين ، الفلاحين أو التجار وأصحاب الحرايت لأن الجمعية قوامها كل هؤلاء » (٥١) ، وفى تحليل أرسطو للشعب (جمهرة للمواطنين الفقراء) فى مختلف المدن فإنه يصنفهم إلى صناع وأصحاب حرايت وعاملين بالبحار والتابعين على اختلاف أنواعهم من صيادين وملاحين والتوتية العاملين بالسفن التجارية أو الحرية ، ثم عمال اليومية وأصحاب الملكيات الصغيرة اللذين لا وقت للراحة لديهم (٥٢) .

لقد استعمل العبيد فى مهام كثيرة - فعملوا خلعما فى البيوت

وكتبة ووكلاء في التجارة وفي البتوك وفي الزراعة والصناعة والتعلم :  
 وقد كان لكل العائلات الأثنية الميسورة العديد من الخدم ، ولا شك  
 أن الأثرياء قد استعانوا بالعشرات من المشردين على شئون المنازل -  
 وإن كانت تعوزنا الأعداد الصحيحة - ومع ذلك فليس من المحتمل  
 أن يكون وضع خدام المنزل قد انحدر كثيرا إلى مرتبة اجتماعية دنيا فقد  
 أكد صراحة رجل أعد له لسياس خطبة قصيرة ، أن كل الناس  
 يمتلكون عبدا محاولا بذلك إقناع المحكمة بأن تشجيع العبيد على الأدلاء  
 بمعلومات ضد سادتهم يخالف السياسة العامة (٥٣) . وفي الكومبيديا ،  
 فإن عبيد المنازل كانوا يظهرون ، إذا ما اقتضت ذلك الدراما ، حتى  
 في أضر المازل (٥٤) لكن هذا التليل موضع شك : فالكوميديا كتبها  
 مؤلفون موسرون وكان للعبد مادة غزيرة للضحك . ونظرا لأن كل  
 هوبلتييس في القرن الخامس كان يصحب معه تابعا يحمل له طعامه  
 ومعلاته ويتقاضى من أجرة دراخمة يوميا من الدولة (بالإضافة إلى  
 للدراخمة التي تمنح له) (٥٥) ، فقد استخلص البعض من ذلك أن كل  
 هوبلتييس لا بد وأنه كان يمتلك عبدا قوى البنيان . وللوكد أن هؤلاء  
 الهوبلتيي الذين كانوا يملكون عبدا أقوياء قد استخلصهم بغير شك  
 لهذا الغرض (٥٦) ، غير أنه ليس هناك ما يدل على أن تابع كل هوبلتييس  
 كان عبدا ملك يده ، بل على العكس فالأجر المرتفع الذي أجازته  
 الدولة لا يفسر إلا على افتراض أنه كان على الكثيرين من الهوبلتيي  
 استئجار شخص لهذا الغرض . وفي ذكر ثوكيديدس للحمالين مع  
 ذوى الأسلحة الخفيفة في سرده لضمحايا الأثينيين في ديايوم دلالة على  
 أنهم كانوا في عداد المواطنين . (٥٧) وأهم من هذه الاستنتاجات ( غير  
 المؤكدة ) ملاحظة أبلها ديموشينيس في تنليله باتلروتيون وتيموكراتس  
 على القسوة التي اتبهاها في جمع مؤخر ضرائب الحرب ، فصورها وهما  
 « يتزعان الأبواب ويأخذان الأغطية ويحتجزان الخادمة إذا كان أى منهم  
 لديه خادمة » (٥٨) وهذا يمكن تقدير دافى ضريبة الحرب بستة آلاف فقط

من مجموع السكان البالغ ٢١ ألفا (٥٩) . فإذا لم يملك كل منهم عبدا للزراعة فسفترض جدلا أن أقل من ربع السكان هم الذين نعموا بهذا الترف .

ولن تستوقفنا التجارة وأعمال البتوك نظرا لقلة عدد المشتغلين بهما ، وكذلك الزراعة قليلا سمعنا عن استخدام العبيد بها . ولم تكن الملكيات الكبيرة عادة ضيقة واحدة ، إنما كانت عدة مزارع متناثرة في أنحاء أتيكا (٦٠) . وكانت بعض هذه المزارع تؤجر لزراعيين أحرار ، اثنين أو غرباء مقيمين (ميتيكي) (٦١) . وتبقى مزرعة واحدة على الأقل - (هى مزرعة خاصة ملحقة بمنزل المالك) - يتولى العمل فيها عدد ضئيل من العبيد بالإضافة إلى عمال مأجورين (٦٢) ، إذ لم يكن من (حسن التدبير اقتصاديا) الاحتفاظ طوال العام في حرفة موسمية كالزراعة بعدد من العبيد يكتفى للحاجة الكثير من المتطلبات . وكان العمال المأجورين أحيانا من فرق العبيد الذين يقوم على عملهم مقابلون يستأجرون في أوقات جنى المحصول أو قطف الكروم (٦٣) . غير أنهم غالبا ما كانوا من الأحرار في أحيان كثيرة فقد أشار ديموستينيس في إحدى خطبه الخاصة إلى أن كثيرات من المواطنات قد اضطرن الفقر إلى العمل في الحصاد .

أما الرعاة فيلو أنهم كانوا عادة من العبيد ، (٦٤) وإن زعم البعض أن السيامى فريتيخوس Phrynichos قد عمل راعيا عندما كان شابا معلما . (٦٥) ومن الصنب أن تعرف مدى مبلغته ثروة من استماعوا استخدام العبيد في الزراعة ولكن الراجح أن الجزء الأكبر من أتيكا كان يشغله فلاحون أفقر من أن يمتلكوا عبيدا ، فمن بين الستة آلاف مواطن الذين كان عليهم دفع ضريبة الحرب عدد كبير من الفلاحين وصفهم ديموستينيس بأنهم «فلاحون ضيقوا على أنفسهم ولكن نظرا لأنهم يحاولون أبنائهم وعليهم إقامة حياتهم بما تتطلبه من نفقات يومية وعامة فقد تراكمت عليهم متأخرات ضريبة الحرب» (٦٦) هؤلاء هم الرجال الذين لم يستطيعوا أحيانا استخدام خادم واحد في منزلهم ، وعجزوا (بلا شك) عن استئجار عامل زراعى ، إنهم يعملون من الطبقة التى يصنفها أرسطو بأنها تسخر الزوجات والأطفال لإفطارها للعبيد . (٦٨)

وعلى هؤلاء الثلاثة آلاف الباقية من طبقة المؤبدين الذين لم يخضعوا لضرائب

الحرب وتراوحت قيمة ممتلكاتهم بين ٢٥ و ٢٠ مينا (٦٦) لقد كانوا في قهر مدفع حتى أن ديموستريس عند ما قلم أحد الموليتاي الفقراء كشاهد اعتلر للمحلفين قائلا : « حقا إنه فقير ولكنه ليس شريرا » (٧٠) واكتشف مانتيبوس الثرى Mantibous عندما حشدت قريته رجالا لاستدعائهم للخدمة اكتشف أن معظمهم تعوزهم نفقات الرحيل ، فوزع على كل منهم ٣٠ دراخمة . (٧١) وتصل مساحة المزرعة التي تقدر قيمتها ٢٠ مينا تساوى خمسة أفدنة وذلك على أساس الثمن الوحيد الذى حفظته السجلات للأرض ، فإذا ما أجرت عادت يدخل يبلغ حوالى ١٦٠ دراخمة سنويا وهو ما لا يكتفى حتى لإطعام رجل بمفرده إذا تركنا للكساء جانبا . إن هذا الدخل كله يكتفى بالكاد عائلة - إذا ماتولى أفرادها العمل بأنفسهم (٧٢) .

أما في ميدان الصناعة ، وخاصة في التعدين ، فقد استغل العبيد على نطاق واسع ويقال أن نيكياس الثرى الذى عاش في القرن الخامس كان يمتلك ألف عبد يؤجرهم لمقاولة التعدين مقابل أويل واحد في اليوم ، وكان للمقاولة يتكامل باطعامهم وملبسهم وتوضيهم عن الحوادث ، كما يقال إن اثنين من الأترياء المماصرين له كان لأحدهم ٦٠٠ عبدا ولثاني ٣٠٠ عبدا وأنهما قد استغلام بطرقه ماثلة . (٧٣) وفي القرن الرابع ملك ملترم آخر ٣٠ طوبا (٧٤) . وربما كان ذلك العدد أقرب إلى القدر المعتاد امتلاكه من العبيد . وكذلك اعتاد الموسرون من الأثينيين أن يستثمروا جزءا صغيرا من ثروتهم في شراء حديد صناع يعملون في مصنع واحد أو يعمل كل منهم مستقلا عن الآخر وذلك مقابل أن يلغوا إلى مالكمهم مبالغ معينة ويحتفظون لأنفسهم بما يكسبونه زيادة عليه أيا كانت الزيادة . وإن مصنع اللدروع للأثونين لباس ويولياريخوس وهو أكبر مصنع سمعنا عنه كان يعمل به حوالى ١٢٠ رجلا (٧٥) .

ولكن هذه كانت حالة استثنائية تماما ترجع الى أن للمالكين كانا من الغرباء المقيمين « الليتيكى » الذين ليس لهم حق استغلال ثروتهم في امتلاك الأراضي ولأن حرب الثلاثين عاما التى استغرقتها حرب البلبونيز أدت بطبيعة الحال إلى رواج هائل في الأسلحة . وفي القرن الرابع كان باسيون صاحب البنك يدبر أيضا

مصنعا للدروع كعمل إضافي بدراغليه دخلا خالصا حوالى ثالثت في السنة ،  
ولابد أنه استوعب أكثر من ٦٠ رجلا ، وكان باسسيون كذلك مقيا من  
الغريانه ( مييكوس ) إلى أن منح حتى المواطن مكافأة له على خدماته  
العامة (٧٦) . وقد كان أغني رجل في أثينا في ذلك العصر ، اشترى قبل وفاته  
أرضا بلغت قيمتها ٢٠ ثالثت إلى جانب مصرفه ومصنعه ، ويعتبر أبو ديموشينيز  
كذلك مثلا شاذا بامتلاكه مصنعين يعمل باحدهما ٣٢ صانع مسكين ،  
وبالثاني ٢٠ صانع سرير . برأس مال قدره ٦٠ ثالثت ( ٤ ثالثت قيمة  
العبيد و ٢٠ ثالثت ثمن اللواد الخام المخترة ) وذلك من مجموع ثروته التي  
بلغت ١٤ ثالثت كانت بقيتها قديما واستثمارات قيا على متوله وأثاثه (٧٧)  
ولسمع أيضا عن آخرين في القرن الخامس استغلوا كل ثرواتهم في الكسب  
عن طريق العبيد ، فقد أئرى والد ايسوكراتيس من أرباح مجموعة من صانعي  
الزئامير: (٧٨) وقد روى كسنوفون على لسان مقراط أن خمسة من المعاصرين  
من بينهم طحان وخباز وحائك كانوا يعيشون في مجوحة من العيش معتمدين  
على مايكسبه عييدهم . (٧٩) وكان أثرياء أثينا في العادة يوزعون ثرواتهم بين  
شراء الأرض وامتلاك العقارات وبعض الاستثمارات التقليدية واستغلال ١٢  
من العبيد الصانع أو ما يقرب من ذلك ، وعند ما سأل مقراط غانية من طبقة  
ممتازة عن مصدر ثروتها افترض ( ساخرا ) أن تكون قد آتت من الأرض  
وإمتلاك العقار والصناع المهرة بوصفها موارد الدخل التقليدية (٨٠) .

وقد آل إلى تبارخوس قيا على الأرض والمنزل تسعة أو عشرة صناع  
أحطية يدفع له كل منهم ٢ أويل كل يوم (٨١) وامتلك ليوكراتيس من صناع  
البراويز مائتة قيمتهم بخمسة وثلاثين مينا ( أى حوالى ١٢ صائنا ) (٨٢)  
بينما امتلك كيرون إلى جانب ضيعة قيمتها ثالثت مترلين وعددا قليلا من  
العبيد الذين يؤجرون ، تقدر قيمتهم بالإضافة إلى ثلاثة من عبيد المنزل  
والآثاث بثلاثة عشر مينا (٨٣) كما امتلك إيوكسمون مزرعة ومترلا وحمامات  
عامة وماخورا وحانة وعددا من العبيد الصانع (٨٤) .

هذه الحقائق والأرقام تتعلق بالعائلات الموسرة التي تستطيع دفع أجر  
لكاتب محترف يبيع لهم خطبة يصوغ فيها دعواهم عن حقوقهم للمشروعة

في ميراثهم ، وهم الذين يتمون بالطبع إلى ١٢٠٠ عائلة هي أكثر الأمر ثراء ، وهي المسجلة في سجل ضرائب التريارارخيات (جماعات مكلفة بالاتفاق على المراكب الحربية (التريريس) وصيانتها كخدمة عامة (ليتورجيا). وأنه لمن الصعب القول بحد ما امتلكتها الفئات الأقل ثراء من العبيد الصنائع. ويتحدث كسنوفون في إحدى الفقرات عن الذين يستطيعون شراء العبيد للعمل معهم (٨٥) ومن ذلك يمكن الاستدلال على أن الصانع الماهر كان أحيانا يشتري عبدا ليدربه كصبي ، كما يتحدث عن رجل أخرج قفريو جو أن ينال أويل يوميا مساعدة من الدولة ، ويشكو أنه أصبح مستأ وأولاده صغار لا يستطيعون إصالة (مزيج متناقض من الحبج ) ، وهو أقهر من أن يستطيع شراء عبد ينهض بأعماله ، (٨٦) وقد يستخلص من ذلك أن العامل الذي اشترى عبدا وحربه كان يصبو من وراء ذلك إلى اعتزال العمل والاعتماد على كسبه : غير أن الجزء الأكبر من العمل في الصناعة والزراعة - حسب أرسطوقانيس كان يقوم به مواطنون فقراء ، ففى معرجيه بلوتس *Phnom* خاطب الفقر هؤلاء المواطنين قائلا : « لو أن إله الثراء استرد بصره من جليد ووزع نفسه بالتساوى بين البشر فإن أحدا لن يمارس حرفة أو يبدى براعة - وعندما يفقد المرء هاتين (الحرفة والمهارة) فمن أين تأتى بالحداد وصانع السفن ، بالخائك وصانع العجلات والحذاء والبناء والنسالة واللباغ ، ومن سيحرق الأرض ويعبئ الثمر إذا ما ركتم إلى حياة خاملة مهملين كل هذه الأعمال ؟ » .

وليس لدينا دليل أكيد عن العدد الكلى للعبيد في أتيكا في أى وقت . ففى يخص القرن الرابع لدينا رقمان لو أننا احتملنا عليهما هالنا الأمر ، ففى القاموس البيزنطى الذى وضعه سويلس (٨٧) نجد ذكرًا لميبيريس *Hyperides* (ربما كان ذلك لمناسبة اقتراحه تحرير العبيد بعد موقعة غيرونيا في ٣٣٨ ق . م.) ، يقول انه أكثر من ١٥٠ ألف من العبيد العاملين في مناجم القضة وفى مختلف الأكناء ، ، ويقول أثينايرس (٨٨) الذى كتب قرب نهاية القرن الثانى للميلادى نقلا عن كتيو يكليس *Ctesicles* وهو مؤرخ مجهول العصر - قوله ان للحداد الذى قام به ديمتريوس الفاليري



سجل ٤٠٠ ألف عبد (٣١٧-٣٠٧) وهذه كما أبان بلوخ بشكل قاطع أرقام مستحيلة تماماً ولا بد أنها حرفت عند نقلها إلى المصادر المتأخرة التي نقرأ فيها : ولترجع إلى دليل أكثر وثوقا وإن كان أقل وضوحا : فطبقا لما ذكره ثوكيليدس هرب أكثر من ٢٠ ألف عبد ، جلهم من المهرة المبرزين خلال العشر سنوات التي احتل فيها الاسبرطيون (١٠) ديكليا ، ومن المحتمل أن غالبيتهم كانوا من عبيد المناجم ومن عبيد الزراعة كما لا بد أنه كان من بينهم الكثير من عمال المدينة . ولم تكن حراسة أسوار المدينة التي يبلغ طولها ١٦ ميلا أمرا ممكنا لتحول دون هروبهم . ويقول كسنوفون ان المناجم كانت تتسع لاستيعاب أكثر من ١٠ آلاف عامل ، وهذا الرقم يؤكد أنه أولئك الذين ما زالوا يذكرون ما كانت عليه ضريبة العبيد قبل الحرب الديكيلية - لو وجد منهم أحد - ( وكان كسنوفون يكتب بعد هذه الحرب بستين سنة ) . (١١) وأيا كان عددهم فإن توزيعهم واضح تماما فغالبيتهم كانت ملكا لأغنى المائلات التي بلغ عددها ١٢٠٠ ثم أعداد قليلة منهم تملكها الـ ٣٠٠٠ عائلة التي على الأسر الأولى أو هكلما . وليس من المحتمل أن يكون ثلثا أو ثلاثة أرباع السكان قد استلکوا عبيدا ، فغالبية المواطنين كانوا يتكسبون قوت حياتهم بسواعدهم وعمال الصناعة وأصحاب الدكاكين والبحلوة والعمال ، وهو ما تشهد به دلائل مفصلة معاصرة في ذلك الوقت ، وكان التعدين هو المجال الوحيد الذي كانت غالبية عماله من العبيد ، بل وهنا أيضا ، على عكس الاعتقاد السائد ، كان بعض المواطنين يعملون في المناجم : وعندما طالب كسنوفون أن تقبض الدولة عددا كبيرا من العبيد توجهم للمواطنين للعمل في المناجم ، قال ان الأمر ليس قاصرا على أن يزيد للوجودون الموجودون عاملهم فحسب ، بل ان هناك الكثيرين ممن يعملون بالمناجم بأنفسهم ، الذين تقلعت بهم السن ، وكثيرين آخرين من الأثينيين والغرباء عزفوا

أو عجزوا عن العمل بأيديهم ويرحبون بأن يكسبوا قوتهم عن (١٢) طريق الإشراف على العمال :

وفي إحدى خطب ديموستينيس نجد ذكرا لرجل يتفاخر : « لقد جمعت في أيام شبلي مالا وفيرا من مناجم القضة حيث عملت وكسحت » لقد واثاه الحظ وأصبح الآن واحدا من ثلثائة هم أغنى أغنياء أثينا (١٣) .

والقول بأن فقراء المواطنين قد عاشوا على ما ينالونه من أجر مقابل التعليمات السياسية قول يتطوى على زيف أكيد حتى بالنسبة للقرن الرابع عندما اكتمل تطبيق هذا النظام : فللمره أن يكون عضوا بالمجلس ستين ( فقط ) طوال حياته ، ولا يستطيع أن يحتفظ بأى منصب من المناصب التى تشغل بالاقتراع أكثر من عام (١٤) كذلك يمكنه إذا حضر إلى الجمعية في المواعيد التى توجب له الحصول على أجر أن يحصل على دراهمة واحدة لمدة ٢٠ يوما ودراهمة ونصف لمدة عشرة أيام طوال السنة ، كما كان فى وسعه فى بعض الاحتفالات التى انخلف عندها حسب ظروف الدولة المالية — أن يأخذ نصيبه من مال الثيوريكا *theorika* ( وهو جزء من الميزانية احتفظ به بركليس ليقرب على الفقراء من المواطنين يشترطون به تذكرة لدخول تياترو ديونيموس فى أعياد الإله اللينية فى أثينا ثم أصبح تقليدا أن يوزع هذا المبلغ عليهم فى كل الأعياد اليونانية تعريضا لهم عن انقطاعهم عن العمل فى هذه الأعياد ) وقدره ٢ أوبل (١٥) . وإذا أسعده الحظ ونجح فى الانتخاب السنوى للمحلفين الستة آلاف فاته يستطيع أن ينتظر على أمل أن يدرج اسمه بإحدى المحاكم كحلف وبذلك يتال ثلاثة أرباع أوبلات لا تكفى إلا لمأكله وحده ، وبذلك كان فى استطاعة الأعزب الذى لا يعمل أحدا ، إذا ما واثاه الحظ ، أن يجد ما يكفيه وإن كان ذلك مستحيلا بالنسبة لرجل له أسرة ؛

وهكذا كانت غالبية المواطنين عمالا يحصلون على قوتهم بسواعدهم ، وما يتألفونه من أجر عن عمل ميسر ليس إلا نوعا من التعويض عما يضيع من وقت عملهم : أما العبيد الذين عملوا في الزراعة والصناعة فهم قد ازاحوا أساسا قدرا نسبيا من ثروة أصحاب الدخل الثابت وكانت الأرض مصدر دخلها الأساسي ، وهذه الطبقة ذاتها هي التي استعملت معظم عبيد المنزل : وبقي أن نسأل : إلى أي حد استعملت الدولة الأجنبية دخلها من العبيد مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ؟ لقد ملكت الدولة عندما من العبيد أشهرهم الألف والمائتين من النبالة وهم من سكيثيا ( Scythia ) الذين كانوا يقومون على حراسة الحصبة والحاكم ويقتلون أوامر الحكام (٩١) خلافاً عدد آخر في عداد العمال موزع ما بين دار سك النقود ، ومسجن المدينة ، ثم العبد العام وهو أهم العبيد الذي كان أميناً على السجلات والحسابات العامة ، وهكذا استعملت أثينا في شرطتها وجزء من جهازها موظفيها الناشئة على عدد من العبيد . أما كبة الحكام فكان معظمهم من المواطنين الذين يتقاضون مرتبات عن خدماتهم . (٩٢) وواضح أنه كانت هناك ضريبة تفرض على العبيد لم تعرف إلا من قول كسنوفون الذي سبق ذكره (٩٣) ، إلا أنها لم تكن ذات قيمة في الدخل بحيث تستوجب أي اهتمام . كما أن النتائج التي قام استغلالها بصفة رئيسية على عمل العبيد ، وإن أتت بدخل للدولة إلا أنه كان أقل مما كان يتوقع بالنظر إلى الثروات الطائلة التي جناها المليونون . وقد ازدهرت النتائج في القرن الخامس عندما أخذ جديبا في استغلالها منذ ٤٨٣ وحتى احتلال الأسبرطين لليكيلا Decelcia في ٤١٣ ، ثم مرت بفترة ركود طويلة امتدت إلى ٣٣٠ تقريبا ، حين عاد المناجم كامل ازدهارها . وليست لدينا إحصائيات عن القرن الخامس ، أما القرن الرابع فليدنا عنه تسجيل كامل للمدفعات سنة (٣٦٧-٣٦٦) وصل إجمالي المبالغ للمدفع ٣٦٩٠ دراخمة ثم تسجيل غير كامل لسنة أخرى ربما كانت سنة ٣٤٢ - ٣٤١ - بلغ فيها الدخل حوالي ٣ ثلثت : (٩٤) ، ومن المحتمل أن كانت هناك إتاوة بنسبة ١ : ٢٤ علاوة على

ما يلحق الحصول على الامتيازات : (١٠٠) إن الأمر ليكتفه بعض الغموض عند ما تسأل : من أين جاء دخل أثينا البالغ ٤٠٠ تالنت وإن كان جزء ضئيل منه إنما أتى لاشك ولو بطريق غير مباشر من كد صيد :

إن المأخذ الذي يأخذه بعض النقاد الأوليغاركيين في القرن الخامس (والذي رده دون ما تكثير كثير من الكتاب المحللين) هو : أن الديمقراطية الأثينية قد اعتمدت فيما تلغى من أجور عن اللهايم السياسية على الإنارة التي فرضتها على الحلقاء التابعين وقد وضع ذلك المأخذ موضع الاختبار العملي عندما قادت أثينا امبراطوريتها عام ٤٠٤ ق : م ، وثبت أنه اقترأ عندما استمرت الديمقراطية قادرة على دفع أجر المواطنين نظير قيامهم بمهامهم السياسية من خلاص دخلها القومي : أما المأخذ الحديث القائل بأن ديمقراطية أثينا تعتمد على مجهود العبيد فلم يوضع مطلقا موضع الاختبار لأن الأثينيين لم يحرروا أبنائهم ، وليس هذا بغريب لأن الرق كان نظاما قائما مسلما به لدى معظم الشعوب بلون احتراس ، وذلك بوصفه (متفقا مع الطبيعة) ، والغاؤه كان يعنى إغفلا كليا لحقوق الملكية التي حرص الأثينيون طوال تاريخهم على احترامها . وبما يدعو إلى الدهشة حقا أن في بعض الأزمان قدمت الاقتراحات لتحرير فئة من العبيد أوكلهم أحيانا . ففي سنة ٤٠٦ حرر الذكور من العبيد الذين بلغوا سن التمييز ، ومنحوا الحقوق المدنية وذلك لتزويد السفن التي اقتصرت في أرخينسوزاي Arginose (١٠١) بالرجال ، وبعد طرد حكومة الثلاثين في ٤٠٢ نجح ثراسيبولوس قائد الجناح الأيسر للديمقراطية التي أجدت من جديد ، في الحصول على موافقة على اقتراح بتحرير العبيد الذين جاربوا من أجل الديمقراطية (١٠٢) ، ومنحهم الحقوق المدنية ، الأمر الذي أبطله فيما بعد القائد المعتدل أرخينوس لعلم شرعيته قانونا ، وفي ٣٣٨ بعد هزيمة خيرونيا اقترح السياسي هيبيريدس من الجناح الأيسر ، اقترح وقلم قولوا بتحرير كل العبيد (الذكور اللاتمين بجنسانيا) مقاومة القادونيين وقد أبطل أحد السياسيين المحافظين هذا القرار أيضا لعلم شرعيته قانونا .

هذه الحقائق تدل على اتقاء العداوة المبررة بين طبقة المواطنين والعبيد ، بل انه قد سادت مشاعر من الأخوة بينهم جميعا . وتلك كانت مسألة أنهلت الأوليجارخيين الأثينيين المعاصرين . فالأوليجارخي العجوز يتحدث بمرارة عن وقاحة العبيد في أثينا ويشكو من اعتبار ضربهم أمر غير قانوني ويرجع ذلك إلى أنه لا يوجد فرق واضح بين الناس والعبيد في الملبس والمظهر العام مما يؤدي بسهولة إلى ضرب مواطن خطأ . (١٠٤) وقد كان الأوليجارخي المعتدل ثيرامينيس حريصا على أن يؤكد لزملائه من بين الثلاثين أنه ليس واحدا « من أولئك اللذين يعتقدون بأنه لن تتوفر ديمقراطية صحيحة عالم يسهم فيها العبيد ، وأولئك الذين لا يتورعون لفقهم من التفریط في مدّيتهم نظير دراختمة واحدة » (١٠٥) وقد سخر أفلاطون من المغالاة في الحرية في ظل الديمقراطية حيث « الرجال والنساء اللذين يبعوا ليسوا بأقل حرية من مشترقيهم (١٠٦) ».

وبالرغم من أن الأثينيين قد عاملوا عبيدهم معاملة إنسانية ، وهو أمر يبدو شاذًا بالنسبة لمستويات العصر ، فإنهم لم بلغوا الرق نهائيا — وظل المأخذ القاتل بأن الديمقراطية كانت تعتمد على عملهم دون أن يوضع موضع اختبار فعلي ، ولو قرر لاقرح هيبيريدس Hyperides نجاح شامل ونحر العبيد على اختلاف أعمارهم نساء ورجالا لما ترتب على ذلك كارثة ، وذلك اعتقادا على ما سبق أن قلعناه من دلائل في هذا المقال . فمجرد أن كان الأثرياء وميسوري الحال من المواطنين (أو بالأحرى زوجاتهم وبناتهم اللاتي لم يتزوجن) كانوا سيفيقون بالقيام بشئون منازلهم ، ثم أن عددا قليلا من الأغنياء وميسوري الحال من الرجال الذين استثمروا كل ثرواتهم في عبيد المناسج والصناعات قد ينهضون إلى الفقر والعوز ، وكذلك عددا أكبر من هؤلاء ، وإن كان لا يبدو أقلية صغيرة ، قد يفقدون الدخل الذي كانوا يحصلون عليه من عبيد الصناعات بل قد يجلون أنفسهم مضطرين إلى تأجير مزارعهم بدلا من فلحها بأيدي العبيد ، كما أن عددا من الصناع قد يفقدون مساعديهم والمؤجرين من عبيدهم ، ولكن أغلب الأثينيين الذين لم يقتنوا عبيدا وكانوا يفقدون مزارعهم الصغيرة بأيديهم أو يعملون كصناع وأصحاب محال أو عمال ما كانوا يشعرون بأثر لتحرير العبيد .



## ملاحظات الفصل الأول الأسس الاقتصادية للديموقراطية الإثنية

١ - تسهيلات للقراء الذين ليسوا على معرفة مفصلة بالنقد الإتيكي نورد

الجلول الآتي :

١ ثالثت = ٦٠ مينا = ٦٠٠٠ دراخمة

١ ميني = ١٠٠ دراخمة

١ دراخمة = ٦ اويل

نظرا لاختلاف مستويات الحياة وطريقة التعامل النقدي اختلافا كبيرا فمحال بل تضليل أن نحاول التعبير عن النقد الإتيكي بطرق النقد الحديث خصوصا في الوقت الحاضر الذي تتوفر فيه قيمة النقود بسرعة ، وستعطينا الحقائق التالية فكرة اجمالية عن قيمة النقد في اثينا في القرن الخامس والرابع ( كانت الاثمن والأجور في القرن الرابع أعلى منها في القرن الخامس ) ، ففي حسابات الارخثيوم ( L.G. الأول الرقم ٢ - ٣٧٣ - ٧٤ ) ٤٠٩ - ٣٠٨ - ٤٠٧ - ٤٠٦ ق.م كان مستوى الاجر للمدنيين والميتيكي وللعميد على السواء دراخمة واحدة في اليوم وأحيانا دراخمة ونصف وفي حسابات الاليزيوم ( L.G. ٢ - ٣ رقم ٢ ) - ١٦٧٢ - ١١٧٣ لسنة ٣٢٩ - ٣٢٨ - ٣٢٧ - ٣٢٦ ق.م كان اجر العامل غير المهني ١/٢ دراخمة يوميا والعامل المهني ٢ دراخمة أو ٢ ١/٢ دراخمة ، وفي سنة ٣٥١ ق.م قدر ديموستينين ( ٤ - ٨٢ ) ، اوبل يوميا كمصاريف (جراية) للجنود والبحارة وربما كان متفائلا عند محاولته اثبات امكان تدبير مصاريف القوات العاملة بأقل التكاليف وفي حسابات الاليزيوم كان يصرف للعبد العام ٣ أوبلات يوميا للطعام ، وكان يصرف « للاتب » ( الشباب في سن ١٨ الى ١٩ الذين يتدربون على الاعمال العسكرية ) ، في عام ٣٣٠ أربعة أوبلات نظير الجراية يوميا ( أرسطو Ath. Pol. ٤٢ - ٣ ) أما الملابس فقد كانت غالية نسبيا فالثوب ( تونيك ) الذي يشتري لعبد من عبيد الاليزيوم العموميين كان يتكلف أكثر من سبع دراخمات ، والصديري المجد يتراوح ثمنه بين ٤ ١/٢ الى ٣ أو ٢ ١/٢ دراخمة ، وزوج الخد يساوي ٦ دراخمات وقدر للعطف في ارستوفانيز ( Phron. ٣ - ٩٨ ) سنة ٣٨٨ ق.م ب ٢٠ دراخمة والخداه ٨ دراخمات وربما غوى في الأسعار في سياق الحديث . وحوالي ٤٠٠ ق.م كانت اعادة بنتني وولد يصحبهما مربى وخادمة تبلغ

في السنة حسب إيسياس (٣٢-٣٨) ألف دراخمة ، ويريديمونتيس (٢٧ - ٣٦) عندما يتحدث في عام ٣٦٣ عندما كان قاصرا ان مبلغ ٧٠٠ دراخمة سنويا مبلغ معقول وكاف لعائلته وأخته وأمه . ويعني هذا ان ما يخص الشخص يوميا كان حوالي ٣٪ الى ٤ اوبل في اليوم ، ويبدو ان ذلك قد كان مبلغا زهيدا ، ولكن الايجار لم يكن محسوبيا كما ان اليونانيين يعتقدون ان النساء والاطفال ياكلون اقل من الرجال بكثير . وكان يسمح للمواطنين العاجزون عن اداء أى عمل ويملكون اقل من ٣ مينات إعانة عامة قدرها ١ اوبل يوميا في بداية القرن الرابع و ٢ اوبل يوميا في آخره ( ارسطو Ath. Pol. ٤٩ - ٤٠ ثم إيسياس ٢٤ - ١٣ ) وكانت هذه مجرد صدقة زهيدة فقد احترف عمل لإسباس التجارة .

٢ - ارسطو ( Ath. Pol. ٧ - ٤ ) في تعليقه على اخراج سولون طبقة الثيتيس من جميع الوظائف *διο καὶ νυν κειδαν ἀρηται τὸν ὡπάτῃ τοῖς τοῖς, οὐδ' ἂν μέλλοντα κληρουσθαι τὴν ἀρχὴν ποιοῦν τοῖς τοῖς, οὐδ' ἂν εἰς εἰποι θησικόν* ( وحتى الآن علينا يسأل موظف زميلا على وشك الانتخاب بالاقتراع لوظيفة ما كم أجر يدفع ، فان أحدا لايقول انه يأخذ أجرا كأحد الثيتيس ) ويبدو ان هذا يشير الى أن القاعدة السلونية كانت مازال لها قوتها من الناحية الفنية وإن تحولت عمليا ، وعلى غرار ذلك بالنسبة للمواثبات العليا المطلوبة في أمين خزينة الالهة أثينا *κληρουσθαι δ' εἰς ἐκ τῆς φυλῆς καὶ πεντακκοσιομῆδον κατὰ τὸν Σόλωνος νόμον* ( *εἰ γὰρ ὁ νόμος κυρίως ἐστίν* ) *ἀρχεῖ δ' ὁ λαχὼν κἀν πάντων πένης ἦ* ( بالقرعة واحدا من كل قبيلة من طبقة ٥٠٠ ميديم حسب قانون سولون ( الذي لا يزال معمولا به ) والذي يقع عليه القرعة يأخذ المنصب حتى ولو كان ممثما ) ارسطو Ath. Pol. ٤٧ - ١ ويصرح « *ὁ ἀρχεῖς* » *ὁ ἀρχεῖς* ان في أيامه (حوالي ٤٢٥ ق.م) شغل ( *الثضب* ) *θημὸς* ( الذي يعتبر في تعبيرة السياسي الثيتيس بصفة عامة ) الوظائف التي يجري عليها الاقتراح ( كستوفون Ath. Pol. ١ - ٢٣ ) .

٣ - وفعلا لم يؤثر عن بركليسي الا ادخاله نظام اجر للمحلفين ( Ath. Pol. ٢٧ - ٣ ) ولكن المرجح ان كان ذلك آخر مرحلة في العملية ، وينسب افلاطون في Gorgias ٥١٥ هـ ) تقرير اجر لبركليسي صفة عامة .

٤ - فيما يخص دفع الاجر على وجه العموم للوظائف ( انظر  
( كمستوفون Ath. Pol. ١ - ٣ ) وثوكيديس ٨ - ٦٧ - ٣ ثم ارسطو  
Ath. Pol. ٢٤ - ٣ ، ٢٩ - ٥ ) ويطينا ارسطو في Ath. Pol. ٦٢ - ٣٠  
اسماء قليلة مضملة ( ٤ ) لولان للتسمة اراخنة وداخلة لوظائف اخرى



متنوعة ٠ أنظر أيضا ( ٤٢ - ٣ ) ويوزر ارستوفانيس ( Ach. ٦٦ - ٩٠ )  
 بأن السفراء يأخذون دراخمتين ( ولكن Westernman Class, Phil.  
 ( ١٩١٠ ) من ٢٠٣ - ٢١٦ يذكر حوالي ١/٤ دراخمة مستدلا على ذلك  
 من النصوص وهو ما يتضمن مصاريف السفر ) ، وإن رؤساء السرايا  
 كانوا يؤجرون أيضا ثلاث دراخمات كما يبدو ، نفس المرجع ص ٥٩٥ -  
 ٦٠٧ ثم ( انظر Larsen في Class. Philol. ( ١٩٤٦ ) ص ٩١ - ٨ ) على  
 عكس الرأي العام ( الذى قام على تفسير خاطئ لأكستوفون Arth. Pol.  
 ١ - ٣ ) من أن الوظائف العسكرية الانتخابية لم يكن لها اجر .

٥ - ارسطو Arth. Pol. ٦٢ - ٢ قد يستنتج من ٢٩ - ٥ ان الاجر  
 كان في القرن الخامس ثلاث اوبلات ، ولكن القرار الذى اتى كل الاجور  
 الا لبعض الوظائف الأساسية المستثناء قد يكون خفض اجورها .

٦ - ارسطو Arth. Pol. ٢٧ - ٣ ، ٦٢ - ٢ ثم المعلقون على الزناير  
 Wasps لارستوفانيز ٨٨ ثم ٣٠٠ . لقد ذكرت التريوبولون τριποβολον  
 ( الثلاث اوبلات ) أولا في الفرسان Nights ( ٥١ ثم ٢٥٥ الخ )  
 لسنة ٤٢٤ ق.م .

٧ - ارسطو Arth. Pol. ٤١ - ٣ ويبدو من ارستوفانيز Eccl.  
 ١٨٣ - ٨ ثم ٢٨٠ الى ٩٣ ( انظر ٢٨٩ - ٣١٠ ) ان عدده محدودا هم  
 الذين سبقوا الى الحضور قد نالوا الاجر . وكان ذلك ٣ اوبلات ( سنة  
 ٣٩٣ - ٣٩١ ق.م ) .

٨ - ارسطو Arth. Pol. ٦٢ - ٢ .

٩ - عدد ٣٥٠ كان على أساس حساب ارسطو Arth. Pol. ٤٧ - ٦١  
 وكان ذلك من قائمة بالية ( قارن جليبر Gr. Const. Ant. ص ٢٣٠ - ٦٥  
 ثم Busolt-Swoboda, Griechische Staatskunde الثاني ص ١٠٨١ -  
 ١١٥٠ ) ان معلوماتنا عن القرن الخامس ناقصة تماما اذ قد اتى المعروف  
 من الوظائف القديمة بينما ما جد منها فى سبيل الالفاء ارسطو Arth. Pol.

٢٤ - ٣ ، αρχαι δ' ενδημοι μὲν εἰς πεντακοσίους ἀνδρας ,  
 υπερποριοι δ' εἰς πεντακοσίους

( = ٧٠٠ مؤلف موجودون فى البلاد و ٧٠٠ فى الخارج ) ، ان ذلك بالتأكيد  
 غير مستقيم من جهة اللغة بالإضافة الى أن ذلك مستحيل من الناحية  
 الاحصائية ، وربما يكون المؤلف قد اعطى ٣٥٠ كتعداد لكل طبقة مما  
 ينتج عنه ٧٠٠ ويخصوص قيمة الاجر انظر ملاحظة ٤ . ان الدراخمة  
 يبدو من خلال الدلائل المجددة التى لدينا انها كانت مستوى عاما للاجور  
 حقا ، وإذا ما حصل أحد على أكثر من ذلك فإن الآخرين نالوا أقل ، ويبدو  
 انها بالنسبة لبعض تعتبر اجرا اضافيا ( على سبيل المثال الاثلاثيات  
 Arth. Pol. أى ( منظمو المسابقات ) فنقلنا عن ارسطو - Anthothetae



١٩ - ديموستينيز ١٠ - ٣٨ ثم ثيوبومبوس Theopompus في  
F.G.H. الثاني ١١٥ ، قطعة ١٦٦ .

٢٠ - كستوفون Ath. Pol. ١ - ١٦ .

٢١ - ثوكيديديس ٢-١٣ ، يذكر ٦٠٠ تالنت ولكن قوائم الجزية  
تبين دخلا يبلغ حوالي ٤٠٠ تالنت فقط من جزية الحلفاء ( انظر Ath.  
Trib. Lists الثالث ص ٣٣٣ وما بعده ) .

٢٢ - مثلا في عام ٤٤٦ ق م بعد اخماد ثورة ايوبيا كان قد اخرج  
جميع سكان هيسثيا وحل محلهم مستعمرون اثينيون ( ثوكيديديس ١ -  
١١٤ ) بينما في خالكيس جرد فقط الاستقراطيون من املاكلهم لصالح  
الاقطاعيين الاثينيين ( ايليان Aelian في Var. Hist ٦ - ١ ، ثم  
بلوتارخوس ، بركليس ٢٢ ) .

٢٣ - انظر التذييل .

٢٤ - بلوتارخوس ، بركليس ١١ .

٢٥ - ثوكيديديس ٢ - ١٣ - ٨ .

٢٦ - ارسطو Ath. Pol. ، ٢٤ - ٣ .

٢٧ - ثوكيديديس ١٣ - ١٧ ، ٤ ، ٦ - ٨ - ١ ، ٣١ . بعد كارثة  
صقلية كان يجب انقاص الاجور الى ٣ او بل نظرا لبحر الاموال ( ثوكيديديس  
٨ - ٤٥ - ٢ ) .

٢٨ - انظر Tod. ١ - ٥٣ ثم R.S. Stanier في J.H.S.

العدد ٣٨ ( ١٩٥٣ ) ص ٦٨ - ٧٦ .

٢٩ - بلوتارخوس ، بركليس ، ١٢ .

٣٠ - ثوكيديديس ٢ - ١٣ - ٣ - ثم Tod. ١ - ٦٤ .

٣١ - هيرودوت ٨ - ٤٤ .

٣٢ - هيرودوت ٨ - ١٠ .

٣٣ - هيرودوت ٩ - ٢٨ .

٣٤ - نبوس Nepos ، ميلتيادس Miltiades ثم سويديس  
Suidas انظر Imitas ( الذي يذكر Ephorus ) .

٣٥ - هيرودوت ٥ - ٩٧ ثم ٨ - ٦٥ ، ويرد ارسطوفانيز ( ٤٢٢١  
١١٣٣ ) ايضا هذا الرقم رغم انه في هذا الوقت ( ٣٩٣ - ١ ) كان محتملا  
الا يكون صحيحا وارسطوفانيز ايضا ( الزناير ٩ ، ٧ ) يتكلم عن  
δυσ μισαρδες των δημοτικων ( اي ٢٠ ألف من التيتس ) في ٤٢٢

٣٦ - انظر التذييل .

٢٧ - ثوكيديدس ١ - ١٢١ ، ٣ - ١٤٣ ، ١ - ٧ - ١٣ - ٢ ،  
٦٣ - ٤ .

٣٨ - بلوتارخوس ، بيركليز Pericles ، ١١ .

٣٩ - ارسطو Aris. Pol. ٢٤ - ٣ ثم ثوكيديدس ٢ - ١٣ - ٨ .

٤٠ - ثوكيديدس ٤ - ١٠١ - ٢ .

٤١ - ثوكيديدس ٥ - ١١ - ٢ .

٤٢ - ثوكيديدس ٦ - ٤٣ ، ٧ - ١٦ - ٢ ، ٢٠ - ٢ - ٤٢ ، ١ -

٤٣ - ثوكيديدس ٣ - ٨٧ - ٣ .

٤٤ - ليسياس ٢٠ - ١٣ بعد ان اقترعت على ان ( توكل ) الامور  
( الحكومية ) للخمسة آلاف تقسم ( الرجل ) بقائمة تحوى ٩٠٠٠ -

υμῶν ψηφισαμένων πεντακισχιλίοις παραδουναί τα πράγματα  
καταλογεῖς ὡν ἑννακισχιλίους κατέλεξε :

انظر ثوكيديدس ٨ - ٩٧ - ١ :  
τοὺς πεντακισχιλίους ἐψηφίσαντο :  
τα πράγματα παραδουναί ( انناي د' اوتاون اوكوساي كاي اكللا  
پارخونتي )

- لقد اوكلت الامور ( الحكومة ) الى ال ٥٠٠٠ الذين انتخبوا ( هؤلاء  
الذين يمكن ان يزودوا انفسهم بالمدد ) . انظر التذييل .

٤٥ - انظر صفحات ٧٦ ، ٧٩ ، ٨١ - ٢ .

٤٦ - انظر جليبرت Greek Const. Ant. ص ١٧٦ - ٨٣ ثم يوزولت  
Busak Swoboda, Griech. Staatskunde الثاني ص ٩٨٤ - ٦ ان الدور  
الصغير الذي لعبته طبقة التجار في السياسة الاثينية يرد من جهة الى كون  
كثير من التجار من طبقة المتيكي ومن جهة اخرى الى انهم غالبا ما كانوا  
طائفة متواضعة يملكون اكثر قليلا من سفينتهم الواحدة ويعملون برأس مال  
مقترض على سلامتها وسلامة حملتها من البضائع .

٤٧ - كستوفون Mem. ٢ - ٨ - ١ الى ٥ .

٤٨ - ايسايوس ٥ - ٣٩ .

εις δὲ τοὺς μισθώτους ἰδόντας δι' ἐνδοιαν τῶν ἐπιτηδείων  
( لقد سمح ) لهم بأخذ أجور نظرا لنقص وسائل الحياة . ايزوكراتس  
١٤ - ٤٨ :

ἀλλοὺς δ' ἐπιθητεῖαν ἰδόντας, τοὺς δ' ὅπως ἐκαστοὶ δυνατόν  
τα καθ' ἡμέραν πορίζομενους

( - وآخرون يكسبون معاشهم اليومي بقدر ما يستطيع كل منهم ) .

٤٩ - كستوفون ٢ - ٥ - ٢ ثم ديموستينز ٣٦ - ٢٨ الى ٤٣٩

٥٠ - افلاطون ، الجمهورية ١٥٦٥ .

٥١ - كستوفون . ٣ Mem . ٧ - ٦ .

٥٢ - ارسطو . Ath. Pol . ٤ - ٤١ ( ١٢٩١ ب ) .

٥٣ - ليسيئس ٥ - ٥ ثم انظر ديموستينز ، ٤٥ - ٨٦ .

٥٤ - مثلاً خريميلوس Chremylos للراطن الفقير بطل Plutus  
يملك عبدا غبيا مضحكا هو كاريون Carion وفي Ecclesiazusae  
لم يظهر أى عبد فى أول الرواية عندما سرق النساء ملابس أزواجهن وبعد  
ذلك صعد الأزواج واضطروا الى لبس ملابس زوجاتهم وأخيرا تظهر فجأة  
جارية براكساجورا Praxagora لتلبس دورا فكاهيا . وكان البرنامج  
الشيوعى لبراكساجورا يتضمن  $\mu\eta\delta' \alpha\nu\delta\rho\alpha\pi\acute{o}\delta\omicron\iota\varsigma \tau\omicron\nu \mu\epsilon\nu \chi\omicron\rho\eta\sigma\theta\alpha\iota$  يتضمن  
 $\tau\omicron\lambda\lambda\omicron\iota\varsigma, \tau\omicron\nu \delta' \omicron\upsilon\delta' \alpha\kappa\omicron\lambda\omicron\upsilon\theta\omega\iota$  وكانت بالتأكيد تتبع الطبقة الثانية .

٥٥ - ثوكيديدس ٣ - ١٧ - ٤ .

٥٦ - ثوكيديدس ٧ - ٧٥ - ٥ يشير الى أن معظم تابعى الفرسان  
والهوبليتاي الاثنين فى سيراكوزا كانوا عبيدا .

٥٧ - ثوكيديدس ٤ - ١٠١ - ٢ وفى ايسايوس ٥ - ١١ وقد وجه  
لديكايوجين Dicaeagne لوم شديد لارساله قريبا له فقيرا كان قد  
حرمه من ميراثه ليخدم اخاه  $\alpha\nu\tau\epsilon' \alpha\kappa\omicron\lambda\omicron\upsilon\theta\omega\iota$  فى كورنث ( ربما كان  
ذلك أثناء حرب كورنث ) .

٥٨ - ديموستينز ٢٤ - ١٩٧ .

$\theta\upsilon\rho\alpha\varsigma \alpha\phi\alpha\iota\rho\epsilon\iota\nu \kappa\alpha\iota \sigma\tau\rho\omega\mu\alpha\theta' \upsilon\pi\omicron\upsilon\sigma\kappa\alpha\nu, \kappa\alpha\iota \delta\iota\delta\alpha\kappa\omicron\nu\omicron\nu, \epsilon\iota \tau\epsilon\varsigma$   
 $\epsilon\lambda\chi\rho\eta\tau\omicron \tau\alpha\upsilon\tau\eta\nu \epsilon\nu\epsilon\chi\upsilon\rho\acute{\alpha}\zeta\epsilon\iota\nu$

= منتزعا أبوابهم نازعا مفارش سرهم من تحتهم ، حاجزا خادمة إذا .

كان يستعمل أحدهم خادمة ) .

٥٩ - انظر ص ٢٨ - ٩ .

٦٠ - انظر ص ٨٨ - ٩ .

٦١ - ليسيئس ٧ - ٩ - ١٠ ثم ايسايوس ١١ - ٤٢ ان التيكى

الذين وصفوا كفلاحين γεωργοί ٢ - ١٠٠ ربما كانوا فلاحين  
مستأجرين ( ولا يمكن أن يكونوا ملاكا للاراضى ) وان جاز أن يكونوا  
عمالا زراعيين . انظر كستوفون Sym . ٨ - ٢٥ فيما يخص الزراعة  
غير المعتنى بها للمستأجرين .

٦٢ - ليسيئس ٤ - ١ ، ٧ - ١٦ و ٣٤ ثم ديموستينز ٤٧ - ٥٣ .

٥٣ - ٦ ان المحررين الذين يصفون أنفسهم بأنهم مزارعون γεωργοί

في I. G. الثاني - الثالث ( ٢ ) ١٥٥٣ - ٧٨ ( انظر من أجل التحليل  
*Gomme, Population of Athens* ص ٤١ - ٣ ) ربما كانوا عبيدا  
 زراعيين سابقين وأصبحوا الآن عمالا أو مستأجرين وإن الفلاح *αγροικός*  
 في ثيوفراستوس ( *Char.* ٤ - ٥ ) كان يناقش السياسة مع خدمه  
*οἰκέται* ومأجوريه الزراعيين *μισθωτοί* وقد استخدم مالك أرض اثينى  
 في ناكسوس مرتزقا *ἐπιδάτης* ( كان يبدو انه يعمل الوقت كله  
*ἐθνητευεν ἐκε παρ' ἡμιν* ) كالعبيد ( أفلاطون *Euthyphro* ٤ ج ) .

٦٣ - ديموستينيز ٥٣ - ١٩ الى ٢١ .

٦٤ - ديموستينيز ٥٧ - ٤٥ .

٦٥ - ديموستينيز ٤٧ - ٥٢ ثم ايسايوس ٦ - ٣٣ .

٦٦ - ليسياس ، ٢٠ - ١١ .

٦٧ - ديموستينيز ٢٢ - ٦٥ = ٢٤ ، ١٧٢ .

οἱ γεωργοὺντες καὶ φειδόμενοι διὰ παιδοτροφίας δὲ καὶ  
 οἰκεία ἀναλωμάτων καὶ λητουργίας πτεράς ἐκλελοιπότες  
 εἰσφοράν

( - المزارعون الذين يقاسون شظف العيش من أجل رعاية أولادهم أو  
 مطالبهم المنزلية أو أعباء مصاريفهم أو الخدمات العامة (الليتورجيات) الأخرى  
 قد أثرتهم الضرائب ) . ان الليتورجيا المشار اليها هنا لا يمكن أن تكون  
 ليتورجيا الدولة التي يكلف بادائها المواطنون الأغنياء نسبيا ولكنها  
 تلك التي تقع على عاتق أهل الدير ( ايسايوس ٢ - ٤٢ ثم I.G. ٢/١ -  
 ١٨٦ ب ، ٢ ، ٢/٣ - ١٧٨ ، ١١٩٨ ، ١٢٠٠ ) .

٦٨ - اوسطو ١٣٢٣ *Ath. Pol.* ١ ، انظر ١٢٥٢ ب *οὐδὲ βους*

• *πάντησι τοῖς οἴκτου ἀνδράσιν* لأن الثور يعمل عند الفقراء بدل خادم .

٦٩ - انظر صفحات ٨٣ - ٤ .

٧٠ - ديموستينيز ٢١ - ٨٣ - ٩٥ .

٧١ - ليسياس ١٦ - ١٤ .

٧٢ - بالنسبة لثمن الارض انظر ص ١٤٢ ملاحظة ٣٦ وقد قدرت  
 الاجارات بنسبة ٨٪ من قيمة رأس المال في ايسايوس ١١ - ٤٢ ثم  
 I.G. الثاني - الثالث ( ٢ ) - ٢٤٩٦ وبالنسبة لتكاليف الحياة انظر  
 ملاحظة ( ١ ) ، ان الفلاحين الفقراء في *Plutus* لارستوفانيز ( ٢٢٣ - ٤ )  
 مثلوا وهم يعملون بأنفسهم في الحقول .

- ٧٣ - كسنوفون Voca. ٤ - ١٤ الى ١٥ ، كان كسنوفون يكتب  
عن جيلين بعد ذلك ويذكر تقارير شعبية من المحتمل انها غالت كتع  
في ثروة نيكياس ( انظر ليسياس ١٩ - ٤٧ ) .
- ٧٤ - ديموستينيز ٣٧ - ٤ .
- ٧٥ - ليسياس ١٢ - ١٩ .
- ٧٦ - ديموستينيز ٣٦ - ١١ وفي ديموستينيز ٣٢ - ٣ يفل  
صانعو الاسلحة مايقدر بنصف ثالثت في السنة ( ديموستينيز ٢٧ - ٩ )  
انظر ديموستينيز ٣٦ - ٥ بخصوص ارض باسيون .
- ٧٧ - ديموستينيز ٢٧ - ٩ الى ١١ .
- ٧٨ - ( يلو تارخوس ) Vlt. X, Or. ايزوكراتس .
- ٧٩ - كسنوفون Mem. ٢ - ٧ - ٣ الى ٦ .
- ٨٠ - كسنوفون Mem. ٣ - ١١ - ٤ .
- ٨١ - ايسثيخيس ١ - ٩٧ .
- ٨٢ - ليكورجوس ، انظر Locc. ٢٣ ، ٥٨ ثم ديموستينيز ( ٢٧  
٩ ) يقدر دخل صانعي الاسلحة المهرة بثلاث مينات للواحد على الاقل .
- ٨٣ - ايسايوس ٨ - ٣٥ .
- ٨٤ - ايسايوس ٦ - ١٩ - ٢٠ ، ٢٣ - ٢٤ .
- ٨٥ - كسنوفون Mem. ٢ - ٣ - ٣ .
- αἰετας μὲν οἱ δυναμενοι ὄνουνται ἵνα συναργουσι ἔχωσιν.  
( = ثم ان القاتلين يشترون عبيدا كمساعدين في العمل ) .
- ٨٦ - ليسياس ٢٤ - ٦ .
- τεχνην δε κακῶτα βραχέα δυναμένην ωφελεῖν, ἣν αὐτοὶ  
μὲν ἡδὴ χαλεπῶς ἐργάζομαι, τὸν διαδεξομένον δ' αὐτὴν  
οὐκ ὀκνησάτω κησασθαι
- ( - انني املك تجارة لا تدر على الا القليل واجد صعوبة في ممارستها  
بنفسي ولا املك رجلا آخر يقوم بالعمل عني ) .
- ٨٧ - سويداس انظر ἀποψηφισαι ( ٤٥٣ ب ) .
- ٨٨ - اثينايرس ٦ - ٢٧٢ .
- ٨٩ - Die Bevölkerung der griechisch-römischen Welt
- ٨٤ - ٩٠ ثم انظر أيضا R.L. Sargent, The Size of the slave  
population at Athens during the fifth and fourth centuries, B.C.  
W.L. Westermann, Athenaeus and the Slaves of Athens,  
في  
Athen. Stud. ( W.S. Ferguson, انكرزم )

٩٠ - ثوكيديدس ٧ - ٢٧ - ٥ ان الرقم لابد ان كان تقديرها الا ان تقديرات ثوكيديدس جدية بأن تكون موضع اعتبار جدى ويومى الى ان هذه الحسارة كانت امرا خطيرا بالنسبة للآثينيين اى ان العشرين الفا كانوا نسبة جوهريه من مجموع العبيد .

٩١ - كسنوفون Vect. ٤ - ٢٥ .

٩٢ - كسنوفون Vect. ٤ - ٢٢ : πολλοί δ' αὖτε καὶ ἄλλοι καὶ τῶν ἐν τοῖς ἐργοῖς γηράσκοντες, πολλοὶ δὲ καὶ ἄλλοι καὶ Ἀθηναῖοι καὶ ξένοι οἱ τῶν σωματῶν μὲν οὐτε βουλοιντ' ἀν οὐτε δυναιντ' ἀν ἐργάζεσθαι τῇ δὲ γνῶμῃ ἐπιμελουμένοι ἡδέως ἀνταδραστήρια κορίζοντο. بهم العمر وكثيرون غيرهم اثينيون وغرباء ومن لا يرغبون أو لا يقومون على العمل بأيديهم ( جسمانيا ) ولكن يسرهم أن يكسبوا حياتهم كمشرفين .

٩٣ - ديموستينيز ٤٢ - ٢٠ πολλὰ ἐκ τῶν ἔργων τῶν ἀργυρεῶν ἀγῶν, Φαίνικες, πρότερον αὐτοῦ καὶ ἑμαυτοῦ σωματῶν πονῶν καὶ ἐργαζομένου συναλεξάμεν

( = فيما يخص مناجمى من الفضة فاناثايتيوس عملت بنفسى اولاً بجهودى الجسماني وقد جئيت أربابا طائلة ) .

٩٤ - ارسطو , Ath. Pol. ٦٢ - ٣ .

٩٥ - ديموستينيز ١٣ - ٢ - ١٠ .

٩٦ - Gilbert, Gr. Const. Anc. ص ١٧٢ - ٤ .

٩٧ - نفس المرجع ص ٢٢٩ .

٩٨ - كسنوفون Vect. ٣ - ١١ - ٤ .

٩٩ - لقد عرض الدليل كله وحلته Margaret Crosby فى Hesperia ١٩٥٠ ص ١٨٩ وما بعده .

١٠٠ - سويداس انظر δίκη ἀγραφῶν μεταλλῶν .

١٠١ - كسنوفون Hell. ١ - ٦ - ٢٤ ثم ارمستوفانيز المضاد ٦٩٣ - ٤ .

١٠٣ - ارسطو , Ath. Pol. ٤٠ - ٢ .

١٠٣ - ( بلوتارخوس ) Vit. X Or. هيبيرايديس ( Mor. A٤٩١ )

١٠٤ - كسنوفون Ath. Pol. ١ - ١٠ .

١٠٥ - كسنوفون Hell. ٢ - ٣ - ٤٨ .

١٠٦ - افلاطون , الجمهورية , ٥٦٣ ب .



۲

اٹینا فی عہد  
دیوسٹینیس

---



● ● كانت أهداف ديموسثينيس وسياسته موضوع جدل كبير ولكن الذين كتبوا عنه قلما أقروا بالا إلى الأتانيين الذين تكلم اليهم وبأننا تسيطر علينا الفكرة العامة من أنهم ، اذا ما قورنوا بالخطيب المتهب وطنية ، كانوا بحاجة من الكسالى المتواكلين الجبناء المحبين للهو ، يتفرون من الحرب ولا ينهضون بما عليهم من التزامات ، بل يفضلون الحصول على القليل مما يرمحون داخل مدينتهم دافعين الأجور المرتقة ليحاربوا بدلا منهم وأحيانا يقصرون في دفع تلك الأجور ، فهل صدق هذا الحكم ؟ ، إنها الصورة التي تبدو بارزة من خطب ديموسثينيس التي تكاد تقسم لنا بالإضافة الى أحداث الخطباء المعاصرين له كل مالنينا من شواهد ، وأقترح هنا طرح هذه الشواهد للبحث من جديد :

« ادفعوا ضريبة الحرب » ( *europete* ) « واضعموا بأنفسكم في الجيش » ( *autol opanastueste* ) . هاتان هما دعوتان ديموسثينيس الرئيسيتان اللتان يركز عليهما في مخاطبته لشعب . ولنبداً أولاً بمناقشة ضريبة الحرب . انه موضوع قتي وجنلي إلى حد بعيد ، وأرجو المعلومة ان بلوت متعسفا بعض الشيء ، أما النقاط التي أحب أن أخطوها فهي : هل كانت هذه الضريبة كالأعضاء السائد دائما ، ضريبة تصاعلية ؟ ومن التي يلحقها وما ملئ الإغفاء منها ؟ وما جملة المتحصل منها بالفعل ؟

كانت الأيسفورا ( *Eisphora* ) هي ضريبة الحرب تفرض بقرار من الشعب حسب ما تقتضيه الظروف ، واتخذت شكل جباية مالية ، ولها

الفرض أجرى إحصاء الممتلكات في ٣٧٨ - ٤٧٧ ق م بلغ فيه «مجموع ضرائب» أتيكا حسب تقدير بوليبي ٥٧٥٠ تالت (١) ويذكر ديموستينيس أن ضرائب البلد ( *τίμημα της χώρας* ) قد بلغت في عهده ٦٠٠٠ تالت ويقدر أن النسبة المثوية الجبايات عن هذا المبلغ لو كانت واحدا في المائة لأتت بمائة ٦٠ تالت ، ولو كانت ٢ / ١ لبلغت ١٢٠ تالت وهكذا : (٢) ومن الواضح في هذا الصدد أن بوليبي ، كان يعتقد أن «الضرائب» تمثل رأس مال البلاد الكلي بقيمته الحقيقية من (أراض ومنازل وممتلكات أخرى) ، وقد فاته حقيقة أن هذه الضرائب كانت تسبق الممتلكات دون حد الإعفاء. إلا أن ديموستينيس في إحدى فقرات خطبته الأولى ضد (٣) أفوروس ( *Aphobos* ) يستعمل تعبير «التقدير الضرائبي» بمعنى آخر ، فيقول : « ٣ تالت هي ضريبة ١٥ تالت » *πεντακαίδεκα ταλαντων γάρ τρία ταλάντα τίμημα* ويشير إلى أنه في حالة الروايات الأصغر كانت النسبة أقل من الخمس : ومن هذه الفقرة ومن إشارة غامضة في بولوكس ( *Pollex* ) (٤) نشأت النظرية القائلة بأن «تقدير الضرائب» لم يكن يمثل القيمة الحقيقية لممتلكات الفرد بل مجرد قيمة ضرائبية وأن القيمة الضرائبية كانت بنسبة أعلى عند الثني منها عند الفقير ، وهذا كانت ضريبة الحرب «الأيغورا» هي الضريبة الوحيدة التصاعدية المعروفة في العالم القديم .

وتثير هذه النظرية مشاكل كبيرة ، فهي أولا تبدو معقدة للغاية فقد كان الوضع يقضي بأن تفرض الضرائب على خمس رأس مال أغني المواطنين بينما الأمر الطبيعي يقتضي تقدير هذه الضرائب عن كل ممتلكاتهم ، ثم يكون بعد ذلك التقدير التنازلي بالنسبة للطبقات الأحرار : ثانيا أن هذه النظرية تتعارض مع نص معاصر (٥) هو عقد إيجار يلتزم فيه المستأجر بدفع ٥٤ درانمة إيجارا سنويا تضاف إليه إذا فرضت ضريبة الأيسفورا مبلغ ٧ ميناى « حسب تقدير الضرائب » ( *κατα το τίμημα καθ' ἑκτα μνας* ) فيكون الإيجار بنسبة ٨ / ١ قريبا إذا كانت الميناى السبع هي القيمة الفعلية للممتلكات ، ويصبح أمرا غير معقول إذا كانت القيمة الحقيقية خمسة أمثال هذا المبلغ أو أكثر ويصبح أيضا «التقدير الكلي للضرائب» في أتيكا غير معقول

كذلك . قد يكون ٦٠٠٠ ثالثا مبلغا ضئيلا ولكن يجب أن تذكر أنه لا يشمل الآلاف الملكيات الصغيرة دون حد الإعفاء ، وكما تبين الإشارات العملية عند الخطباء<sup>(١)</sup> فإن إنقضاء الثروات والحالات التي تقل عن مستوى التقدير الضرائبي كانت القاعدة لا الاستثناء ، ومن جهة أخرى فإنه إن المستحيل تماما أن تكون قيمة الممتلكات الأثنية الخاضعة للضرائب قاصرة على خمسة أمثال الـ ٦٠٠٠ ثالثا بل أكثر كثيرا ، « تقدير الضرائب » إذا تعبر استعمال بمعين للدلالة على القيمة الحقيقية وذلك في النص وفي عبارة « تقدير ضرائب البلد » كما يستخلصها ديموشينيس في الخطبة الأولى ضد أفوبوس ومن ثم كانت الضريبة تنجي حسب تقدير الضرائب بالمعنى الأول ، أى للقيمة الحقيقية وإلا فإن حساب ديموشينيس الذى توصل فيه إلى أن نسبة ١/١٠ تأتي بستين ثالثا سيكون غير معقول . ولا بد إذن أن يكون ديموشينيس قد استعمل هذه الكلمة في غير معناها التقي في الفقرة التى ذكر فيها أن « التقدير الضرائبي » المبلغ ١٥ ثالثا هو ٣ ثالثا فيما يخص أكبر الثروات .

وفي هذا الصدد يشير ديموشينيس أكثر من مرة إلى نسبة ١ : ٥ : ولكنه في كل الفقرات<sup>(٢)</sup> الأخرى يستعمل تعبيرا آخر ، لهم يتطرون منى أن أدفع هذه الضريبة ( τὰς τῆς εὐροπῆς τὴν εὐροπῆν ) أو يقول وأن أدفع ٥٠٠ دراخمة عن كل ٢٥ مينا « κατὰ τοὺς νέκτα καὶ » εὐκοὶ μὲν πεντακοσίας δραχμὰς εὐροπῆν أو صياحه أرغموه على دفع ! ثروته كضريبة ، وما لاشك فيه أن الضريبة لم تنجب أبدا على أساس هذه النسبة الخيالية ، ففى الحقيقة دفع ديموشينيس خلال العشر سنوات عندما كان ما يزال قاصرا ١٨ مينا عن الـ ١٥٠ ثالثا التى جرى عليها التقدير<sup>(٣)</sup> فإذا تعنى عبارات ديموشينيس ؟ لقد رأى أخيرا المستر مايجس Macgea<sup>(٤)</sup> أن نسبة الخمس ! هى حد أقصى ، ففى أعلى قدر يمكن مطالبة الأثرياء بسلاده كجملته لكل ملفوحاتهم الضرائبية خلال حياتهم وبالنسبة للطبقات الأفقر من دافعى الضرائب فقد كان هذا الحد أقل من تلك النسبة . فالأيسفورا إذا كانت تنجي بنسبة مئوية حسب القيمة الحقيقية لكل للممتلكات الداخلة في نطاق الضرائب ولم تكن ضريبة تصاعلية : فإذا بلغ

مجموع الضرائب المتلحمة مثلا نسبة إلى ( والأرقام الحقيقية غير معروفة ) من رأس المال كان من حق أفراد الطبقة الفقيرة أن يطلبوا الإعفاء بينما كان على أفراد الطبقة الثرية أن يستمروا في الدفع بنسبة خمس رأس مالم كحد أقصى :

هذه النظرية تستلحق النظر لإذ أنها تعطي معنى لعبارة ديموسثينيس ، وتتفق وطرق التفكير اليوناني ، فقد كانوا يميلون إلى اعتبار ثروة الفرد أساس التوازن بصرف النظر عن الدخل ، يقيسون عليها مجموع مدفوعاته في « التبرارات خيات » والخلعات العامة ( البيتورجيات ) وضرورة الحرب (١٠) ولكن تطبيق مثل هذا النظام كان لا يلد وأن يقوم على حسابات على جانب كبير من التعقيد ، وذلك لأن الروايات في الواقع لم تكن متوازنة فقد كانت تكبر وتتضائل بلميرات ، كما أنها تتزايد باستثمار الرائد من الدخل وتتناقص بدفع الصداق وبيع للممتلكات. لهذا أرى أنه من الصعب الاعتقاد بأن مثل هذه الطريقة المبتدئة كانت نافذة وأرائي أوافق هنا على تفسير آخر لكلمات ديموسثينيس أبدا مل علمي إلى السابق مستر دى سانت كروا (١١) Mr. de Ste Croix .

يذكر ديموسثينيس في إحدى فقراته أن أوصيائه جعلوه رئيسا ( ἡγεμῶν ) لديموريته (συμμορία) والديموريا عبارة عن جماعة من ستين مواطنا من أغنى مواطني أثينا يلزمون بالقيام ببعض الخلفات العامة أى (البيتورجيا) خاصة القيام بحب صيانة سفن الأسطول الحربى (ἐπιπαραρχία) ثم القيام مقدما بدفع ضريبة الحرب بدلا من المواطنين الفقراء وقد وجدت في أثينا عشرون سيموريا ، إثنان من كل قبيلة ) ، ولم يكن تقليرها الضرائبي ضئيلا بل كان مرتفعا للغاية إذ يبلغ مادفمه هو ٥٠٠ دراخمة عن كل ٢٥ مينا (١٢) وفي ذلك الوقت كان الرؤساء مع رجال الصف الثاني والثالث ( δαυτεροὶ καὶ τρίτοι ) في السيموريات وهم الذين أصبحوا فيما بعد جماعة الثلاثمائة (١٣) وهم الذين كانوا يدفعون الضريبة مقدما ( οἱ προεισφορῶντες ) وبالتالي كانوا يجمعونها من أعضاء سيمورياتهم الآخرين ، أفلا يمكن أن يكون هذا النظام كان قائما منذ نشأة السيموريات وأنه كان الغمان لدفع الضريبة مقدما ( προεισφορά ) والتي قلرت بالنمى ! من ثروة النافع وفق مقلل ثروته ؟

وتكتنف وجهة النظر هذه صعوبات أيضا . ففي عام ٣٥٧ كانت هناك متأخرات من الديون بلغت حوالى أربعة عشر تالنت عن التالنتاة ثالثت الإضافية التى كانت قد طلبت فى العشرين سنة السابقة (١٤) . قد يكون بعض هذه المتأخرات مستحق من بعض أعضاء طبقة التالنتاة : وقد يكون من الأمور ذات الدلالة ان من بين المدنيين الذين ذكرهم ديموسثينيس إثنين كانا من أعضاء التريارارخيا (١٥) وعلى ذلك فلا بد أنهما كانا على درجة كبيرة من الثراء مما أهلها ليكونا فى عداد طبقة التالنتاة . وعلى أية حال فإن نصف متأخرات الديون تجمعت من مبالغ صغيرة جداً نادراً ما تجاوز أى منها - حسب ما أورده ديموسثينيس (١٦) - مينا واحدا فى ذمة ٤٠٠ أو ٥٠٠ من المدنيين ، فكيف يظل كل دافعى الضرائب مدنيين للخرقة إذا كانت جملة التالنتاة تتكفل ببلغ ما عليهم من ضريبة مقلما ؟ لهم كانوا مدنيون لبعض أعضاء التالنتاة لا للدولة .

هناك إجابتان معقولتان على هذا السؤال ، فمن الجائز ان كان « الدفع مقدما » تدبيرا معلما للعمل عند الضرورة القصوى ونادرا ما استعظم خلال العشرين سنة هذه أو ربما لم يستعمل إطلاقا ، ومن الجائز أيضا ان كانت المهمة الرئيسية لطبقة التالنتاة ليست الدفع مقلما بل ضمان الضريبة التى تدفعها ، أو المقروضة على جماعاتهم ، أو التعهد بها ، وقد يشير إلى ذلك استعمال كلمة « يدفع » ( εἰσφέρειν ) لا كلمة « يدفع مقدما » ( προεπισφαιρειν ) فيما يتصل بطبقة التالنتاة فى أولى الإشارات اليهم . (١٧) وفى هذه الحالة فالضمان لم يكن إذن قسرا نظرا لفتور التحمس بل جمع الضريبة إذا ما كان الحائز للضرورة الذى اقضى ذلك قد انقضى . (١٨)

والمشكلة الثانية أنه عندما دعت الحاجة فى عام ٣٦٢ بلع ضرائب لتحويل حملة بحرية قرر الشعب أن يعين أعضاء المجلس أشخاصا يمثلون مجموع اللاديمات ( القرى ) ممن كانوا أعضاء فى الدم أو ممن يمتلكون أراضي فى هذه الدم لينفخوا الضريبة مقلما للدولة . (١٩) وهنا نجد تجاهلا تاما لطبقة التالنتاة وإجهاعا عاما على أنها لم تكن قد شكلت بعد ، فلمعتقد أن الضرورة فى عام ٣٦٢ التى دعت لأول مرة إلى « الدفع مقلما » أولى الإجراءات

السابقة المذكورة كانت تجربة أولى أدت إلى إنشاء هيئة الثلاثانة .

وهناك حائل دون ذلك رأى قد أشلر آيسايوس ( Isaac ) ( ٢٠ )  
إلى هيئة الثلاثانة كنظام قائم بتصل بالأسفورا في خطبة ألقاها قبل هذا بضع  
سنوات . ثم اعترض آخر أنه حوالي عام ١٣٧٦ ( أى بعد إنشاء نظام السيموريات  
« مباشرة » ) عين ديموسثينيس رئيسا لسيموريته لثرائه رغم أنه كان طفلا . في  
السابعة ، مما يدل على أن منصب الرئيس لم يكن تنفيذا بل كانت مسئوليته  
منذ البداية مالية ، ويستتبع ذلك استنتاج ضرورى هو أن هيئة الثلاثانة  
برؤسائها وأفراد المرتبة الثانية والثالثة السيموريات المائة كانوا من البداية ذوى  
مسئولية مالية تتعلق بالضرية المفروضة على جماعاتهم ( سيمورياتهم ) وذلك  
أما بالدفع مقدما أو بالتعهد بضمان دفعها . ويبدو أن ذلك كان في الواقع هو  
الهدف من إنشاء نظام السيموريات .

لم يكن إذن عدم قيام هيئة الثلاثانة هو السبب وراء قرار الشعب في  
٣٦٢ بتعيين أشخاص في كل قرية أى ( ديم ) للدفع الضرية مقدما . وقد  
يكون مرد ذلك إلى أن « دفعا مقدما » كان قد جبي لثوره وأن هيئة الثلاثانة  
أعلنت أن المال و غير لديها . ولو أن الجباية كانت في السنة السابقة لطلبت  
الهيئة الإعفاء رسميا ( ٢١ ) ، حيث أن « الدفع مقدما » كان من الخلفيات  
العامة ( ليتورجيا ) وقد يكون مرده إلى أن النظام السيمورى لطول إهماله  
كان قد أصابه التفكك حتى أنه عندما ظهرت ضرورة مفاجئة كان لابد من  
الانصراف عنه واتخاذ وسائل أخرى . وتأيدا لذلك يلاحظ أن التشريع  
الاضطرارى لم يتجاهل هيئة الثلاثانة فقط بل يبدو أنه تجاهل النظام السيمورى  
كله لأنه تضمن قيام الديم بالجباية بدلا من السيموريات ( ٢٢ ) وقد لا تكون  
هذه الجباية أسفورا عادية ( ضريبة حرب ) ، بل ضريبة خاصة قلعت على  
أسس أخرى وحلت محلها ، إما لأن قلعة دافعى ضريبة الحرب كانت قد  
وهنت مؤقتا وإما لأن آلية تقدير وجمع ضريبة الحرب قد فقدت فاعليتها  
بشكل خطير . ويستعمل المتحدث كلفى προεισφέρειν ( يدفع  
مقدما ) ثم προεισφορά ( الأسفورا المطلوبة مقدما ) لكن من  
المحتمل أنه لم تكن الكلمتان تعنيان اصطلاحا فنيا ، بل كلمتان عاديتان تدلان  
فقط على « دفع الجباية مقدما » ومن ناحية أخرى يشير إلى المحكم



الذين كانوا مكلفين بالحماية . عبارة « جامى مال الحرب »  
 oi ta στρατιωτικα εισπραττοντες (٢٢) وهو ما يوحي بمجباة عسكرية  
 خاصة أكثر منها ضريبة حرب منتظمة .

وهدف هذا النقاش الطويل إثبات أن الأسفورا لم تكن ضريبة تصاعدية ،  
 بمعنى أن كل الذين كانوا يخضعون لأدائها قد دفعوا نسبة موحدة من رأس  
 المال سواء كانوا أغنياء أو فقراء . والآن فموضوع سؤال الثانى ، كم من  
 المواطنين أودها ؟ أما من جهة أن العدد كبير فقد تضمنت ذلك كتابات  
 ديومسثينيس في فقرات عديدة فهو يتحدث مثلا عن مجموع الشعب  
 ( και πληθει τον υμειτερων ) وقللوهق بضريبة الحرب (٢٣) . واعتقد أن  
 هناك إجابة أخرى أكثر تحديدا ، فمن المتفق عليه بصفة عامة أنه كان هناك  
 مائة سيموريا لضرائب الحرب مقابل ٢٠ سيموريا تزيارارخية (٢٤)  
 وقد شكلت العشرون سيموريا التزيارارخية على غنى سيموريات الأسفورا  
 بحيث ضمت ١٢٠٠ شخص أى ٦٠ شخصا للسيموريا الواحدة (٢٥) وعلى  
 نفس الأساس شملت المائة سيموريا الخاصة بضرائب الحرب ٦٠٠٠  
 شخصا . والآن إلى أى حد كانت حدود الإعفاء ؟ لقد أشار ديومسثينيس  
 مرات عدة إلى § ٢٥ مينا . كوحدة أساسية للتقليد الضرائبى أى « أن  
 تدفع خمسمائة دراخمة لكل ٢٥ مينا κατα τας πέντε και εικοσι μινας (٢٦) وقد ذكرها في متعبد  
 واضحة بشكل أوضح إذ يقول « انك قد قلت لى أن أدفع خمس  
 مينات » πέντε μινας συναρξασθαι εσφάρειν (٢٧) وهذا يدل على أن ٢٥ مينا كانت الحد الأدنى لرأس المال الذى تفرض  
 عليه ضرائب . ويتفق هذا مع ما لدينا من أرقام أخرى ، ففي ٣٢٢ ق . م  
 عندما شرع أثينايتير في تخفيض المواطنين الذين يمتلكون أكثر من ٢٠٠٠  
 دراخمة ( أى عشرين مينا ) وجد أن ٩٠٠٠ شخص يدخلون في هذا  
 النطاق . (٢٨) فإذا كان هناك ٩٠٠٠ شخص يملك كل منهم أكثر من  
 ٢٠ مينا فلا بد أن يكون هناك ٦٠٠ شخص يملك كل منهم أكثر من ٢٥ مينا .  
 وفى النهاية : كم جنى بالفعل من ضريبة الحرب ؟ يجبرنا ديومسثينيس في

خطبته ضد أندروتيون (Androton) بأن الجباية بلغت فيما بين ٣٧٧ و٣٥٧ حوالى ثلثاة ثالثت أو أكثر قليلا (٢٠) وذلك بنسبة ٢٥ ٪ سنويا كتقدير ضرائبي على ٦٠٠٠ ثالثت . وقد دفع ديموستينيس في فترة العشر سنوات من حملته (٣٧٦ - ٣٦٦) مبلغ ١٨ مينا على تقدير ضرائبي له بلغ ١٥ ثالثت (٢١) وهنا يساوى ٢ ٪ سنويا وطبعاً قد جرى هذا التقدير على أساس رأس المال . ولكن إذا حسبنا الدخل على أساس ١٠ ٪ من رأس المال باختيار الأرض والمال معا فإن الجبايات خلال هذه الفترة الملية بالحروب تمثل ٢٠ أو ٢٢ ٪ فى المائة كضريبة دخل ، أو بالتعبير الحديث من خمسة إلى ستة بقرات على الجنيه الواحد . ولنا حقاً أن ندهش عتلاًما يتحدث كستوفون عن الأثينيين خلال هذه الفترة بالذات وكأنهم قد «أنهكهم جبايات ضريبة الأيسفورا» ἀποκναιομενοι χρημάτων εισφορα (٢٢) .

غير أن دفع الضرائب أمر يصبح من قبيل العادة - ولقد كان يثير أسلافنا زيادة بنس على الجنيه ، إلا أن الأثينيين لم يستطيعوا أبداً اعتياد دفع ضريبة الحرب لأنها كانت أداء عارضا ، وعتلما ضلت مرتفعة نسبيا تحدث ديموستينيس عن ١ ٪ و ٢ ٪ كأمر عادى ، (٢٣) وهو ما يبادل ضريبة دخل قدرها ٢ شلن و ٤ شلن على الجنيه . وقيل أن نجهر بلوم الأثينيين يجب أن ننزع فى الاعتبار أنه لم تكن هناك علاوات شخصية ، أى علاوة زوجة أو أطفال لتخفف من فداحة العبء على الرجل الفقير الذى يعول أسرة كبيرة ، وقد يكون ديموستينيس على حق فى استعطائه الخلفين من أبجل « الفلاحين اللين كانوا فى عمر وضيق رزق ، ونظروا لنفقات تربية أطفالهم والمصروفات العائلية وغيرها من المطالب تراكت عليهم ديون ضريبة الحرب » . (٢٤) ولاشك أنه لىسر بالغ أن تعتمد أسرة فى عيشها على مزرعة تساوى ٢٥ مينا . ويعرض أحد المتقاضين قضيته قائلا : « لقد ترك والدى لى ولأخى ملكا لا تريد قيمته عن مبلغ ٤٥ مينا لكل منا وليس من السهل أن نعيش على ذلك » . (٢٥) وقياسا على الرقم الوحيد الذى بين أيدينا عن ثمن الأرض فى القرن الرابع (٢٦) فقد كان قوام المزرعة التى تساوى ٢٥ مينا سبعة ألدنة (agros, ager, acres) بغير ملحقات من آلات أو متزل أو أثاث ، فإذا ما أجزت

بحساب ٨ / وهو الإيجار للمنادقيا يبلو آنذاك ، فإنها تأتي بـ ٢٠٠ دراخمة  
 إيجارا سنويا ، في حين أن المأكل وحده للفرد الواحد يتكلف ١٨٠ دراخمة  
 بخلاف الملابس والأحذية والمطالب الأخرى (٣٨) . فإلا ذلك لخل هذا التصاب  
 عادة ما يفلح بنفسه تساعده في ذلك أسرته كذا يحصل على دخل يزيد على  
 القيمة الإيجارية ، ومع ذلك فإن هذا الدخل لم يكن ليسد حاجة الأسرة من الطعام .  
 فنظام غير عادل لضريبة الحرب يعني أنه يتنا يضيق القنى بشكل أخف  
 نسبيا كانت جمهرة الفقراء من دافعي الضرائب يعانون بحق من مجرد ضريبة  
 ضئيلة عارضة ، ويحجمون تملكا عن التصويت بالموافقة على أى من هذه  
 الضرائب . والواقع أن ما كان يحجب ضئيل جدا ، فمن أين إذن كانت تنفق  
 أثينا على حروبها ؟ وللإجابة على هذا التساؤل يجب أن نرجع إلى مديح  
 ليسيوكراتيس لتيموثيوس Timotheus (٣٩) . كانت فضيلة تيموثيوس  
 الكبرى فيما يبلو أنه كان قد اذنا مقتصد في نفقات ما يقوم به من حروب ،  
 لم يأخذ من خزانة الدولة سوى ١١٣ تالنت لمركبة الكبرى حول البلوبونيز  
 والتي فاز فيها بكوركييرا في ٣٧٥ . يعطيا أبولودوروس Apollodoros  
 بعد ذلك بعامين صورة حية عن أبواب مصروفاته ، عندما كان عليه أن يرهق  
 ممتلكاته ويستعين بالبحر وبالشال ليبقى على سفنه الستين وحلة وحلة (٤٠)  
 أما خليفته أفيكراتيس ( Iphicrates ) فقد كان عليه أن يؤجر بحليفه  
 كعمال زراعيين في الفترات التي تخلفت العمليات الحربية . (٤١) ولم يأخذ  
 تيموثيوس أية أموال عامة للانفاق على المعركة التي انتهت بالاستيلاء على  
 ساموس في ٣٦٥ . وفي السنة التالية أنفق على عمليات الاستيلاء على بوتيديا  
 ( Potidea ) والمدن التراقية الأخرى من حصص الحلفاء الجليين .

هذه الحقائق قد أثرت في دعوة ديموستينيس الثانية من أجل للخلعة  
 في فرق الهوليتاي ، ولا يمكن أن يهمل الاثينيون بالجين ، انهم يعودون دائما إلى  
 الحرب بنفس الأسلوب الرائع القديم الذى كانوا عليه في القرن الخامس في  
 حرب بيونيا وايبويا والبلوبونيز بل وفي المعارك البعيدة في تراقيا ، ففي  
 ٣٦٩ جمعوا ضريبة جماعية لمحاوثة امبرطة ضد طيبة ، وحارب ٦٠٠ منهم  
 في مانتينا ( Mantinea ) في عام ٣٦٢ واشترك ٥٠٠٠  
 من المشاة ٥٠٠ من الخيالة في موقعة ثرموبيلاي ( Thermopylae )

عام ٣٥٢ ، وقد جمعت ضرائب جماعية من أهل خيرونيا ( Chacrona ) وحارب ٥٠٠٠ من المشاة و ٥٠٠ من الخيالة في الحرب اللامية . (٢٢) لم يتمتع الأثينيون عن القتال لكن ما كانوا ينشونه يمكن استنتاجه من الطريقة التي أراد بها ديموشثينيس أن يكون جيشا صغيرا دائما ، والتي اقترحها في القليلة الأولى . ان المبدأ الأثيني هو الخطة العسكرية لمسة معينة لا لمدة طويلة وعلى فترات منتظمة للتسريح . (٢٣) وارتأى كذلك ضرورة أن تقوم الدولة بمعونة مالية تلصقها لهم بقدر زهيد قد لا يتعدى ٢ أوبل يوميا . (٢٤) وعلى سبيل المقارنة نجد أن الأفيب ( الشبان الذين يؤدون تدريبهم العسكري في اتিকা ) كانوا يحصلون على ٤ أوبل نظير أكلهم بمقتضى النظام الذى وضعه ليكورجوس ( Lycurgon ) (٢٥) . بل ان التابعين الميد للدولة كانوا يحصلون على ٣ أوبل في اليوم (٢٦) . فهكذا يحفظون التوازن ، وهو الوجه المشرق الذى يأمله ديموشثينيس « من الحرب » .

وفي فترتين أخيرين يشير ديموشثينيس إلى أن الهوليتائى كان عليهم بالعلامة أن يعزلوا أنفسهم وفي « البعثة غير الآمنة » (De falsa legatione) عنوان تحلب اهتم فيها ديموشثينيس الخطيب ايسخينس Aeschines بالرشوة عند ما أرسل في بعثة سياسية إلى فيليب ملك مقدونيا ، مما جعله يغرى شعب أثينا بأن يقيم مع فيليب مسلما غير مشرف (٢٧) يقلر ديموشثينيس تكاليف حملة ترمويلاى بمبلغ ٢٠٠ تالنت ، « إذا ما حسبتم نفقات الذين خطعوا بها » . وفي خطبته الأولية الأولى (٢٨) يؤكد : « إذا ما كان عليكم أن تؤدوا بأنفسكم الخدعة بالخارج لثلاثين يوما فقط وأن تأخذوا ما يحتاجونه أثناء ذلك من متبجات بلدكم — أعنى بيتا لا يتهدد بلدكم علو — فإن الفلاحين بينكم سيتعرضون فيما أظن لخسارة أكبر من كل ما أنفقتموه في الحرب حتى الآن » .

إن ما كان ينشأ الهوليتيس الأثيني حتى الآن هو أن يجد نفسه موقفا إلى الإبحار إلى مقدونيا ثم يترك هناك ليعانى الجوع لأجل غير مملود بينما مزرعته أو عمله في وطنه يتعرض للخراب والدمار . لقد تغيرت الأحوال

تماما عما كانت عليه في أيام القرن الخامس السعيدة عندما كان الهوليتيس يحصل على درخمتين يوميا <sup>(٤٩)</sup> ، ويجب أن نذكر أن الكثيرين من هؤلاء الهوليتاي كانوا فقراء تماما ، واعتقد أن ممتلكاتهم بصفة عامة — ولعله صحيح إلى حد ما — بلغت قيمتها ٢٠٠٠ دراخمة <sup>(٥٠)</sup> أى على وجه التحقيق خمسة أفلدة وبقرة . ان ديموشينيس في ميلياس ( Melidion ) كان آسفا تماما وهو يقدم شاهدا فقيرا من الهوليتاي : « لعله رجل فقير ولكنه ليس وغلا ثنيا » ( πένης μὲν ἰσως ἔσται, οὐ ) ( novipos de γε ) ولها لائحة طريقة في سياق حديث مكروم التيل من ميلياس الرجل الغني . <sup>(٥١)</sup> وعندما اجتمعت القرية ( الديم ) التي ينتمي إليها مانتينيوس ، أحد المتعاملين مع ليسيما لاختيار المحندين وجد أن كثيرين من فقراء الهوليتاي لا يستطيعون التكفل بتفقات رحلتهم فنظم لهم كتابا ليملد كلا منهم بثلاثين دراخمة . <sup>(٥٢)</sup> .

وقد طبقت نفس الاعتبارات بفاعلية أقوى على الخدمة البحرية التي طالما استحث ديموشينيس المواطنين عليها فقد كانت الخدمة في الأسطول قاصرة على التيتيس ، وجدير بالملاحظة أنه لم يكن في إمكان أثينا في هذه الفترة الاعتماد على متطوعين لتجديف في سفن التيريس ( السفن الحربية ذات الثلاثة طوابق ) . فكان نظام التجنيد الإجباري هو الأسلوب السائد دائما . <sup>(٥٣)</sup> ومن يقرأ خطبة أبولودوروس ضد بوليكليس ( Polyclea ) يتحقق من السبب ، فقد انقضت الأيام التي كان الأجبر فيها دراخمة يوميا <sup>(٥٤)</sup> إذ يظل الرجال شهرين لا يتقاضون أجرا ما ، ثم يتقاضون بعد ذلك الجراية فقط لبقية العام وخمسة أشهر كذلك بل حتى المال المخصص للجراية غالبا ما كان ضئيلا لا يكفي في جملته لإتمام رحلة العودة . <sup>(٥٥)</sup> لقد كان هنا بالنسبة لرجل يتكفل بزوجه وعائلته كارثة فلا عجب إذن ، كما يقول أبولودوروس ، أن يهجر الخدمة أعداد كبيرة حين تعود إلى أثينا سفينة تريم في منتصف العام ويرفض الباقون الإبحار ثانية ما لم يحصلوا على شيء يقمونه لائالهم <sup>(٥٦)</sup> eis diolopon tan oxelōn .

إن علم وجود خزانة عامة زاد بطبيعة الحال من الثغرات التي يتحملها الترياروخيين ممولى سفن الأسطول أيضا ، ففي ٣٧٣ فرض تيموثيوس على ممولى السفن من الستين ، أعضاء سيموريته أن يقدم كل منهم ٧ مينتى للأكل اليخانة (٥٧) ولكونه ثريا استطاع أن ينفق بتقديم هذه الأموال برهونات على ممتلكاته إلا أن غيره من الترياروخيين كانوا أقل حظا منه إذ كان على أبولودروس مثلا أن يستدين بقله ما يريد من عملاء أبيه فيها وراء البحار . (٥٨) ومع ذلك فقد كان العيب الأساسى الترياروخيا هو الطريقة الخاطئة التي يعمل بها النظام السيمورى ، فقد أنشئت سيموريات الترياروخيا فى ٣٥٧ ق م (٥٩) .

وحين يوجد فى الترياروخيا أو السترياروخيا Synterarchy رجل مسئول أورجلان ، مسئولان عن تمويل سفينة (تريريم) واحدة لمدة عام ، فإن هذا الواجب يكون عبئا ثقيلا جدا بالنسبة لبعض الأفراد ممن تقع عليهم مسؤولية هذا الواجب ، ورغم ذلك فلم توضع أية قاعدة لتنظيم المشاركة فى النفقات داخل السيموريا وكانت الطريقة العامة أن يدفع كل الأعضاء أنصبة متعاقبة وقد أدى ذلك - كما أوضح ديموستينيس فى خطبته *Meidias* ميليس ودى كورونا De Corona إلى أن يدفع أكثر الأعضاء ثراء الذين يستطيعون أن يقوموا وحدهم بالترياروخيا مرتين وثلاث مرات  $\frac{1}{16}$  من الترياروخيا وهى نفس النسبة التي يدفعها أفقر الأعضاء من الـ ١٢٠٠ الذين لا يقوون على الوفاء بها إلا بمشقة . (٦٠) وقد أسىء فهم مشروع ديموستينيس الأول للإصلاح ، فى حديثه عن السيموريات ، لقد اقترح - وهنا صحيح - أن تقلر المدفوعات بنسبة الممتلكات ولكنه ارتأى كذلك بسط العبء على نطاق أوسع بتحميله لكل دافعى (ضريبة الحرب) (٦١) وكان يقصد من ذلك أن تصبح الترياروخيا ضريبة حرب إضافية بكل ما فيها من ظلم . وقد استطاع ديموستينيس فيما بعد أن يذهب أبعد القضية فألقى بعبء الترياروخيا كله على الثلاثمائة مواطن أغنى المواطنين جميعا ، بنسبة ثرواتهم حتى أن بعضهم تكفل بالوفاء بالترياروخيا مضاعفة (٦٢) .

لا شك أنك انتظرتى طويلا لأذكر « الثيوريكون » *θεωρικόν* التي تشغل مكانا أوسع لدى الملحقين على ديموشينيس أكثر مما يشغله في خطبه والتي كان لها أهمية سياسية أكثر منها مالية — وكما يقول ديموشينيس نفسه « إن المبلغ الذي تتجادلون في أمره ضئيل ولكن التقليد المرتبط به هام » . (٦٣) يتكون المبلغ من فائض الدخل السنوى المتباد الزائد عما تتطلبه نفقات فترات السلم *τὰ περιόντα χρήματα* — وفي وقت الحرب كان الفائض يضاف حسب القانون إلى ميزانية الحرب *τὰ στρατιωτικά* (٦٤) كما كان يوزع على المواطنين في بعض أيام الأعياد بمعدل ٢ أوبل للفرد . (٦٥) ووفق ما جاء عند ديموشينيس فقد اتفق به حتى الميسرون (٦٦) فاذا اقترضنا أن ١٨ ألفاً من بين ٢١٠٠٠ مواطن قد تقاضوا هذا المال بالفعل (٦٧) فإن النفقات تكون إذن تألفت واحد في اليوم .

لقد اختلف في عدد مرات التوزيع حسب مقدار اعتماد الثيوريكون ، فيذكر أحد الفقهاء أن جملة نصيب الفرد كان دراهمة في ٣٩٥ — ٣٩٤ ق . م (٦٨) أي أن التوزيع قد أجرى ثلاث مرات ربما في أيام أعياد الديونيسيا (*Dionysia*) الثلاثة ، وفيه آخر يتحدث عن توزيعه في عيد الديونيسيا وعيد الباناثينايا — (٦٩) *Panathenaea* أي مدة ٦ أيام . ويذكر هيريلس *Hypereides* (٧٠) أن رجلاً انتحل شخصية ابن له كان خلع الجلاب فبلغ غرامة قدرها تألفت نظير خمس دراهمات ، وهو ما يمكن أن يكون قد حصل عليه طوال عدة سنوات . أما إذا اعتبرنا أن الدراخمت الخمس تمثل منحة علم واحد فإن التوزيع يكون قد أجرى لمدة خمسة عشر يوماً ، وتكون النفقات ١٥ تألفت أو ١/٣ من واحد في ثلاثة من الأيسفورا .

والشاهد الوحيد على أن الثيوريكون قد تضمنت مبالغ كبيرة رواية بجات في بولوتارخوس (٧١) تقول أنه عندما تاق الاثينيون إلى إزال أسطول إلى البحر لمساعدة الثائرين ضد الاسكتلر أحمد ديماديس *Demades* جئناه حماهم بقوله إن النفقات

متكون على حساب مبلغ كان قد احتجزه للتوزيع بنسبة ٥٠ دراخمة للفرد في مناسبة عيد خيوس Cheos . وإذا كان لهذه الرواية أساس تاديني فاني أميل إلى ربطها بأخرى وزع فيها ليكوجورس ، بدون تفريق ، بمتلكات شخص يدعى ديفيلوس Diphilos - المصادرة على الشعب بمقدار ٥٠ دراخمة ( ويقول البعض بمعدل مينا ) للفرد . (٧٢) ومن المحتمل أن هذه الواقعة قد حدثت في ٣٣٩ عندما نزل الملك اجيس Agis إلى الميلائن وكان ديماديس وليكوجورس يعملان معا ليجنبنا أثينا الحرب . فمنحة الخمسين دراخمة إذن لم تكن توزيع ثيوريكون عادي إنما كانت منحة خاصة ترتبت على خير مفاجيء هبط على الخزينة .

ومهما يكن فإن كل الشواهد تدل على أن الثيوريكون كان من الوجهة المالية وسيلة فضيلة لتفريجه في منتصف القرن الرابع ، ولم يكن ديموشينيس كياساً حين نفر الناس منه ومن سياسته بمحاولته نقل الثيوريكون إلى حصيلة الحرب حتى في زمن السلم . وعندما انقضى الدخل إلى ١٣٠ تالنت في السنة وكان أمرا مثيرا - حقا - أن يجد المرء مبلغ ٦ تالنت تبديد هكذا ، وهنا يقع ديموشينيس في حبال ايوبولوس ( Eubolus ) ، وبعد ذلك غير رأيه عندما زاد الدخل ٤٠٠ تالنت . وفي القليلة الرابعة يؤيد الهدف من الثيوريكون (٧٣) وإن كان في ذلك مفسطاليا إلى حد ما . أما من الناحية السياسية ، فقد كان الثيوريكون كما قال ديماديس « رباط الديمقراطية » ( η κολλὰς της δημοκρατίας ) (٧٤) إذ أحست كل الطبقات بنفعه . فبطبيعة الحال رأى النفرء ، الذين لا يملكون الشيء فقط بل كذلك جانباً هاماً من الموبليتاي ، في مثل هذه المنحة على ضآلتها ، شيئاً مرضياً للغاية إذ أتاحت لهم أن يستمتعوا بالأعياد بقلب منشوح . كذلك كان الثيوريكون للأغنياء سلاحاً سياسياً مؤثراً يدعم سياسة السلم ألوانتهلة التي أثروها ، ولم يتوحد ايوبولوس بالأسفورا فحصب التي كانت لا تؤثر إلا في ٦٠٠٠ مصوت بل أيضاً هدد بنقل الثيوريكون إلى حصيلة الحرب الأمر الذي يتأثر به كل المواطنين ، فلم تصوت الجمعية من أجل صلح فيلوكراتيس ( Philocrates ) . (٧٥)



واستطاع ميليس أن يقول : « هل تنتظرون أن أدفع من أجلكم ضريبة حرب بينما تنعمون بالأموال التي تفقد عليكم ؟ » (٧٦) وقد خصص ديموستينيس جزءا كبيرا من القبلية الرابعة لإبطال حجة المواطنين بأنه لا يمكن أن يتحضر منهم دفع ضريبة الحرب والقيام بالتراراراخيا بينما يمنح الفقراء الثيوريكون (٧٧) .

ومن الأوضاع التي تبلى متناقضة أن يسهم زعماء الفريق الذي ينتصر للسلام ، وهم جماعة من أكثر الناس ثراء - نظراً لعجز الميزانية الأثينية - في نفقات الحرب بأقل قدر إذا ما قيس ذلك بما يملكون من إمكانيات ، ومع ذلك فقد تحول هذا العجز ذاته لمصلحتهم ، لما فرضته الحرب من مصاعب وتضحيات متألوة على كل الطبقات ، فحق ميسورى الحال الذين كانوا أقل ثراء في مجموعة ١٢٠٠ عضو في سيموريات الترياراراخيا تحملوا نسبة غير عادلة في مصاريف البحرية . أما الطبقة الفقيرة من دافعي الضرائب الحربية فقد كابدت كثيراً لدفع نصيبها من الضرائب في حين توجس قراء الهوليتائى والثتيس خوفاً من استنحائهم للخدمة بالخارج في الجيش والأسطول لفترات طويلة دون ما أجر ، فضلاً عن ضياع نصيبهم القليل من الثيوريكون . وهؤلاء حقاً كانوا أكثر من عانى من الحرب ، ومع ذلك فهم الذين كانوا يملون بأصواتهم في جانب الحرب إذا استنفروا إلى العمل ، وقد روى ديودوروس (٧٨) أنه عند موت الأسكندر تادى أصحاب الأملاك ( oi κτηματικοι ) بفكرة أن تمنح أثينا إلى السلم بينما استجابت الجماهير τα πλῆθη لدعوة الخطباء من الفريق المنتصر للحرب وأعلنوا الحرب الألامية التي لعبت فيها أثينا دوراً بارزاً عظيماً .

وواضح أن محتاج الجماهير إلى قدر من التبعة لتعطي أصواتها انتصاراً للحرب ما دامت تعنى المتاعب لهم ، ولكن من الصعب أن نفهم لماذا وقد اتزقوا إلى الحرب لا يملون بأصواتهم لإقرار جباية ضرائب توفر لهم أجراً مناسباً للخدمة في الهوليتائى والبحرية . فقد بلغ عدد دافعي ضرائب الحرب ٦٤٠٠ فقط أى أقل من ١/٢ عدد المواطنين الذين يقتلون بواحد وعشرين

ألقا بيننا يتوقع المرء تحمس غالبية أعضاء الجمعية للتصويت بالموافقة على ضريبة لن يدفعوها هم. وجدير بنا أن نلاحظ في هذه المناسبة لمجة ديموشثينيس فهو لم يقل مطلقاً بأن يتر القليل أموال الأثرياء بل على العكس كان يدعو أعضاء الجمعية أنفسهم أن يدفعوا الضريبة . وكان في كل مقرة من خطبه عن الحرب فيما علنا واحدة ، يشير إلى دافعي ضريبة الحرب بضمير المخاطب (٧٩) ، وهذه المقرة الوحيدة التي خلت من إشارة المخاطب دلالة خاصة . فقد وردت في حديثه عن السيموريات حيث يفهم ديموشثينيس الحاضرين في اجتماع حربي ، ويدعوهم إلى التفرق في جباية الضريبة يقول فيها : « وهب أنكم تريلون منا أن نبلغ ضريبة ٨٣ في المائة ؟ » (٨٠) . ويبدو أن النتيجة كانت ، على عكس الاعتقاد العام من أن ذلك الاجتماع - حيث ألقى الحديث عن السيموريات - بقصد مقاومة الملح من توقع هجوم ملك القرس على أثينا فقد كان متوسط الذين حضر هذا الاجتماع بصفة أساسية ، من المواطنين اليسورين نسياً حتى أن دافعي ضريبة الحرب كانوا يمثلون جزءاً مهماً من الحاضرين إن لم يكونوا أغلبهم وأنه في أوقات الكزمات فقط كانت الطبقات الفقيرة تقتحم الاجتماع وقد تفوز بأغلبية الأصوات على هؤلاء الذين عليهم أن يدفعوا الضرائب .

وإذا كان ذلك هو الحال في الجمعية ، فقد كان على نحو أوضح في المحاكم حيث تتخذ قرارات سياسية بصفة نهائية عن إقامة دعوى لقضايا غير قانونية ( γραφή παρανόμων ) ونحن نصور المحاكم عادة تتألف من القراء التواقين لكسب الأوبلات الثلاثة أجرة يومهم ، إلا أن كتابات ديموشثينيس ومعاصريه قلما تتفق وهذا الصور . ان خطبته Meidias ميدياس رغم دعوتها الدائمة للعزوف عن التراء ، تلبو لأول وهلة وكأنها تعضده . فقد صور ميدياس شخصاً بالغ التراء ، فقهوراً بذلك ، صلفاً يخال على القيام بولجياته العامة . وجدير بالملاحظة أن ديموشثينيس وقد رأى ضرورة الاعتذار عن تقديمه شاهداً فقيراً حقاً ، وهو متراتو Strato من الهوليتاي (٨١) قد يعني كون الحديث يلقي على جميع من الموصرين أو ذوي الأملاك ( οἱ εὐποροὶ أو οἱ τὰς οὐσίας ἔχοντες )

هذه عبارات مديح في خطبه الأخرى ) ، الذين قد يكرهون رجالاً ثرياً بقلبياً ( πλουσιος ) ، لفظ استعمل دائماً كمعبر عن الملمعة ) أكثر مما يكرهه الفقراء المتمدنون . وفي خطبته اندروتيون وخطبته تيموكراتيس يصور ديموستينيس لطوف اللذات استولى على دافسي الضرائب الحربية من الفقراء بطريقة كان يتوقع ، فيها هو ظاهر ، أن تثير عطف مستمعيه ، فالمستمع الفقير حقاً ما كان يشعر بحق على اندروتيون وهو يوقع الحجز على خادمتها ضحاياه لخصوصيات عندما لا يكون في جيازتهم شيئاً (٨٢) وغريب أن توجه خطبة الليبتينيس Leptines إلى جمع من الفقراء . فما من كلمة وردت عن أثر القانون على الجمالير سواء كانوا مشاهدين للمناظر التي يخرجها الخوريجي (Choregoi المخرجون) أو راقصين (في الكورس) (٨٣) . لقد كانت دعوى ليبتينيس أن قانونه يخلص الفقراء ( نسبياً ) من أعباء الخدمات العامة - الليتورجيا ، بالذات حق الأغنياء في الإخفاء وكان ديموستينيس يحاول أن يثبت أن إبطال القانون ، على العكس ، لن يؤثر على الطبقة التي يجب أن تتحمل الليتورجيا : (٨٤) ولا بد أن كان حديثه موجهاً إلى جماعة من المحلفين متخمين بصفة خاصة من هذه الطبقة . وأكثر دلالة من ذلك ملاحظة ورت في خطبة دينارخوس (Dinarchos) ضد ديموستينيس (٨٥) يتوصل فيها لأى من المحلفين الذين كانوا أعضاء في هيئة الثلاثمائة عندما عرض ديموستينيس قانونه عن الترياررخيا ، أن يجبروا جيرائهم كيف ارتشى ديموستينيس لتعليقه ، وقد كان مثل هذا النداء مثيراً للسخرية لولا أن أعضاء الثلاثمائة وهم أغنى رجال أثينا كثيراً ما كانوا يملسون كمحلفين .

إن التأمل في هذا الأمر لا يلدو فيه شيء غير طبعي فقد كانت أعظم القرارات السياسية ومصائر رجال الدولة تخضع بالحكم . ليس من الغفلة أن كان القادة السياسيون يدفعون بزيادة إلى قيد اسمائهم بين الـ ٦٠٠٠ محلف ؟ فهم لم يكونوا مرغمين على إدراج اسمائهم في السجل

اليومى الليت فى القضايا البسيطة ، ولكنهم كانوا يصرون على ذلك بقوة عندما يكون موضوع القضية أمرا هاما ، وربما كان التسابق على التسجيل كسحافين عسودا ، فالرجل العامل لا يمكن أن يعول عائلته بثلاث أوبلات فى اليوم - إنه لا يستطيع إلا أن يطعم نفسه فقط وفى مقلوده أن يكسب مثل هذا المبلغ ثلاث مرات حتى من أى عمل يصادفه لا يطلب خبرة خاصة (٨٦) . ومن الصعب أن تفسر لماذا لم يحضر الفقراء جلسات الجمعية حيث كان الأجر أكبر - دراهمة وأحيانا ٩ أوبلات - لطهم ارتأوا أن السياسة بتعقيباتها حين يتولاها المحترفون ( οἱ πολιτευόμενοι ) أمر مربك ، وقد يشط همهم أن يحملوا كل قرار يتخذونه ينقل إلى المحاكم ويلقى بحجة عدم قانونية الإجراءات . أرجو أن يكون هذا التحليل قد ساعد على توضيح أية تقاليد بالية كافحها ديموسثينيس فى فضاله العظيم من أجل الديمقراطية الأثينية ، وأن يكون قد أتاح لكم فى نفس الوقت فهما أكثر تعاطفا مع الشعب الأثينى الذى كان يتكلم إليه .

ملاحظات الفصل الثاني  
النيا في عهد ديموستينز

- ١ - ٧ - ٦٢ - ٧ •
- ٢ - ١٤ - ١٩ - ٢٧ • انظر فيلوخوروس Philochorus و F.G.H. الثالث ٣٢٨ • قطعة رقم ٤٦ •
- ٣ - ٢٧ - ٩ •
- ٤ - پولوكس Pollux A - ١٣٠ •
- ٥ - L. G. الثاني - الثالث ( ٢ ) ٢٤٩٦ - ايسابوس ١١ - ٤٢  
يفترض أن A هو الايجار الطبيعي للارض •
- ٦ - على سبيل المثال ليسياس ٣ - ٢٤ وايسابوس ٧ - ٣٩ ثم  
١١ - ٤٧ ثم ايزوكراتس ٧ - ٣٥ ثم ديموستينز ٢٧ - ٨ ،  
٢٨ - ٣ الى ٤ ، ٤٢ ، ٢٢ الى ٢٣ و ٤٥ - ٦٦ ثم ايسخينس  
١ - ١٠١ ثم افلاطون الجمهورية ٣٤٣ •
- ٧ - ٢٧ - ٧ ، ٩ - ٢٨ - ٤ و ٢٩ - ٩ •
- ٨ - ٢٧ - ٣٧ •
- ٩ - في Bury ; History of Greece الطبعة الجديدة ص ٨٩٠ •
- ١٠ - على سبيل المثال ليسياس ١٩ - ٢٨ الى ٣٠ و ٤٢ - ٣ •
- ١١ - انظر مقالته في Classica et Medinevalia ١٤ ( ١٩٥٣ )  
ص ٣٠ - ٧٠ •
- ١٢ - ديموستينز ٢٨ - ٤ انظر ٢١ - ١٥٧ •
- ١٣ - انظر ملاحظة ٢٥ •
- ١٤ - ديموستينز ٢٢ - ٤٤ •
- ١٥ - ليبتينس Leptines εκ Κολλης وكاليكراتس ابن Ephorus  
الذي ذكره ديموستينز في ٢٢ - ٦٠ كانوا ترياررخين  
( L.G. الثاني والثالث ( ٢ ) ٦٠٩ ، الثاني سطر ٧٢ ، انظر  
١٦٢٢ ج سطر ٣٦١ - ٣ ، ٣٧٥ - ٧ ثم ١٦٢٢ ب سطر  
١٦٥ - ٦ •

١٦- ديومستينز ٢٢ - ٦٠ . لقد افترضت ان هذه الفقرة تشير الى المبالغ المتأخرة التي جمعها فلان اندروتيون Androton وهي ٧ تالنت حسب الفقرة ٢٢ - ٤٤ فاذا ما اردنا مبلغ الاربع عشرة تالنت بأكمله الى مبالغ صغيرة يكون عدد المدينين حوالي الضعف .

١٧- ايسايوس ٦ - ٦٠ και τὰς εἰσφορὰς εἰσπληνοχασιν ἀμφοτέρωι πάσας ἐν τοῖς τριακοσίοις ... εἰς δὲ τοὺς τριακοσίοις ἀγγεγραφαὶ καὶ εἰσφέρει τὰς εἰσφορὰς, (=) كلا منهما قد دفع ضرائب الحرب لانهما كانا ضمن الثلاثمائة ٠٠٠ .  
وانه قد قيد ضمن الثلاثمائة ويدفع الايسفورا )

١٨- انظر الحادث المذكور في ديومستينز ٣ - ٤ الى ٥ .

١٩- ديومستينز ٥٠ - ٨ .

٢٠- انظر ملاحظة ١٧ .

٢١- ديومستينز ٥٠ - ٩ يظهر ان البروايسفورا προεἰσφορὰ كانت تكليفا عاما بدون أجر ( ليتورجيا ) يخضع للقواعد العادية .

٢٢- أولا الى ذلك ديومستينز ٥٠ - ٨ الى ٩ , προεπληνέχθη μου τοῦνομα ἐν πρώτοις θεμοῖς ... τούτων ἔγωγε ἔθηκα τὰς προεἰσφορὰς πρώτος (=) لقد ذكر اسمي بين ثلاث ديم لاني املك ارضا ٠٠٠ ولذلك فقد كنت الاول في دفع الايسفورا مقدما )

٢٣- ديومستينز ٥٠ - ١٠ .

٢٤- وانظر ١ - ٢٠ , ٢ - ٣١ حيث كان يوجه الكلام متحدنا الى الجمعية عن كل من يدفع الايسفورا دون ما تجديده .

٢٥- ان الدليل هو كلايديموس Cleidemus ( F.G.H. ٣ - ٢٢٢ بقية نقش على حجر ٨ ) الذي اقتبس فوتيوس انظر ναυκραρία , يتحدث عن المائة سيموريا وهؤلاء يجب ان يكونوا هم دافعي الايسفورا اذ ان عدد السيموريات الترياروخية كان عشرين فقط ( ديومستينز ١٤ - ١٧ ) وقد تأكد الرقم بالثلاثمائة προεἰσφέροντες ( دافعي ضرائب الحرب مقدما ) ( ديومستينز ٤٢ - ٢٥ ) اذ يبدو ان الثلاثمائة هم عينهم رؤساء السيموريات أي رجال الصف الثاني والثالث τούς ἡγεμόνας τῶν συμμοριῶν ἢ τοὺς δευτέρους καὶ τρίτους ( ديومستينز ١٨ - ١٠٣ ثم انظر ايسخثيس ٣ - ٢٢٣ )

وتعني تصرف من ديموستينيز ٢٨ - ٤ ، ٢١ - ١٥٧ أن  
 سيموريات الايسفورا كان لها رؤساء ηγεμόνες بينما كان  
 لسيموريات التريارارخيات مراقبين أو تواب επιμεληται  
 ( ديموستينيز ٤٧ - ٢١ ، ٢٢ ، ٢٤ ) .

- ٢٦ - ديموستينيز ١٤ - ١٦ الى ١٧ .  
 ٢٧ - ٢٧ - ٧ ، ٢٨ - ٤ .  
 ٢٨ - ٢٩ - ٥٩ .  
 ٢٩ - ديودوروس ١٨ - ١٨ - ٤ الى ٥ .  
 ٣٠ - ٢٢ - ٤٤ .  
 ٣١ - ٢٧ - ٣٧ .  
 ٣٢ - كستوفون . • Hell . ٦ - ٢ - ١ .  
 ٣٣ - ١٤ - ٢٧ انظر ٣ - ٤ فيما يخص ضريبة الحرب البالغة  
 ٦٠ ثالث ( ١٪ ) التي جرى عليها التصويت فعلا وان لم تكن  
 قد جمعت ٣٤ - ٢٢ - ٦٥ ( = ٢٤ - ١٧٢ ) .  
 ٣٤ - οι γεωργοὺντες και παιδόμενοι διὰ παιδοτροφίας  
 θα και οικια αναλωματα και λειτουργίας εισφοράς  
 ἀκλειδικότες εισφοράς .  
 (=) ان الفلاحين الذين يعيشون في ضيق نظرا لتكاليف اعادة أنفسهم  
 واطفالهم ومصاريف حاجيات منازلهم ثم ما تتطلبه الخدمات  
 العامة ( الليتورجيات ) قصروا في سداد الايسفورا ) وهذا  
 لا يعني ان كل من عليه متأخرات من ايسفورا كان فقيرا ،  
 انظر ملاحظة ، ١٥ .  
 ٣٥ - ديموستينيز ٤٢ - ٢٢ .  
 ٣٦ - ليسياس ١٩ - ٢٩ - ٤٢ ، لقد اشترى ارستوفانيز اكثر من  
 ٣٠٠ بليثرون ( وحدة مقياسية ) من الارض ومنزلا  
 ( قيمته ٥٠ مينا ) باكثر من ٥ ثالث . فينكون السعر  
 حوالي ٨٥ دراخمة للبليثرون أو ٣٦٠ دراخمة الاكر أي  
 ( الفدان ) .  
 ٣٧ - انظر ملاحظة ٥ .  
 ٣٨ - انظر ملاحظة ٨٦ .  
 ٣٩ - ١٥ - ١٠٧ - ١٣ .  
 ٤٠ - ديموستينيز ٤٩ - ٦ - ٢١ .

- ٤١ - كستوفون Hell. ٦ - ٢ - ٣٧ .
- ٤٢ - نفس المرجع ٦ - ٥ - ٤٩ ، ثم ديودوروس ١٥ - ٨٤ - ٢ .
- ٤٣ - ٤ - ٢١ .
- ٤٤ - ٤ - ٢٨ الى ٢٩ .
- ٤٥ - ارسلو Ath. Pol. ٤٢ - ٣ .
- ٤٦ - حسابات الوميس Hecataeus لسنة ٣٢٩ ق م ( IG. )
- ٤٧ - الثاني - الثالث (٧) ١٦٧٢ اسطر ٤ - ٥ ، ١١٧ - ١٨ ،
- ٤٨ - ١٤٤ - ١٩ :

η πρότερον βοηθῆαι εἰς Πύλας...ἦν μετὰ κλειονῶν η διακοσίων ταλάντων ἐποιήσαθε, ἀν λογισηθε τὰς ἰδίας δαπάνας τὰς τῶν στρατευσαμένων.

( = ان الحصلة الأولى الى ثرموبيلاي تكلفت أكثر من ٢٠٠ )

• ثالثت اذا حسبت النفقات الخاصة بفرقة الجنود (

٤٨ - ١ - ٢٧ :

εἰ γὰρ ὑμᾶς δεησῶμεν αὐτοὺς ἐπιδάκονθ' ἡμέρας μόνας ἕξω γενέσθαι καὶ δοῦν ἀνάγκη στρατοπεδεῖν χρομένους τῶν ἐκ τῆς χώρας λαμβάνειν, μηδενὸς ὄντος ἔν αὐτῇ πολέμου λόγῳ, πλεον' ἀν οἰμαι ζημιωθῆναι τοὺς γεωργοὺντας ὑμῶν ἢ ὅς' εἰς ὄπανεα τῶν πρὸ τοῦ πολέμου δεδραπένεσθε.

( = اذا كنتم مضطرين الى الخروج بانفسكم الى الميدان مدة ثلاثين يوما فقط حاملين معكم كل ما تحتاجونه من الضروريات من البلد (اتيكا) واني افترض انه لا يوجد عدو في هذه البلاد فان الفلاحين منكم قد يخسرون أكثر مما أنفقتوه على الحرب. السابقة برمتها )

٤٦ - ثوكيديس ٣ - ١٧ - ٤ .

٥٠ - يبدو من هاريكراتيون Hapocratien انظر θητες

ذاكرا عن اوستوفانيز ان θητες الئيس لم يخموا كهريليتاي ، انظر ثوكيديس ٣ - ١٦ - ١ ، ٦ - ٤٣ ، ٨ - ٢٤ - ٢ وطبقات سولون قيسست في القرن الرابع عل أساس الملكية لا الدخل ( ايسايوس ٧ - ٣٩ ) ورقم ٢٠٠٠ دراخمة بالنسبة للزفجيتاي كان مستنتجا من ديودوروس



١٨ - ١٨ - ٤ الى ٥ ، على افتراض ان انتياتير *Antipater*  
 قد أنشأ هويليتاي محررين وربما أتى الرقم من ضرب الدخل  
 السولوني ٢٠٠ ميتر *μέτρα* في عشرة ( ارسطو *Ath. Pol.* ٧ - ٤ ) وهو الذي تغير حسب مقياس سولون للقيمة  
 ( بلوتارخوس سولون ٢٣ ) الى ٢٠٠ دراخمة وهذا الرقم قد  
 تأكد قليلا بقيمة الاقطاعات *Κληροί* في لسبوس (توكيديس  
 ٣ - ٥٠ - ٢ ) وربما قد قصد منها رفع شأنها من اللتيس

الى طبقة الزنجيتاي .

٥١ - ٢١ - ٨٣ ، ٩٥ .

٥٢ - ليساس ١٦ - ١٤ .

٥٣ - ايزوكراتس ٨ - ٤٨ ، وديموستينز ٢١ - ١٥٤ - ٥ (انظر

٥٠ - ٦ الى ٧ ، ١٦ ثم ٣ - ٤ - ٤ و ٣٦ - ٤ ) .

٥٤ - ان كان هذا هو السمر حتى كارثة صقلية ( عندما وصلت

الحرب الى منتصفها توكيديس ٨ - ٤٥ - ٣ ) الذي أوردته

توكيديس ٤ - ١٧ - ٤ و ٦ - ٣١ - ٠٢ انظر ٦ - ٨ - ١

( كانت التبريم تكلف ثالث في الشهر ) .

٥٥ - ديموستينز ٥٠ - ١٠ ، ١٢ ، ١٤ ، ٢٣ ، ٥٣ .

٥٦ - نفس المؤلف ١١ - ١٢ .

٥٧ - ٤٩ - ١١ الى ١٢ .

٥٨ - ٥٠ - ١٧ - ٥٦ .

٥٩ - ٤٧ - ٢١ - ٤٤ .

٦٠ - ٢١ - ١٥٤ - ٥ ثم ١٨ - ١٠٢ - ٤ .

٦١ - يجب ملاحظة ان السيموريات التريارخية كان عليها في ظل

هذا النظام أن تدبر *σώματα* أي أشخاص يعملون

كتريارخين ( ولكن المصادر كانت تقع على دخل البلد كله

*ἔμμημα τῆς χώρας* وقيمته ٦٠٠٠ دراخمة .

٦٢ - ديموستينز ١٨ - ١٠٢ - ٤ ثم ايسخينس ٣ - ٢٢٢ ثم

هاريركاتيون انظر *συμμορία* ( ذكرها هيرايديس *Hyperides*

١٣ - ٢ .

*ἀργυριον μὲν ποσὶ τοῦθ', ὑπερ οὐ βουλευέσθαι,  
 μικρὸν, τὸ δ' ἕθους μέγα, οὐ γίγνεται μετὰ τοῦτου.*

( = ان المبلغ الذي تتجادلون عليه ضئيل ولكن العادة التي ارتبطت به هامة ) -

١٤ - ٥٩ - ٤ - ٥ • بخصوص معنى διοίκησις ( الإدارة )  
انظر ٢٤ - ٩٦ - ١٠١ •

٦٥ - ١ - ١٩ - الى ٢٠ ، ١٣ - ٢ ، ١٠ ثم انظر ٣ - ١٠ الى ١٣ ، ١٩ ، ٣١ هارپوكراتيون Harpocratiون انظر θεωρικά  
ثم سولباس θεωρικά ، θεωρικάδν ، Libanius-Hypoth. in Olynth. • ٤ - ١

٦٦ - ١٠ - ٣٨ •

٦٧ - انظر ص ٧٦ •

٦٨ - هيزيخيوس Hesychius انظر οραχη χαλαζωα  
ثم انظر أيضا Harpocratiون كلمة θεωρικά.

٦٩ - Hesychius - θεωρικά χρηματα •

٧٠ - ١ - ٢٦ •

٧٢ - ( بلوتارخوس ) Vit. X or. Lycurgus ١ - ليكرجوس ( Mor. )  
• ٨٣٤ د •

٧٣ - ديموستينيز ١٠ - ٣٥ الى ٤٣ •

٧٤ - بلوتارخوس Mor. ، ١١ • أ ب •

٧٥ - ديموستينيز ١٩ - ٢٩١ •

٧٦ - ديموستينيز ٢١ - ٢٠٣ •

٧٧ - ١٠ - ٣٥ وما بعده خصوصا ٣٩ •

٧٨ - ١٨ - ١٠ انظر أيضا Hell. Oxy. ١ - ٢ الى ٣

ثم ارستوفانيز Eocl. ١٩٧ - ٨ • بخصوص حالة مماثلة  
في أوائل القرن الرابع •

٧٩ - مثل ١ - ٦ ، ٢٠ ثم ٢ - ٢٤ ، ٢٧ ، ٣١ ثم ٣ - ٢٣ ثم  
٤ - ٧ ثم ٨ - ٢٣ ، ١٠ - ١٩ •

٨٠ - ١٤ - ٢٧ •

٨١ - ٢١ - ٨٣ - ٩٥ انظر كلمات الاعتذار المتواضعة الموجهة الى  
هيئة المحلفين من متقاض فقير ، في ٥٧ خصوصا ٢٥ ، ٣١  
• ٤٥ ، ٣٥ •

٨٢ - ٢٢ - ٤٧ وما بعده ثم ٢٤ - ١٦٠ وما بعده خصوصا ١٩٧ •

٨٣ - ويقول مبتهجا انه يوجد دائما مايكفى من الرجال ليقوموا

بالخدمات العامة ( الليتورجيات ) ( ٢٠ - ٢٢ ) وقد رفض

هذا الاقرار فى ٢١ - ١٣ ، ثم ان ( كستوفون X Ath. Pol

١ - ٣١ يؤكد كيف ان الشعب *δημος* يأخذ تقودا من

الحوريجى ومن الجمنازياخي *αἰδων και τρεχων και*

*ορχουμενος*.

٨٤ - قانون *Leptines* بدأ بهذا الاستهلال *οπως αν οι*

*πλουσιωτατοι* λητουργωσιν وفى هذه الحالة تقوم أغنى

الطبقات بأعباء الخدمات العامة ( ليتورجيات ) ( ٢٠-١٢٧ )

وللناقضة التى يحاول أن يفتلها ديموستينز « كما ان

الليتورجيات كان يقوم بها حتى هذه الآونة الاشخاص

الفقراء أصبح بهذا القانون يقوم بأعبائها أغنى الطبقات »

( ٢٠ - ١٨ ) ،

*ως αι λαιτουργηται νυν μεν εις πενητας ανθρωπους ερχονται.*

*εκ δε του νόμου τουτου ληιτουργησουσιν οι πλουσιωτατοι.*

٨٥ - فى ديموستينز ٤٢ •

٨٦ - فى الحسابات الالوزية *Y.L.G Eleusis* ( ٢ ) ٣ - ١٦٧٢ ( *τροφη*

لسنة ٣٢٩ ق م خصصت ثلاث أويلات لوجبة ( جارية )

للعبيد العموميين ( اسطر ٤ الى ٥ ، ٤٢ - ٣ ، ١١٧ الى ١٨

ثم ١٤١ - ٢ ) اما اعمال اليومية *μισθωτοι* الذين يقومون

بأعمال غير فنية فيحصلون على ١/٢ دراخمة ( اسطر ٢٨ -

٣٠ ، ٣٢ - ٤ ، ٤٥ - ٦ ، ٦٠ - ٢ ) ويأخذ العمال الفنيون

دراختين ( سطر ١١٠ - ١١ ، التجارون ، ١٧٧ - ٨ ،

صاقلو الاحجار ) أو ٢/٣ دراخمة -- ( ٢٦ - ٨ ، صانعو

الطوب ، ٣١ - ٢ البناون ) •



٣

الديمقراطية الأنثوية  
ومنتقدها

---



● ● من الغريب ألا يتبين من هذا القيفض من الأدب الذى انتجه أعظم ديمقراطية فى اليونان أى ذكر للنظرية السياسية للديمقراطية . فكل الفلاسفة السياسيين والمؤلفين اللذين وصلتنا أعمالهم كانوا فى ميولهم على درجات مختلفة من الأوليجارخية . إن مؤلف كتيب « دستور الأثينيين » الذى حفظ بين أعمال كسنوفون كان شليد المداوة للديمقراطية ، وكان سقراط ناقلا قاسيا للديمقراطية وذلك فى حدود ما تلمسه من آرائه فى أعمال كسنوفون وأفلاطون . أما أفلاطون فأراهه فى ذلك أعرف من أن تذكر . كذلك كتب إيسوكراتيس Isocrates فى سنوات حياته الأولى مليحا لأثينا ، لكنه عندما تقدم به العمر وكتب أعمالا أكثر فلسفة أخذ حقه يزداد على نظام بلاده السيامى . وكان أرسطو أكثر هؤلاء عمالة فى نظريته ، فذكر ما لها وما عليها ، ومع ذلك كان مثله الأعلى الأوليجارخية . وواضح نفس الانحياز عند مؤرخى أثينا عندما هيرودوت الذى كان ديمقراطيا ، إلا أن آراءه لم يقيم لها وزن كبير وذلك لما اشتهر عنه من سلاجة من جهة ، ومن سجة أخرى فلأن أدلته الواضحة تشير إلى قرة تسبق إقامة الديمقراطية الكاملة . وكان ثوكيليدس معاديا للديمقراطية ، وفى إحدى الفقرات القليلة التى يكشف بها عن آرائه الخاصة يعلن موافقته على نظام يقضى على حقوق جوارى ثلثى المواطنين اللذين هم قوام الأسطول الذى يتوقف عليه بقاء أثينا . وكان كسنوفون حبا متحمسا للنظام الأسيرطى . وقد اعتمد أرسطو فى الجزء التاريخى من مؤلفه على دستور أثينا على مصلوكت دون تمنع بل حتى انجاء أوليجارخى

ملحوظ . وخطباء القرن الرابع وحلهم هم الذين كانوا ديمقراطيين ، ولما كانت خطبهم تهتم بالقرارات السياسية الفعلية وغالبا ما كانت تناول السياسة الخارجية أو المحاكمات الخاصة ، فهي نادرا ما تناولت أسس الديمقراطية التي سلموا بها (٢) .

ولا مزية في أن هذا التراث الأدبي لا يمثل الرأى العام الأثيني . لقد كان معظم الأثينيين فخورين بنظلمهم متمسكين به تمسكا شديدا . أما الثورات المضادة للقليلة — التي قامت في ٤١١ ، ٤١٤ ، ٣٢٢ ، ٣١٧ — قد كانت من تلجير جماعات صغيرة من المتطرفين : فقامت في ٤١١ بعد حملة محكمة التلجير من الخلقاء والفرع ، وفي الحالات الثلاث الأخرى كانت بمعاملة غزرى أجنبي ، وكانت كل هذه الثورات قصيرة الأمد ، سرعان ما أخضعها جمهور المواطنين . ولم تكن الغالبية الفقيرة التي انتفعت بوضوح من هذا النظام هي السند الوحيد له ، فمعظم رجال الدولة العظام وقواد أثينا قد انحرفوا عن عائلات ثرية وعدد كبير منهم كانوا من نسل نبيل ، كذلك قواد الثورات الشعبية الذين عزلوا الحكومات الأوليغارخية عام ٤١١ ، ٤٠٣ كانوا جميعا من الأثرياء .

ولما كانت الغالبية فيما بقي — من الأدب — صامتة لا تذكر شيئا غليس بالهمة السهلة أن يحدد المزايا الحقبة التي اقتنعوا بها في الديمقراطية أو حتى ما هي الأسس التي اعتقدوا أن يقوم عليها المستور القويم . إن النظرية السياسية الديمقراطية يمكن محاولة جمع شتاتها من إشارات متفرقة ، وأفضل مصدر للأسس المثالية التي قامت عليها الديمقراطية هو مجموعة الملائح التي صيغت عن أثينا ، وأشهرها الخطب الجنازى الذى ألقاه بركليس كما رواه لنا ثوكيديلس ، وهو أيضا مصدر هام لمعلوماتنا ، ولهجة أسلوبها العامة التي تتعارض ونظرة ثوكيديلس الخاصة تدل على أنها رواية صادقة لما قاله بركليس فعلا . وهناك مرثية تتسب لليساس وترجع إلى بداية القرن الرابع تحوى بعض المعلومات للقليلة أيضا ، وقليل مما يهمننا يمكن الخروج به من ملئح ايسوكراتيس المعروفة بالـ *Panegyricus* والباناتينية



**Panathenaicus** . ومن نفس نوع هذه الميثية تجد مصبراً نادراً في السخرية ، في ميثية جاءت في مينيكستوس **Menexenus** لافلاطون تبدو أقرب ما تكون إلى النمط الذي يمكن أن يؤخذ — بتحفظ كـ مصبر المبادئ الديمقراطية . ويمكن أن نضيف إلى هذه الوثائق التي تقتصر في معظم الأحيان على توريد معلومات عادية ، ما يماثلها مما ورد عرضاً في الخطب السياسية والقضائية الخطباء علماً يتناولون بعض المبادئ العامة ، وبين هذه يمكن أن تلج بعض أحداث سياسة ثوكيديدس . وهي رغم وضعها في أسلوب صقل فلها بلا شك قد صيغت على نمط اثني تماماً . ودستور أثينا نفسه مصبرهم آخر يمكن أحياناً أن يستنبط من مواد مبادئ عامة . لكن أهم الشواهد نستمد من نقد المعارضين الذي وصلنا بصورة أكمل من أي شيء آخر فيما يخص الديمقراطية . ورغم أن هذا الشاهد غزير المعلومات إلا أننا يجب أن نكون دقيقين في تقييمه حللين في الأخط به ، ويجب أن تميز بين ما وجه من نقد إلى نقاط المبدأ حيث كان من الممكن أن يسلم الرجل الديمقراطي برأي معارضي في وجهة النظر الديمقراطية ، على أنه صواب ثم يجادل لإثبات أن المبدأ أو النظم المتقدمة في الحقيقة مبدأ سليم ، النقد الموجه إلى التطبيق حيث يحاول الديمقراطي دفعه إما باعتبار أن هذه التهم باطلة غير صحيحة أو باعتبار أن المسأخذ المدعاة مؤسفة ولكنها ليست في الصميم ، بل مجرد عيوب في الديمقراطية يمكن معالجتها .

لأن هدف هذا البحث هو تجميع عناصر النظرية السياسية الديمقراطية من تلك المصادر ثم تقرير الحد الذي بلغه الأكثيون في مجال تطبيق هذه المبادئ ، وطريقنا إلى ذلك تتبع نواحي النقد المختلفة التي أجراها النقاد الأوليجارخيون ثم تتبع النقاط التي رد عليهم بها الديمقراطيون ، مستخدمين في ذلك الشواهد المنفردة التي ذكرناها سابقاً ، وسنبداً بتحليل نقد الفلاسفة ثم المؤرخين ، أو بالأصح نقد ثوكيديدس الذي هو حري وحده بالمناقشة . وهذا الفصل بين أن أصل النقد متصل بتقسيم جوهري للوضوع لأن الفلاسفة ركزوا هجومهم تحريماً على التأثير الداخلي للديمقراطية ، بينما اهتم ثوكيديدس بصفة رئيسية بالسياسة الخارجية الامبراطورية لأثينا .

وأهم ما أخذ رمى به الفلاسفة الديمقراطية عبره أرسطو أحسن تعبير بأصلوه المحكم المباشر « في مثل هذه الديمقراطيات يعيش الناس كما يرغبون ، أو كما يقول يوربيدس « حسب أهوائهم » ، وهذا أمر مئى (٢) . ولم يكن ذلك بالنص الوحيد بل عاد أرسطو لنفس الموضوع في كتابات أخرى (٣) ، وإسوكراتيس يفصح في حديثه في خطبته الأريوباجوس Areopagiticos (٤) بأنه في أيام الماضي الخطوة لم يكن المواطنون يحتاجون إلى « الكثير من المشرفين لتريتهم ، فبمجرد أن يصبحوا رجالا كان لهم أن يفعلوا ما يشاؤون » ، وحض على أن يستعيد الأريوباجوس Areopagos سلطته القديمة فيما يتعلق بالرقابة على حياة المواطنين الخاصة . وفي « الجمهورية » (٥) ينمى أفلاطون أن في ظل الديمقراطية « تملأ الحرية والصرخة المدينة ولكل أن يفعل ما يشاء ... إن كل فرد فيها يستطيع أن يرتب حياته كما يهوى » ثم هو يسهب في النتائج المؤسفة لذلك من أن المواطنين شيع لا يشكلون وحدة متجانسة كما أن الأجانب وحتى النساء والعبيد لم حريتهم كالمواطنين . (٦)

ولا شك أن الديمقراطي الأثيني ما كان ليخترض على المأخذ الأخير فقد كان يزعم بأن الأجانب والعبيد كانوا يعاملون معاملة فريدة في أثينا (٨) ولا شك أنه كان مزعوا بوصفه بالحرية . إن حرية الفصل والقتول كانت أعز ندامات في أثينا في عهد بركليس ، ليست الحرية السياسية فحسب بل الحرية الشخصية أيضا ، كما يقول بركليس في مراثيته (٩) « إننا نعيش كمواطنين أحرار في حياتنا العامة وفي صلاتنا بعضنا بعضا في شئون الحياة اليومية ، إننا لا نغضب من بطونا إذا ما تصرف كيفما شاء ولا ننظر إليه شلرا وهو « لا عاقبة له إلا الألم » . وكان لحرية القول تأثير خاص . (١٠) وكما يقول ديموسثينيس (١١) « إنك في اسبرطة لا تستطيع أن تمتدح قوانين أثينا أو قوانين هذه أو تلك من الولايات البعيدة عنها ، عليك فقط أن تمتدح كل ما يتصل بنظامهم » بينما كان قد الديمقراطية مسموحا به في أثينا دون قيود . وليس على المرء إلا أن يقرأ أعمال إسوكراتيس وأفلاطون ليرى أن ذلك صحيحا . ولعلمنا

أط مفرشلوؤ واضح عن هذه القاعة ، وكما يتجلى من مرد كستوفون  
لمله الواقعة فإن ركن إتهام سقراط كان ما أتاه تلامذته ، فالكييناض  
قد أورد اثنا في الحرب الأخيرة مورد المللك بأكثر مما يستطيع فرد آخر  
وكان كريتياس هو الرئيس القامى « هيئة الثلاثين الذى قتل آلاف المواطنين  
قبل ذلك بطة سنوات » .

وللملخذ الأسلمى الثانى على الديمقراطية يعرض له أفلاطون بكل  
دقة (١٢) وهو « أنها تنشر نوعا من المساواة بين المتساوين وغير المتساوين  
على حد سواء » وهو نفس ما قال به إيسوكراتيس الذى يميز بين نوعين  
من المساواة إحداها تمنح للجميع بقدر واحد والثانية تعطى كلما يناسبه  
ويدعى أنه فى أيام الماضى الحلوة نبذ الأثينيون المساواة التى تساوى بين  
الصالح والطالح فى نفس الحقوق لعلم عدلتها « وانتثاروا تلك التى تكرم  
كل فرد بما يستحقه » . وعلى هذا النحو ناقش أرسطو (١٣) بالرغم  
من أنه كان مرقابا — بحق — فى المقياس الذى كانت الحقوق تقدر  
بمقتضاها . الحرية هى المقياس فى الديمقراطية أى أن كل الرجال الأحرار  
متساوون ، وهنا فى رأى أرسطو يتنافى الصواب ، بل فى رأيه أن المعايير  
البديلة العملية هى الثروة أو المولد وحدهما .

لقد أقر الديمقراطيون بوجه عام مبدأ التساوى (١٤) وقرر ديمومشينس  
فى إحدى الفقرات (١٥) « أن ما يرفع من الروح العامة لدى المواطنين  
قائمة ويجعلهم راضين طلقاء ذوى روح تعاونية أن كل فرد فى الديمقراطية  
له نصيب من المساواة والعدالة » . وفى فقرة أخرى (١٦) يتحدث قانونا  
يحرم التشريع الموجه ضد الأفراد على اعتبار أنه مبدأ ديمقراطى صالح  
« فكما أن لكل نصيبا متساويا فى بقية مواد الدستور فلا بد إذن أن يسهم  
كل بقدر متساوى فى سن القوانين » . لم يكن الأثينيون على أية حال  
نظريا . أو عمليا — يساوون بين الأمور بصورة مطلقة ، بل كانوا  
يعيزون بين الهام السياسية المختلفة ، إلا أنهم فى مسألة واحدة لم  
يقبلوا تهلوتا هى المساواة أمام القانون : « وكما يقول نيكليس (١٧)  
فى منازعاتهم الخاصة فإنهم يحتفظون جميعا بالمساواة حسب القانون » .

وهذا المبدأ الأول يحتاج في رأينا إلى تدعيم فعلنا وضع اصديقاء أفلاطون في هيئة الثلاثين دستوراً جديداً نصوا على أن الثلاثة آلاف الذين يتمتعون بحقوق المواطن الكاملة لهم وحدهم الحق في المحاكمة القانونية ، أما الباقون فيقتضى في أمرهم فوراً بأمر من الحكومة (٢٠) ، تشارك ذلك اللختور الأثيني لأكفالة حتى طلب الإنصاف لكل مواطن عن طريق التظلم للمحاكم فحسب ، بل ويتحيد اختصاص المحاكم التي كانت تكون من عدد كبير من المحلفين يقترح عليهم من بين هيئة المواطنين الكاملة .

وقد علق الأثينيون كذلك أهمية كبرى على حق المساواة لكل المواطنين في إعداد وإقرار السياسة العامة ، وقد كفل هذا عن طريق حتى كل مواطن في الكلام والتصويت في الجمعية العامة ، كما كفله تكوين مجلس الـ ٥٠٠ الذي كان يعد جلوس أعمال الجمعية ، وهذا المجلس كان ينتخب سنوياً بالقرعة من بين جميع القرى في اتیکا (السدیم) : وهنا تصطلم المبادئ الديمقراطية بوجهة النظر الأوليبارخية التي قال بها فيما بعد أفلاطون من أن الحكومة فن يتطلب مهارة فائقة وعلى ذلك يجب أن توكل إلى أقلية مختارة . ويتفق مع أفلاطون في هذه المسألة أرسطو الذي أقام مثله الأعلى على قاعدة أوليبارخية عريضة أعضاؤها ليسوا جميعاً من ذوى الخبرة ، والحجج التي استخدمها تتناسب مع نظام ديمقراطي كامل ، بل ربما استمدداها من نظرية ديمقراطية : ففي المكان الأول (٢١) يقول أنه رغم أن كل شخص في جمعية كبيرة قد يكون قليل الموهبة فإن مقدار ما للنهم من فضيلة وحكمة قد يفوق فضائل وحكمة صفوة قليلة مختارة ، مثلاً يفضل الطعام الذي أحله جميع مشترك على ما أحله مضيف واحد حتى ، وحجته الثانية (٢٢) أكثر قوة وإقناعاً إذ يرى أن السياسة ماهي إلا إحتى القنون ، خير من يحكم فيها جاني النار لا الثمان نفسه . ان ساكن البيت يفضل المهتمس في حكمه على البيت ، وكذلك يفضل ملير اللعة النجار ، كما يفضل أكل الطعام من طهاه ، والنزكية الثالثة للديمقراطية وضعها أفلاطون على لسان بروتاجوراس ( Protagoras ) ( ٢٣ ) في قرة تصور تملأ أسلوب

الجمعية الأثينية ، وهي جليظة بالاحتباس كلفة : يلى سقراط تشككه  
فى إمكان علم الحنكة السياسية فيقول :

« انتهى ككل الأغريق أظن أن الأثينيين حكماء ، حسنا أتى أرى أنه  
عندما يجتمع فى الجمعية ، إذا كانت المدينة تريد أن تقوم بشيء يتعلق  
بالبناء فلهم يستطلعون رأى البتائين وإذا كانت تريد بناء السفن فلهم  
يرجعون لبناء السفن ، وكذلك فى كل شأن آخر يمكن تعلمه أو دراسته .  
وإذا حاول أحد أن يلى إليهم التصح فى شيء لا يعتقدون أنه خير به ،  
غضى لو كان سيلا غنيا لروستقراطيا فلهم لا يرفضون الاستماع إليه فحسب  
بل يزاؤون ويسخرون إلى أن يكف المتكلم عن الكلام بنفسه وينسحب ،  
لويأتى البوليس مسلحا بأمر من الرؤساء فيترلونه أو يخرجونه . ذلك  
حسلكهم فيما يخص المسائل الفنية ، أما إذا دارت المناقشة حول سياسة  
المدينة العامة فيمكن لأى فرد أن يقف ناصحا لم سواء كان نجارا أو حنفا  
أو صانع جلود ، نجارا لويجارا ، غنيا أوقفيرا ، فيلا أو ضيفا ولايلومه  
أحد كما يلام الآخرون لمخولتهم إساءة التصح ، ينأى هم لا يعلمون ولم  
يعلمهم أحد » .

ونأتى إجابة بروتاجوراس فى قالب ميتولوجى « عندما خلق زيوس  
الناس أعطى مواهب مختلفة ووهب للجميع غريزة البياقة وحسن التصرف ،  
إذ بنونهما يستحيل إقامة أى مجتمع » .

وهنا باسقراط ( يقول غنما ) السبب فى أن الأثينيين وغيرهم عندما  
يتناقشون فى العبارة أسمى موضوع فى يعتقدون أن قلبينهم الذين يستطيعون  
المشاركة فى المناقشة فإذا ما اشترك أحد خارج هذه القلة فلهم لا يسمحون  
له كما تقول ، وهو ما أراه صوابا . ولكن عندما يتناولون المناقشة المسائل  
السياسية التى يجب أن يسيرها العدل والاعتدال فلهم يصتتون بارتياح إلى  
أى إنسان معضلين أن كل لرىء يشترك فى هذه الصفات وإلا لا يبيت  
المسلك » .

وقد ذهب الأثينيون إلى أبعد من ذلك فى مبادئ المساواة

هذه فاستندوا الأداة الروتينية لميئتهم إلى هيئة من الحكام يختارون بالقرعة. وأثار ذلك مخرة سقراط (٢٤) - الذى أعلنه لقد كان من الغباء أن يعين حكام المدينة بالاقتراع بينما لا يرقى المرء أن يستخدم بحلوا أو نجارا أو عازف ناي اختير بالقرعة . . ان الدليل على قصر معلوماتنا عن النظرية الديمقراطية أنه لم يصلنا أى دفاع مسبب لهذا النظام الرئيسى ، أى القرعة ، وأقرب شيء إلى هذا النظام ققرة مباحرة فى حديث لديموسثينيس (٢٥) حيث نجد مانتيشيوس يمتنع على أن أعاه غير الشقيق قد انتحل اسمه ، مثيرة حالة الافتراضية ، انه قد يسجل كلاما لاسمه فى قائمة انتخاب من أجل وظيفة أو من أجل المجلس ويختار اسم مانتيشيوس فلا بد أن يستتبع ذلك إقامة دعوى « وسيرحم من المساواة العامة التى تقضى بأن من يفوز فى الانتخاب يشغل الوظيفة » . وسيسمى كل منا إلى الآخر وأقلونا على الكلام هو الذى سيشغل الوظيفة . . إنه من المسلم به أن استخدام القرعة كان يهدف إلى إعطاء كل مواطن فرصة متكافئة دون نظر إلى الثروة أو المولد ولا حتى الشعبية أو القضاة . وقد يعنى هذا تطرفا فى المبدأ وإن كان يتعلق سقراط فى مجموعة غير عائل . لم يكن «حكام المدينة» هم الذين ينتخبون بالقرعة ولكنهم الموظفون الذين يقومون بأعمال روتينية محدودة لا تحتاج غير القليل من اللياقة وحسن التصرف وعلاوة على ذلك فإن الحاكم كما يجب أن تذكر دائما كان عليه أن يجتاز اختبارا أوليا .

صحيح انه كان فى المعتاد اختيار شكلى ولكنه يعطى أعداءه فرصة الكشف عن ماضيه (٢٦) كما كان الحاكم عرضة لأن يخلع بتصويت فى الجمعية يجرى عشر مرات فى السنة (٢٧) . وبعد انتهاء مدته ، وهى عام ، كان يتعرض لاختبار تفحص فيه أعماله ، ولأى مواطن أن يأخذ عليه حسب الكفاية أو أساءة استغلال

السلطة (٢٨) وبذلك كان الكثيرون من المؤيدين ونسب السمعة بمجموعه  
عن تعريض أنفسهم لخطر هذه المخاطر .

ولم يعتقد الديمقراطيون الأثينيون بوجود اشتراك للجميع في  
الوظائف العامة التي كان شاغلوها إلى حد ما يديرون السياسة .  
وبعد أن أكد بركليس (٢٩) مساواة كل المواطنين أمام القانون  
بعضى مستمرلا « ومن ناحية التقدير العام فعندما يتميز الشخص  
في أي مجال فإنه يزداد تكريما في الحياة العامة ، لا كما تمتاز  
وإنما كاعتراف بالفضل ، ومن ناحية أخرى فإن كل من يستطيع  
أن يمنح الدولة لا يمنعه عن ذلك قهره أو ضيالة مركزه » وقد تأكلت  
هذه الفكرة في مدينته سائر في مينيكسينوس (٣٠) :

« لأنه بصفة رئيسية وجد نفس النظام قديما وكما هو الآن أرسقراطية  
نعيش في ظلها وعشنا دائما قبل ذلك . قد يسميها المرء ديمقراطية ويسمينا  
آخر كيفما شاء ، ولكنها في الحقيقة هي أرسقراطية باتفاق الأغلبية .

لقد كان لنا دائما ملوك بالوراثة أحيانا ، وبالاختيار أخرى وفي معظم  
الأمر تحكم الأغلبية الممثلة ، وتهب المناصب والنفوذ لأولئك الذين تعتقد  
أنهم الأفضل ، لا أحد ينهض بسبب الضعف أو الفقر أو وضاعة  
المولد ، كما أن أحدا لا يكرم لأنه على عكس هذا مثلا  
يجري في مدن أخرى ، فهناك اعتبار واحد : المرء الذي يبدو كجس  
وحصيفا يأخذ السلطة ويتولى الحكم » .

وقد ضمنت هذه المبادئ في الدستور الأثيني حيث كان الحكام  
القواد العشرة الذين لم يرأسوا الجيش والأباطول فحسب بل مارسوا  
إشرافا عاما على الدفاع والسياسة الخارجية وكذلك القاذق العسكريون الآخرون  
قد كانوا ينتخبون عن طريق الشعب كما انتخب في القرن الرابع —  
الحاكمان الماليان ، وهو إجراء قد يعتبر أرسقراطيا (٣١) وفي الحقيقة

لقد كان الشعب الأثيني متردداً في اختيار قائده (٢٢) وتقول ملاحظات  
 « الأوليجارخى العجوز » (٢٣) للساعة « أنهم لا يحتفلون ان عليهم أن  
 يشاركونا ، بالاقتراع ، في مناصب القواد أو رؤساء الخيالة لأن الشعب يعلم  
 أن الأفيده ألا يشغلوا هذه المناصب نفسها بل أن يسمحوا للبارزين من  
 المواطنين بشغلها » . و يروى كستوفون (٢٤) شكواى نيكوماخيليس  
 ( Nicomachides ) وهو جنائى مدرب ، من أنه خسر انتخاب القيادة  
 السامة أمام رجل غنى لا يعرف شيئاً عن الشؤون العسكرية . ويكشف  
 ديموشثينيس وهو الديمقراطي للتحمس ، القلب عن وضاعة أصل آيسثينيس  
 ( Aischines ) بطريقة لا يمكن اعتبارها لائقة بجال ، ولكنها فيما  
 هو واضح لم تؤذ مسمع القاضى الأثينى « لقد خبرناك ، نقاشا لصناديق  
 المرمر والطبول ، ومن هؤلاء الكبة الصغار والنكرات » ولم يكن هناك  
 اعتراض على هذه المهن ولكن من جهة أخرى كان من يعمل بها ليس أهلاً  
 للقيادة « ولا أهلاً للقيام بالسفارة والقيادة وأعلى درجات السلطة » (٢٥) .  
 وكان لا جبر إلى جانب الاقتراع هو الوسيلة الأخرى التى أحكم بها  
 الأثينيون المساواة السياسية الفعالة بين المواطنين . لقد كان الـ ٦٠٠٠ مختلف  
 ومجلس الخمسة ، والحكام الـ ٣٥٠ تقريرا يتقاضون اجرا عن خدماتهم  
 بنسب مختلفة ، ويجعلون أن نأخذ في الاعتبار أن الحكام المنتخبين ( القادة  
 العسكريون والسفراء ) كانوا يتقاضون اجرا أكبر من أجر الحكام العاديين  
 المختارين بالقرعة (٢٦) وعلى ذلك تكون الدعوة بأن الفقر ليس حاجلاً  
 دون شغل المناصب السياسية أمراً حقيقياً . وفي القرن الرابع كان المواطنون  
 الذين يحضرون الجمعية — أو على الأقل العدد الذى يبادر إلى الحضور  
 ويكنى لعقد الجلسة — يأخذون أجراً ، وقد عارض الفلاسفة في هذا  
 التقليد . فأرسطو (٢٧) يتأوله بالنقد الشديد لأنه حقق ما استهدفه من  
 تمكين الفقراء من ممارسة حقوقهم السياسية . ومع ذلك فمن المشكوك فيه  
 ما إذا كان هذا الإجراء نافذاً بدقة في تلك الأيام ، ويبدو من لهجة الخطباء  
 أن الجمعية وهيتة المحلفين قد تكونتا بصفة رئيسية من الطبقة الوسطى  
 أكثر منه من الطبقة الفقيرة (٢٨) ، وهناك شاهد على أن المجلس قد غص



بصفة رئيسية أيضا بالموسرين . (٣٩) فقد نهوت في أواخر القرن الرابع القيمة الفعلية للأجر الحكومي إلى حد كبير وذلك نتيجة لارتفاع الأسعار المستمر ، ومن المحتمل أن يكون الفقراء قد فضلوا عملا أكثر ربحا . وكذلك يعارض أفلاطون (٤٠) الدفع الحكومي فيقول « لقد تنهى إلى أن بركليس جعل من الاثنين عاطلين كمالى ثنارين بخلاء بأن كان أول من دفع لهم اجرا حكوميا » ، وهذا ملخص كبير التردد وإن كان قليل الأهمية . فبالنسبة لشعب لم يقل تعديده عن ٢٠ ألفا من الذكور البالغين ، وربما بلغ في ذروته ضعف ذلك العدد، لم يكن المجلس ولا المناصب الرئيسية لتفتح فرصة الوظائف إلا في حالات نادرة ، فالقرد لا يمكن أن يشغل وظيفة ما أكثر من مرة واحدة ، أو أن يمثل في المجلس أكثر من مرتين طول حياته (٤١) ، وكانت الجلسات تتعد ٤٠ يوما فقط في السنة (٤٢) ، ولم يكن هناك الامتنع للملحف أو القاضي الذي يمكن للمواطن أن يجد فيه عملا مستمرا ، ونسبة الأجر هنا ضئيلة للغاية — كانت تساوى نصف أجر عامل في القرن الخامس وثالث هذا الأجر في القرن الرابع وهو مالا يزيد في الحقيقة إلا قليلا عما يسد الحاجة بالكاد (٤٣) — هذا في القرن الخامس إذا صلت الصورة التي صورها ارسطوفانيس في مسرحية « الزناير » إنها لم تفر إلا للسين الذين تجاوزت أعمالهم السن الذي يسمح بالأعمال المجهلة ، وعندما ساءت الحالة الاقتصادية في أوائل القرن الرابع نقلنا عن أيسوكراتيس لم يشغلها إلا الباطلين (٤٤) .

والنقد الرئيسي الثالث للديمقراطية يأتي من قبل أرسطو (٤٥) ، إنها في شكلها المتطرف ( أى الأثني ) « تصبح جمهرة الشعب ( أو الغالبية ) هي الحاكمة بلامن القانون ، يحدث هنا عندما يكون للقرارات فاعليتها أكثر مما القانون » وليس واضحا تماما ما يعنيه أرسطو هنا ، فهو يبدو هنا ، ودائما ، وكأنه يفهم القانون على أنه نص جامد لا يقبل تغييرا ، وضعه مشرع غير متحاز ، ولا يجوز في بلد مثالية أن تطوره لإرادة الشعب التي لا يمتنعها دائما إلا مصلحتها الذاتية . إذن فهو قد يكون معطرضا

لأنه تشريع تصدره الأغلبية — أو بالنسبة لموضوعنا — يصدر بأى إجراء دستورى ، لكن هذا المعنى يتصرف — فيما ييلو — إلى معنى آخر ، ذلك أنه فى الديمقراطية المتطرفة عادة تتخطى الأغلبية فى الجمعية القوانين القائمة مهما كانت قد دعت إليها دواع عرقية لحالات ذاتية ، فيكونون بذلك قد تصرفوا ، على حد تعبيره ، كما كان يفعل الطاغية الأغريقى الثقليلى .

ومبدأ جمود القانون قد حمله بطبيعة الحال الأوليجارخيون الذين كانوا — فى العادة — عفاطين وحتى إذا ما أرادوا تغيير قانون فلأنهم كانوا يرددون أنهم إنما يستعملون «دستورا وضعه الأسلاف» ، أما الديمقراطيون الذين كانوا تواقين دائما لتغيير الأشياء فلا ينتظر منهم إلا تطبيق نظرية أكثر تقدما . وهناك بعض المفكرين فى القرن الخامس دعوا بصدق للنظرية القائلة بأن القانون هو إرادة الحاكم . وقد عرف سقراط — وقفا لأكستوفون — القانون (٤٦) بأنه « ماسه المواطنون بعد اتفاقهم على ما يجب عمله وما يجب تجنبه » وكان لا يتردد فى التسلم بأن ماسه المواطنون لهم أن يقتضوه مثلما يستطيعون إقرار السلم بعد أن يكونوا قد أعلنوا الحرب ويروى أكستوفون (٤٧) كذلك مناقشة ، لاريب أنها وهمية ، بين بركليس والكياديس ( *Κυριάδης* ) وفيها يعرف الأول ( بركليس ) القانون بأنه « هو موافقت عليه جمهرة الشعب ( أو أغليته ) مجتمعته فى هيئة قرارات تحدد ما يجب وما لا يجب عمله » ، ثم يستدرجه الكياديس إلى أن يشمل هذا التعريف الأوليجارخيين والطفاة معلنا أن ما تقرر له هيئة الحاكمة أو الشخص الحاكم يصبح قانونا . ثم يسأله الكياديس ما هو إذن الاستبداد وعلم القانونية فيجب بركليس « عندما لا يقنع القوى الضعيف بل برغمه بالقوة أن يفعل ما يريد » . وقد مكن هذا الكياديس بعد بضعة أسئلة توضيحية مناسبة عن الطفاة والاوليجارخيين من أن يسأل : « هل من الممكن أن يكون ماصدره جمهرة الشعب بأمرها من قرارات حين تطبق على أصحاب الملكيات دونما اقتناع أن يكون استبدادا أكثر منه قانونا ؟ » وهناك يطلب بركليس من الكياديس أن يذهب عنه إلى اللعب ،

تركاً الغدوض يكتنف نظريته في القانون . وقد أعلن ديموستينيس (٤٨) في القرن الرابع عن رأى مماثل في إحدى الفقرات مؤكداً « أن القوانين وضعت للمستقبل » ( كان يشكو من عدم ديمقراطية القوانين السابقة ) وما يجب عمله ، كما وضعت عن اقتناع بأنها تنفع الذين يعيشون في ظلها ، فبعض الديمقراطيين إذن قد فهموا القانون على أنه إرادة الشعب التي لما اعتبارها ، بالإضافة إلى ملحق تفسيري : إنه على الأغلبية أن ترضى الأقلية وتراعى مصلحة الجميع .

وعلى العموم فقد اتجه الديمقراطيون كأرسطو إلى اعتبار القوانين مجموعة تشريعية وضعت للجميع ، يدمشع حكمهم ، مثل سولون عندهم ، ثابتة في جوهرها ولكنها قد تحتاج من حين لآخر إلى تفسير أو إضافة . هذه هي الاعتبارات التي أحيطت بها اللجنة التشريعية التي شكلت بعد إعادة تأسيس الديمقراطية في ٤٠٣ (٤٩) والقواعد التي أخذ بها والتي سيطرت على التشريع تكشف عن نفس الروح ، ولم يكن قانونياً في وقت مانتير القانون بمجرد قرار يصدر من الجمعية ، وكان من يطرح مثل هذا القرار عرضة لللائيم بالإجراءات غير القانونية ، وهو اتهام مشهور ، كان إذا أقيم في المحاكم ألقى قرار ، وكذلك إذا عمل بهذا القرار لمدة سنة فإن طارحه يتعرض لعقوبات قاسية . وفي القرن الخامس كانت الإضافات التي تلمح بالقانون تملها لجنة تشريعية خاصة وتعرض على المجلس ثم على الجمعية (٥٠) ولكن يبدو أنه لم يكن هناك وسائل دستورية خاصة بتغيير القانون القائم . (٥١) وبعد ٤٠٣ أدخل إجراء محكم دقيق لمراجعة القانون وبذلك خرج الأمر من يد الجمعية ، ففي كل سنة كانت الجمعية تعرض القوانين تحت المراجعة وتفزع عليها قسماً قسماً فيما إذا كانت يجب أن تبقى أو تعدل فإذا ما أعطيت الأصوات لصالح مراجعة قسم ما ، ففي إمكان دلي مواطن أن يقدم قوانين بديلة تتوفر لها العلانية اللازمة ثم تشكل محكمة من ٥٠١ أو ١٠٠١ مشرع ، ثم تجرى المناظرة بين القوانين القديمة والمقترحة وتناقش قانونياً ( لذلك عين حاملي القوانين القديمة من قبل الجمعية ) ثم يصدر للشرعون ، الذين يقومون بدور القاضي بعد أداء اليمين ، حكمهم (٥٢) .

وهكذا كانت النظرية الاثنية عن التشريع ، ولكن إلى أى مدى روعي ذلك في التطبيق ، لا يزال ذلك موضوع جدال ، فبطما كان يعرض كل من ديموسثينيس وإيسخينيس (٥٣) حالات الاتهام بسبب إجرامات غير قانونية كانوا يسان الساسة المتدفعين ( خصوصهم ) الذين يسمخون من القانون ، وقد زعم ديموسثينيس أنه كنتيجة الملك « وجدت قوانين كثيرة متعارضة ، ومنذ أمد طويل وأنتم تتخون بلحنا لفصل في هذا التناقض ، ومع ذلك لم تلج بواحد نهاية مله لمشكلة ان القوانين لا تختلف عن القرارات ، والقوانين التي يطقن بها في القرارات لأحدث من القرارات نفسها » . وقد لا يبالى أحد بهذه الانتقادات فالساسة بلا شاك قد حاولوا دائما تجنب الإجراءات المعقدة بالنسبة للتشريع - وقد فعل ذلك ديموسثينيس نفسه عن طريق أبو اللودوروس في ضم اعتماد الثيوريكون (٥٤) ولكن تهمة الإجراءات غير القانونية كانت سلاحا سياسيا مواتيا كثيرا مايشهر ، كما فعل ايسخينيس تجاه ديموسثينيس على أسس فنية للغاية فيما يخص قرار التاج المشهور ، وقد افترض أرسطوفانيس بأنه قد اتهم ٧٥ مرة ( دون ثبوت إدانة ) (٥٥) فإن كان هذا ثبت وجود بعض الساسة المتدفعين غالبا ، فإنه يثبت أيضا أنه كان هناك للكثيرون من الغيورين الساهرين على سلامة الدستور ، لقد فشلت بالصلفة محاولات ديموسثينيس في التخلص من القانون وعانى من ذلك أبو اللودوروس (٥٦) .

أما عن المظهر الآخر لحكم القانون فقد اعتنق الديمقراطيون الاثينيون الرأي المعارض تماما لأرسطو « الطاعة والأوليغارخيون » حسب رأى ايسخينيس (٥٧) « يحكمون بأساليب حكوماتهم ، أما المدن الديمقراطية فيسير أهلها وفق القوانين للوضوعة » ، ويقول ديموسثينيس (٥٨) « في ظني أنه ما من أحد - يستطيع أن يؤكد أن هناك سببا يدعو إلى الطمأنينة التي تنعم بها المدينة وإلى ماتم به من ديمقراطية وحرية أكثر من القانون » . وفي فقرة أخرى (٥٩) يقابل ديموسثينيس بين القانون والأوليغارخية معلنا أن أى حضولا في الحكومة الأوليغارخية يمكنه إبطال القانون القائم ومن تشريعات تصفية للمستقبل ، بينما الاثنين تضع ما يجب عمله في المستقبل وتوشى إقناع الجميع

من أجل مصلحتهم » . وعند ليكوجوس<sup>(١٠)</sup> فالقانون هو « أول العوامل الثلاثة للغة جداً التي تقيم الديمقراطية وتبقى عليها » ، ويعان هيبيرديس<sup>(١١)</sup> أن القوانين أهمية بالغة « حتى لتتلو القوانين في الديمقراطية هي الحاكم صاحب السيادة » .

كان كلا الطرفين بطبيعة الحال يفكر في أسوأ ما في الجماعة المطروحة فالديمقراطيون الأثنيون كانوا يحثوا يذكرون الأعمال التصفية التي قام بها « ٤٣٠ » أوليجارخي وذلك إذا ما تكلموا عن الأوليجارخيين ، والأوليجارخيون بلا شك يذكرون الديمقراطيين الذين قتلوا بأعمال تصفية وخرجة عن القانون ، وبصفة عامة يبدو أن الديمقراطية الأثينية قد عاشت مجادتها . ويعطينا كسنوفون<sup>(١٢)</sup> صورة حية لمناسبة فريدة عندما دخلت الجمعية تغليدها في حالة هستيرية وحكمت بالإعدام على القواد الذين كانوا يديرون الحركة في أرجينوساي بعد تصويت عاجل ، ولكن إبراز هذه الحالة والاهتمام الذي أحيطت به يدلان على أنها كانت أمراً شاذاً ، ثم أن كسنوفون<sup>(١٣)</sup> وهو ليس من أنصار الديمقراطية ، يشهد أيضاً بأن الناس بعد إعادة بناء الديمقراطية في ٤٠٣ تمسكوا بقوة بالغو الذي اتفق عليه مع هيئة الثلاثين ومؤيديهم ، وعندما يقرأ المرء ما سجله كسنوفون وأرسطو من أعمال الثلاثين لا يسهل إلا أن يدهش من قوة إحتمال الشعب الأثيني :

والمثلث الأخير والأسامي الذي أخذته الفلاسفة على الديمقراطية أنها كانت تعني سيادة الغالبية الفقيرة بما يحتم مصلحتها على الأقلية الغنية ، وهذه هي المسألة الرئيسية عند « الأوليجارخي العجوز » الذي تتخذ رسالته عن الدستور شكلاً ساخراً في تقديره فاعلية الديمقراطية في التهوض بمصالح الرعايا (الفقراء) على حساب الأخيار (الأغنياء) ، وهو ساخر أيضاً في افتراضه أن لتجربين « إذا ما واتهم الفرصة فيحكمون لمصلحتهم الخاصة مما يضر الفقراء »<sup>(١٤)</sup> ، ويقول أفلاطون في الجمهورية<sup>(١٥)</sup> « تأتي الديمقراطية عندما يهزم الفقراء الآخرين الأغنياء ويقتلونهم أو يجرمونهم ثم يتقاسمون المنسك والوظائف »

بالتسوى مع اليقين ، ، ويصر (٦٦) لرمطو بشفة على أن الديمقراطية توجه نحو مصلحة الفقير ، ويلجأ في ذلك بعيدا الى حد قوله اذا فرضنا المدحجل وكان الاغنياء في المائدة أكثر من الفقراء فإن حكم الأقلية سيبنى ديمقراطية وحكم الأغلبية الفنية سيطاق عليه لوليبرالية .

ولم يكن لياخذ الديمقراطيون بهذه النظرة بطبيعة الحال وانما كانت لراؤهم بروضح في الحديث الذى اورده ثوكيليس (٦٧) على لسان الديمقراطي السيراكوزى أثينا جوراس ( Athenagoras ) :

سيقال ان الديمقراطية ليست حكيمة ولا عادلة ، وان اصحاب الثروات هم خير من يصلح للحكم القويم وفي رأي اولوا : ان الشعب اسم للجميع ، وان الاولوية اسم بلزء منه ، وثانيا ان الاغنياء هم أفضل من يرعى الثروة وهم الحكماء وتخير للتصحين . اما الشعب فهو خير من يسمع ويحكم حل الامور ، وان كل هذه العناصر سواء مجتمعة او فرادى لها قدر متساو في الديمقراطية .

من الصعب أن نجيب عما إذا كانت الديمقراطية الاثينية قد استغلت الاغنياء لصالح الفقراء . ففي توزيع السلطات السياسة والنموذ يلدو أن الاغنياء قد فازوا بتصيب عادل وفي المهام الصغرى وفي المجلس وفي دائرة المحققين صاد الفقراء ما في ذلك شك ، على الرغم من تراحم الطبقات للمورة في هذه الوظائف في القرن الرابع . اما فيما يخص المناصب العسكرية الرئيسية والبلومسية والمالية فقد كان يتخب لها عادة الرجال من ذوى الحساب والثروة . (٦٨) ، ولما انخطباء ، وهم اللذين لم يشغلوا عادة وظائف بل وجهاوا السياسية بأحاديثهم في الجمعية فقد كانوا أيضا في أغلبهم من المومرين ، وكان للكثيرون منهم من عائلات عريقة (٦٩) وكان من النادر نسبيا أن اكتسب بعض الصمامين مثل فرينيخوس ( Phrynichus ) . وايسخينيس تقودا سياسيا وبكل تأكيد لم يجد الرجل الفنى أو الارستقراطى ان حياته السياسية قد

لحقها ضرر من جراء ثروته أو أصله ، بينما كان على الفقير ووضع  
الأصل من الساسة مواجهة الكثير من المخرة ولللمة من الكوميديين  
والخطباء .

لقد شكّا ايسوكراتيس مر الشكوى من الاستغلال للمالى للاغنياء ،  
وفي حليته عن السلام ( De Pacis ) ( ٧٠ ) يعرض قائمة ضرائب  
وأعباء « أدت الى كثير من المضايقات حتى أصبحت حياة أصحاب الأملاك  
اشقى من حياة للعوزين » ، ثم يصرح فى « Antidosis »  
« عندما كنت صبيا كان الاعتقاد السائد أن الثراء ضمان أكيد وشىء  
هاثل حتى أن كل انسان كان يدعى بالفعل امتلاك ثروة أكبر مما لديه  
تطلعا الى تلك الشهرة ، ولكن على الرغم من أن يلدأ عن نفسه  
وصمة الثراء ، كما لو كان الثراء جريمة كبرى » ( ٧١ ) ومن الصعب  
أن نحكم على هذه الادعاءات مما لدينا من أرقام ضئيلة . وقد كانت  
المصروفات العادية وقت السلم ( بما فيها أجور المواطنين نظير خدماتهم  
السياسية ) توفى من مختلف الضرائب غير المباشرة ، ضريبة إقامة الغرياء  
واتاتوة مناجم الفضة ولإيجار الأراضي العامة وللقلمة ورسوم المحاكم والغرامات  
وللمصادرات التى تفرضها المحاكم . كذلك كان يقوم بعض الأغنياء بالإلتقى  
على بعض الاعياد اللينة بمقتضى نظام التلحمات العامة ( الليتورجيا )  
حيث يكلف بعض الأغنياء بالإلتقى على الألعاب وعلى تمرين الفرق  
الرياضية وما شابه ذلك ، وفى زمن الحرب كان من الضرورى تحصيل  
ضريبة الاملاك التى كانت تقع فى يده على عاتق حوالى ٦٠٠٠ مواطن  
الى على ثلث اوروبح مجموع المواطنين . وفى الحرب أيضا كان أكثر المواطنين  
ثراء يعينون تزياررخين ، وتفرض عليهم تلك المهمة أعداد سفينة  
تزييم ( مركب ذات ثلاثة طوابق ) وصيانتها فى حالة جيدة للسنة  
عام .

وقد بلغ متوسط نسبة ضريبة الحرب التى كثرت منها للشكوى أكثر من  
عشرين سنة من القرن الرابع ، ما يساوى ما بين خمس بنسات أو ستة عن

كل سجنه من ضريبة الدخل ، وعلى ذلك فلا حاجة بنا أن نأخذ بما كى  
 ايسوكراتيس وأمثاله مأخذ الجدل ، فيبدو أن الضريبة كانت في الحقيقة  
 مطبقة على نطاق واسع للغاية كما كانت مصلو متاعب للدافعيها من  
 الفقراء ، وفيما يبدو من خطاب ديموستينيس ، كان من الصعوبة بمكان  
 حمل الجمعية التي كانت نسبة كبيرة من أعضائها من دافعي الضرائب ، على  
 التصويت من أجل جبايتها ، ومن هنا كان تمويل الحروب وإملاحتها دائما غير  
 كاف . (٧٢) أما الواجبات العامة ( الليتورجيات ) فقد كان تقليرها  
 أكثر صعوبة ، إذ اعتملت إلى حد كبير على الشخص المنوط بها فيما  
 يتعلق بعدد المرات التي ينقض فيها بالليتورجيا ، ومقدار ما يتفق في كل مرة .  
 لقد كانت إعلانا سياسيا نافعا بل تكاد تكون فرصة مواتية للحماية باستعراض  
 ماتم من أعمال كبيرة . (٧٣) وكثيرا ما كان الأغنياء تواقين إلى اكتساب  
 الشعبية بأداء الخدمات المستمرة والصرف بسخلة على الملابس الفاخرة ومنح  
 النجوم للمراتب العالية . ويضفر رجل غني كتب له ليسانس (٧٤) حليشا  
 بأنه قام بإحدى عشرة ليتورجيا في ست سنوات اتفق عليها جميعا ٣١  
 ثالث - أي ما يعادل ثروة فرد من الطبقة المتوسطة - ثم يعقب على ذلك  
 بأنه لم يكن في حاجة لصرف ربع هذا المبلغ إذا ما التزم ما عليه القانون بدقة ،  
 كما لم يكن في حاجة إلى الاضطلاع بأكثر من أربع ليتورجيات . (٧٥) وعلى  
 قبيض ذلك رجل ثرى آخر هو ميليس لم يضطلع فيها رواه ديموستينيس  
 (٧٦) إلا بليتورجيا واحدة وكان في حوالى الخمسين من عمره ، كذلك  
 ديكايوجينيس ( Diocogenes ) وهو ثرى آخر لم يف إلا  
 بليتورجيتين صغيرتين على مدى عشر سنوات . (٧٧) لقد كانت التريارارخيا  
 عبئا أثقل من الليتورجيا العادية ، تكلف ما بين ٤٠ ، ٦٠ مينا ( مسن  
 ثلثي ثالث إلى ثالث ) في السنة ، (٧٨) وبما أنها قد تفرض على أفراد  
 تبلغ ثروة الواحد منهم خمس ثلثات للفرد (٧٩) فإن هذا الضغط اللو قوت  
 على موارد التريارارخوس الفقير يصبح عبئا قاسيا . لهذا السبب أصبح عبء  
 التريارارخيا منذ نهاية القرن الخامس عادة ما يشترك فيه فردان (٨٠) ومنذ  
 ٣٥٧ قسم الألف ومائتا مواطن الخاضعون لأداء التريارارخيا إلى ٢٠ مجموعة



تتقاسم أفراد كل جماعة الساهمة في أعبائها المالية (٨١) وهكذا فلاعداد أسطول مكون من ١٠٠ سفينة يشترك اثنا عشر فردا في تكاليف كل تريارارخيا . وهنا مرة أخرى اختلقت تبعات العبء إلى حد كبير ، فالرجل الذى تكفل بالتتبعات الأحدى عشرة هو نفسه الذى خلع كتريارارخوس طوال السنوات السبع التى استغرقتها الحرب الايونية وبلغ ما أنفق ٦ ثلثات . (٨٢) وقد اضطلع رجل يدعى ارستوفانيس ( مع أبيه ) بثلاث تريارارخيات في أربع أو خمس سنوات أثناء الحرب الكورثية وانفقا عليها ٨٠ مينا (٨٣) : هذا في حين أن ايسوكراتيس الذى كان يشكو مر الشكوى من الضخف على الاترياء والذى جمع مالا كثيرا من تعليمه علم البلاغة والبيان استطاع في سن الثمانين أن يفخر بأنه قام بثلاث تريارارخيات فقط ( بما فيها عاقام به ابنه ) ، (٨٤) ولكن ليس من العدل أن تأخذ هذا الخطيب البخل مثلا للطبقات الفنية . ولتضرب مثلا الروح السائلة بين المواطنين وذلك الرجل الذى كان أباً لأحد عملاء ليسيلاس فقد كان تريارارخوس سبع مرات في مدى خمسين سنة ( حطت في أثناءها حرب البلويونيز وحرب كورنث ) ، وقد بين للقضاة حساب أبيه مفتخرا ووضع منه أنه أنفق على التريارارخيا والليتورجيات وضرية الحرب ٩ ثلثات و ٢٠ مينا (٨٥) أى بمعدل يزيد على ١١ مينا سنويا ، ولم يرد ذكر لثقل ثروته ولكن بما لاشك فيه أنه كان ثريا ، فقد أعد عربات السباق في حينين ( من الأعياد اليونانية ) هما عيد *Isthmian* والنعما *Nemea* (٨٦) ويبدو أنه كان يملك ثروة قد تربو على ١٥ ثلثات : وهو القدر الذى كان ديموسثينيس يعتبر صاحبه رجلا ثريا حقيقة (٨٧) . فإن صح ذلك كان ما أسهم به للدولة لايوزيد عن ثمن (  $\frac{1}{8}$  ) دخله :

لم يكن فرض الضرائب على الأغنياء مستظا ، فهو شديد الرواة في الحروب كما كان منى التوزيع ، فقبل ٣٥٧ كان على جميع الأفراد المقيدين في سجل التريارارخيا أن يقوموا بتصيبهم رغم أن بعضهم كان أكثر ثراء من غيرهم ، وبعد ٣٥٧ ، كان الإسهام بالتساوى بين أعضاء المجموعة الواحدة المتكفلة بالمصاريف . (٨٨) وقد مكن علم وجود نظام محدد بعض الأغنياء

من دفع نصيب أقل مما يتناسب مع دخلهم كما كان أحيانا ظلما على ذوى الثروات المتوسطة . ومن جهة أخرى كان بعض الأغنياء يحبون أن يافتوا لديهم الأنظار فيقومون بأعباء ليتورجيات وتريلارخيات أكثر مما عليهم القيام به ، ويغفروا بذلك العبء عن الآخرين . وعلى العموم فيبدو أن كان متوسط العبء الذى تحمله للمورون فى أثينا يتناسب ودخلهم ، وأن كانت للنسبيات المفاجئة لابد قد سببت لهم ارتياكا مؤقتا .

وعلى كل حال فقد ادعى النقاد أنه قد شاع فى أثينا أسلوب متطرف ظلم لا يتراز الأغنياء أشد من الضرائب ، وهو اتهامهم بأمر مالفقة ومصادرة أموالهم (٨٩) . وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأنه أحيانا ما كان يساء استخدام المحاكم ، ولكنه من العسير القول بأن ذلك كان أمرا شائعا .

إن الاعتبارات العامة تحتاج إلى توضيح ، فأثينا ككل الدول القديمة ، قد احتضنت فى تنفيذ القانون على خطى رجال المباحث ، وكان عليها أن تكافئهم على خدماتهم ، ويسبوا أن رجال المباحث كانوا كالولاء فى أثينا ، وقد كانوا هكذا فى كل مكان ، وليس عليك إلا أن تذكر سمعة المخبرين Delatores فى روما الامبراطورية . إن الدولة لم تشجع الاتهامات العشوائية ، بل إن رجال المباحث حين يفشل فى الحصول على خمس أصوات للمحققين ، أو يتخلى عن دعوى أقامها كان يقع تحت طائلة عقاب شديد . ويبدو أيضا أن رجال المباحث لم يكونوا على ود مع المحققين ، وكان المتهمون يحاولون الإيعاز بأن المدعين من رجال المباحث ، كما كان المدعون فى تلهفهم لإثبات أنهم ليسوا من المخابرات حتى يلجئون إلى حد الادعاء بأنهم على علم شخصي للمتهم أو أنهم قد توارثوا ذلك العلم . ومع ذلك يبدو أن رجال المباحث قد انتصروا من علمهم وبالذات فى ابتزاز الأثرياء ذوى الضائير اللوثة ، أو الذين يكرهون مواجهة عنة المحاكمة العلنية ، وقد سبب ذلك بطبيعة الحال قلقا كبيرا لطبقة ذوى الأملاك ربما دفعهم إلى المبالغة فى تقديم للمدى الحقيقى لهذا الشر (٩٠) .

ثانيا : كانت أثينا ككل الدول القديمة تعيش من اليد إلى النعم ، وكانت تعتمد على العقوبات التى تفرضها المحاكم كصبر مستظم للخل ، وفى ذلك

وازع يقرى للحلفين على التصويت في صالح الخزانة حينما يتركها العجز ويضع رجل للبحث أمام أعينهم ضيقة شاسعة يدعى أن مالكمها قد اقترف إنما كبيرا . وفي هذا أيضا لم تكن أثينا وحدها ، فيقال عن الأباطرة الرومان أنهم عندما كان يصيبهم عجز في المال يشجعون للخبرين *Delatores* ويصلحون المالية بالمصادرات ، ولا حاجة بنا أن نلعب بعلمنا ونضرب مثلا بالامبراطورية الرومانية فقد ملأ الأوليجارخيون الاثنيون الثلاثون خزائهم بإصنام بعض من الليكي الغرياء المقيمين الأبرياء أصحاب الثروات ، ولاستلاء على أملاكهم . (١١) وقد أثار هذا نفوس طبقات الملوك ورعا دفعهم إلى المبالغة في الشر . وهذا لا ينعو إلى الاحتقاد بأن كل ماصودر من أملاك كثيرة ، إنما صودر لأنها كبيرة ، فقد كان في إمكان الأغنياء في أثينا أن يخلصوا الخزينة العامة أو خيانة مصلحة الدولة ، وليس من المحتمل أن يقوم سياسي مثل ليكورجوس بما كان عليه من نزاعة شديدة بمصادرة ممتلكات ديفيلوس ( *Diphilus* ) الضخمة ١٦٠ تانت ، مالم يكن ذلك الرجل قد اتهم بانتهاك جرى لقانون للتاج (١٢) .

وفي ليسانس (١٣) ثلاث فقرات تشير إلى الاستغلال ، ففي خطبة كتبت في ٣٩٩ أن مدع أقر «عندما يتوفر المال الكافي فإن المجلس يصرف تصرفا ساجا ، ولكن عندما يأتي العصر يضطر إلى المراكبات البرلمانية ومصادرة أموال المواطنين ويقاد لأخط رجال السياسة » . وفي خطبة أخرى ، كتبت بعد ذلك بما يقرب من عشر سنوات ، أن مدعي آخر خاطب هيئة المحلفين «لا بد أن تذكروا أنكم كثيرا ما امتنعتم لم (لخصومه) وهم يقاؤون لكم ، عندما يريدون القضاء على شخص ما بغير وجه حق أنكم إذا لم تدينوا ذلك الذي يطلبون إليكم إدانته فإنكم تقضون بالاتالوا أجوركم » . وفي خطبة ثالثة أقيمت في ٣٨٧ يشكو رجل متهم بأنه يحول دون مصادرة ضيقة لقرب له « ان دفاعي صعب نظرا للرأي الذي يربط به البعض بين مصادرة ، ضيقة نيكوفيموس ( *Nicophemus* ) وبين الأكمة المالية القائمة في الوقت الحاضر في المدينة ، قضيتي ضد الخزانة العامة » . هذه ادعاءات خطيرة تدل على اضطراب أحوال الدولة . لكنه ينبغي أن نلاحظ

أن كل هذه الفوضى قد حدثت في الفترة التالية لسقوط أثينا ، عندما كانت الدولة مفلسة تقريبا وعندما كان - رغم المدة - الشعور نحو الأغنياء ، الذين ظاهروا معظمهم حكومة «الثلاثين» ، مريرا للغاية بين جموع المواطنين . ولم تصادق أية لراء أخرى مماثلة في أحاديث الخطباء الأخيرة ، قضائية كانت أو سياسية ، عدا عبارة واحدة في الفيليبية الرابعة لديموستينيس (١٤) فهو بعد أن توسل للأغنياء ألا يحسبوا الفقراء على ما يملكونه من أموال الثير يكون يتجه إلى الفقراء قائلا ، ولكن من أين تنشأ المشكلة ؟ وما هي المتاعب ؟ انها تنشأ عندما يرون بعض الناس يحولون ، المبالغ الملعلة للاستثمارات العامة إلى أموال خاصة ، وحيثما يكون للتكلم عظيما في نظركم ، وهو خطأ ما حدثت لحظات الأمن ولكن التصويت السري يختلف عن الاستحقاق العاني ، وهنا يورث عدم الثقة والغضب » ، ان هذه الفقرة الملحة تعني أن الأغنياء ارتابوا في أن الفقراء كانوا يرغبون في زيادة أجورهم من الدخل العام عن طريق مصادرة الأموال الخاصة وأن الأغنياء الذين طلبوا صديق لهم في الجمعية قد خطلوا بالتصويت السري للمخلفين ، وبعد ذلك بستين قليلة يفخر هيبيريديس (١٥) بمدالة المخالفين الاثينيين للترتية :

ليس في العالم شعب أو ملك أو قوم أعظم من شعب أثينا ، انه لا يترك هؤلاء المواطنين الذين يهتمون كلنا ، أفرادا كانوا أم طبقات ، قدرهم بل يخف لتجسهم . فلولا : عندما أعلن تاييسيس ( Teisios ) الاستيلاء على مزرعة يوثيكراتيس ( Bothyocrates ) التي قدرت بأكثر من ٦٠ تالنت ، كمتلكات عملة ويعلق عندما توعد تاييسيس هذا مرة أخرى بمصادرة ضيقة فيليب ونالوسيكليس مدحا أنها جمعا ثرواتها من مناجم غير مسجلة ، فما كان من المخلفين ، وكانوا أبط من أن يرضوا بمثل هذا الادعاء أو يطمعوا في أموال الناس ، إلا أن يحرموا هذا اللدعي من حقوقه للمنية على الفور ، فلم يمنحوه خمس الأصوات . ومرة أخرى ألا يستحق القرار الأخير الذي اتخذته المحلفون منذ شهر ثناء عظيما ؟ فمتما ادعى ليساندر ( Lysander ) أن مناجم ايبكراتيس ( Epicrates ) تقع في نطاق طائلة القانون - للنجم الذي كان يديره لمدة ثلاث سنوات ، وربما كان شركاؤه فيه هم أكثر أهل

للمدينة ثراء - وقد وعد لسانلو أن يجمع ٣٠٠ تالنت للمدينة - وهو  
للبلغ الذى قال أنهم قد حصلوا عليه من المنجم - ومع ذلك لم يهتم الخلقين  
لوحده للهي بل الترموا العدالة وحلها وأعلنوا ملكية الرجل للمنجم : ١

وربما كان هيبيريلس كثير التلمع ، لكنه أورد على الأقل مثلا دقيقا  
لقائمة المحاقين الاثنيين لإغراءات شديدة .

وإذا ما طول المرء للخروج من هنا بتيجة حلقة فهي أن المخبرين  
كانوا يحقنون المشاكل للأغنياء في أثينا وأن للحاكم الاثنية كانت أحيانا  
تستسلم لغواية زيادة الدخل خصوصا في الأزمات المالية فضحك على المتهمين  
الأغنياء رغم قصص الأدلة . ومع ذلك لم تكن هذه المساواة وفقا على  
النظام الديمقراطي :

هذه هي الانتقادات الأساسية التى ذكرها الفلاسفة ضد الديمقراطية  
الاثنية بعضها موجه إلى مساوية أقرها الديمقراطيون ، هي الخروج على  
القانون وإهدار الجمعية له بتشريعات تنفيذية ، ثم نهب النقراء للأغنياء ،  
وإن كان الفلاسفة قد اعتبروا هذه المساوية دخيلة على مبادئ الديمقراطية  
وفى هذه الأمور لم يكن الاثنيون بمنأى عن الزعم ، ولكن الحقيقة أن هذه  
للساخذ فى مجموعها تبدو مبالغ فيها ، وربما كان الاثنيون على حق فى  
ادعائهم ، إن مثل هذا العنف للاستبد كان من خصائص النظام الأوليغارخى  
أكثر مما هو من خصائص نظامهم :

وهناك انتقادات أخرى موجهة إلى نقاط فى اللبدا وأساسها اعتبارات  
مختلفة تماما عن مهام الدولة ، وتقدير مختلف تماما للطبيعة البشرية . فقد  
ارتأى الفلاسفة أن للدولة يجب أن تنشئ وتلرب المواطنين على التفضيلة ،  
وافترضوا أن الإنسان العادى بطبيعته شرير أو لئيم فى أحسن الأحوال ،  
ولذلك فإن السلطة السياسية يجب أن تمنح لصفوة مختارة من الحكيمين الفضلاء  
من الرجال . الذين فى مقدورهم وضع طريقة صحيحة للحياة لبقية الناس  
بتطبيق نظام تعليمى صارم مع الإشراف عليهم ، بينما اعتنى الاثنيون  
الديمقراطيون فكرة تناؤلية عن الطبيعة البشرية ، واعتقدوا انه ينبغى ان

يتاح لكل مواطن أن يعيش حياته الخاصة بطريقته الخاصة في إطار الحدود المريضة التي وضعها القانون ، ويجب أن يوكل لكل مواطن بنصيب في إدارة المدينة اما بالتصويت والحديث في الجمعية ، أو بالقضاء في المحاكم ، أو بالمساهمة في النظام الإداري كحكام ، أو باختيار الرجال لشغل الوظائف السياسية العليا . كان الأكينيون لا يثقون في الطبيعة البشرية من جانب واحد وذلك هو قسرتها على مقاومة إغراءات النفوذ الغير مسئول (٩٦) ، ومن هنا كان إصرارهم على أن تكون الوظائف قصيرة المدى ، وعلى المراجعة المنتظمة لسلوك الحكام القائمين بالعمل وفضلا عن ذلك للمراجعة الدقيقة لأعمال الحكام عند انتهاء منتهم . لقد كان غريباً أن يكون الفلاسفة في غفلة عن هذا الخطر فهم قد قنعوا بالاعتقاد على فضيلة الكيسين بالوراثة ، أو المتعاونين من الأوليغارخيين .

وقد تلخصت مثل الديمقراطية الاثينية على خير وجه في فقرة رابعة من خطاب جنتازي ليلياس (٩٧) يقول ان أسلافنا :

كانوا الأوائل الوحيدون في هذا العصر الذين نهلوا الحكم التتبعي ، وأنشأوا الديمقراطية متمسكين بأن حرية الجميع هي أقوى رباط القلوب ، ويشترك بعضهم البعض الآخر في الآمال والآلام ويحكمون أنفسهم بقلوب حرة يكرمون الخيرين ويعاقبون الآثمين وفق القانون . ويعتبرون أنه من الوحشية أن يُكْرَه الناس بعضهم بعضاً بالقوة وأن مهمة الرجال تحديد العدالة بالقانون والافتتاح بالعقل وأن يلتزموا بهما في العمل متخلين من القانون سلطانا ومن العقل معلماً .

وما جاء في توكيدياس عن الحكم السلاطني بأثينا قليل ، فقد كان جل اهتمام السياسة الخارجية والامبراطورية . واه هنا مأخذ واحد صريح هو القصور ، ففي عصر بركليس عندما كان النظام « ديمقراطية بالاسم ولكن في الحقيقة كانت الحكومة يرأسها المواطن الأول » انتهجت أثينا سياسة محددة ومستمرة

لتدمير مصادر ثروتها ، ولم تضطلع بأية التزامات جدية، وبهذه السيلة أمكنها،  
 [فما يرى ثوكيليس أن تكسب الحرب ، ولكن لما أن انقضت سلطة بركليس  
 المطلقة ، وكان خلفاؤه متساوون ، كل على مستوى يكاد يكون واحدا  
 تقريبا ، وكان كل منهم يكافح ليخلفه، انجهوا إلى انخضاع الأحكام السياسية  
 إلى ما يرضى الجماعية ، وعصى ثوكيليس قائلا ، وكانت الفلطة الكبرى  
 هي الحملة الصقلية ، لأنها كانت « سوء تغيير فيها يتعلق بالخلف منها » ،  
 ولكن لأن هؤلاء الذين أرسلوها لم يولوا الحملة التعزيز اللازم في قراراتهم  
 الملاحقة ، ولكنهم في غمار تأمرهم الشخصي تطالوا إلى قيادة الشعب تراخوا  
 في تصرفهم أثناء الحرب كما بدلوا يولجھون اضطرابات داخلية في بلادهم  
 (٩٨) .

ولو أننا حاولنا أن تناقش ما إذا كانت أثينا قد كسبت الحرب بفضل  
 استراتيجية دفاعية ، يعزوها ثوكيليس إلى بركليس ، وما إذا كان متوقفا  
 لحملة صقلية نجحنا حقاً ، لصعب مهمتنا ، ويجدر بنا أن نلاحظ هنا أن  
 رواية ثوكيليس لا تجعل اتهامه للشعب الأثيني بأنه لم يعط الحملة التعزيز  
 الكافي ، فلا نزاع في أنه كن من الخطأ الجسم المخاطرة بقوة كبيرة كهذه في  
 سينل حملة نائية ضد علو لا يمكن أن يهزم في عقده ، وقد كشف  
 الأثينيون عن افتقارهم إلى حسن تقدير الأمور باقتيادهم قساصحة الكياديس،  
 ولكن من الصعب إدانة نظام بأكمله من أجل خطأ واحد . وإذا ما نظرنا  
 نظرة أبعد فلا يمكن القول بأن الأثينيين قد ساسوا أمورهم دون تعقل . لقد  
 استغرق الأسبرطيون وحلفاؤهم البلوونيزيون ثلاثين عاما ليضعوا نهاية ناجحة  
 لحرب أملاوا سلاجحة أن يكسبوا في موسمين أو ثلاثة وكسبوا فقط بتسليمهم  
 للزرى « بحرية الاغريق » التي ادعوا أنهم إنما يحاربون من أجلها، فسلموها  
 للفرس ، حلوهم القومي ، نظير مساعدة مالية . وفي كل مجرى تلويحها يمكن  
 القول بأن دولة اللدعراطية الأثينية كانت أجمع دولة في اليونان ، وبدون أي  
 امتيازات خاصة ، فيها علما مناجم الفضة ، فقد استطاعت أن تجعل من  
 نفسها أعظم مدينة في العالم اليوناني خلال الخمسين عاما بين حرب الفرس وحرب  
 البلوونيز ، وبعد المزيعة الكبرى في ٤٠٤ عادت لتكون إحدى قوى المرتبة

الأولى وهو المركز الذى ظلت تتبناه حتى اجتاحتها مقدونيا مع بقية اليونان :  
وكذلك لم تكن الأخطاء السياسية والاستراتيجية خاصة بالديمقراطيات ، ومن  
الصعب أن نجد في التاريخ الاثيني مثل هذه السخافات التى اقترقتها سبرطة بعد  
انتصارها على اثينا . فالقصور السياسى البالغ وحده هو الذى جعلها تجمع في  
حلف معاد لها بين أنخلص حليفين لما كورنث وطيبة وأند علوتين لما ولما وهما  
التيوس ( Argos ) واثينا . ولكن أن تعادى في وقت واحد لللك العظيم وتشارك  
في ارسال حملة إلى آسيا الصغرى فلم يدل على علم قديم كامل المسئولية .  
وقد كانت النتائج ملمرة بالنسبة لاسبرطة إذ قتلت امبراطوريتها البحرية التى  
انشأتها حليفاً ، وعادت اثينا للظهور كقوة عظيمة ، ثم كسبت العلماء الدائم  
مع طيبة .

ليس من الصعب أن نفهم موقف ثوكيليدس ، فواضح أنه كان شديد  
الإعجاب بركليس ، وواضح أيضاً أنه كان يبغض كل البغض ذلك الخط من الساسة  
الذين خلفوه ، وينوع خاص كليون (٩٩) وقد لا يكون من المناسب هنا  
مناقشة فضائل كليون وإن كان جدير بالملاحظة أن الأجيال المتأخرة لم تشارك  
ثوكيليدس رأيه في الاقلال من قدره ، حتى أن أحد أثرياء أثينا في ٣٥٠ ق.م  
كان فخراً بأن زوج أمه الأول كان كليوميون ( Cleomedon ) وهو  
ابن كليون ، الذى عرفنا عنه أنه كأحد قواد أسلافكم ، استطاع أن يأمر  
في ييلوس ( Pylos ) عدداً كبيراً من الاسبرطيين أحياء ، وكان من أبرز  
الرجال في المدينة . (١٠٠) لكن مامن أحد يفوته ملاحظة حق ثوكيليدس  
عليه ، فثوكيليدس كأثيني وطني قد فجع عندما رأى مدينته تهاجر ، وقد  
كان طبيعياً من خلال شعوره بالمرورة أن يتحمل على الساسة الذين كرمهم  
وعلى النظام الذى أتى بهم إلى السلطة .

ويلوم ثوكيليدس الديمقراطية صراحة لاشيء إلا لاسلكها القاصر في  
الحرب ، وهو أيضاً يدينها صراحة بالامبرالية للزورية القاسية التى تبناها .  
كما يقول — عقب عادل . وقد حقق ثوكيليدس هذه النتيجة بطرق مختلفة  
بانثناء للكلمات في وصف أعمال اثينية ، وباختيار وإبراز بعض الاحداث



في الرواية ثم بالطلب التي القاها السياسيون الاثينيون وغير مثال للطريق  
 الاول اللغة التي استعمالها ثوكيديدس في وصفه إخضاع أثينا لثا كوسوس *Naxos*  
 الخليفة الاثيني التي حاولت ان تنشق عليها : « لقد استعبدت المدينة على حكم  
 المعروف بالسائد *παρὰ το καθέστηκεν ἐδουλωθη* : (١٠١) . ولانعرف كيف  
 انضمت ناكوسوس على وجه التوحيد ، التي ظهرت فيما بعد وكلها مدينة  
 تابعة عادية تدفع جزية ضئيلة الى حدماء ، لكن جزءا من أرضها قد احتله  
 أصحاب القطاعات الاثينيون ، وعلى غرار حالات مماثلة نستطيع ان نستنتج  
 أنه كان على أهل ناكوسوس أن يسلموا أسطولهم وأن يلقوا الجزية بدلا  
 من المساهمة بسفن في الاسطول الاتحادى ، وان الحكومة الاوليجارشية التي  
 ثبت علم ولأها للحلف قد تولت بدلا منها حكومة ديمقراطية ، وان  
 ممتلكات الاوليجارشيين قد صودرت لتوزع فيما بعد على الاثينيين المقيمين :  
 ان كلمة « يستعبد » كلمة متطرفة في وصف هذا ، والجسلة الظرفية المهمة  
 قد تعبر دون تحديد عن انحراف لثلاثي . (١٠٢) ،

والمثل الرئيسي للطريق الثاني هو التركيز الشديد على القتل الجماعي  
 لأهل ميلوس ، وذلك عن طريق المناظرات الطويلة بين الاثينيين وضمخياهم التي  
 تلاها قرار الجمعية الاهوج بالقيام بحملة صقلية ثم وصف الامدادا البخارة  
 والامسى العميق لتدميرها عن كثرها : ان كل من يقرأ ثوكيديدس ليحس  
 أن أثينا قد ارتكبت خطأ كبيرا وان العقاب قد نزل بها . وليس من شك  
 في ان هذا ما شعر به ثوكيديدس وأراد ان يشعر به قراؤه :

والديالوج الميلاي للشمهور (١٠٣) هو الحديث الرئيسي الذي كشف  
 فيه ثوكيديدس عن مشاعره وأحاسيسه ، حيث يلقى المبعوثون الاثينيون جانبا  
 بكل الاعتبارات الخلقية طارحين صراحة مبدأ القوة هي الحق ، وبروح مماثلة  
 يقرر كليون في مناقشته عن مصير أهل ميتيلينا ان الامبراطورية طغيان يجب أن يقوم  
 على القزح (١٠٤) بينما يدعو خصمه ديودوتوس *Diodotos* الى الحلم عند  
 الانقضاض . ومن الاحاديث المأمة الأخرى حديث بركليس بعد الغزو الثاني لانيكا  
 حينما يعلن هو الآخر أن الامبراطورية طاغية . (١٠٥) وفي الدفاع عن الامبراطورية

الذى جاء على لسان المبعوث الاثينى الى سبرطة قبل بدء الحرب ، ثم في كامارينا ( Camarina ) خلال حملة صقلية تسليم صريح بضرورة قيام الامبراطورية على القوة وحدها . فالتكلم الاول يتلمس لاثينا العنق في تمسكها بشدة بالامبراطورية من أجل البقية والنفع والخوف (بما قد تعانيه من رعاياها إذا ما أرخت قبضتها) . ويقول مخففاً من حدة مهاجمته ، لقد استعملت اثينا قوتها باعتدال . ( ١٠٦ ) وقد حاول المتكلم الثانى أن يخفف من هواجس الصقليين بقوله إذا كانت مصلحة أثينا قد دعت الى قمع حلفائها في وأطانتهم فلايس لديها مايدعو لثلث هذا في صقلية . ( ١٠٧ )

والأحاديث عند ثوكيديدس مشكلة صعبة ، فهو نفسه يقول ، لقد كان من الصعب على ، عندما سمعها بنفسى ، وعلى من أخبرنى بها في بعض الحالات ، أن أتذكر بالضبط ما قيل ، لقد جعلت الشخصيات تحدث وفق نما اعتقدت ان ذلك هو ما يجب أن تقوله فيما نشأ من أحداث ، ملزما بقدر الإمكان بالجرى العام لما قيل فعلا . ( ١٠٨ )

ومن الممكن تأويل هذه الكلمات بطرق عدة ، وتقييم الأحاديث المختلفة تبعاً للملايسات ، وإذا كان ثوكيديدس قد شهد بها بنفسه ، أو إذا كان قد استمد معلوماته عن ذلك من مصادر موثوق بها ، فمن المستحيل حقاً أن يكون ثوكيديدس قد وصلته أية معلومات عن المناظرات التى حدثت في ميليا Melia فقد جرت وراء أبواب مغلقة بين المندوبين الاثينيين وبين حكومة ميليا ، وقد اعدوا جميعاً ، ويجب اعتبار تسجيلها عنده إنشاء خالصاً متخيلاً . كذلك لم يكن ثوكيديدس في سبرطة أو في كامارينا بينما من الجائز أن يكون قد استمع إلى بركليس وكذلك إلى مناقشة الميلييين .

فإذا كان الهدف من هذه الأحاديث هو إعادة السياق الحقيقى للأحوال الاثينية فلا بد من التسليم بأن الاثينيين في القرن الخامس لم يكونوا فقط شعباً ممتازاً ، بل هم الوحيدون في اعترافهم ، بأن سياستهم إنما توجهها اعتبارات ذاتية وأنهم لم يقيموا وزناً للحق السيامى ، بل لايد من التسليم كذلك بأنهم خاضوا تحولاً كاملاً في القرن الرابع حيث توفرت لنا الأحاديث [

الأصلية . وفي هذا المجال نص الخطاب الجنازى المنسوب إلى ليسياس ،  
 وفي « البانيغريكوس » ( Panegyricus ) وكذلك في « الباناتينايكوس »  
 ( Panathenaicus ) لايوكراتيس نجل للتكلمين يسهون في الحديث لا عن  
 أجداد امبراطوريتهم السابقة فحسب بل وعن أهدافها السامية التي استطاعت  
 بها أثينا أن تبقى اليونان حرة من الحكم الفارسي ، وأن تنزل بالملك العظيم  
 خسائر فادحة ، حتى لقد أعلن رسميا تنازله عن دخول البحر الايوني . لم تهيب  
 أثينا حلفاءها الرفاهية فحسب بل وهتتم الحرية كذلك ، فأثينا حلت كانت  
 تحررهم من نير الطغاة والاوليجارخيين وتسيع عليهم نعم الديموقراطية ؛ وهم قد  
 حاربوا إلى جانبا لامن أجل رفعتها وإنما في سبيل حريتهم (١٠٩) . وقد  
 طرق افلاطون هذا الموضوع في صياغة هزلية في محاورته مينيكسيثوس من  
 ( Menexenus ) « لقد حاربنا الامبراطورين في تنابرا من أجل حرية أهل بيوتنا »  
 « وأحرزنا انتصارات عديدة في صقلية في سبيل حرية أهل ليونتينس » (١١٠) ،  
 وطالما تردد في خطب ديموستينيس في الجزء الأخير من القرن تعبير  
 مثالي عظيم : ان الاثينيين حماة الديموقراطية اينما حلوا ، ان أثينا يجب أن  
 تكون زعيمة اليونان الحرة ضد طغيان مقلونيا .

والنتيجة التي لا مفر منها ، أن ثوكيديدس في سبيل تبيان افكاره  
 اجرى على السنة الاثينيين الذين سجل لأحاديثهم ما اعتبره شعورهم  
 الحقيقي بعد أن خلاصه من شغشقة أستمم الطغائية ، وان كل ما عندنا  
 من الأحاديث ليس في الواقع الا رأى ثوكيديدس الخاص عن الامبراطورية ،  
 ورأيه ان أثينا كانت على الصعيد الدولي بغضبة الى حلفائها  
 ورعاياها الذين خضعوا بالخوف أو بالقوة وحدها وكانوا تواقين  
 للخروج عليها متى منحت لهم فرصة ، - وهذا اعتقاد ورد على  
 لسانه هو مرتين منفصلا عن الاحاديث (١١١) - وان أثينا كانت  
 مخطئة في « استعبادها » لم يرفضها السباح لم بالانشقاق على الحلف  
 ثم بتدخلها في حكوماتهم الداخلية . وزيادة على ذلك يرى أن الاثينيين ،  
 رغبة منهم في توكيد سلطانهم للطلق ( كما حدث في ميثيني ) ، أو

رغبة في توسيع مجاله ( كما حدث في ميلوس ) اقترحوا ، أو كانوا يقترحون أعمالا غلية في الوحشية . ولنخبر الآن رأى ثوكيليس .

ومن روايته يمكن أن نثبت بساطة بجه الاساسي ، وهو نفسه يقدم لنا المفتاح الى الحقيقة في تقريره الذي ينسب الى ديودوتوس في المناظرة الميثينية « الآن ترى أن الشعب في جميع المدن يحمل لك كل ود ، وسواء لم يشترك مع الأقلية في الثورة أو أرغم على ذلك فسرعان ما تحول الى مناصبة الثوار العلماء ، فأتى تلعب الى الحرب وأكثرية المدن الثائرة في صفك » ( ١١٢ ) . وهنا التحليل يؤخذ به دائما أبنا تروى قصة ثورة بثنء من التفصيل . في ميثيني انتهى الحكم الاوليجارخي ( أى الاف الخارجون الذين اعدوا جميعا باعتبارهم أبرز المسئولين عن الثورة ) وثار الشعب بمجرد أن أشهر القائد الاسبرطي السلاح ، واستسلمت المدينة في الحال ( ١١٣ ) وكان على براسيلاس في تراقيا أن يخاطب « الاكاشيين » عن واجبه في قبول الحرية التي وهبها لهم ، وأن يختم المناقشة بتهديتهم باتلاف حصول العنب ( ١١٤ ) ، وفي توروني ( Torone ) وميندى ( Mende ) أيضا أذنت جماعات صغيرة من المتآمرين لبراسيلاس ، وفي المدينة الأخيرة انضم الشعب الى الاثينيين عندما وصلت القوات المخلصة ، وعهد الى نيكياس بعقاب الخونة منهم ، ( ١١٥ ) وفي خيوس لم تجرؤ الحكومة الاوليجارخية ، حتى بعد كارثة صقلية ان تخرج على اثينا خوفا من جماهير الشعب الى أن وصل الاسطول الاسبرطي . ( ١١٦ ) وفي رودوس ، بعد ذلك بقليل تأمرت بعض الشخصيات البارزة فيها مع اسبرطة ، وأتزع وصول الاسطول الجليار « الأغلبية التي لم تكن تدرى بما كان يلورحوها » . ( ١١٧ ) وبعد ان تخلص شعب ساموس من الاوليجارخية التي تحكمه بثورات متعاقبة ظل مخلصا لاثينا حتى النهاية المريعة . ( ١١٨ ) ثم كانت هناك بعض المدن التي تفشى فيها العلماء لاثينا على نطاق اوسع ، ولكن بصفة

علما كان التلمذ فيها يلو قاصرا على الجماعات الاوليجارخية . وبلا شك فقد بنى نوكديلس تقليده للرأى العام على اتصاله بأناس على شاكله هؤلاء الذين قابلهم كزوار لاثنين قبل نفيه وكتأمرين مع الاسبرطيين أثناء نفيه ، وعلى اية حال فإن روايته للقصة الواضحة الدقيقة تثبت أن تقليده كان خطأ فاحشا .

وإذا كان الامر كذلك فهل - حقا - قيما على مبادئ الأخلاق اليونانية في السياسة الاغريقية تكون اثينا قد تصرفت تصرفا خاطئا برفضها انفصال حلفائها عنها ، وبتدخلها في شئون حكوماتهم الداخلية ؟ لقد ايد الإغريق جميعا ضاهريا بطبيعة الحال مبدأ الاستقلال الذاتي ، لكن الدول في المدن الكبرى لم تسمح به عمليا حتى لا تزعزع سلامتها ولم ينسأ للرأى العام ، ولمسكني نحكى على أثينا ، لا بد أن تقارن مسلكها بالدول الراقلة في اليونان مثل اسبرطة ، التي تجمع مصادرها على أن جنل فخرها كان يتمتع حلفائها بالاستقلال الذاتي .

عندما تمردت تيجيا ( Tegea ) على اسبرطة ومخالفت مع ارجوس حوالى 465 غزا الاسبرطيون اراضيها وهزموها في موقعة تيجيا ، وبعد ذلك بقليل عندما ثارت مدن لركاديا فيها عدا ماتينيا ، هاجمهم اسبرطة وهزمتهم في موقعة ديبايا (119) ، وعندما انفصلت باتينيا واليس ( Elis ) عن الحلف بعد صلح نيكياس ، وبدأت ديبيا تزعزع ، فحركت اسبرطة ثانية وانتصرت في معركة ماتينيا ، وفي السنة التالية عدلت ماتينيا إلى ولائها لاسبرطة (120) ولم تشارك اليس في موقعة ماتينيا وتركها وحدها بضع سنين : لكنه عندما فرغت لها اسبرطة ، بعد سقوط أثينا انضمت اسبرطة اليس وارغمتها على الطاعة ثانية (121) . فاسبرطة في الواقع لم تسمح لحلفائها بالانفصال (122) ولم يلها أحد على أنها أرغمتهم على الطاعة كلما حاولوا فككا .

وعندما وجهت اسبرطة انذارها الأخير إلى أثينا « كان الاسبرطيون

يرغبون في استمرار السلام وهذا ما يمكن أن يتحقق إذا ما تركتم الليونانيين استقلالهم الذاتي» وقد أجب بركلينس بأنهم قد يفعلون ذلك» إذا ما ارد الامبرطيون إلى ملتهم الحق في أن تحكم نفسها لاصالح اسبوطه وإنما وفق ما تريده كل منها» (١٢٣). وفي الحقيقة ان كلامنا اثينا واسبوطه قد عضدت قيام حكومات موالية لها في ملتها الخليفة، وبطبيعة الحال كانت أثينا تدعم الحكومات الديموقراطية بينما تؤيد اسبوطه الاوليجارخية منها؛ وعادة لم يتدخل كلاهما قسرا بل كلما سحت الفرصة، وذلك عندما يدب نزاع في مدينة متحالفة ويستصرخ الحزب المهزوم إحدى زعيمى التحالف أو عندما تثار إحدى الحكومات المعادية ثم تقمع فإنهم كانوا يقتسمون تلك الفرصة (١٢٤). وقد كان من بين المتحالفين مع اسبوطه بعض الديمقراطيات مثل اليسى وماتينيا، كما كان بين حلفاء اثينا بعض الاوليجارخيات مثل ميتيلنى ونخيوس وساموس. وجدير بالملاحظة أن هذه المدن كانت شديدة الولاء، وبذلك لم تعط الفرصة للمدينة للسيطرة للتدخل في شئونها.

وقد أشار توكيديليس كذلك إلى أن الاثينيين قد انتهكوا حقوق الحلفاء بالغاء المؤتمر الاتحادي لحلف ديولوس فيقول «في البداية كان الحلفاء مستقلين تحت قيادتهم وصيحتهم التي يقررونها وفق ما تفسر عنه الفدرالية» (١٢٥) وبمقارنة ذلك بما كان يجرى في اثينا يبرز بركلينس المجالس المتفرقة لولايات البلوبونيز والتي كانت تتمتع جميعها بصوات متساوية. (١٢٦) وعلى أية حال فيلوس من حديث الميثيلينيين في لومبىسا في ٤٢٨ انه في حوالي ٤٤٠ عقد مؤتمر في ديولوس لتقرير ما يمكن اتخاذه ازاء ساموس، وقد صوت الميثيلينيون لجانب الحرب، أشير أيضا الى تساوى المدن في التصويت والى كثرة عدد المدن المصوتة (١٢٧). وفي الواقع يبدو أن نظام حلف ديولوس كان قد شكل على غرار حلف البلوبونيز حيث كان لكل مدينة كبيرة أو صغيرة صوت واحد، (١٢٨) وان العمل بالامستور قد ظل شكليا حتى سنة ٤٤٠ ق م ولم يذكر توكيديليس أى مؤتمر لديولوس قبل حرب البلوبونيز، وبلا شك لم يعتقد مؤتمر ما، فلم يكن هناك ما يدعو الى طلب إعلان حرب من الحلف مادام الليلوبونيزيون قد هاجموا أثينا ناقضين صلح الثلاثين سنة. (١٢٩)

والحق ان موقف كل من اثينا واسبرطة من حلفيها كان مختلفا كثيرا ، فاسبرطة لم يكن لها قوة عسكرية تفوق حلفائها ، فكان عليها اذن أن تراعى بعض الشيء شعورهم ومصالحهم خاصة وأنه كان في كورنث زعيم للمعارضة ميسطريسطيع ، وأحيانا مافيل ، أن يجرّض أغلبية المؤتمرات ضدها . (١٣٠) في حين أن كان لأثينا منذ البداية التفوق البحري ، لأن معظم الحلفاء كانوا لا يشاركون بسفن بل بالمال الذي كان سندا للأسطول الاثيني . وكلما تزايد عدد الحلفاء ، اما عن طريق المساهمة بالذات تلقائيا أو عن طريق الارغام عقب تغرّد ، ازدادت أثينا علوا وسيطرة . وعلى هذا فقد عمل مؤتمر ديلوس على تلبية رغبات أثينا تلقائيا ، خصوصا وأن المتحالفين البحرين لم يكن لهم نزعة كورنث الاستقلالية ؛ بل وحتى سنة ٤٤٠ ق.م لو أن خيوس وملدن لسبوس قد هبت لنصرة سابروس لاستطاعت بقوة بحرية ، لا تزيد عن ٢٠٠ سفينة إيقاف أثينا عند حلها (١٣١) .

ولاشك ان أثينا وهي في هذا المركز قد احكمت قبضة قوية على حلفائها وهو ما يتجلى خاصة في تركيز القضاء الجنائي بين يديها وبذلك ضمنت حماية وسلامة أصحافها في مدن التحالف وعقاب اعدائها أيضا في تلك المدن ، (١٣٢) وهي أيضا قد استغلت حلفاءها بشكل سافر خاصة في اتفاق جرج من الرصيد الاحتياطي للحلف لإعادة بناء معاقلها ، وفي أنها وزعت على مواطنيها الاراضى للزراعة من الجماعات المتحالفة الثائرة أو من الافراد . اما اسبرطة فلم يكن لديها الدافع أو الفرصة لانتهاج مسلك أثينا ، ولكنها استغلت حلفاءها في أغراضها الخاصة وفي مقلتها حبايتها ضد ثورات الملوت (١٣٣) . والحقيقة أن كلا من اسبرطة وأثينا رغم تباينهما في تأكيد انهما يقفان بجانب استقلال اليونان الذي أو بجانب الحرية والديمقراطية ، فإنهما في الواقع قد استغلتا حلفيها لضمان تفوقهما السياسي . لقد كان لحلف البلويونيزي في مجموعه مرضيا للحكومات الاوليغارخية من الدول الاعضاء ، وكذلك كان الحلف الديلي بالنسبة لشعوب المدن المتحالفة .

اما عن الوحشية التي انطوى عليها القرار - الذي أوقف ، لحسن الحظ في اليوم التالي - ببيع كل الرشاخين من شعب ميتيلبي ، أو القرار بقتل أهل ميلوس لو الاسكيونيين وهي القرارات التي استبعدا ثوكيديدس دون تعليق فلم يرض أحد أن يطلع عنها . ومهما يكن من امر ينبغي القول بأن ثوكيديدس قد خافه التوفيق في كلتا الحالتين اللتين عابلهما بالتفصيل ، وفي الأحاديث التي ينقلها بصور إلغاء القرار الخاص بالميتيلبيين على أنه مجرد إجراء تحفظي بينما يذكر أن المناقشة الثانية قد قامت لأنهم « في اليوم التالي سرعان ما لانت قلوبهم وادركوا أن قراراً كهذا يقضى بتدمير المدينة بأكملها بدلا من معاقبة الاحزاب المذنبة ، إنما يتطوى على وحشية بالغة » (١٢٤) . وفي المحلورة المليية يقول ثوكيديدس ان ميلوس كانت دولة حيادية مسألة ارتأت اثينا أن من الأوفق اخضاعها وفي واقع الأمر فقد كانت ميلوس حليفا غير محارب لاسبرطة منذ بداية الحرب ، امهت معها في أموال الحرب ، كما قلعت للبلج لاسطولها في ٤٥٧ (١٢٥) . وكانت اثينا بطبيعة الحال في حالة حرب مع المليون منذ ٤٢٦ (١٢٦) .

وفي هذا أيضا لم تكن أثينا بدعا ، كما لم تكن رائلة في ابتداع هذا المسلك ، فقد قدم الاسبرطيون للثل بمذبحة البلاطين المفصلة . لقد كان الميتيلبيون والاسكيونيون ، على الأثر في نظر اثينا ، خونة ، حلفاء حثوا بيهودهم ، وكذلك أهل ميلوس لأنهم ساعدوا اعداءهم ، أما أهل بلاتيا فقد كانت خطيتهم أنهم دافعوا عن مدينتهم عندما هاجمتها طيبة غلدا وقت السلم ، وكل ما سألهم فيه القضاة الاسبرطيون هو ما اذا كانوا قد قلعوا خيرا ما لاسبرطة وحلفائها اثناء الحرب وقد ادبوا في الحقيقة لالشيء إلا لأنهم كانوا في الجانب الآخر (١٢٧) .

وفي الواقع كان من الممكن إحالة الاثينيين لو أنهم حوكموا بمقتضى معايير أعلى وأرفع من تلك التي كانت سائدة في العلاقات الدولية . لماذا اتخذ ثوكيديدس لإزاء وطنه وضعا غير كريم كهذا ؟ ان موته هذا يعزى من ناحية لى إساءته فهم للمشاعر العامة ، وهو شيء طبيعي بالنسبة لرجل من طبقته ،



خصوصا وأنه عاش سنين طويلة في المنفى وفي وسط اوليجارخى ، ويدلو أنه اعتقد حقا أن الاثينيين كانوا يفضاء إلى حلفائهم بينما كان الحلف البلويونيزى في حقيقته اتحادا حرا بين المدن . ولكن ربما كان مرقفه يرجع أيضا إلى رغبة عميقه راسخة - قد تكون تلقائية كذلك - لإيجاد مبرر خطي لسقوط اثينا ، ولم يكن يمكن أن يقول ان مرد هذا هو هوس الساسة الديمقراطيين الذين أبغضهم بشدة ، ولا بد أن اثينا كانت تستحق ذلك الجزاء عدلا ، لقد عانت اثينا كثيرا وما كان لها أن تقامى لولم تشترط خطأ عظيما .

لقد كان لآراء ثوكيليدس وافلاطون وأرسطو ، بطبيعة الحال ، أهمية كبرى ، وكان غريبا جليا أن تكون آراء اسوكراتيس كذلك . فمعظم المؤرخين المحدثين عند افتقاد أى تقرير يعتمد عليه لوضع ديمقراطى يقبلون النظرة الاوليجارخية لاثينا ويدعون بما اسماه ارسطو بالديمقراطية المتطرفة : (١٣٨) وفى هذا المقال اجتهلت محاولا ان اقم ثانية نظرية الحكومة التى آمن بها الديمقراطيون ، ولأن أزن مزاياء وعيوب الديمقراطية الاثينية فى تصرفاتها الداخلية وسياساتها الخارجية الامبراطورية . ويمكن لقارئى ان يحكموا اما اذا كانت الديمقراطية المتطرفة ، التى كان الشعب فيها هو السلطة ، والتى مارس العامة اللذين يعملون بأيديهم فى ظلها حقوقا سياسية كاملة بما فيها شغل الوظائف ، وسيطروا نظرا لاعدادهم الهائلة على الجمعية ، ما إذا كانت هذه الديمقراطية حقا نوعا من الحكومات المفصلة كما صورها الفلاسفة والمؤرخون الاثينيون .



### ملاحظات الفصل الثالث

#### الديموقراطية الالينية وما وجه اليها من نقد

- ١ - ان الجزء الاخير من هذا المقال الذى يتناول توكيديس يرجع الفضل فيه لتلميذى القديم D.E.M. de Ste Croix يل وفي الحقيقة أجزاء منه ماهى الا مختصرات من مقال له بعنوان The Characters of the Athenian Empire وقد نشر فى Historian ٣ ( ١٩٥٤ - ٥ ) ص ١ - ١٤١ .  
انى مدين الى ستر de Ste Croix بامتنان عميق لسماحه ان اعتمد على مقاله ( حيث توفقت فيه على الوجه الاكمل المسائل المختلف عليها مدعمة بالمصادر ) وكذلك للكثير من التعليقات والتفريظ والاشارة الى مراجع فيما يخص الجزء الاول من مقال الذى قراه مخطوطا . واود ايضا ان اعبر عن امتنانى للمستر A.G. Woodhead الذى قرا هذا المقال مخطوطا وادلى بعدة تعليقات ناعمة .
- ٢ - فى هذا العرض لم اذكر ارستوفانيز الا فى بعض المراجع المارضة - لو بالذات لم اذكر كتاب التراجيديا لاني اعتقد مع Gomme فى Calass. Rev. ٥٢ ( ١٩٢٨ ) ص ٩٧ - ١٠٧ ) ان ارستوفانيز كتب كوميديات ولم يكتب نبذا سياسية . فبينما يظهر بوضوح تام انه يكره كرها شديدا بعض مظاهر الديموقراطية مثل السياسيين الشميين امثال Cleon الا انه لم يدع الى عقيدة سياسية بل ولم يقصد ذلك وليس من الضروري ان تؤخذ كل فكاهاته من قبيل النقد .
- ٣ - Pol. ٥ - ٩ - ١٥ ( ١٣١٠ - ) .
- ٤ - Pol. ٦ - ٢ - ٣ ( ١٣١٧ ب ) ، ٤ - ٢ ( ١٣١٩ ب ) .
- ٥ - ٧ - ٣٧ ثم انظر ايضا ٧ - ١٠ ، ١٢ - ١٣١ .
- ٦ - A ٥٥٧ ب .
- ٧ - نفس المرجع ٥٦٣ ب ونفس الشكوى من التيكى والمبيد قد ذكرت فى ( كستوفون ) Ath. Pol. ١ - ١٠ - ١٢ .
- ٨ - انظر ديموستينيز ٢١ - ٤٦ - ٥٠ ثم ٩ - ٣ عن المبيد .

- ٩ - - ثوكيديدس ٢ - ٣٧ - ٢ أنظر كلمات نيكياس  $\tau\eta\varsigma \epsilon\nu$   
 $\alpha\upsilon\tau\eta\iota \alpha\nu\epsilon\pi\iota\tau\alpha\kappa\tau\omicron\upsilon \pi\alpha\sigma\iota\nu \epsilon\varsigma \tau\eta\nu \delta\iota\alpha\iota\tau\alpha\nu \epsilon\chi\theta\omicron\upsilon\sigma\iota\alpha\varsigma.$   
 (=) وتلك الحرية المطلقة التي يملكها الجميع في الحياة اليومية )  
 ( نفس المرجع ٧ - ٦٦ - ٢ ) .
- ١٠ - - أنظر يوريبيلس Hippolytus ٤٧١ - ٣ ،  
 ٦٧٠ - ٢ .
- ١١ - - ٢٠ - ١٠٦ .
- ١٢ - - Mem. ١ - ٢ - ١٢ وما بعده ثم ايسخينس ١ - ١٧٣ .
- ١٣ - - Republic ٨ - ٥٥٨ ج ثم انظر Laws ٦ - ٧٥٧ .
- ١٤ - - ٧ - ٢١ ثم انظر ٣ - ١٤ .
- ١٥ - - Pol. ٢ - ٩ - ١ الى ٥ ( ١٢٨٠ ) ، ٥ - ١ - ٢ الى ٧  
 ( ١٣٠١ ) ثم ٦ - ٢ - ٢ ( ١٣١٧ ب ) وفي ٦ - ٣  
 ( ١٣١٨ ) يقوم ارسطو بمحاولة ذكية ليجمع بين مزايا  
 الديمقراطية والأوليغارخية .
- ١٦ - -  $\sigma\delta\epsilon\tau\eta\varsigma$  (للساواة) انظر يوريبيلس  
 Supplices ٤٠٤ - ٨ ، ٤٣٣ - ٤١ ثم Phocissae  
 ٥٣٥ وما بعده .
- ١٧ - - ٢١ - ٦٧ .
- ١٨ - - ٢٤ - ٥٩ .
- ١٩ - - ثوكيديدس ٢ - ٣٧ - ١ .
- ٢٠ - - كستوفون . Hell. ٢ - ٣ - ٥١ .
- ٢١ - - Pol. ٣ - ١١ - ١ الى ٢ ( ١٢٨١ ب ) . في فقرة ( ٥ )  
 يقصر هذه المناقشة على بعض الهيئات من الرجال مستبعدا  
 تلك التي تكون فيها الأغلبية « غير مهذبة » .
- ٢٢ - - Pol. ٣ - ١١ - ١٤ ( ١٢٨٢ ) وهنا أيضا يقصر المناقشة  
 على الحالات التي ليست الاغلبية فيها من « دنا القوم » .
- ٢٤ - - Protagoras ٣١٩ ب - ٣٢٣ ا .
- ٢٤ - - كستوفون Mem. ١ - ٢ - ٩ .
- ٢٦ - - ارسطو Ath. Pol. ٥٥ - ٢ ، انظر ليسيبياس ١٦ و ٣١ ،  
 وللخطب العدائية  $\delta\omicron\mu\eta\alpha\gamma\iota\alpha$  ( تجزية )
- ٢٧ - - نفس المرجع ٤٣ - ٤ .
- ٢٨ - - نفس المرجع ٤٨ - ٣ الى ٥ ، ٥٤ - ٢ .

- ٢٩ - نو كيديلس ٢ - ٣٧ - ١ .
- ٣٠ - أفلاطون Menex. ٢٢٨ .
- ٣١ - أرسطو Pol. ٢ - ١٢ - ٢ ( ١٢٧٣ ب ) .
- ٣٢ - بالنسبة لقرن الرابع انظر J. Sundwall, Epigraphische Beiträge  
في Klio الملحق الرابع ( ١٩٠٦ ) فقرات ٢ ، ٥ ، ٨ .
- ٣٣ - ( كسنوفون ) Ath. Pol. ١ - ٣ .
- ٣٤ - Men. ٢ - ٤ - ١ .
- ٣٥ - ١٩ - ٢٣٧ في ٢٨٢ ذكر ديومستينز ما اعتقد انه المؤهلات  
الحقة للمتاصب الكبرى : التريارارخيات والليتورجيات  
الخ . انظر الاحتقار المعلن لكليون Cleon والسياسيين  
الآخرين ، كاشخاص من طبقة دنيا اشتغلوا بالتجسار في  
ارستوفانيز - الفرسان Knights .
- ٣٦ - يهزا ارستوفانيز من السفراء ودراختيم اليومية Acharians  
٦٦ ، ٩٠ ) ومن الضباط المسكرين والثلاث دراخمت التي  
يتقاضونها ( نفس المرجع ٥٩٥ - ٦٠٧ ) .
- ٣٧ - Pol. ٤ - ٦ - ٥ الى ٦ ( ١٢٩٣ ) في مكان آخر كان أرسطو  
مستعدا أن يقبل الاجر السياسي على أن تتخذ الاحتياطات  
حتى لا يزيد عند الفقراء على الاغنياء ( ٤ - ١٣ - ٦ ( ١٢٩٧ )  
١٤ - ١٣ ( ١٢٩٨ ب ) .
- ٣٨ - انظر ص ٣٥ - ٧ فيما سبق .
- ٣٩ - لسياس ١٣ - ٢٠ - واضح ان الاغنياء مثل ديومستينز  
وابولودورس لم يجدوا صعوبة في الحصول على مقعد في  
المجلس عند اللزوم ( ديومستينز ٢١ - ١١١ ، ١٩ - ١٥٤ ،  
٢٨٦ ثم ٥٩ - ٣ الى ٤ ) . انظر ايضا J. Sundwall  
في كتابه المذكور الفصل الاول ( ص ١ - ١٨ ) .
- ٤٠ - Gorgias ٥١٥ هـ .
- ٤١ - أرسطو Ath. Pol. ٦٢ - ٣ .
- ٤٢ - نفس المرجع ٤٣ - ٣ .
- ٤٣ - انظر ما سبق ص ١٤٣ - ملاحظة ٨٦ .
- ٤٤ - ٧ - ٥٤ ، - ٨ - ١٣٠ وكذلك ملاحظة ٣٨ .
- ٤٥ - Pol. ٤ - ٤ - ٢٥ ( ١٢٩٢ ) ثم ٦ - ٢ - ٦ ( ١٢٩٢ ب )  
- ( ١٩٣ ) .

Mem. ٤ - ٤ - ١٣ الى ١٤ .	٤٦ -
Mem. ١ - ٢ - ٤٠ الى ٦ .	٤٧ -
٧٦ - ٢٤ .	٤٨ -
Andoc. ١ - ٨٨ الى ٥ .	٤٩ -
كما في Tod. ٧٤ - ١ ، وأرسطو Ath. Pol. ٢٩ - ٢ .	٥٠ -
يتجلى هذا من ان الوكلاء في ٤١١ رأوا ضرورة إلغاء القيد γπαγή παρανόμων ( وغيره من التعظلات الدستورية المماثلة ) قبل اقتراح أى تغيير جوهرى فى القانون ( أرسطو Ath. Pol. ٢٩ - ٤ ثم ثوكيديس ٨ - ٦٧ - ٢ ) .	٥١ -
ديموستينيز ٢٠ - ٨٨ وما بعده ثم ٢٤ - ١٨ وما بعده ثم إيسخينيس ٣ - ٣٨ وما بعده .	٥٢ -
ديموستينيز ٢٠ - ٩١ ، وإيسخينيس ٣ - ٣ .	٥٣ -
ديموستينيز ٥٩ - ٤ .	٥٤ -
إيسخينيس ٣ - ١٩٤ .	٥٥ -
ديموستينيز ٥٩ - ٥ .	٥٦ -
١ - ٤ وقد كررت كلمة كلمة فى ٣ - ٦ .	٥٧ -
٢٤ - ٥ .	٥٨ -
٢٤ - ٧٥ الى ٦ .	٥٩ -
G. Leocr. ٤ - ٤ .	٦٠ -
٣ - ٥ .	٦١ -
Hell. ١ - ٧ .	٦٢ -
نفس المرجع ٢ - ٤ - ٤٣ . انظر أفلاطون Menex. ٢٤٣م ثم Epist. ٧ - ٣٢٥ ب وإيزوكراتس ١٨ - ٣١ الى ٢ ثم ٤٤ ، ٤٦ ، ٦٨ .	٦٣ -
( كستوفون ) Ath. Pol. ١ - ٤ الى ٩ .	٦٤ -
١٥٥٧ - ٨ .	٦٥ -
Pol. ٣ - ٧ - ٥ ( ١٢٧٩ ب ) ثم ٨ - ٢ الى ٧ ( ١٢٧٩ ب ) ١٨٠ ( ١٨٠ ) ثم ٤ - ٤ - ١ الى ٣ ، ٦ ( ١٢٩٠ ب ) .	٦٦ -
٢٩ - ١ - ١ .	٦٧ -
انظر ( كستوفون ) Ath. Pol. ١ - ٣ ثم ديموستينيز	٦٨ -

- ٢٤ - ١١٢ ثم ارسطو Ath. Pol. ٢١ - ١ ، Eupolis  
 قطعة ١١٧ انظر ملاحظة ٣٢ .
- ٦٩ - Sundwall السابق ذكره فقرة ٨ ( ص ٥٩ - ٨٤ )
- ٧٠ - ٨ - ١٢٨ .
- ٧١ - ١٥ - ١٥٩ الى ٦٠ .
- ٧٢ - انظر ماسبق ص ٢٩ - ٣٢ .
- ٧٣ - انظر كسنوفون Mem. ٣ - ٤ - ٣ ثم ديموستينيز  
 ١٩ - ٧٨٢ .
- ٧٤ - ٢١ - ١ الى ٥ .
- ٧٥ - ديموستينيز ٢٠ - ٨ يبين أن أي رجسـل يمكنه أن يطلب  
 الاعفاء لمدة سنة بعد أداء الليتورجيا ، فاذا كان هناك كما  
 يقول ديموستينيز ( ٢١ - ٢١ ) ، حوالي ٦٠ ليتورجيا للانتاج  
 سنويا فلا يمكن غالباً أن تقع جميعها على عاتق المواطن الغنى
- ٧٦ - ٢١ - ١٥٦ ( انظر ١٥٤ ) .
- ٧٧ - ايسايوس ٥ - ٣٥ الى ٦ .
- ٧٨ - عميل ليساس يقدر ٦ ثالثت لمدة ٧ سنوات ( ٢١ - ٢ )  
 ويذكر ديموستينيز ان المقول قد يأخذ التريارارخيا نظير  
 ثالثت ( ٢١ - ١٥٥ ) ولكنه دفع هو نفسه ٢٠ مينا  
 (  $\frac{1}{4}$  ثالثت ) فقط بدلا من انجاز ( نصف تريارارخيا )  
 ( ٢١ - ٨٠ ) وفي ليساس أيضا ١٩ - ٢٩ ثم ٤٢ يدعى  
 المتكلم انه صرف ٨٠ مينا (  $\frac{1}{4}$  ثالثت ) على ثلاثة  
 ( انصاف ؟ ) تريارارخيات .
- ٧٩ - ايسايوس ٧ - ٣٢ - ٤٣ .
- ٨٠ - ايزوكراتس ١٨ - ٥٩ الى ٦٠ ثم ليساس ٣٢ - ٢٤ .  
 ديموستينيز ٥٠ - ٦٩ - ٦٨ .
- ٨١ - ديموستينيز ٤٧ - ٢١ - ٤٤ . انظر ١٤ - ١٦ - ١٧ .
- ٨٢ - ليساس ٢١ - ٢ في استطاعته أن يطلب سنتين اعفاء بعد  
 كل سنة عمل ( ايسايوس ) ٧ - ٣٨ .
- ٨٣ - ليساس ١٩ ، ٢٩ ، ٤٢ ، ٣ .
- ٨٤ - ايزوكراتس ١٥ - ١٤٥ .
- ٨٥ - ليساس ١٩ - ٥٧ الى ٩ .
- ٨٦ - نفس المرجع ٦٣ .

- ٨٧ - ديموستينيز ٢٧ - ٧ الى ٩ انظر ٢٨ - ١١ ، ٢٩ ، ٥٩ .
- ٨٨ - ديموستينيز ١٨ - ١٠٢ الى ٤ ، ٢١ - ١٥٤ الى ٥ .
- ٨٩ - ايزوكراتس ١٥ - ١٦٠ انظر افلاطون الجمهورية ٨ - ١ ( ١٥٦٥ ، ارسطو Pol . ٥ - ٥ ، ١ - ٥ ، ١٣٠٤ ب - ١١٣٠٥ ) ثم ٦ - ٥ - ٣ . ( ١١٣٢٠ ) .
- ٩٠ - Sycophants ( συκοφάνται الى المخبرون ) تناولهم بتوسع R.Y. Bonner and G. Smith; the Administration of Justice from Homer to Aristotle الفصل الثالث من الجزء الثاني ١ ثم انظر J.O. Lofberg, Sycophancy in Athens ( ١٩٦٧ )
- ٩١ - ارسطو Ath. Pol. ٣٥ - ٤ ثم كسنوفون Hell. ٢ - ٣ - ٢١ ثم ليسياس ١٢ - ٥ وما بعده .
- ٩٢ - بلوتارخوس Mem. -
- ٩٣ - ٣٠ - ٢٢ ، ٢٧ ، ١ - ١٩ - ١١ وهناك القراح مشابه في ارستوفانيز Knights ١٣٥٨ - ٦١ .
- ٩٤ - ١٠ - ٤٤ الى ٥ .
- ٩٥ - ٣ - ٣٣ الى ٦ .
- ٩٦ - ἀρχὴν ἀνδρῶν δέλξει ( الوظيفة تظهر الرجل ) يبلو أن هذا قول ديموقراطي ماثور نسبه ارسطو الى Bias من Priene ( Rhica Nicomachea ٥ - ١ - ١٦ ) ونقله ديموستينيز ( ٤٨ ، proem )
- ٩٧ - ٢ - ١٨ الى ١٩ .
- ٩٨ - ٢ - ٦٥ - ٧ الى ١١ .
- ٩٩ - بالاضافة الى الملاحظات غير المرضية في ٣ - ٣٦ - ٦ ، ٤ - ٢١ - ٣ توجد مسحة حقد في ٤ - ٢٨ - ٥ و ٣٩ - ٣ ويتنوع خاص في ٥ - ١٦ - ١ .
- ١٠٠ - ديموستينيز ٤٠ - ٢٥ .
- ١٠١ - ١ - ٩٨ - ٤ .
- ١٠٢ - استعمال توكيدليس لكلمة δουλός ( يستعبد ) نوقش في قوائم الجزية الاثينية The Athenian Tribute Lists الجزء الثالث ص ١٥٥ - ٥٧ وما بعده .



- ١٠٣- ٥ - ٨٥ - الى ١١٣ .
- ١٠٤- ٣ - ٣٧ الى ٤٠ ( خصوصا ٣٧ - ٢ ) .
- ١٠٥- ٢ - ٦٣ .
- ١٠٦- ١ - ٧٥ - الى ٧ .
- ١٠٧- ٦ - ٨٢ الى ٧ ( خصوصا ٨٥ - ١ ) .
- ١٠٨- ١ - ٢٢ - ١ .
- ١٠٩- ( ليسيياس ) ٢ - ٥٥ الى ٧ ، ايزوكراتس ٤ - ١٠٠ الى ٩  
١١٧ - ٢٠ ، ١٢ - ٥٤ ، ٥٩ الى ٦١ ، ٦٨ .
- ١١٠- ١٢٤٢ - ٢٤٣ .
- ١١١- ٢ - ٨ - ٤ الى ٥ ، ٨ - ٢ - ١ الى ٢ .
- ١١٢- ٣ - ٤٧ - ٢ .
- ١١٣- ٣ - ٢٧ .
- ١١٤- ٤ - ٨٤ الى ٨ .
- ١١٥- ٤ - ١١٠ الى ١٢ ، ١٢٢ - ١ الى ٢ ، ١٣٠ - ٢٠ الى ٧ .
- ١١٦- ٨ - ٩ - ٢ الى ٣ ، ١٤ - ١ الى ٢ .
- ١١٧- ٨ - ٤٤ - ١ الى ٢ .
- ١١٨- ٨ - ٢١ - ٧٣ ، كستوفون ٣ - ٢ - ٦ ، ٣ - ٦ ثم Tod  
١ - ٩٦ ، ٢ - ٩٧ .
- ١١٩- هيرودوت ٩ - ٢٥ - ٢ انظر بخصوص التاريخ Andrews  
في Phoenix السادس ( ١٩٥٢ ) ص ١ - ٥ .
- ١٢٠- ثوكيديدس ٥ - ٨١ - ١ يجدر بالملاحظة ان اهل مانتينيا  
تكلموا قبل المعركة عن مركزهم المنتظر اذا ما خسروا الحرب  
( وغلبوا حلفاء لاسبرطة مرة أخرى ) كتابتي δούλεια  
( ثوكيديدس ٥ - ٦٩ - ١ ) .
- ١٢١- كستوفون • Hell ٣ - ٢ - ٢١ وما بعده .
- ١٢٢- مصادفة أخلت اسبرطة رهائن من حلفائها الاركاديين لتضمن  
ولاعهم ( ثوكيديدس ٥ - ٦١ - ٥ ) .
- ١٢٣- ثوكيديدس ١ - ١٣٩ - ٣ ، ١٤٤ - ٢ .
- ١٢٤- بخصوص اثينا فقد جمعت الأدلة في G.F. Hill ; Sources  
of Greek History ( طبعة Andrews, Meiggs ( ١٩٥١ ) ،  
ص ٣٠٥ في The Athenian Tribute Lists الثالث ص ١٤٩ -

٥٤ . أحيانا كانت اسبرطة تقيم أو تثبت الاوليجارخيات وفق هواها كما حدث في أرجوس وميكينون ( ثوكيديس ٥ - ٨١ - ٢ ) .

١٢٥-

١ - ٩٧ - ١

١٢٦-

١ - ١٤١ - ٦ الى ٧ .

١٢٧-

٣ - ١٠ الى ١٢ خصوصا ١٠ - ٤ الى ٥ ، ١١ - ٣ الى ٤ .  
ان التاريخ غامض تماما ولكن أهالي ميتلين كانوا يشيرون الى زمن بعد ٤٤٩ ( عندما تراخى عداؤنا للفرس ) ، وايضا الى فترة كان فيها الحلفاء الوحيدون في المؤتمر الذين مازالوا يقدمون المراكب هم خيوس ولسيوس أي ٤٤٠ على الاكثر .  
ان أهالي ميتلين نادرا ما كانوا في مثل هذا المازق للاعتذار عن خضوعهم لأنينا بتصويتهم للحرب ضد الشائرين من الحلفاء الا اذا كانوا قد فعلوا ذلك حديثا في حالة معروفة .

١٢٨-

١ - ١٢١ - ١

١٢٩-

وفيما بعد غدا الاسبرطيون معذبي الضمير فيما يخص عدا ،  
( ثوكيديس ٧ - ١٨ - ٢ ) .

١٣٠-

كما في عام ٤٤٠ عندما دفعت كورنثوس المؤتمر البلوبونيزي الا يعلن الحزب على أنينا ( ثوكيديس ١ - ٤٠ - ٥ ) .  
ولمباداة بهذا الاقتراح المبكر لنقض هدنة الثلاثين سنة لا بد وأن تكون قد صدرت عن اسبرطة مادامت هي وحدها التي تستطيع دعوة مؤتمر الحلف وطبيعي انها اقدمت على هذا فقط عندما وافقت على طرح الاقتراح للمناقشة .

١٣١-

كان لساموس بالذات سبعين مركبا في ٤٤٠ ( ثوكيديس ١ - ١١٦ - ١ ) وقلعت لسبيوس وخيوس ٤٥ مركبا لمساندة أنينا ضدما ( ١ - ١١٦ - ٢ ، ١١٧ - ٢ ) . وهذا كان اقل بكثير من قوتها الكاملة فقد بقي لخيوس في ٤١١ بعد خسارتها في حملة صقلية ( ٤٣٦ - ٧ - ٢٠ - ٢٠ ) .  
٦٠ مركبا ( ٨ - ٦ - ٤ ) .

١٣٢-

كما يفسر ( الاوليجارخي المعجوز ) « كسنوفون » Ath. Pol. ١ - ١٤ الى ١٦ . فيما يخص الدفاع الاثيني عن هذا النظام انظر ثوكيديس ١ - ٧٧ ثم ايزوكراتس ٤-١١٣ ، ١٢ - ٦٠ .

١٣٣- ان الجملة التي وردت في تحالف أثينا واسبرطة *ἡν δὲ ἡ δουλεία ἐπικουρεῖν Ἀθηναίους Ἀσπεδαίμονιους*

( ان الحلفاء التابعين لأثينا هموا لمساعدة الأثينيين ضد  
اللاسيديمونيين ) يبدو انها كانت تعبيراً قياسيياً ، باعتبار  
ان اسبرطة كانت قادرة على دعوة كل حلفائها في الثورة  
الكبرى في ٤٦٤ ( توكيديس ١ - ١٠٢ - ١ ثم انظر  
٢ - ٢٧ - ٢ بخصوص ايجينا ، ٣ - ٥٤ - ٥ بخصوص  
بلاتيا ثم كسنوفون . Hell . ٥ - ٢ - ٣ فيما يخص مانتينيا .

١٣٤- ٣ - ٣٦ - ٤ .

١٣٥- يتضح هذا من Tod . ١ - ٦٢ . وواضح ان الاشتراكات

كانت تجمع عن طريق أمير البحر الاسبرطي الكيداس *Alcidas*  
( انظر : F.B. Adcock ، الجايي *Alcidas ἀργυρολόγος* في  
*Melanges Glotz* الجزء الاول ١ - ٦ ) الذي يبدو انه قد  
دعى الى ذلك مرتين في ميلوس *Melos* في طريق ذهابه  
ورجوعه - ومن هنا سجل الاشتراكين الميلينين .

١٣٦- توكيديس ٣ - ٩١ - ١ الى ٢ .

١٣٨- توكيديس ٣ - ٥٢ - ٤ ، ٦٨ - ١ الى ٢ .

١٣٨- استعملت هذه الجملة في Pol . ٣ - ٤ - ١٢ و .

( ١٢٧٧ ق ) ، ٤ - ١٢ - ٣ ( ١٢٩٦ ب ) ، ٤ - ١٤ - ٧ .

( ١٢٩٨ ب ) ، ٥ - ١٠ - ٣٠ ، ٣٥ ( ١٣١٢ ب ) ، ٥ - ١١ .

- ١١ ( ١٣١٣ ب ) ، ٦ - ٥ - ٥ ( ١٣٢٠ ب ) . من الفقرات

الثلاث الاولى يبدو ان أرسطو اعتبر الديمقراطية «متطرفة»

عندما يصبح العاملون هم الاغلبية ويستطيعون شغل المناصب

ويكون الشعب حاكماً .



٤

البناء الاجتماعي لأئمتنا  
في القرن الرابع هـ م

---



● ● لقد كان من غير الطبيعي أن يحظى تاريخ أثينا السياسي وأدبها وفلسفتها وقتها باهتمام يزيد كثيراً عما لاقته حياتها الاقتصادية ، فإن إنجازات الشعب الأثيني في هذه المجالات كانت بارزة ، ولدينا للآلة الوفيرة للدراسة . بينما في مجال الاقتصاد لا نقف للمصادر الأثينية شيئاً كثيراً ، الشواهد مجردة تماماً وغير متكاملة ، ومع ذلك فقد يكون للموضوع جليلاً بدرجة أعظم مما نالها . ورغم عدم كفاية الوقائع فإنها بالنسبة لأثينا أو فرالى على بعد من أى ملية قديمة أخرى ، وإذا كان التاريخ الاقتصادي للعالم القديم مادة ميسرة للدراسة فلا بد أن نبتلى بتاريخ أثينا الاقتصادي . ولقهم إنجازات الشعب الأثيني في المجالات الأخرى فهما تماماً بحسن — بل لا بد من — التردد ببعض المعلومات عن الأسس المادية . فتفهمنا للدراسة الأثينية مثلاً يزداد عمقا إذا ما عرفنا كيف كان يعيش للتفرجون الذين كتب من أجلهم ، وبمثل يزداد استيعابنا للخطباء الأثينيين لو عرفنا أى نوع من الرجال حضر الجمعية وجلس على منصة القضاء ، ولقهم فلسفة افلاطون وأرسطو السياسية لا بد أن نعرف شيئاً عن المجتمع الذى عاش فيه ، وزيادة على كل ذلك يستحيل تماماً أن نفهم وتقيم على نحو كامل العمل السياسي الكبير لأثينا ، أى الديمقراطية ، علم نعرف أى نوع من الرجال كان عليه المواطنون الذين ناقشوا وصوتوا في الجمعية والمجلس ، أو الذين أطروا شئون الدولة كرؤساء ، وانخلوا القرارات التشريعية والسياسية كحلفين في المحاكم الشعبية . وقد اعتبر النقاد القدماء ، افلاطون وإيسوكراتيس وأرسطو ، الديمقراطية استبداد الفقراء

بالاغنياء ، بينما أعلن النقاد المخلصون أن الديمقراطية كانت خلصاها ،  
لقد كان المواطنون أقلية عاطلة تعيش على كد العبيد . وبمنا الآن أن نتبين أى  
هلين الرأيين أو إن كان كلاهما صوابا .

وقد حاولت فيما يلي تحليل المجتمع الأثيني في القرن الرابع ق.م تحليلا واقعيا  
وسجملت أن احدكم كان عدد الأحرار ، مواطنين وغرباء ، الذين عاشوا  
في أتيكا وكم كان عدد الأغنياء والوسرين . والفقراء ، وما هى نسبة  
الذين عاشوا على دخلهم الخاص أو عملوا في الأرض أو كانوا صناعا  
مهرة أو عمالا ، وكم كان عدد العبيد من مختلف الأنواع ، نظم  
بيوت أو عمال مزارع أو عمال مناجم أو مهنيين ، الذين امتلكهم الأثينيون  
أو الأجانب من مختلف الطبقات ، وقد اضطرت أن التزم حقبة بالقرن الرابع  
وبالثلث منتصف هذا القرن والعشرات الأخيرة منه ، نظراً لما لدينا بالنسبة لهذه  
الفترة دون غيرها من المعلومات الأساسية التصاحبة اللازمة لمثل هذا التحليل ،  
كما يرجع الفضل الرئيسى إلى خطب الخطباء التى حوت قدراً من التفاصيل المتصلة  
ببعض أوجه الاقتصاد الأثيني .

وأول سؤال يجب أن نوجهه هو كم عدد المواطنين الأثينيين ، وأخى بملك كم  
عدد الشبان الذكور ( من عمر العشرين فأكثر ) ، وفى كل مايلو يلور الحديث  
( معلم لعدد غير ذلك ) حول الذكور من الشبان ، لأننا لانعرف كم عدد النساء  
والأطفال . لقد أجرى ديمتريوس الفاليري Demetrius of Phalerum ق.م  
تعداداً بلغ عدد المواطنين فيه ٢١ ألفاً ، (١) بينما يذكروهم عرضاً خطيب معاصر  
لديموشثينيس على أنهم ٢٠ ألفاً (٢) ، وعند ماتم تغيير الدستور بأمر انتيادير  
في ٣٢٢ ق.م بحيث لم يدرج في عدد المواطنين إلا من يملك مايسوى ٢٠ مينا فأكثر ،  
بلغ تعداد هؤلاء ٩٠٠٠ مواطن ، وطبقاً لنص بلوتارخوس ، حرم ١٢ ألف  
شخص من هذا الحق ، بل ٢٢ ألف حسب نص ديودوروس ، ويلوح إلى أن  
الرقم الأول الذى يعطينا تقديراً كلياً يبلغ ٢١٠٠٠ (٣) هو الأنسب .

ولم جانب المواطنين كان هناك للمقيمين الأجانب أو ( الميتيكي ) لدينا  
لم رقم واحد هو تعداد ديمتريوس الفاليري الذى حددهم بعشرة آلاف ،



وبالتأكيد كان هناك عيد اقتنام للمواطنين والأجانب المقيمون . ولدينا  
 لمولاء رومين غاية في الغرابة ، قد بلغ عددهم ، نقلا عن أثيناوس *Athenaeus*  
 ( مصلونا الوحيد ) ٤٠٠,٠٠٠ وذلك حسب تعداد ديمتريوس الفاليري ،  
 أى بمعدل ١٣ عبداً لكل فرد ، مواطناً كان أو ميثيكرس (أجنبي مقيم) ،  
 غنياً أو فقيراً ، ويذكر قاموس سويداس (٤) *Suidas* نصف جملة من  
 هيريليس تقول ، « ان ما يزيد على ١٥٠ ألف ، من مناجم الفضة ومن  
 بقية البلد » وربما تكون هي العبارة التي ورتت في كلام هيريليس دفاعاً عن  
 اقتراحه بتحرير العبيد بعد موقعة خيرونيا *Cheronia* وسفر هذا عن متوسطه  
 من العبيد لكل رجل حر . وما كنت لأناقش هذه الأرقام انجيلية لولم  
 يزل يأخذها بعض الباحثين على محمل الجد . ان أفضل المقاييس هو كمية  
 القمح التي كان يستهلكها سكان أثينا ، إذ أننا نعرف تقريباً مقدار الاستهلاك  
 وكية ما كان يستهلكه الفرد العادي منه بل والخصص منه لاستهلاك العبيد .

ومن نص أثيني أورد المحاصيل الأولى التي وهبت لديمتري في ٣٢٩ ق.م  
 تبين ، مع افتراض محتمل أن البشائر الأولى كانت ١٦٠٠ من الشعير  
 و ١٢٠٠ من القمح ، وأنه في ذلك العام بلغ محصول اثينا ٢٨٥٠٠  
 ميدمن من القمح و ٣٤٥٣٥٥ من الشعير (٥) ربما كان هام قحط ،  
 وهو مالا نستطيع القطع به لانعدام الوسائل ، لكنه ليس لدى من شك  
 في أن كل الفلاحين الأثينيين قد نجسوا من قلة محصول حتى أن المحصول  
 الحقيقي كان أكثر من ذلك بكثير ، ومن جهة أخرى يجب افتراض نسبة  
 من المحصول — بما يقدر بالسلم تقريباً — كيلور للقمح . فالقمح كله  
 كان مخصصاً للاستهلاك البشري ، أما الشعير فلم يكن يؤكل كثيراً ، كما  
 كانت قيمته الغذائية تعادل عندهم نصف قيمة القمح (٦) ، ومعظمه ، ان لم  
 يكن كله ، يقام غذاء للحيوان (٧) ، إلا أن هذه الإحصاءات لاتعني  
 كثيراً ، لأنها كانت ( غلواء للولجن ) إذا ما قورنت بما يستورد .

وفي هذا الصدد يملنا ديموستينيس في خطبته البتينية *Leptines*  
 ببعض أرقام يمكن الاعتماد عليها رغم أنه قد أوردتها بطريقة غريبة نوعاً (٨) ،

فهو يقول أولاً إن القمح المستورد من بونتوس Pontus بلغ حوالى نصف المستورد كله ؛ ولا أخرى كيف يمكن أن يكون قد عرف ، وما أحسبه كان يعرف . ثم يقول بعد ذلك أن الولد السنوى من بونتوس ( البحر الأسود ) كان حوالى ٤٠٠ ألف مدين ، وأن ذلك يمكن التأكد منه من سجلات مراقبة القمح ، الرؤساء الذين كان عليهم تحميله ثمن القمح في سوق أثينا . ومن المحتمل أن يكون حراس القمح قد احتفظوا بسجل لمجموع الواردات من القمح ، ولكنه لم يكن مجتماً عليهم بل كان من الصعب ، فيما يبدو ، الاحتفاظ بسجل يذكر اسم البلد الأصلي لكل حمولة ، وإن استنتج أن يكون ديموستينيس قد اطلع على رقم الواردات ورآه ٨٠٠ ألف مدين ، فأخير أعضاء الجمعية بأن ٤٠٠ ألف قد وردت من بونتوس وهو ما كان يريد أن يثبت من بونتوس ، وإن كان أكيدا أنه غير ثابت تماماً أن النصف كان يأتي . ويبدو أن تقدير مجموع الاستيراد السنوى بحوالى ٨٠٠ ألف مدين من القمح كان قليلاً صحيحاً ، وفي هذه الحالة فانتقل أن القدر الذى توفر للاستهلاك كان ٨٣٠ ألف مدين من القمح ( مع احتساب التقدير المنخفض الملحوظ للمحصول المحلى الذى أشار إليه نص اليوسيس Eleusis ) ومثل هذا القدر من الشعير المحلى الذى لا يمكن أن يكون طعماً للحيوان .

وبوجه عام كان التقدير في ذلك الوقت ٧ مدين مقلوما يستهلكه الرجل سنوياً ، بينما تستهلك المرأة أو الطفل ٥ مدين (١) وعلى هذا الأساس فقد كان ٣١ ألفاً من الشبان الذكور ، مواطنين وأجانب مقيمين ، يستهلكون ٢٣٢ ألف مدين كل عام . ونحن لا نعرف - كما ذكرت - متوسط عدد أفراد الأسرة الأثينية ولكن بعض الإحصائيات الأساسية مما مذكورها فيما بعد تدل على أن نسبة المواليد والوفيات في السكان كانت كبيرة ، وأن الأطفال ، بالقياس إلى المستوى البريغاني الحديث كانوا عنصراً كبيراً في عدد السكان ، وعلى ذلك فإننا حين نفترض أنه كان لكل رجل ثلاث من النساء والأطفال ( كما في إنجلترا الحديثة ) فستكون قد أنقصنا في التقدير ، فتلاثة وتسعون ألفاً من النساء والأطفال

يعمل ٣ لكل فرد من الشبان الذكور والبالغ عدهم ٣١ ألف شاب كل له نصيب من القمح بحاصل ٥ مدين في السنة يستهلكون ٤٦٥ ألف مدين سنوياً. إذن فقد كان على السكان الأحرار أن يستهلكوا مالا يقل عن ٧٠٠ ألف مدين في السنة من كمية تبلغ ٨٣٠ ألف في مجموعها .

وعلى هذا فقد توفر كحد أقصى ١٣٠ ألف مدين من القمح بالإضافة إلى كمية غير معلومة من الشعير لإطعام العبيد ، ولما نعرفكم كان عدد الأثاث من العبيد فمعظم خدام المنازل كان من بينهم ، وكم كان عدد الذكور ، من معتنين وعمال للفلاحة وصناعا مهرة . فإذا فرضنا أن النسبة بينهم كانت ٥٠ إلى ٥٠ وأن معدل ما كان يأكله العبد من القمح كان حوالي ٥ مدين فيكون العبيد ذكوراً وأنثاء ، يبلغ على الأكثر حوالي ٢٠ ألف مقابل ٦٢ ألف تقريباً من الشبان الأحرار ذكوراً وأنثاء أو ١٢٤ ألف من الأحرار بما فيهم الأطفال .

وتتطوى كل هذه الأرقام على نسبة كبيرة من الخطأ لكن لمسا فها اعتقد أهمية كبيرة ، وهي على أية حال على نفس درجة الأهمية التي للرقمين المعروفين بين أيدينا لعدد العبيد في أثينا . فيقول ثوكيديس أنه قد حرب في أثناء الحرب الديكيلية (١٠) أكثر من ٢٠ ألفاً من العبيد خاصة من العمال للمهرة ، ولكن في عام ٤١٣ كانت أثينا أكثر غنى مما كانت عليه في القرن الرابع وكان السكان الأحرار أكثر عدداً أيضاً . ويذكر كسنوفون في ( Vectignia ) أنه لو امتلكت مناجم لاوريوم على وجه أكل لميات عملاً لأكثر من ١٠ آلاف عبد . ولتتبع هذا الرأي يعلن أنه لو وجد أحد من أولئك الذين يذكرون ما كانت تلده ضريبة العبيد قبل الحرب الديكيلية ( أي منذ ستين سنة مضت ) لمضده في دعواه (١١) . وهو يشير بوضوح إلى أن عدد عمال المناجم في أيامه قد تناقص كثيراً .

ونعود إلى المواطنين فنعلم كما قلت أنه في سنة ٣٢٢ كان هناك ١٢ ألف مواطن يمتلكون أقل من ٢٠ مينا أي أقل من أثني دراهمة . وهناك ما يدعوا إلى الاعتقاد بأن هؤلاء المواطنين كانوا من طبقة التيس السلولية الذين

لا يصلحون الخدمة العسكرية كهلين ، وإنما كان عليهم إذا دعت  
للظروف أن يعملوا كجند في الأسطول (١٢). وهناك ملاحظة واحدة فقط  
على هذا الرقم الذي يحدد تلك الطبقة ١٢ ألف مواطن ، ففي عام ٣٥١  
ق. م قررت الجمعية ، وعلى الأرجح بتوجيه من القواد ، إعداد ٤٠  
تريارس ، وكان تزويدها بالرجال يتطلب ثمانية آلاف رجل ولهذا الغرض  
قرر استدعاء من هم في سن العشرين إلى ٤٥ سنة (١٣)، فإذا ما اتبعنا توزيع  
السن المحتمل للسكان ، وهو ماسوف أشير إليه فيما بعد فذلك سيبي لنا  
مجالاً أوسع لتقدير العدد .

من الصعب التعبير عن ٢٠٠ مينا بالاصطلاحات الحديثة ، فوفق  
ما يشير إليه الرقم الوحيد الذي بقي من تلك الفترة ثمناً لقطعة أرض ، أو ربما  
أتاح امتلاكه أفدة مقام عليها منزل ويترن (١٤) ، لقد ملك ١٢ ألف من  
التيقس أقل من هذا ، بل أن هناك واقعة واحدة تذكّر على أن عدداً كبيراً  
من المواطنين كانوا يمتلكون أرضاً محدودة للغاية ، فبعد إعادة بناء الديمقراطية  
في ٤٠٣ ، عرض اقتراح بالآ بعد مواطناً إلا من يمتلك أرضاً من الأثنيين ،  
ولمينا بقايا من حطيت يمارض ههنا الاقتراح . فيقول ديونيسيوس  
الماليكار ناسى Dionysius Halicarnassus الذي قرأ الخطاب كله ، لقد أكد  
الخطيب أن خمسة آلاف مواطن يحرمون من حقوق المواطن حسب هذا  
الاقتراح (١٥) ، وكان له كل الحق في أن يغالى في هذا العدد . وبما لا شك  
فيه أن الأحوال قد تغيرت منذ سنة ٤٠٣ ، لكن لا أعرف دليلاً واحداً  
يلحظ فكرة أن حوالى نصف الإثنى عشرة ألفاً من التيقس كانوا يمتلكون  
إقطاعات صغيرة من الأرض ، وهو النتيجة للطبيعية لقانون الميراث الأثيني  
حيث يرث الأبناء بالتساوى ، وهذا كانت تمنحت ممتلكات الفلاح شيئاً  
قليلاً ، وغالباً ما كان الاخوة يرثون ممتلكات الأب للتوفى مشاعاً . وفي أثينا  
كان كثير من التيقس الأثنيين يكسبون المال « موسمياً » ، ويقضون جزءاً  
من العلم في مزرعة الأسرة (١٦) .

ولكن بقي حوالى خمسة آلاف من الأثنيين لا يمتلكون أرضاً ، ربما كان  
البعض منهم في يمر تام ، فإن إمتلاك عشرين مينا ، حسب مايرويه

ديموشينيس ، كانت تعادل ستة أو سبعة أفراد من العبد الصانع للمهرة (١٧) .  
ان أقصى ما يملكه الفرد من طبقة التيس هو أن يمتلك بيتا ويقم مصنعا  
يضم ، فرضا ، خمسة من العبد للمهرة ، ويليهِ حرفيون يملكون أربعة  
أو ثلاثة أو اثنين أو عبداً واحداً أو يعملون بمفردهم يساعدون أولادهم ،  
ويأتى بعلم في النهاية كما هو اليوم عمال اليومية ( jostagoni ) الذين  
استطاعوا في الجزء الأخير من القرن الرابع ، كما توضح حسابات اليوسيس  
لأن يتكسبوا واحد ونصف درانخمة في اليوم إذا ما وجدوا عمالا (١٨) .

هل عاش كثير من التيس على أجور الدولة ؟ كان هناك مجلس للمعمدات  
حيث كان لكل مواطن الحق في العمل به لمدة عامين طوال حياته مقابل خمس  
أوبلات يوميا ( أى حوالي نصف يومية للعمل ) وبالشواهد كان معظم الذين  
عملوا بالمجلس من ذوي الدخل المستقل ، وكذلك كان هناك حوالي ثلاثمائة  
وخمسين من الموظفين الحكام يؤجرون على مستويات مماثلة وإن تدرجت  
بينهم فوارق يسيرة ، ويبدو أنه من بين الذين دخلوا بين هؤلاء الأفراد  
التراضعين ، الفقراء من المولدين بل والتيس - ولغيرا كانت توجد قائمة  
الستة آلاف عضو ، الذين يختار من بينهم المحققون في أيام انعقاد المحكمة .  
وقد كان يتقاضى من يشارفهم العمل في المحكمة فعلا ثلاث أوبلات عما  
ينجز من عمل خلال اليوم (١٩) . وهذا ما كان عليه الشعب الأثيني ،  
عمال انسانيون لا موظفون ينفرون عطاء ، يستوفون فيها يعطى لهم من جناية  
يومية مع عيب من المرتبة الدنيا - أعنى في الأليوزينيوم (Bleasinium)

بل ان هؤلاء كانوا يعملون مسكنا وملبسا بلا مقابل ، (٢٠) وبجارية  
أخرى كان بوسع الخلف الأثيني أن يشتري لنفسه ما يكتفيه من الطعام في اليوم  
الذى يضطلع فيه بأعباء العمل في المحكمة لا أكثر . وقد يحصل من ليس  
لهم عمل على معونة تكفيهم يوما بهذه الطريقة ، ولكن مرة أخرى فإن  
طابع الخطب للموجهة الى الخلفين الأثينيين تدل على ان معظم المحققين كانوا  
على شيء من الثراء (٢١) . وكان في إمكان كل المواطنين الأثينيين ،  
بالطبع ، الحصول على درانخمة يوميا بحضورهم الجمعية طوال ثلاثين يوما  
في السنة و هرا درانخمة لمدة عشرة أيام أخرى ( وهو ما يعادل الاجر

اليومى لعمل) (٢٢) ، ويستطيعون أيضا أن يتالوا ٢ أوليل « كثير يكون »  
ربما لحوالى ستة أيام ، هى مدة الاجازات العلة فى السنة (٢٣) .

والنتيجة التى وصلت إليها والتى لا تبدو عظيمة ، لكنها لا تتفق وبعض  
التصورات الخطاطة الشائعة ، وهى ان من بين مجموع السكان البالغ عددهم  
واحد وعشرون الف مواطن ، كان من بينهم حوالى اثنى عشر ألفا ،  
أى ٦٠ ٪ . يتكسبون قوتهم بالعمل فى ملكيات صغيرة للغاية تبلغ خمسة  
أفدنة فأقل ، و كمال مهرة أو تيجار يعطونهم خمسة ضيد فأقل ، أو  
كجمال يومية .

ولنعد الآن إلى التسعة آلاف مواطن ، و الأربعين فى المائة من عدد  
السكان ، الذين يملكون أكثر من ٢٠ مينا وكان عليهم ، فيما بين  
العشرين والستين من العمر ، أن يخدموا كمويليتاى ( ويخضع أغنى الف  
بينهم كفرنسا ) وإلى لا ذكركم بأن رقم تسعة آلاف هذا قد ثبت صحته  
بالنسبة لعام ٣٢٢ . ومن الغريب حقا ، أنه عندما فسر رقم و الخمسة  
الآف ، فى ٤١١ ق . م . على أنه يشير إلى أولئك الذين كان عليهم اعداد  
علمهم الحربية ، فإن ذلك الرقم قد عاد ليكون تسعة آلاف (٢٤) .  
وقد يكون محض اتفاق أن يكون عدد المويليتاى فى عام ٤١١ تسعة  
آلاف ، ونفس العدد فى ٣٢٢ . ولكنه يبدو كما لو أن التوزيع العام  
للثروة كان ثابتا تماما خلال القرن الرابع . ان الأرقام القليلة التى بين  
أيدينا عن الجيوش التى أرسلتها أثينا إلى المعارك على فترات خلال القرن  
الرابع لا تختلف فى أنهم كانوا أقل من تسعة آلاف بكثير (٢٥) والأرقام  
التي أوردها ديودورس عن الحرب اللامية فى ٣٢٣ تعطينا رقم ٧٨٥٠  
صبة آلاف وثمناثة وخمسين لمن ترواح أعمالهم بين العشرين والأربعين  
سنة (٢٦) ؛ تحقق فى تقديرى ومجموع عام يتكون منه تسعة آلاف  
مواطن من المويليتاى من مختلف الأعمار على فرض ان فرق الميليكي  
الذين توفرت لهم نسبة الملكية والسكن كان عليهم أن يقوموا بالخدمة ،  
وهو ما نعرف صحته من كسنوفون (٢٧) .

ان هذا يتوقف على تقسيم الشعب حسب السن وهو ما لدينا عليه

شواهد أكيدة وإن كانت ضئيلة ، فهناك ثلاثة نصوص تبين أنه حوالي ٣٣٠ ق . م كان تعداد طبقة الشباب ، وبالذات شباب الموبليتى فيما بين ١٨ و / ١٩ حوالي خمسمائة شاب (٢٨) ، ويوضح من نص آخر أنه في ٣٢٥ / ٣٢٤ ق . م . بلغ عدد القضاة أى المواطنين من طبقة الموبليتى الذين أحرکوا من الستين مائة وثلاثة قاض بالقبض (٢٩) ، وتبدو هذه الأرقام ملحلة إذا ما قورنت بسجلات التعداد في إنجلترا الحديثة ولكن برن (A.R. Burn) قد بين حليطاً أن التعداد الرئيسى لأفريقيا الرومانية وقرطاجة الرومانية ومناطق أخرى متعددة في ظل نظام البرنكبات (Principate) لم تكن مماثلة لأرقام إنجلترا الحديثة بل تماثل أرقام تعداد الهند في مطلع هذا القرن (٣٠) ، وليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الأحوال في أثينا وأتيكا في القرن الرابع ق . م . كانت أحسن بشكل محسوس مما كانت عليه قرطاجة وأفريقيا تحت حكم البرنكبات ، وفي الحقيقة أننا إذا ما طبقنا الرسم البياني الذى وضعه برن على الأرقام الأثينية المذكورة لوجدناها متفقة بشكل صائب ، (٣١) والنتيجة الرئيسية لتبديدها المطبق على الأرقام الأثينية تدل على أن الأثينيين قد عانوا من منسوب عال دائم الوفيات فيما بين من العشرين إلى الستين ، حتى كان من يعمر إلى سن الستين من بين كل خمسمائة شاب في سن العشرين ، أى أربعين سنة بعد هذا ، لا يزالون إلا قليلا عن مائة فإذا ما بلغ الرجل من الستين كان من المسير عليه أن يعيش بسهولة عشر سنوات أو خمس عشر سنة أخرى . وليس هناك تعداد قديم يسجل نسبة وفيات الأطفال ولكن يبدو أنها مرفوعة على الأكل كسبة الوفيات بين الشباب . وعلى ذلك فلا بد أن كان عدد السكان من صغرى السن جدا يستأثر الأطفال بنسبة مئوية كبيرة منهم .

لم يكن الحد الفاصل بين الموبليتى والنيكس بالطبع يينا ، ولابد أن كان خارج هذا الحد كثير من الموبليتى الفقراء إلى حد ما . وفي « ميدباي » يعتبر ديموستينيس للمحلفين مرتين عن تقديمه للمحكمة ستراتو من فاليروم (Strato of Phalerum) ، أحد الموبليتى ، الذى نظم في كل الحملات التى استلحق إليها فريق رفقاء منه ثم أصبح في النهاية حاكما « انه رجل فقير

بلاشك ولكنه ليس وغداً ، (٢٦) ثم ان ماتثيوس عندما اجمع الديم  
 اللى يتجر إليه التجنيد رأى كثير من زملائه المولايى الفقراء لا يستطيعون  
 حتى توفير نفقات رحلتهم ، فظم اكتساباً ليد كل منهم ثلاثين دراهمة (٢٧) ..  
 ومرة أخرى يتوفر لإرشادنا بعض البيانات الإحصائية ، فللراطين  
 المكلفون بأداء الايسفورا ، أى حرية الحرب على الملكات ، كانوا  
 منتظمين في ٣٧٨ / ٣٧٧ ق . م . في مائة مجموعة أو سيموريا (٢٨) ..  
 وفي عام ٣٥٧ - ٣٥٦ طين نظام السيموريات على التريارلوجيات ،  
 أى واجب التكيف بمركب حرية لمسة صام ، وقسم  
 الألف ومائتان شخص ، المضمون لادها إلى ٢٠ سيموريا . (٢٩)  
 وكانت مهمة السيموريا للكلفة يجمع الايسفور ومهمة السيموريا  
 التريارلوجية متشابهتان ، وهى جمع مال من الأعضاء ، وأنه  
 لاقرضى مقبول ذلك الذى يرجح القول بأنه كان قد قرر تقسيم الألف  
 ومائتين تريارلوجوس القادرين على هذه المهمة إلى سيموريات تتألف كل منها  
 من ستين شخصاً بعدما اتضح أن عدد الستين جاء مناسباً في سيموريا الايسفورا ..  
 فان كان الأمر كذلك يكون عدد المضمون للبح الايسفورا حوالى ستة آلاف  
 شخص . وهناك دليل على أن خمسة وعشرين ميلاً كانت وحدة قياسية  
 لتحديد الايسفورا (٣٠) ، وهو ما يستخلص منه أن للواطين اللين كانت  
 في حوزتهم ممتلكات تقدر بأقل من هذا المبلغ كانوا يعفون من الايسفورا ،  
 فلذا صبح ذلك تبرز نتيجة هامة هى ان كان هناك ثلاثة آلاف مواطن ممن  
 يمتلكون بين عشرين وخمسة وعشرين ميلاً ، أى مزرعة بها مترو وغزن مساحتها  
 من خمسة إلى ستة أفدنة .

والآن نأتى إلى الستة آلاف مواطن اللين قدرت أملاكهم بخمسة  
 وعشرين ميلاً فأكثر ، واللذين كانوا يخضعون للبح الايسفورا . لدينا الشاهد  
 فيما يخص القيمة من ديومستينيس ، على أن معظم هؤلاء كانوا قراء نسيباً ،  
 فعند تدينده بقسوة اندرونيون وتيموكراتيس في جمع للمخلف من الايسفورا ،  
 يشير شفقة المحكمة على ضحاياها بقوله : أنهم « مزارعون يقاسون  
 ويشقون ، ونظراً لنفقات تربية أولادهم والنفقات المنزلية وغيرها من المطالب .



الطلة قد غرقوا في متاعرات ديون الإيسفورا ، ( ٢٧ ) وهو يصور  
اندروتيون وتيموكراتيس يتزعان الأبواب ويحلان الأغطية ويجزان على  
الحامدة إذا ما كان لأحدهم خادمة ( ٢٨ ) . فإن صدق مايقوله ديومثينيس  
فإن بعض الستة آلاف من دافى الإيسفورا كانوا يصجون عن شراء جارية  
واحدة تساعد في أعمال المنزل .

وهناك دليل تعدادى يؤيد ديومثينيس ، فحسب مايقوله بوليب بلغ التقدير  
الكلى للضرائب أتیکا خمسة آلاف وسبعمائه وخمسون ثالث ، بينما بلغ  
ستة آلاف ثانت حسب تقدير فيلوخوروس وديومثينيس ، فأتى أخذ بالرقم  
الأخير حيث انه الأتمب ، وقد ناقشت في مكان آخر ماذا يعنى تعبير :  
( التقدير الكلى للضرائب ) أو ( تقدير ضرائب الدولة ) وماكرر فقط  
ما وصلت إليه من نتيجة من أنه يمثل نظريا مجموع القيمة الطلة الملكية في  
كافة صورها ، ارضا كانت أو منازل أو مجهودات شخصية عيلا كانت  
أو قنلا أو استثمارات ، التى كانت في حوزة الستة آلاف فرد الذين يدفعون  
الإيسفورا والذين قدرت ممتلكات كل منهم بما يزيد عن خمسة وعشرين  
مينا ( ٢٩ ) : لقد رأى بعض مؤرخى الاقتصاد أن هلا الرقم ضئيل  
لكنه ينبنى - فيما أعتقد - أن يؤخذ على علاته . فمن المحتمل أن كان  
ذلك تقديرا منخفضا ، لأننا إذا ما أخذنا بالتلميحات العديدة للخطباء ،  
كان الاستثناء وليس القاعدة أن يكشف دافع الضرائب الأثنى عن كل  
مايمتلك ، وإن كان من الصعب على أية حال إخفاء الأراضى والمنزل . وربما  
كان هذان هما الممتلكات الرئيسية . إلا أن تخفيض تقدير العيد سواء  
من ناحية العدد أو القيمة كان ممكنا ، وكذلك إخفاء الأموال السائلة  
والقروض ، كما كان هناك بعض التهربين وهم أحد أسباب حكم الإرهاب  
الذى عرف عنهم ممارسته على خوى الثراء ، وقد يرجع إلى أن معظم  
الأثرياء قد أدركوا أن تقدير ضريبة الإيسفورا الخاصة بهم لن يكون  
موضع نقاش .

وإذا ما بلغت الممتلكات الخاصة للضريبة بالنسبة لستة آلاف فرد

مبلغ ستة آلاف ثالث كان متوسط ما يملكه الفرد ثالث واحد ، ولكن كما سنرى فقد كان من بين الثلاثمائة الذين كانوا مسئولين عن جمع الأيسفورا أفراداً يملكون أكثر من خمسة عشر ثالث ، ومن بين الألف ومائتي المقيدين في كشوف التريارارخيا علة لا بأس به ممن يملكون حوالى خمسين ثالثات وعلى ذلك فلا بد إذن أن متوسط ثروة النصف الأقل ثراء من الستة آلاف أو الثلاثين كان أقل بكثير من ثالث واحد ، وإن عدداً كبيراً منهم يمتلك ما بين خمسة وعشرين وثلاثين مينا ( نصف ثالث ) وقد يكون هؤلاء الفلاحون الفقراء هم من كان يعينهم ديموسثينيس .

ومنا نتناول الطبقة العليا الأثنية التي تنتمي إجمالاً إلى الألف ومائتين للمقيدين في كشوف التريارارخيا : لم ينص على أية شروط تتعلق بالأمالك تؤهل للخدمة في التريارارخيا ، وكان المفروض أن تحوى القائمة أغنى ألف ومائتي فرد من بين الأثينيين . ونحن نعرف الشيء الكثير من معظم أفراد هذه الطبقة ، إذ كانوا في تنازعهم فيما بينهم على للبراث والتريارارخيا والبيتورجيا والصلاق ... الخ . يسارعون إلى الاستعانة بكبار كتّاب الخطب مثل ليسياس وإيسايوس وديموسثينيس ، ورغم أن كثيراً من الوقائع التي قلعت للقضلة كانت بلا شك « كاذبة » فلا بد أنها كانت هامة وبالتالي فقد كانت تقدم لنا صورة واقعية .

ذكر إيسايوس في إحدى خطبه أن ديكايونجيس استحق ميراثاً إيجاره السنوى ثمانون مينا ، ولكنه لم يكن من بين القائمين بالتريارارخيا قط ورغم اضطلاح غيره بهامن ثقل ممتلكاتهم « رأس مالهم » مما يلحقه ديكايونجيس من الإيجار ( دخل ) (٤٠) . ويومئ إيسايوس بأن أى فرد ينبغي أن يكون تريارارخوس إذا ما ملك أقل من واحد وثلاث ثالث . ونظن أنه لو كان للمبلغ أقل من ذلك للذكر أمثلة . وفي حديث آخر يتكلم إيسايوس عن « الخمس ثالثات » أى الثروة التي تؤهل للقيام بأعباء التريارارخيا ، كشيء جدير بالامتلاك (٤١) . إن مبلغ « ثالثات لا بد أن كان يزيد كثيراً

عن مستوى الملكية الكافية للتريلارخيا ، إذ لو كان هذا هو متوسط النصاب لكان الألف والمائتان رجل المسجلون في كشف التريلارخيا فيما بينهم يتكون  $1200 \times 5 = 6000$  ، ثالث ، أى ما يعادل «التقدير الكلى للضرائب اتيكا» ، دون أن يتروكا شيئا على الإطلاق للأريمة الآلاف وثمانمائة شخص القاعين بالأيسفورا ليخفوه . أما اذا كان متوسط للملكية للفردي من القاعين بأعياء التريلارخيا لا يزيد عن 3 ثالثت لبلغ مجموع تقدير الضرائب للألف ومائتين 3600 ثالثت ، وبذلك لا يبقى للدهى الأيسفورا الآخرين إلا 2400 ثالثت ، أى يحصل لا يزيد على  $\frac{1}{4}$  ثالثت أو 30 مينا لكل فرد ، فلو أن المتوسط كان 3 ثالثت فإن هذا يعنى أن الغالية لا بد وأنها ملكت أقل من هذا المبلغ مادام قليلون قد عرفوا بأنهم كانوا يملكون أكثر من ذلك بكثير ، إن عملاء ايسايوس الذين يتكون ثروة ترواح من  $\frac{1}{4}$  وه ثالثت إلى 4 ،  $\frac{1}{4}$  و 3 و  $\frac{1}{4}$  حتى  $\frac{1}{4}$  هؤلاء هم خبير من يمثل أغنى الأعضاء في قائمة التريلارخيات<sup>(٤٢)</sup> ، وعندما يشكو ديموستينيس من أن بعض الملكيات التي لا تزيد قيمتها عن الثالثت الواحد أو الأثنين ، يباعها أثناء من القصور ، قد تضاعفت قيمتها مرتين أو ثلاثا مما لنفسها لمحات الليتورجيا إنما يلو وكأنه يتكلم في كثير من المبالغة ليشعر المحكمة بفلسفة ثروته المفقودة<sup>(٤٣)</sup> . والحقيقة ، كما يلو ، أن ملكية 2 ثالثت لو أقل كانت مما يلوح في سجل التريلارخيات .

كان هناك بلا شك رجال أغنى من هذا تجلهم بين الثلاثمائة ، القادة ورجال الصف الثاني ورجال الصف الثالث *tristates, deuterotri, triotri* في سموريات الأيسفورا المائة . وهنا أيضاً لا يسأل عن شروط خاصة بالملكية . والثلاثمائة كانوا هم أغنى 300 مواطن بين رجال أثينا وأتى تسجيلهم عن طريق القادة ويمرر العظمى في اختيارهم بلعوى قلم في المحاكم عرفت بقضية الأنيلوسيس *Anidosis*<sup>(٤٤)</sup> وتشير أحاديث ديموستينيس ضد ألفوبوس إلى أن تقدير الضرائب على أساس خمسة عشر ثالثت إنما يضع المرء في حداد أعلى من يلغون ضريبة الأيسفورا . وأن قليلا جدا من كبار الأغنياء مثل تيموثيوس ابن

كونون هم اللعين أدرجوا في هذه الطبقة : وقد ادعى أن أوصيائه هم اللعين أدرجوه في هذه الطبقة وجعلوه رئيسا *πρῶτος* على سيموريته ، ولم يكن ذلك على مستوى ضرائب منخفضة بل على أعلى للتخفيضات الضريبية ، حتى أتى دفعت خمسمائة درانمة من خمسة وعشرين مينا ، ومهما كانت تعني هذه الكلمات التي انحطقت في تفسيرها الآراء فمن الواضح أن ديموستينيس قد أشار إلى أن الرؤساء المائة السيموريات كانوا يمتلكون بنبر جطل ثروات قدر كل منها بخمسة عشر تالنت (٤٠) وأقل من ذلك بكثير أفراد الصف الثاني والثالث اللعين شكلوا بقية هيئة الثلاثمائة .

ونظرا لذلك فمن الحكمة الارتياح في الأرقام الكبيرة المذكورة عن بعض الثروات الأغنية . ويعلم لسياس للحكمة في خطبة هامة من الأخط بلوقام متقولة سمعا ، فقد ذاع عن نيكياس أنه كان يملك مائة تالنت بينما لم يرث ابنه نيكرا تومس غير ١٤ تالنت ، وكان المظنون أن إسخوماخوس ، مستنصلح الأراضي ومالكها وبطل *Oeconomicus* لأكسنوفون يمتلك ثروة قدرها سبعين تالنت رغم أنها لم ترد عن العشرين تالنت (٤٦) . لقد تكونت أحيانا بعض الثروات الضخمة فضلا أبلى كونون بلاد حسنا في خدمة الملك العظيم وترك أربعين تالنت (٤٧) ، وقد يواى الخط في مناجم القضة فضيضة بثروة خيالية ، وحين صاغر ليكورجوس يمتلكات ديفيلوس ملترم لاوريوم المحظوظ لخالفته قانون التلعين ، أقي المخرانة بمائة وستين تالنت (٤٨) ، كما أن شخصا يدعى ابيكراتس واتاه الخط العظيم بان حفر بئرا متجا خارج المنطقة المحلدة في لاوريوم ، وقد ذكر أحد الرواة أنه جمع (مع شركائه اللعين كانوا أئري أغنياء المدينة ) ثلاثمائة تالنت قى على ثلاث سنوات من هذا المنجم الخالص الذى لم يبلع عنه ايجرا أو ضريبة (٤٩) . وقد تنوقل عنه أن ثروته قدرت بعد ذلك بستمائة تالنت . (٥٠) ولكن أكثر ثروة وصلنا عنها بعض الأخيار الأكيلة تلك التي جمعها باسيون صاحب أحد البنوك ، الذى ترك مصنع حروع ربحه السنوى الخالص تالنت واحد فضلا عن خمسين تالنت تحققتها القروض وأرض تبلغ قيمتها عشرين تالنت ، أى بلغت في مجموعها من خمسة وسبعين إلى ثمانين تالنت (٥١) .

وورغم أن مثل هذه الثروات كانت أوضاعا استثنائية للغاية إلا أنه يبدو أن القول بوجود تجمع كبير للثروة بين أيدي قمة المجتمع الأثني حتى وهذه الطبقة تشمل فريقا صغيرا يقرب من ثلاثمائة عائلة . وعلى أية حال كان هذا ما يعتقده ديموسثينيس في الجزء الأخير من حياته ، فقد أشار إلى أنه في ظل نظام التريارارخيا القائم ، تحمل الأغنياء نفقات ضئيلة ؛ بينما أنهك تماما للمواطنون ذوى الثروات المتوسطة والصغيرة . كان هذا راجعا من ناحية إلى الطريقة المحففة ( أوريا لعلم وجود طريقة ما ) ، حيث كان على كل فرد في سجل التريارارخيا أن يسهم بتصيب متساو ، لا حسب ثروة كل منهم . ولكن ديموسثينيس في إصلاحه للتريارارخيا لم يعمل فقط للدفع يختلف باختلاف الثروات الأمر الذى ينتج عنه كما يقول « أصبح الرجل الغنى الذى كان عليه إذ ذاك واحد من ستة عشر من التريارارخيا أصبح مسئولاً في بعض الأحيان عن مئتين كلمتين » . (٥٢) بل يبدو أنه أتى بعبء التريارارخيا كاملة على هيئة الثلاثمائة التى قسمت إلى عشرين سيموريا تتألف كل منها من خمسة عشر عضوا (٥٣) وهذا يوحى بأنه اعتقد أن ثلاثة أرباع المسجلين في التريارارخيا كانوا أفقر من أن يضطلعوا بشيء ذى قيمة للأسطول دون أن يتكبدوا الكثير في سبيله ، في حين أنه ارتأى أن الربع الباقى نهض بالعبء دون عناء مما كان نتيجة تحسن قوة البحرية بشكل ملحوظ .

لكن أين لهذه العائلات الكبيرة هذه الثروة ؟ إن الرجال الذين ذكرتهم لا يمثلون في مجموعهم كافة الحالات ، فقد كان هناك طبعا أثينيون آخرون غير كونون ممن جمعوا ثروات طائلة كفاءة مرتفعة تعمل في خدمة للملك العظيم أو أحد ولاته ، أو في خدمة ملوك مصر الثائرين أو رؤساء تراقيا . كما كان هناك مقالون آخرون غير ابيكراتيس وديفيلوس اللذين كونا ثروات من مناجم الفضة في لادريوم . وقد كان باسيون حالة فريدة ، فأصله عبد وأصبح أجنبيا مقبلا ( ميثيكوس ) معظم حياته ، وقد كون ثروته بطريقتين خاصيتين بالأجانب المقيمين : بالعمل كصاحب مصرف ، وإدارته على نطاق واسع لمصنع قوامه من العبيد (٥٤) : كما فعل كيفالوس من سيراكوز من جيل مضى (٥٥) :

ولابد أنه قد اشترى أرضه في أواخر حياته عتلا صار مواطنا . وقد  
بدا للجميع غريبا أن يمتلك ديموشثينيس الأكبر ثروة قوامها مصنفين يعمل  
فيها المييد وأمول واستثمارات فقط دون أن يمتلك قدانا واحدا من الأرض ،  
والمرء أن يشكك في كونه عصاميا إذ لم يشر ديموشثينيس إطلاقا لأسلافه .

ويبدو تيموثيوس بن كونون في خطاب ديموشثينيس كإقطاعي كبير لديه ،  
إلى جانب أملاكه في السهل Plain ، ممتلكات أخرى يستطيع رهنها مقابل  
سبعة تالنت (٥٧) ، ولم يكن في حوزته احتياطي كبير من المال مما اضطره  
إلى الاقتراض من صاحب البنك باسيون بعد أن قلم أرضه رهنا ، وفي  
متنصر المعرمل باسيون على امتلاك الأرض حتى أن أبولوودوروس ، ابنه  
الأكبر الذي عرف بإسرافه قد ظهر بملئ ذك كإقطاعي مرموق يملك الأرض  
في ثلاث قرى و Demes (٥٨) إلا أنه مثل تيموثيوس لم يمتلك أموالا مائلة .  
وإذا كانت هذه الثروات الكبيرة قد تحولت إلى أراضي في الجبل الثاني فمن  
الحصل إذن - على ما يبدو - أن معظم الثلاثمائة عائلة كانت من ملاك الأراضي  
ومن المؤكد أن كان اسخومناخوس صديق كستوفون مزارعا مثابرا ودعا ،  
وقد تركه عشرين تالنت (٥٩) : كذلك امتلك فايبيوس Phacippus  
الذي كان يجب أن يكون من بين الثلاثمائة دون نزاع (حسب حديث لديموشثينيس) ،  
امتلك ضيعة واحدة تزيد مساحتها ، حسب المقاييس الاثينية ، عن أربعين  
ستاد (حوالي ٥ ميل) لم يكن يصلح منها للزراعة غير ربعها فقط ، إذ لم  
يحصل منها على أكثر من ألف ميدين من الشعير : كما كان بها من أشجار  
الكروم ما ينتج أكثر من ثمانمائة مترتيس ( ٤٠ usetpils : ثرا تقريبا ) من  
النبيذ ، ولكن يبدو أن معظم المقاطعة كان يورا مليئا بالأعشاب اليابسة إذ  
استعمل فايبيوس ستة حمير تحمل منها الحطب للوقود ، ويقدر ما كان يبيعه  
منه بمبلغ اثنتي عشرة دراخمة في اليوم (٦٠) . وقد تذكرنا هذه الحقائق  
بأنه حتى أفنى الاثينيين كانوا قراء نسيا .

وفي أحاديث إيسايوس ذكرت بالتفصيل ست ثروات للطبقة المتوسطة  
تتراوح بين أكثر من خمس تالنتات إلى أقل من ٢ تالنت ، ويبدو أن مقاطعة

تيمارخوس كما وصفها ايسخينيس تلخل في نفس المربية . والنموذج موحد دائماً ، فالبنو الأسامي دائماً مزرعة أو مزرعتان صغيرتان مع غنارن أحيانا ( وعله كان ينشؤها صاحب للزراعة ) وأحيانا بدون غنارن ( ربما تؤجر لمستأجر ) وعادة تشمل الملكية المنزل وذلك في أثينا أو في الديلم . أما الملكية في المدينة فقد تكون أحيانا حملا عاما أو ملحورا أو حاة . ولما ما يستمر القليل من المال ، وأحيانا قليل من العيد الحرفين ، فقد امتلك ابوكسيمون بعض العمال أصحاب الحرف بينما امتلك كيرون بعض العيد الذين يؤجرهم ، وامتلك تيمارخوس تسعة أو عشرة من الدباغين يأتي له كل منهم ٢ أول يوميا ، وذلك عدا حدين من المهنيين (١١) . ولا شك أن كان هناك اثنيون من هذه الطبقة تقوم ثروتهم على أسس مغايرة ، فكانوا أساسا يستمرونها إما في القروض أو في العيد ، لكننا لا نسمع عنهم كثيرا . ويروى كسنوفون أن سقراط قد ذكر أن خمسة اثنيين كانوا يعيشون بصفة رئيسية على مجهود عبيدهم الصناع ، ولم يكن من بينهم كما يقول سقراط إلا واحد اضطلع بالهام العامة (الليتورجيا) - وعاش الآخرون - عيشة رذلة (١٢) وقد يرتاب المرء في أن ملاك عبيد المصانع كانوا عموما من طبقة متواضعة وأن أغلبهم كان دون شك من الصناع للمهرة الناجحين .

إن ملاك العبيد الكبار مثل نيكياس لم يظهروا في القرن الرابع حتى في النتائج (١٣) . وكذلك لم تشغل مناجم الفضة في لاوريوم بعد الحرب البيليكية إلا قليلا وذلك لدى جيلين ، وهو ما نعلمه من كسنوفون في Vocation وما تبقى من أجزاء نصوص حسابات للدينين Poloni (١٤) . ونسمع في ذلك الوقت عن بعض المواطنين الأثينيين الذين كانوا يعملون بأيديهم في المناجم ، ويميز كسنوفون من ضمن ملاك العيد العموميين الذين عرض لهم بين أولئك الذين نشأوا بالمناجم وتعلمت بهم الفن « وبين آخرين يعزفون أو يصيرون من العمل بأيديهم ولكن يسرهم أن يكسبوا قوتهم كحرفين » (١٥) . وقد افتخر أحد عملاء ديموستينيس بقوله « في الماضي جمعت مالا كثيرا من مناجم الفضة عاملا وكادحا يلى » (١٦) . وعلمنا يستأجر الأثينيين مناجم غالبا ما كان يدير العمل فيه بالعيد . كما عرفت نسبة كبيرة من

المستأجرين المذكورين بأنهم من أصحاب الأملاك . وعلى أية حال لم يكن من الضروري أن يكون عدد العبيد المستغلين لذلك كبيرا : ونعرف عن باتثاينيتوس ، وهو أحد المستأجرين أنه امتلك ثلاثين عبدا ، وهؤلاء كانوا إلى جانب ورشة صناعية كل ممتلكاته ، إذ امتلأان بفصانها ليشتري للتراما ، (١٧) كما أن ابيكراتيس صاحب المناجم ، اللواسع الثراء الذى قيل أن ثروته بلغت مائة تالنت قد اشرك معه في بداية حياته و كل أثرياء المدينة تقريبا ، لحاجته على ما يبدو ، ان يساعوه لشراء مايكني من العبيد والإنفاق عليهم لاستغلال منجمه (١٨) .

لقد صورت مجتمعا ، الثروة فيه موزعة بالتساوى ، وفيه التفرج من الثرى إلى المحتاج ، متناسبا للغاية فيما عدا قلة كانت نسبيا واسعة الثراء مقنطرة تبرع على قمة المجتمع ، وقلة أكبر من عمال اليومية في السفح ، كذلك صورت مجتمعا فيه الاغلبية العظمى من الإقطاعيين ، إلى الفلاحين الذين يعملون فى اقطاعات صغيرة تعتمد فى معظم ثروتها على الأرض : وهذه النقطة الأخيرة لا يمكن اثباتها تماما وان كان يساندها وضع قانونى إلى جانب الدليل الذى سبقه فى سبق : إن امتلاك الأرض (والمقار) كان ميزة قاصرة على المواطنين فقط ، وناحرا ما كانت تعطى للغرياء (١٩) . وقد كان هناك عدد كبير من الغرياء المحييين بصفة دائمة فى اتيكا يقارب عددهم نصف عدد المواطنين تقريبا حسب تعداد ديمتريوس القالىرى ، وكانوا محرومين من امتلاك الأراضي أو المقار وعليهم أن يكسبوا حياتهم من الصناعة والتجارة .

ولا أقول بالطبع أن نشاط الأثنيين قد تساوى ونشاط الأجانب المقيمين ، فمن بين الغرياء الذين حصلوا فى ٤٠١ على حقوق المواطن ، كان هناك عدد من عمال الأراضي (فلاحين γεωργοι) ولست أحنى البستانى (κηπουρος) فمن المحتمل ان كان هؤلاء مزارعين مستأجرين أو عمال زراعيين (٢٠) . ومن جهة أخرى نعرف لحد أصحطب البنوك ويديعى أرمستولوخوس الذى كان أثينيا ، روى عنه أنه امتلك أرضا (٧١) ،



أما غيره من أصحاب البنوك المعروفين لنا فقسمة كبيرة منهم كانوا بلا شك من الغرباء المقيمين ، معظمهم من العبيد المحررين غالباً (٧٦) . ونسنع أيضاً عن آخرين أثينيين هما ديودوتوس وديوجيتون كانا تاجرين ، ترك الأول ثروة نظائر أى ثروة أخرى ذكرت لأثيني ، فقد بلغت ثلث ثروتها على رهنات و ٧٢ تالنت أخرى مستثمرة في قروض بحرية (٧٧) . ثم هناك أندوكيديس الذى عمل بالتجارة أثناء فتيه (٧٨) ، وهناك رجلان أو ثلاثة يحوطهم الغموض (٧٩) . أما غير هؤلاء من التجار وقياطنة البحار الذين نلقاهم فقد كانوا ، إذا تبينا نشاطهم ، أجنب أصلاً (٨٠) ، ولبطل تقريبا كان كل من أمدم بالقروض البحرية : يشذ عن هذه القاعدة ديموستينيس الأكبر وحده الذى استثمر ٧٠ مينا ، أى حوالى ٣٠٠ من ثروته ، في مثل هذه الضمانات التجارية (٨١) . ويبدو ان لم يكن للميتكى ضيق ظاهر في الصناعات ، على الرغم من أن أكبر مصنعين معروفين قد كانا لرجلين من أصل أجنبي ، يضم أولهما أكثر من مائة عامل ويملكه كفالوس السيراكوزى ، والآخر يصل ربحه السنوى الخالص ثالث ويملكه باسيون أحد المصنعين (٨٢) :

إن البناء الاقتصادى للمجتمع الأثينى يساعد على توضيح السبب في أن الديمقراطية الأثينية كانت بمقارنتها بالديمقراطيات المعاصرة الأخرى ، محافظة ثابتة تماماً ، فما من اقتراح قدم لإعادة توزيع الأراضى مثلاً (γῆς ἀνοδοσμός) أو الإغفاء من الديون (χρεὼν ἀποκοπή) وهو ما فعلته الديمقراطيات الأكثر نزوعاً للتغيير الثورى ، وهذا مفهوم جيداً في مجتمع قسمت فيه لللكيات على نطاق واسع وخاصة الأراضى . وكذلك لم يظهر في أثينا مطلقاً مبدأ تحرير العبيد بقصد توري (δουλῶν ἀπαλευθέρωσις ἐπὶ νεωτερισμῷ) وهو ثالث الاضطراب الثورية التى حفظ (٨٣) فيليب والامستكر المدن اليونانية منها في حلف كورنث ، وفي لوقات الضرورات الوطنية عازمت الجمعية على تحرير العبيد ، فلكى تيسر تزويد الأسطول الذى كسب معركة أرجنوساى بالرجال استلحق جميع العبيد اللذين بلغوا سن التجنيد على وعدٍ حتى بأن توهب لهم حريتهم بعد ذلك (٨٤) . وبعد هزيمة خيبرونيا قدام هيريليس اقترحا دحا فيه إلى تحرير العبيد من أجل النخاع عن أثينا وقلم بالعمل على ذلك ، ولكن

عندما مرت الأزمة خملت الحركة ، وإن كان أصحابها قد والاهم دون توفيق (٨١) . ومفهوم أن تصوت جمعية بأقلها ، فيها نسبة قليلة من أصحاب العبد من أجل تحرير العبد في حالة الطوارئ والأزمات القومية ولكن الطبيعي أن يسود احترام حقوق الملكية .

إن الأسلوب المحافظ للديمقراطية الأثينية يساعد بدوره على تثبيت استقرارها ، ففي معظم الدول المعاصرة لم يتوقف صراع الطبقات ، والثورات للضادة ، إحداها ترى إثر أخرى . إن أثينا منذ إقامة الديمقراطية الكاملة في ٤٦١ إلى أن طوح بها نائب الملك أنتستاتير المتلون في ٣٧٧ لم تشهد الاثنتين في ٤١١ و ٤٠٤ وكلتاهما كانتا قصيرتي الأمد ، والأخيرة فرضها الجيش الاسبرطي المنتصر تساتلها حطية اسيرطة ، وقد وجدت في كل العصور قلة من الأكرياء المتقنين اللين يكرهون الديمقراطية ، غير أنهم لم يلقوا في الظروف الطبيعية عوناً من طبقة الهوليتاي المتوسطة أو حتى من بين طبقة التريارارخيا العليا . وفي ٤١١ عندما اهتزت هيئة الديمقراطية اهتزوا عبقاً من جراء كثرة صقلية لحجبت الطبقتان الوسطى والعليا الحائقتان على استمرار تحصيل ضريقتي الأيسفورا والتريارارخيا التي تطلبتها الحرب الطويلة ، احتججا على برنامج الخمسة آلاف الذي يركز على أساس ولع من الأوليجارخية ، ولكن تلك التجربة الدستورية التي أنشأ عليها ثوكيديدس ثناء كبيراً كانت قصيرة الأمد ، ومرة أخرى في ٤٠٤ عندما خسروا الحرب حتى الثلاثون في أول الأمر بصفيد الطبقتين العليا والوسطى ، ولكن سرعان ما قبلوه بمسلكهم التسني العنيف ، والنتيجة أن حاربت طبقة الهوليتاي في جانب الديمقراطية في الحرب الأهلية التي أعقبت ذلك . كما قلم زعمائهم بلور . فلم في إعادة بناء الديمقراطية ، وحتى في هذه الظروف لم يعمل أحد على الأخط بالتأثر أو الصنادرة ، ومن هنا سادت الديمقراطية دون متزوع . كانت مهمة الديمقراطية في نظر الأثينيين هي إقامة حكم القانون وحماية الملكية ، وهو الأمر الطبيعي عندما يكون معظم المواطنين ملاكاً وهذه الحقيقة قد رغب فيها الطبقات الثرية .

وفي ظل اقتصاد كالذى وصفه يمكن أن تساهل : كيف حافظت أثينا على توازن للدفعات مع بقية العالم ؟ لسوء الحظ - يستحيل حتى العمل على تقدير أرقام الصادرات والواردات ، ويستطيع المرء فقط أن يبرز أولاً أن للدفعات لابد وأنها توازنت بدقة ، إذ لم يكن هناك نظام الاعتماد الدولى ، وكانت للعملة على أساس الدفع القضى . ثانياً أن قائمة حساب الواردات لابد وأن كانت كبيرة جداً ، فالقمح المستورد مقدراً على أساس ثمانية ألف ميلين سنوياً ، بسعر خمسة دراهمات ، وهو السعر العادى ، لابد وأنه تكلف وحده حوالى مائة وخمسين تالنت ، فضلاً عن غيره من المواد الغذائية التى استوردت على نطاق واسع مثل السمك للملح ، وكذلك الخشب ، الذى كان ضروريا لإقامة المنازل بل وبناء السفن الذى يتطلب أيضا القار والقصب والكتان وكذلك دعت الحاجة إلى استيراد الحديد والبرونز للاستهلاك الداخلى ، وكما دعت الحاجة للمصنوعات التى تعد للتصدير ، هذا بخلاف مواد الرف التى تحتاجها تلك الصناعات كالعاج الذى استخدمه ديموستينيس الأكبر لينين به سرره . وأخيراً كان جل العيد مستوردين قهريا .

ومن جهة أخرى كانت هناك مادة زراعية هامة للتصدير هى زيت الزيتون ، ولعلنا سمعنا عن التيل . ورغم شهرة الثين والعمل بالبوذة فلم يكونا فى حداد للواد التجارية ذات الأهمية . وقد اشتهر بالطبع من بين الصادرات الخرف الأتيكى الذى ربما طغى بمئاته على منتجات فنية أخرى ذات مستوى عال كالأطباق الفضية والأثاث . ولا يفوتنا أن نذكر شيئا من الصادرات غير العينية - مثل أرباح القروض البحرية للدفوعة فى أثينا ، ثم نفقات زوار المدينة من تجار وغيرهم . ولكن كثيراً مما تشتمل عليه قائمة الحساب كان يدفع تقديراً بالدراهمات الضرورية من فضة متاعم لاوريوم ، كما يدل على ذلك يوضوح المقادير المائلة من الدراهمات الأثينية التى حُر عليها فى تركيا والبيسفور وآسيا الصغرى وسوريا ومصر . وخلال النصف الأول من القرن الرابع عندما لم يكن لتاجم الفضة نشاط كبير لابد وأن تضاعفت أهمية هذا المصدر وإن ظل كستوفون يردد فى *Vociferantia* أن أثينا تجتلب التجار لأنهم يستطيعون الحصول على العملة الرثانة (٨٢) معنا أيضاً منهم . ومنذ

حوالى ٢٤٠ الوضع إنتاج القضة ارتفاعا كبيرا ، ولا بد أن تزايدت المداخعات  
بقدر كبير .

ونحن اليوم حين نرغب في أن نبيع صادراتنا وأن نشترى واردات ضرورية من  
المواد الغذائية والنفط ، يشغلنا كثيرا تصريح صادراتنا ، ولا نشعر بأى قلق على  
وارداتنا مادامنا نستطيع دفع ثمنها ، والأثينيون بوضعهم المائل لم يحسوا - فبالإضافة  
هو ظاهر - بأية مشاكل في التصدير على حين كان علم كفاية الواردات<sup>(٨٥)</sup>  
وخاصة القمح يدفعهم إلى العمل بحزم ونشاط فقد سنوا قوانين بفرض عقوبات  
فادحة على أى فرد مقيم في أثينا سواء كان مواطنا أو ميتكوس<sup>(٨٦)</sup> - يستجلب  
قمحا إلى أى مكان على السوق الأثينية ، وكذلك على أى فرد يفترض تقودا  
لتحويل رحلة لانتهى إلى أثينا<sup>(٨٧)</sup> . وكان المتخصصون<sup>(٨٨)</sup> يعانون كثيرا  
لكي يفتوا عن أنفسهم تهمة التحايل على هذه القوانين ولكنهم يصرون<sup>(٨٩)</sup> ،  
للقضاء دون خشية أنهم اقرضوا صاحب سفينة لرحلة حودة إلى البسفور بشرط  
ملزم أن يحرر من بريويشمن<sup>(٩٠)</sup> في منتدى أو سكيون<sup>(٩١)</sup> ليبيع في البسفور<sup>(٩٢)</sup> .  
وقد حملوا الملوك البسفور تسليمهم تصدير القمح من أثينا<sup>(٩٣)</sup> إلى أثينا  
وخصوصا لتنازله عن ضريبة التصدير<sup>(٩٤)</sup> . ويبدو أنه لم يخطر اطلاقا<sup>(٩٥)</sup> على  
الأثينيين أنهم سيحققون ربحا أكبر لو ألغيت ضرائب الاستيراد في البسفور  
على البضائع الأثينية ، ولذكر كسنوفون أن التجار محبوبون أثينا حلوا لأن كل  
للذين تستقبل كاصطفاه أولئك الذين يستوردون البضائع<sup>(٩٦)</sup> .

وقد فسر هنا<sup>(٩٧)</sup> الوضع من ناحية على أنه مجرد جهل بقواعد الاقتصاد  
لقد عرف كل أثينى العواقب السيئة التي تترتب على شحن ما لا يمكن من القمح إلى  
بيرايوس ولما انقلوا من المعايير القانونية والإدارية الصريحة ما يضمن لهم  
أن يرغوا أصحاب السفن على شحن القمح إلى هناك . كذلك كانوا على علم  
بوفرة بعض المنتجات الأثينية غير أنهم كانوا يعرفون ذلك إلى زيادة الإنتاج  
لا إلى نقص الأسواق . وكما يلاحظ كسنوفون عندما يذكر عدد عمال البيوتز  
والخيليد تنخفض أثمان منتجاتهم وفلسون . وكذلك عندما تزرع كميات  
هائلة من القمح أو الأعشاب ينخفض ثمن المحصول وتكسد الزراعة ويهجر  
الكثيرون الأرض<sup>(٩٨)</sup> .

وربما زاد من جهالة الأثينيين أن جزءا وفيرا من الصادرات كان يسدد بعملة مسكوكة في نتائج الفضة باتيكا ، حتى أن منظر المراكب الخلوية وهي تقادر بيرايوس لم يحدث فرحا (٨٩) ، ثم بينما كان كل الأثينيين مستهلكين وأظهروا متعجبين زراعيين أو صناعيين ، فإن قلة منهم كانت تجارا ، وأيما كانت الأسباب فالحقيقة هي أن الأثينيين كانوا غافلين عن أهمية الأسواق لصادراتهم .

وقد رأى بعض المؤرخين المحدثين أن في سياسة الأثينيين الخارجية ، دوافع تجارية ، فارجعوا مثلا علماء أثينا وكورنث إلى منافسة على الأسواق ، وأرأى مضطرا إلى اعتبار مثل هذه النظرية غير تاريخية لية ، فمن المحتمل أن تلمس في السياسة الأثينية الخارجية رغبة في السيطرة بالحرب أو بالديبلوماسية على المصادر الرئيسية التي تأخذ منها المدينة حاجتها من القمح والخشب وعلى الطرق للآية التي ينبغي أن تبحر فيها هذه الحاجيات ، ولعل هذه الدوافع يمكن أن نعرفها وتتلخص أثينا في مصر ثم بعلقة في صقلية ، وكذلك اهتمامها البالغ بشواطئ يوتوم الشمالية ، مصدرها الرئيسي للقمح ، وكذلك للمسيون واليسفور التي كان على مراكب القمح البوقية أن تبحر عبرها . ويفسر قلقها على ما يكتسبها من الخشب محلولاها الدائمة لاستعادة امفيبوليس التي أثار قلقها في ٤٢٤ فرحا . ولأن المدينة قاعة لم سواء في تصدير خشب بناء السفن أو في دخولها القطن (٩٠) وحتى حين تصمت المصادر القديمة ، التي غالبا ما كانت تحمل تحمل بلون حق تسجيل الدوافع الاقتصادية ، فليس من غير المعقول ، وذلك وفق ما نعرفه عن الشعب الاثيني ، أن فعلم بأنهم قد قانسوا الأمور بقلوبهم على ولواهم الضرورية ، وما من دليل على الاطلاق على اهتمامهم بالمكان الذي باع التجار فيه بضائعهم التي اشتروها منهم .



**ملاحظات الفصل الرابع : البلد الاجتماعي لاثينا  
في القرن الرابع ق م**

- ١ - اثيناپوس Athenaeus ٦ - ٢٧٢ ج .
- ٢ - ديومستينيز ٢٥ - ٥١ .
- ٣ - بلوتارخوس في Phocion ٢٨ - ٧ ثم ديودوروس ١٨ - ١٨ ٥ ويمكن أن نضيف حسب ( بلوتارخوس )  
Vlt. Xor. ليكورجوس ( ٨٤٣ Mor. ) ان ملكية ديفيلوس Diphilus  
المصادرة كانت تساوي ١٦٠ ثالثت وقد وزعت على المواطنين  
بمقدار ٥٠ دراخمة للفرد أو كما يقول البعض بمقدار ١٠٠  
دراخمة وهو ما يأتي بمجموع ١٦ ألف على أساس الخمسين  
دراخمة واثني لافهم مناقشة Gomme في The Population of Athens  
ص ١٨ في ٥ ان الرقم الأخير هو الذي ذكره ( ديودوروس )  
وهو الوحيد الذي يتماشى مع حالة الاستعداد للحرب اللامية  
الذي توقعش فيما سبق ، ان ارقام ديودوروس الخاصة  
بالحرب اللامية تشير الى الهولبتاي فقط ( انظر فيما سبق  
ملاحظات ٢٦ - ٧ ) .
- ٤ - ٤٥٣ ب انظر Anonymus .
- ٥ - LG. ٢ - ٣ (٢) ١٦٧٢ الذي ناقشه Gomme  
في مؤلفه المذكور سابقا ص ٢٨ وما بعد، A. Jardé  
في Les céréales dans l'antiquité grecque ص ٣٦ وما بعده .
- ٦ - Jardé المذكور سابقا ص ١٢٣ - ٤ ، ١٣٠ - ١ .
- ٧ - يستحيل التأكد نظرا لعدم توفر احصائية للحيوان وحسب  
تقديرات Jardé التسمية بالتخلف التام ( ذكر فيما سبق  
ص ١٢٤ - ٧ ) فأكبر محصول الكلى كان لاطعام الحيوان .
- ٨ - ديومستينيز ٢٠ - ٣١ الى ٢ .
- ٩ - Jardé ( الذي ذكر سابقا ص ١٢٨ وما بعده ) .
- ١٠ - ثوكيديديس ٧ - ٢٧ - ٥ .
- ١١ - كستوفون Vect. ٤ - ٢٥ .

- ١٢ - انظر فيما سبق ص ١٤٢ ملاحظة ٥٠ .
- ١٣ - ديومستينز ٣ - ٤ .
- ١٤ - انظر فيما سبق ص ١٤١ ملاحظة ٦ .
- ١٥ - لسياس ٣٤ ، Hypothesis .
- ١٦ - في هذه الايام نجد في البلدان حالات مماثلة . واذا اتبع لي أن أذكر تجربة شخصية فإن خادمي عبده في القاهرة كان يملك ( بالاشتراك مع أخيه فيما أعتقد ) ممتلكات : مسكنا صغيرا وبعض حصص في نخيل أبو مسجل حيث ترك زوجته وأطفاله يقيمون هناك . وكان عبده يكسب معظم دخله من أجره في القاهرة وبعض ثلث السنة في قريته .
- ١٧ - ديومستينز ٢٧ - ٩ تقدر ثروة صناع الأسلحة بخمس أو ست مينا أو على الأقل ثلاث .
- ١٨ - ايسايوس ٥ - ٣٩ ، ايزوكراتس ١٤ - ٤٨ يتكلمون عن الماجورين أو المرتزقة *μισθοι* أو هؤلاء الذين يسمون على أرزاقهم يوما بيوم *ἐπὶ θήταιον* على أنهم أدنى الدرجات الاجتماعية : ينقسمون الأجور انظر ماسبق ١٤٣ ملاحظة ٨٦ .
- ١٩ - بخصوص تفاصيل أجور الدولة انظر ماسبق ص ١٣٦ ملاحظات ٤ - ١٤ وبخصوص الكيان الاجتماعي لأعضاء الجمعية *βουλευται* ص ١٤٥ ملاحظة ٣٩ .
- ٢٠ - I.G. ٢ - ٣ ( ٢ ) ١٦٧٢ ( سطور ٤ الى ٥ ، ٤٢ الى ١١٧.٣ ، ١٨ الى ١٤١ ( ٢ ) الجرايات ) ١٠٢ - ٥ ، ١٩٠ ، ٢٣٠ ( للملايس والاحذية ) .
- ٢١ - انظر ماسبق ص ٣٦ - ٧ .
- ٢٢ - ارسطو *Ath. Pol.* ٦٢ - ٢ .
- ٢٣ - انظر ماسبق ص ٣٣ - ٥ .
- ٢٤ - لسياس ٢٠ - ١٣ ، انظر ثوكيديدس ٨ - ٩٧ - ١ .
- ٢٥ - لقد حشد الاثينيون ٦٦٠٠ رجلا في الميدان في ٣٩٤ ( كسنوفون : *Hell* ٤ - ٢ - ١٧ ) ثم ٦٠٠٠ في ٣٦٢ ( ديودوروس ١٥ - ٨٤ ) و ٥٤٠٠ في ٣٥٢ ( ديودوروس ) ١٦ - ٣٧ .
- ٢٦ - ديودوروس في ١٨ - ١٠ - ٢ ، ١١ - ٣ يذكر ٥٠٠ هوبليتاي و ٥٠٠ فارس من سبج قبائل من العشرة .
- ٢٧ - كسنوفون *Vect.* ٢ - ٢ الى ٥ صريح في أن التيكى خموا



عادة في الحملات ولم يكونوا احتياطيين كما كانوا في ٤٢١  
( ثوكيديدس ٢ - ١٣ - ٧ ) يقومون بواجب الحماية .  
وديودوروس ( المذكور سابقا ) يفرق بين *πολιτικοί*  
وهم المواطنون وبين *μισθοφοροί* وهم للمأجورون في القوات  
الاثينية في حرب لاميا وجلى ان المتيكى يدخلون في عداد  
الفريق الاول .

٢٨ - IG. ٢ - ٣ (٢) ١١٥٦. ٤٣ - ٥ أفيب ( شاب )

لكيكروبسيس *Cecropis* في ٣٤ - ٣٣٢ ، وفي *Hesperia, Suppl.*  
التسامن ص ٢٧٣ تملى ٥٣ - ٥ بتخصوص *Oeneis*  
حوالى ٢٣٠ ثم *Ephemeris Archeologike* ١٩١٨ - ٧٣ يملى  
٦٣ لليونتيس في ٣٢٧ - ٣٢٦ وهناك أيضا رقم  
متأخر ( IG. ٢ - ٣ (٢) ٤٧٨ ) حوالى ٣٣ أفيب لارخيس في  
٤٠٥ - ٣٠٤ وهو رقم يجب ان يضرب في ١٢ اذ كان عدد  
القبائل في ذاك الوقت ١٢ قبيلة . انظر *Gomme*  
المذكور سابقا ص ٦٧ - ٧٠ بخصوص هذه الارقام .

٢٩ - IG. ٢ - ٣ (٢) ١٩٢٦ - وقد اكمل مستر *D.M Lewis*

جزءا من كشف قضاة آخر ( *BSA* جزء ٥٠ ( ١٩٥٥ ) )  
٢٧ - ٣٦ ) وهذا يملى مالا يقل عن ٥٤ اسما للقبائل  
الخمس الاولى .

٣٠ - *Past and Present* الرابع ( ١٩٥٣ ) ص ١ - ٣١ .

٣١ - انظر الدياجرام .

٣٢ - ديومستينز ٢١ - ٨٣ - ٩٥ .

٣٣ - ليسيلاس ١٦ - ١٤ .

٣٤ - انظر ماسبق ص ١٤١ ملاحظة ٢٥ .

٣٥ - ديومستينز ١٤ - ١٦ الى ١٧ .

٣٦ - ديومستينز ٢٧ - ٧ ، ٢٨ - ٤ ، وانظر ٢٩ - ٥٩ .

٣٧ - ديومستينز ٢٢ - ٦٥ ( ٢٤ - ١٧٢ ) .

٣٨ - ديومستينز ٢٤ - ١٩٧ .

٣٩ - انظر ماسبق ص ٢٣ وما بعده .

٤٠ - ايسايوس ٥ - ٣٥ الى ٦ .

٤١ - ايسايوس ٧ - ٣٢ ، ٤٢ .

٤٢ - ايسايوس ١١ - ٤٢ ( ٥٪ ثالثت ) ، ٧ - ٣٢ ، ٤٢ ( ٥ )

- تالنت ) ، ١٠ - ٢٢ ( ٤ تالنت ) ، ١١ - ٤٤ ( تالنت  
٤٠٠٠ دراخمة ) ، ٦ - ٢٢ ( حوالى ٢½ تالنت ) ، ٣ - ٢  
( ٣ تالنت ) ١١ - ٤١ ( ٢½ تالنت ) ، ٨ - ٣٥ ( لاكثر  
من ٩٠ مينا ) .
- ٤٣ - ديموستينيز ٢٧ - ٦٤ .
- ٤٤ - ديموستينيز ٤٢ - ١ الى ٥ ، ٢٥ ، انظر مامبيق ص ١٤١  
ملاحظة ٢٥ .
- ٤٥ - ديموستينيز ٢٧ - ٧ ، ٩ ثم ٢٨ - ٤ ، ٢٩ - ٥٩ .
- ٤٦ - ليسياس ١ - ٤٥ وما بعده .
- ٤٧ - ليسياس ١٩ - ٤٠ .
- ٤٨ - ( بلوتارخوس ) ٨٤٢ Mor .
- ٤٩ - هيرايديس Hypercides ٣ - ٣٥ .
- ٥٠ - هارپوكراتيون وسويلس انظر Euxippos .
- ٥١ - ديموستينيز ٣٦ - ٥ وما بعده .
- ٥٢ - ديموستينيز ١٨ - ١٠٢ الى ٤ ، انظر ٢١ - ١٥٤ الى ٥ .
- ٥٣ - وهذا اوماً اليه ديموستينيز ١٨ - ١٠٣ ( معارضة الرؤساء ،  
nysimones من رجال الصف الثانى δειναρχοι  
والثالث τριτοιοι للقانون انظر Deinarchos في ديموستينيز  
٤٣ ) ثم ايسخينس ٣ - ٢٢٣ ( عيلد التريارارخين قد  
هبط الى ٣٠٠ ) وقد ايله هارپوكراتيون انظر  
سيموريا ( ذاكر اهيرايديس Hypercides بخصوص ٣٠٠  
تريارارخوس قسمت الى سيموريات كل منها ١٥ ) .
- ٥٤ - ديموستينيز ٣١ - ١١ .
- ٥٥ - ليسياس ١٢ - ١٩ .
- ٥٦ - ديموستينيز ٢٧ - ٩ وما بعده .
- ٥٧ - ديموستينيز ٤٩ - ١١ .
- ٥٨ - ديموستينيز ٥٠ - ٨ .
- ٥٩ - كسنوفون Oec والفقرات الاخرى خصوصا ٢٠ - ٢٢ -  
٩ ، وبخصوص ثروته انظر ليسياس ١٩ - ٤٦ .
- ٦٠ - ديموستينيز ٤٢ - ٥ ( ستاد دائرية ) ، ٧ ( خشب ،  
٢٠ شعر ونبية )
- ٦١ - الجداول الآتى يعرض الحقائق :

المراجع	الأرض (والزواقي)	العنصر	العنصر الكيميائي	الطور
أيساكوس ٥-٢٢	πλάτεια ١٠ بساتين في السهل	οὐδία, φαλας ٢ بيت صغير حمام عام		
أيساكوس ٩-٢٢	مزرعة δρυος في البرايا (٧٥ ميلا) وماطر رستين ٥ ماطر وقايلين (٢٦ ميلا ونصف)	سينα οὐδία في ألبيا (مرفون على ٤٤ ميلا) وحمام عام في سيرافيم (٢٠ ميلا) البئر أيضا ( فصل ١٩ - ٢٥ ) وماصور في بئر أيريس وحان بيت في كيرا ماليكوس	Βημιουποι صناع	
أيساكوس ٨-٣٥	δρυος مزرعة في فلي ( ١ بساتين ) Pala	بيتان في ألبيا (٢٠ و ٣١ ميلا)	αὐδρδία μυθοδουα صيف سقار ماجور ديان ( مع قلاص جدييات وراثت قيدة كل ٢٥ و ١٣ ميلا	
أيساكوس ١١-٤١	مزرعة أليس (٢ بساتين) ١٠ ناس فيم ١٠٠ ماطر وحسان			١

التردد	القيمة المتناهيون	المقدار	الأرض (والمساحة)	المراجع
سجلات (٤٠٠ مينا) Egavoi (محصن) وعطسات (١٠٠ مينا) وتلقد ساللة (٩ مينات)		تيرت في مينا Mathe (٢٠ مينا) دفي التومس (٥٠٠ مينا)	مزودة في أرضا Thina (٢٠٥ نانت) شتم ومرواني وعصول (٢٩ مينا)	المتناهيون ١١ - ٤٢ إلى ٣
		موتل في أليتا (٢٠ مينا)	مزودة Xopa في أرض Oenoe دفي بروسيانا Prospaka (٥٠٠ مينا ٢٠٠)	المتناهيون ١١ - ٤٤
سجلات	٩ أو ١٠ حلاون = στυροτόμιοι ثم حليل فو حلاوة ποικιλία وأمرأة حلاون	ليت في أليتا (٢٠ مينا) وقد باع أبوه Egavotopia مسجين في التليم (١٠١ فصل)	أرض στυροτόμια في سيموس Spuenos قلعة أرض Xopion في أليتيكي (٢٠ مينا). وقد باع أبوه قلعة أرض في كليبيا ثم مزودة في المتهربيلدي (فصل ١٠١)	المتناهيون ١ - ٩٧ ربما بعد

- ٦٢ - Mem. كسنوفون ٢ - ٧ - ٣ الى ٦ .
- ٦٣ - Vect. كسنوفون ٤ - ١٤ - الى ١٥ اضطراب الى الرجوع الى القرن الخامس من اجل الامثلة .
- ٦٤ - Vect كسنوفون ٤ ثم Hesperia ١٩٥٠ ص ١٨٩ وما بعده ثم انظر Hopper, B.S.A. ٤٨ ( ١٩٥٣ ) ص ٢٠٠ وما بعده .
- ٦٥ - كسنوفون ٤ - ٢٢ .
- ٦٦ - ديموستينيز ٤٢ - ٢٠ .
- ٦٧ - ديموستينيز ٣٧ - ٤ .
- ٦٨ - Hypeceides ٣ - ٣٦ .
- ٦٩ - هذه النقطة اكتمت عن صواب M.I. Finley في Studies in Land and Credit in Ancient Athens
- صفحة ٧٤ وما بعده .
- ٧٠ - Tod ٢ - ١٠٠ .
- ٧١ - ديموستينيز ٤٥ - ٦٣ ، ٣٦ ، ٥٠ .
- ٧٢ - يذكر ديموستينيز الى جانب باسيون Pasion وفورميو Phormio سقراط وساتيروس Satyrus وتيموديموس Timodemus كحريين من اصحاب البنوك (٣٦-٢٨ الى ٩) ثم سوكليس Sokes الذي اوصى بارملته الى تيموديموس ولا يمكن ان يكون اثينا . وقد كان ايوانس Eumathes ( ايسايوس قطعة ١٢ ) وايستينيس Epigens وكوتون Deinarchus ١ - ٤٣ ) كانوا جميعا متيكي .
- ولا يعرف شيء عن بيلادس ( ديموستينيز ٢٧ - ١١ ) وهيركلاديس Heracleides ( ٣٣ - ٦ ) ثم بليبايوس Blepaes (٤٠-٥٢) او تيوكليس Theocles ( ٥٣ - ٩ ) .
- ٧٣ - ليسياس ٣٢ - ٤ ، ٦ ، ١٥ ، ٢٥ .
- ٧٤ - Andoc ٢ - ١١ .
- ٧٥ - في ديموستينيز ٥٢ - ٢٠ الاخوان ميكلاديس Megacleides وثراسيللوس Thrasyllus من الويس اقترضسا من اجل رحلة الى اكي Ace .
- ٧٦ - لامبس Lampis كان ميتسكوس ( ديموستينيز ٢٤ - ٣٧ olκων Ἀθηναίων مقيمون في اثينا ) هيبستراتوس

Hegestratus كان من مرسيليا ( ٣٢ - ٨٠ ) وكان  
 اباتوريس Apaturus بيزنطيا ( ٣٢ - ٦ ) وارتيمون Artemon  
 كان من فاسيليا ( ٣٥ - ١٠ الى ٣ ، ١٥ ) وليكون Lycon  
 من هراكليا ( ٥٢ - ٣ ) وشريكه كيفيسياس Cephisias  
 ميتكوس ( ٥٢ - ٣ ، ٩ ) انظر LG. ٢ - ٣ ( ٢ ) ٣٦٠ ،  
 ٤٠٨ .

٧٧ - ديموستينز ٢٧ - ١١ . واثنين آخرين من يقرضون بضمان  
 السفن هم ديودوتوس Diodotus ( ليسياس ٣٢ - ٦ ) واندروكلس  
 Androcles ولكن شريكه ناوسكراتس Nausicrates كان من  
 كازيستا Carystia ( ديموستينز ، ٣٥ - ١٠ ) المقرضون الأجانب  
 كان فيهم ثيودور الفنيقي ( ٣٤ - ٦ ) وليكون Lycon من هراكليا  
 ( ٥٢ - ٢٠ ) وخرسيبوس Chrysippus ( كما يبدو من ٣٤ - ٢٨ ،  
 ٥٠ ) . كثير من المقرضين كانوا هم أنفسهم تجارا أو تجارا سابقين  
 ( ليسياس ٣٢ - ٤ ، ٦ ثم ديموستينز ٢٣ - ٤ ، ٣٤ - ٢٨ ثم ٥٢ - ٢٠ )  
 ٧٨ - بجانب كيفالوس Cephalus ( ليسياس ١٢ - ١٩ ) ،  
 وباسينيون ( ديموستينز ٢٦ - ١١ ) ومتيكوس آخر من  
 المحسنين هوليوكراتس ( ليكورجوس Leocr. ٢٣ - ٥٨ ) ،  
 الاثينيون الذي منهم أبو ديموستينز ( ديموستينز ٢٧ - ٩ وما بعده )  
 وأبو ايزوكراتس ( بلوتارخوس س ٨٣٦ هـ ) وكومون Comon  
 ( ديموستينز ٤٨ - ١٢ ) وتيمارخوس Timarchus وابوكتيمون Enctemon  
 وكبرون Ciron ( انظر ملاحظة ٦١ ) والثلاثة رجال المذكورون  
 في كمينوفون Mem. ٢ - ٧ - ٣ الى ٦ هؤلاء اصحاب عبيد  
 وكثير من الاثينيين الفقراء كانوا يعملون مهنيين كما يستدل على ذلك من  
 كمينوفون Mem. ٢ - ٧ - ٦ ، وارستوفانيس Plutus ٥١ وما بعده .  
 ٧٩ - ( ديموستينز ) ١٧ - ١٥ .

٨٠ - كمينوفون Hell. ١ - ٦ - ٢٤ انظر ارستوفانيس  
 Frogs ١٩٠ - ٦٩٣ .

٨١ - ( بلوتارخوس ) Mor. ٨٤٩ ! انظر ليكورجوس  
 Leocr. ٤١١ .

٨٢ - ديموستينز ٣٤ - ٣٩ .

٨٣ - كمينوفون Vex. ٣ - ٢ .

٨٤ - ديموستينز ٣٤ - ٢٧ ، ٣٥ - ٥٠ - ١ ، انظر ٥٦ - ٥ الى  
 ٦ ، ١١ ، ١٣ .

- ۸۵ - دیوسنتیز ۳۵ - ۱۰ .  
 ۸۶ - دیوسنتیز ۳۴ - ۳۶ ، انظر ۲۰ - ۲۹ وما بعده ثم  
 • ۱۶۸ - ۲ Tod.  
 ۸۷ - کسنوفون Hipparchicus ۴ - ۷ .  
 ۸۸ - کسنوفون  
 ۸۹ - کسنوفون Vort ۲ - ۲ .  
 ۹۰ - ٹوکیدیدس ۴ - ۱۰۸ - ۱ .





الديمقراطية الأنثوية  
في الطب

---



● ● وصف الكياديس للديمقراطية الاثينية مرة بأنها « حماقة معترف بها » : (١) وقد يبدو هذا لأول وهلة تعليقاً عادلاً على نظام سيمى عهد بمعظم إدارة الدولة إلى حكم يشارون سنويا بالاقتراع ، وبكل القرارات السياسية إلى جماعات جماهيرية ، لكل مواطن أن يحضرها أو لا يحضرها ، ومع ذلك تبقى الحقيقة أن أثينا - حسب المعايير القديمة - دولة ذات كفاءة ممتازة وأن سياستها الخارجية والدخلية قد أديرت على نمط المدن المعاصرة ، إن لم يكن أفضل منها ، وفق أنظمة يبدو أنها كانت أكثر واقعية .

وإذا أردنا بحث الإدارة أولاً فإن الجيش الاثيني كان لا يمكن إلا أن يقام بجيش اسبرطة فقط . وابتداء من منتصف القرن الخامس تنوق عليه الجيش البيوتي . لما أصبح عليه من سوء التنظيم ، وينطبق هذا بنوع خاص على سلاح الفرسان الذى كان قوامه أثرياء الشباب والارستقراطيين منهم عادة (٢) . هذا رغم أن الاثينيين كانوا يتفوقون عليه فلما كبروا من المال بلغ حوالى أربعين ثالث سنويا (٣) ، كما أساطره بناية كبيرة ، فلم يكتفوا بالقائدين المنتخبين للخيالة والقواد المنتخبين لفرق القبايل ، (٤) بل كانت هناك أيضا هيئة منتخبة من عشرة قواد يسجلون كشوف الخيالة ، وكان المجلس يراجع سنويا هذه الكشوف ويشرف على التحيل (٥) . ومع ذلك فإن بحث كمنوفون الأصغر عن واجبات قائد الخيالة يكشف عن تراثى هذه الطريقة وعلم نظامها .

وقد أرجع الأولي جارشى العجز ، عدم كفاءة الجيش إلى أن الأثينيين  
 يقوم بحريين لم يمتروا به وفسره سقراط جزئيا بأن الشعور بالقص للنجم  
 عن المفزاة في لباديا ( Lebadia ) وديليوم ( Delium ) ثم  
 الاستراتيجية التي اتبعتها بركليس لا بد وأنها قد حطت من معنويات  
 العسكرية الاثينية . ولكن الغريب حقا أن يعزو السبب الأساسي إلى وجود  
 القادة الموهبة (٧) : ومع ذلك كان كل الضباط الكبار يتخون بينا كانت  
 تشغل الدرجات الأصغر بالتعيين (٨) وما من مدينة قديمة ، حتى روما ،  
 تصورت أن هناك نظاما لاختيار القادة أفضل من الانتخاب الشعبي .

أما الأسطول فقد كان دون جدال على كفاءة عالية رغم أن كان  
 يرأسه نفس القواد ، وبرغم أن تولت إدارته هيئات أخرى أقل كفاءة .  
 وقد كان المجلس مسئولاً عن بناء العدد الذي يطلبه الشعب من السفن الحربية  
 سنويا ، وأسندت هذه المهمة إلى لجنة فرعية من عشرة أفراد ،  
 أما مهنتهم الأسطول فقد كان الشعب هو الذي ينتخبهم (٩) ، كذلك  
 كان المشرعون على الرسائل البحرية والذين كان عليهم صيانة السفن وحاجياتها  
 ربما كانوا إحدى هيئات المشورة المعروفة التي تختار بالاقتراع (١٠) ، وعند  
 إعداد الأسطول للحرب كانت تنتخب في نفس الوقت هيئة من عشرة  
 أفراد لتنظيم العملية (١١) ، وكما يبدو فإن التريارارخيين هم الرجال  
 الرئيسيون ، إذ أنهم المسئولون عن تدريب البحارة وصيانة السفن  
 ووضعها في حالة استعداد حربي كامل ، بل وقيادتها فعلا في البحر ،  
 كان هؤلاء مجرد مواطنين أثرياء يخضعون بالتناوب (١٢) . لقد كان لنظام  
 التريارارخيا نقائصه ، فكان بعض التريارارخيين تنقصهم الكفاءة أو كانوا  
 فقيرين ، بل أن بعض هؤلاء في القرن الرابع عهد بمسؤولياته إلى مقولين  
 (١٣) ، ولكن يبدو أنهم في مجموعهم رغم قبحهم بالمصاريف كانوا مهتمين  
 بسفنهم يحفزهم على ذلك الجوائز (١٤) ، وبالطبع لم يكن لهم المهارة لتدريب  
 البحارة أو قيادة سفنهم بأنفسهم ولكنهم كانوا يدفعون المكافآت لاجتذاب  
 المهرة من صغار الضباط — ربان السفن ورؤساء نووية السفينة ومن في مصافهم  
 وكذلك المدفوعين الأكفاء — وخاصة العاملين في الطبقة العليا من السفينة (١٥) .

أن وجود مثل هذا الخضم من رجال البحر المدربين وصناع السفن بين المواطنين هو الذى أعطى الأسطول الاثينى كفاءته الفريدة (١٦) .

وهناك قسم آخر من أقسام الإدارة نهض بواجباته بكفاءة لا تعارى ، وهو خلاص بادارة الأعياد الدينية بما فيها الاستعراضات الدرامية والموسيقى والرياضة . فجماعة المنشقين الراقصين (χορευται) الاثينيين أى الكوروس كما يذكر سقراط ، لانيلى (١٧) ، وكانت الاحتفالات تملأ أحيانا عن طريق حكام أو هيئات مختارة بالاقتراع ، وأحيانا أخرى تتولاها هيئات منتخبة (١٨) ، ولكن المسؤولية كانت تقع على كامل الممولين ، أى الثوريجيين الذين كانوا ، كالتأمين على جمع التبرعات ، مواطنين أغنياء يخضعون بالتناوب (١٩) ، وكما هو الحال مع هؤلاء التبرعاتيين فإن مهمتهم الأساسية التى كانوا عادة ما ينهضون بها فى تنافس شديد هى الإمداد بالمال . وهناك انتيشينيز Antisthenes ، أحد الأثرياء ، وكان قد عمل مرورا كمول (خوريغوس) وفاز بالجائزة فى كل مرة « ورغم أنه لم يكن يعلم شيئا عن الموسيقى أو تدريب أفراد الكوروس فقد استطاع دائما للحصول على غير الرجال فى هذه للجالات » (٢٠) أن جودة الأداء تتوقف على وجود خضم من أمهر المدربين والراقصين والمغنيين يتنافسون على خطمتهم الممولون (الثوريجي) (٢١) .

وبما يشير الدهشة ان الإدارة المالية الامبراطورية أو الداخلية كانت محلودة الكفاءة رغم أن هذا القسم كانت تتولى إدارته ، هيئات منتخبة بالاقتراع يشرف عليها المجلس ، حتى كان النصف الثانى من القرن الرابع فأنشئ منصب أمين منتخب للاحتياجات العسكرية ، كما أنشئت مناصب رؤساء منتخبين لإدارة أموال الثيوريجيون (٢٢) ، وقد كانت هناك مجموعة كبيرة من الرؤساء الماليين فسرّت مهامهم فى نظم أثينا لأرسطو . وقد يكنى لتصوير هذه الطرقة وصف موجز للنظام المالى الداخلى فى زمن السلم ، أما ضريبة الحرب فقد نوقشت فى فصل سابق (٢٣) .

هناك عشرة أمثاء ( ταμναι ) لأموال الالهة أثينا للقنسة (٢٤) ،

وعشرة للأموال المتعلقة للأمة الأخرى (٢٠) وذلك منذ ٤٣٤ حتى منتصف القرن الرابع ، وقد وحط هاتان الميثاقان منذ ٤٠٦ - ٣٨٦ ، وكان أعضاءهما مجرد محاسبين يرعون السجلات ويتسلمون النقود ويتقونها بأمر من الشعب . وقد رصدت هذه اللوائح في القرن الخامس كإرسدة احتياطية يضاف إليها القامض . وكان يمكن للشعب أن يفترض منها المصاريف فوق العادية (٢١) . كذلك كان هناك مراجعو الحسابات ( λογισται ) اللذين بلغ عددهم في القرن الخامس ٣٠ مرجعا أضيف إليهم في القرن الرابع عشرة آخر لمساعدتهم مع عشرة محاسبين ، وكانت مهمتهم فحص حسابات كل الرؤساء اللذين يديرون أموالا عامة (٢٢) وعلاوة على ذلك كانت هناك لجنة فحص من المجلس ( تتخبط من بين أعضاء المجلس ) ، تقوم بمراجعة كل هذه الحسابات بعد كل فترة بريتانيا (٢٣) ( Prytany ) . وكان أساس الأيراد القومي للمدخل العامي شق الضرائب وإيجار الأراضي العامة والمتعلقة وبراعة استغلال المناجم ورسوم الرخص ثم ، من ناحية أخرى ، الهبات والقرامات والمصادرات التي تصلها المحاكم . (٢٤) . يتولى جمع القرامات هيئة ضبط ( πράκτορες ) بتعليمات من رؤساء المحاكم (٢٥) . أما أموال المجموعة الأولى فيقوم بجمعها هيئة من عشرة تعرف بالباعة ( πωληται ) وكانت المزادات تقام بحضور المجلس الذي ينتخب المترمين بالتصويت . وبالمثل كانت الملكات المصادرة تباع بالمزاد ، وكان على البائعين إعداد شهادة توضح ما على المترمين دفعه وما على المشترين ، وفي أي تاريخ يستوجب ذلك وتنتهي بذلك مهمتهم (٢٦) ، ثم هيئة أخرى هي العشرة مستظمين ( αποδεκται ) وهؤلاء كانوا مسئولين في حضور المجلس عن استلام المدفوعات المستحقة وإعطاء إيصالات ( بإلغاء صيغ الطلبات المتعلقة من للشرفين على البيع ) وإعداد تقارير للمجلس عن المتوائين عن السداد ( وللمجلس الحق في حبسهم ) .

وكان على المستلمين أيضا أن يدعوا في كل بريتانيا حسابا جمعا للدخل يقدم إلى إدارة المصروفات (٢٧) وكان هذا مجرد إجراء آلي.

ما دام الدخل كافيا لأن بعض البالغ المحدة كانت تخصص وفق قانون أو قرار من الشعب لأغراض مختلفة ، وهكذا كان الجمعية نفسها حساب مسائل ضئيل مكون من عشرة تالنت في السنة تنفق في أجور قش النصوص وإهداء جوائز من التيجان للأفراد الجلبيرين بذلك وتنطية نفقات رحلات السفراء وضيافة البعثات الأجنبية وما شابه ذلك (٢٢) ؛ كما كان للمجلس حساب مثال (٢٤) . وكذلك كان الهيئات المختلفة من الرؤساء مثل هيئة مراقبي السوق ( αγορανόμοι ) (٢٥) وهيئة المشرفين على اللبونيسيا ، وهيئة مرمي المعابد وللأخيرتين حصص محددة هي على التوالي مائة وثلاثون تالنت سنويا (٢٦) ، وكان لمعلم هذه الأرصدة أمناء مخصوصيون ، أمين الشعب وأمين المجلس (٢٧) وأمين هيئة بناء سفن التريريس وهكذا . (٢٨)

وقد كان قيد حسابات المستلمين يثير المتأهب عندما تكون البالغ المرصودة غير كافية ، وكانت الإيردت المنتظمة الموسمية أغلبها يستحق الدفع في البريتانيا التابعة أما إيرادات الهيئات والغرامات والمصادرات فقد كانت متفاوتة بالطبع (٢٩) ، وزيادة على ذلك ففي بعض الأوقات خاصة في السنين الأولى من القرن الرابع كانت الإيرادات الإجمالية تكفي بالكاد لتغطية المصروفات القانونية ، وفي بعض الظروف يتحتم إلغاء بعض المصروفات وينشئ لسياس على نيكوماخوس أنه بزيادته الأصاحي العامة المقررة قد تسبب في إلغاء أصاحي قديمة تقدر بثلاثة تالنت (٣٠) وقد قلر ديموسثينيس احتمال توقف جلسات المجلس والجمعية والمحاكم المعجز عن دفع الأجور (٣١) ؛ ويبدو أن للمحاكم قد توقفت لهذا السبب أثناء أزمة أيونيا في ٣٤٨ (٣٢) . ومن جهة أخرى ، كما بين لسياس ، فقد كان المجلس في هذه الظروف تواقا إلى الترحيب بأية أنباء ضد المواطنين الأثرياء على أمل الحصول على غرامات كبيرة أو مصادرات (٣٣) . ومن ملاحظات لسياس «ومن المعلومات التي ذكرها أرسطو عن وظائف المستلمين يبدو أن المجلس قد اضطلع بالمسئولية الكاملة لموازنة الإيرادات والمصروفات بكيفية ما . ويبدو للنظام معقلا بغير موجب وذلك بسبب هيئته للتملدة مخصص

كل منها بمرحلة واحدة من مرحلة العملية ، وربما كان الهدف من ذلك تصحيح أى اختلاس أو تلاعب فى المصاريف الخاصة بأموال الدولة أو معارية أى تراخ فى ضبط ١٠ تسحقه الدولة وذلك بمرور الأموال والحسابات بين أيدي كثيرة . وقد كان النظام كذلك غاية فى الصرامة لا يسمح بأى أخذ أو إعطاء إلا بقرار خاص من الشعب . وهكذا عندما استنزم الأمر بناء سفن فى ٤٠٧ - ٤٠٦ كان على الشعب أن يصدر قرارا بأنه على القواد أن يقرضوا المال المطلوب من المستلمين وأن يدفعوه لترسانة السفن على أن يرد القرض عند استحقاقه عن طريق هيئة بناء سفن التيريس التي كانت قد نصب معينا فيما يلى (٤٤) . ومرة أخرى فى ٣٤٣ عندما أراد الشعب أن يعطى بايسينايلس ( Boeotides ) أحد الديليين المتفنين معاشا قدره درانمة فى اليوم دفعوا المبلغ من رصيد الجمعية الضئيل ، ولكن يكسبوا اللغص صفة قانونية كان لابد من إصدار تعليمات - فى اجتماع الجمعية التشريعية التالى - بضرورة أن يضاف المبلغ إلى المفعوعات المصرح بها التى يديرها أمين الشعب (٤٥) وكذلك فى ٣٢٩ عندما تم التصويت بالموافقة على أصاحى جديدة لاميغالوس كان على أمين الشعب أن يقرض المبلغ إلى أن يتم اجتماع المجلس التشريعى القادم (٤٦) . ومهما يكن من شئ فهذه التعليمات الفرعية الصغيرة للمهام ، وكذلك التنظيم الصارم ، هى التى مكنت لعمل مفقد - كالثون المالية - أن يمدار على أبلى هيئات تختار بالاقتراع السنوى ، أى من كل مواطن ( فوق الثلاثين ) له ثقة كافية فى نفسه لمواجهة الفحص المبدئى الدقيق ، وكذلك على استعداد لمواجهة أدق امتحان لأعماله ينهى به سنة خدمته (٤٧) .

وتشير كل الشواهد ابتداء من الأوليجارشى المعجوز إلى ديموشينيس وأرسطو (٤٨) إلى أن الوظائف التى تختار بالاقتراع كان يشغلها دائما أبسط المواطنين ربما لا يستقى من ذلك إلا القواد ( الأربنحة ) القدامى (٤٩) الذين تتطلب وظائفهم حسب التقاليد نفقات تجلوز الأجر الضئيل ، ومن شأنها النهوض ببعض الواجبات دقيقة مثل اختيار ممثل الدراما للمباراة



في عهد الديونيسيوس : وفي هذه الظروف لم يكن الأمر في حاجة إلى الخلمة  
المدينة الدائمة إلا فيما ندر ، فكان هناك عهد عام ، يساعد جماعة الباقين  
والمستلمين وعليه المحافظة على بيانات الدفع التي تعدها الأولى ( بلا شك  
تحت إشرافه ) ويحولها إلى الثانية ( المستلمين ) في المواعيد التي يستحق فيها  
التفويض ، ويسترد للمحفظ القوائم باللغة بعد إنجاز الدفع (٥٠) وكذلك كان  
هناك بعض موظفي السكرتارية شبه المحترفين ، أو مساعليو سكرتارية  
الميثاق ، أما موظفو السكرتارية ذوو الأهمية فكانوا يختارون إما بالاقتراع  
مثل سكرتير القواد التسعة ( الأراخنة ) (٥١) ، أو مثل سكرتير المجلس  
« المشرف على القانون » أو ينتخبون مثل المجلس والشعب « عن طريق  
« البريتانيا » « الرئاسة » التي يصدر قراراته بذلك . أما في عهد أرسطو  
فقد كان الأخير كذلك يختار بالاقتراع (٥٢) وكان السكرتير الذي يقرأ  
الوثائق على المجلس ونحله هو الذي يتم اختياره بالانتخاب وذلك لأسباب  
واضحة . أما سكرتاريو فئات الحكام للصغار فكانوا يستأجرونهم في العادة  
كمساعدين لهم . والذين شغلوا مثل هذه الوظائف كانوا من بين أناس  
متواضعين أو حتى من العيد الحررين (٥٣) مثل نيكوماخوس ، وكانوا  
عادة ممتننين ولم يلح ديموستينيس غط فرصة لاسخينيس يلقى فيها أنه  
لجأه الفقر في شيا به إلى كسب قوته من عمله كسكرتير وكساعد في وظائف  
بسيطة وكسكرتير مساعد المجلس والشعب (٥٤) . مثل هؤلاء الرجال  
كان لهم دون شك معرفة بالروتين مفيدة لرؤسائهم ، ولكن خوفا من أن  
يكتسبوا نفوذا فقد تقرر ألا يخلف أي سكرتير مساعد في هيئة أكثر من مرة (٥٥) :

إن أية قراءات تعلق على مستوى الروتين كانت تتخذ عن طريق المجلس  
الذي شارك في معظم أعمال الحكام الإدارية (٥٦) كما يردد أرسطو  
دائما . وكما رأينا كان المجلس يضطلع ببعض الأعمال الخاصة به سواء  
بأكمل هيئة أو عن طريق لجانه . لقد كان في الواقع هيئة متناقة تسيطر  
على اللولاب الإداري كله كما كانت له مهمة أخرى أكثر أهمية هي توجيه  
لجان الجمعية ، ونسب قاعدته التي نادرا ما خرج عليها ، فما من قرار  
اتخذته الجمعية إلا بقصد البربوليمما (Probouleuma) وهو اقتراح

يصوت عليه المجلس ويدرج في جدول الأعمال عن طريقه (٥٧)، وهذا ينتهي بنا إلى الوسائل التي كانت تقرر بها القرارات السياسية وعلينا أولاً أن نناقش تكوين كل من للمجلس والجمعية وأسلوبهما :

كان مجلس الجمهورية ينتخب سنوياً بالقرعة ، خمسون من كل قبيلة (٥٨) وكانت تخصص أماكن لكل قرية (ديم) في أثينا وأتيكا ، وذلك على نحو تقريبي حسب أهميتها ، ويتم الاقتراع لأفراد كل ديم على أرضها (٥٩) ، ولكلحكام فإن أعضاء المجلس كان لا بد أن تكون أعمارهم فوق الثلاثين (٦٠) وأن يؤدوا اليمين (٦١) ، وأن ينضفوا لنفسهم مبلغ كل على حدة (٦٢) ثم لاخيار نهائي (٦٣) ويمكن القول بأنهم من الوجهة الفنية كان لا بد - مثلهم كمثل الرؤساء - أن يكونوا على الأقل من طبقة الرفضى . ومن هذه الخصائص ، ولا سيما بناءه الدقيق كهنية لمثل الشعب قد أشير إلى أنه في دستور كليستينيز الأصلي كان القصد أن يكون للمجلس هو السلطة الفعلية الحاكمة محيلاً للشعب فقط للمسائل العليا والمتنازع عليها (٦٤) . وإن صبح ذلك فانه سرعان ما توقف عن هذه المهمة . ومن واقع أن المجلس كان يختار بالاقتراع مع شرط إضافي بأنه لا يجوز للمرء أن يعمل به أكثر من سنتين طوال حياته (٦٥) ؛ يتضح أن الاثنيين في القرن الخامس والرابع قد استهدفوا ألا يكون للمجلس فرصة أن يعثره إحساس بأنه كيان واحد الأمر الذي قد يمكنه من اتخاذ سبيل مستقل ، وأنهم أرادوا أن يكون مجرد نموذج حسن للشعب الاثيني ينبغي أن تطابق آراؤه آراءه الشعب .

وعلى قدر ما نعرفه لم تكن هناك أية صعوبة في أداء المجلس ، وحتى عندما نقص السكان في النصف الأخير من القرن الرابع وبلغت طبقات الشباب التي تضم المواطنين من سن الثامنة عشر والثامنة عشر من طائفة هوبليتس حوالي خمسمائة ، وهو ما يوضح من الجدول ، بين صفحات من هذا الكتاب ، أن طبقة الذين بلغ متوسط أعمارهم ثلاثين سنة قد يعمل تعدادهم سنوياً من أربعمائه إلى ثلاثمائه وخمسين ، فإذا كان القليل منهم سيعمل مرتين

في السنة فيصبح من الممكن تشكيل المجلس من الهوليتي وحدهم (٦٦) ،  
وهناك إشارات واضحة تماما إلى أن المجلس في القرن الرابع ضم الكثيرين  
من الأعضاء المومنين ، ومع ذلك فلا يمكن إثبات عدم وجود قراء  
فيه ، فضلا عن ذلك فقد كانت هناك إيماعات إلى أن كل من شاه  
دخول المجلس في سنة معينة كانت لديه فرصة موالية لذلك (٦٧) .

وقد نظم ديموشينيس في المجلس سنة حاسمة جدا ، ويقول ايسخينيس  
في هذه القصة لقد دخل ديموشينيز قاعة للمجلس عضوا من أعضائه  
حين أن يترج عليه كمضو عمل أو احتياطي ، وإنما دخله بتلميز رشوة  
(٦٨) ، وهذه أكلوية بلا شك ولكنها تلتقي مع ما ذكر لوسطو من  
أنه كان يتعين استبعاد مخصصات بعض مناصب الحكام من القرى لأنهم  
كانوا يبيعونها ، وهو ما يوحى بأنه على الأقل في بعض اللدب الفقيرة لم  
يتوفر الكثير من الراغبين في المنصب ، مما اضطر رجال اللدب لتغيير انتخاب  
أسد الأغنياء من غير رجال اللدب إن أجزل العطاء (٦٩) ، كل هذا  
يوحى بأن القليلين من الفقراء هم اللذين دونوا اسمهم ، ومن هنا لم  
يكن التنافس على الأماكن حادى الوطيس .

ولم نعرف لماذا فضل الفقراء الخدمة في الوظائف على الانضمام إلى  
المجلس ، ربما ارضت الوظيفة الباحثين عن الأهمية والثغوذ وهو ملا  
يتوفر للمرء كفرد من خمسمائة عضو ، وفي نفس الوقت فإن واجبات  
عضوا للمجلس كانت ، على الأقل من الوجهة النظرية ، أدق ، وكان  
للمجلس يتخذ يوميا إلا أيام الأعياد ، وكانت القبائل تتناوب الرئاسة  
( أو البريتانيا *procurator* ) على التوالي ( بالقرعة ) لمدة عشر السنة  
( ٣٥ يوما أو ٣٦ ) ولما عرفت باسم « البريتانيا » وكان على أعضاء  
القبيلة صاحبة الرئاسة أن يتناولوا العشاء يوميا في ساحة المدينة ثم يجمعون  
للمجلس فالجمعية إلى الانقضاء (٧٠) .

ومن بين أعضائهم ينتخب بالقرعة يوميا الرئيس أو الرجل الأول -  
( إستاتيس *astates* ) على الرؤساء الذى يكون في رعايته ولده

٢٤ ساعة خاتم المدينة العام ومفاتيح المعابد حيث يحفظ الأرشيف والتعود ، يساعده ثلث القبيلة الحاكمة التي يختاره بنفسه ، وفي القرن الخامس اضطلع أيضا برئاسة المجلس والجمعية ( إذا ما اجتمع أهيما ، المجلس او الجمعية ، في نوبته ) . وفي القرن الرابع كان يختار بالاقتراع من قبائل المجلس التسع الأخرى تسعة رؤساء ( پرويلروى *proeērooi* ) ومن بين هؤلاء يختار للرجل الأول بين الرؤساء ، ولا يجوز لأى مواطن ان يتولى هذا المنصب أكثر من مرة ( وعلى ذلك فخمسة وثلاثون او ستة وثلاثون من الخمسين كان عليهم ان يتناوبوه ) وفي القرن الرابع لم يكن ممكنا لأى من الرؤساء الاضطلاع بالرئاسة أكثر من مرة واحدة في مدة البريتانيا ، كما لم يكن ممكنا للرجل الأول أن يتولى هذا المنصب أكثر من مرة في السنة (٢١) :

هذه القواعد إن هي الا تعليق هلم على تفضيل الأثنيين للديمقراطية على الكفائية ، فبدلا من رئيس قد يمارس تقوذا عن غير حق في المجلس أو الجمعية لارتضاها المخاطرة باختيار من قد لا يميز بين التعديل والاقتراح الأساسى ، مثل هؤلاء الرؤساء الذين تموزهم الخبرة ، ربما شكلوا خطرا ، وكما يقول إسبختيس « يقترح بعض الناس بسهولة قرارات غير شرعية ويقلمها غيرهم للتصويت دون عرضها على الرئاسة وفق الأسلوب القويم المتبع ، ولكن بممارسة الرئاسة على نحو ملتو ( لم يفسر كيف كان يحدث هذا ولكن على وجه الترجيح باغراء زملاء المرشح بالامتناع عن الاقتراع ) وإذا صوت أحد الأعضاء تصويتا صحيحا وأصبح رئيسا ... فلنهم يهدون بتوجيه بعض المعلومات ضده ، مشهرين الأعضاء المعادين » (٢٢) .

وقد تساعد الاختيارات الدقيقة التي تحيط بالمرء في مثل هذا المركز بما تتطلبه عليه من رعب في تفسير احجام الفقراء عن الخلطة في المجلس ، فالرجل الأول لم يكن معرضا للتجريح والتأنيب فحسب بل للعقاب إذا عرض لإجراء غير قانوني للتصويت ، أو خرج على النظم القائمة ، وحلينا أن نتذكر كيف حضر نيكياس في المناقشة الثانية لحملة صقلية الرئيس على

الخروج على القواعد بإعادة مناقشة موضوع الحملة رغم أنه سبق التصويت عليه وشيجه بقوله ان الخروج على القواعد في مثل هذه القضية السامية لا يؤدي إلى عقاب (٢٣) . ومع ذلك فمن الواضح أن المسئولية النهائية في مثل هذه الأمور التي تتعلق بالنظام كانت مشتركة بين كل الرؤساء ( في القرن الخامس ) وبين رؤساء المجالس ( في القرن الرابع ) ، فقد حدث أن كان سقراط أحد الرؤساء في مناقشة حول قضية القواد العشرة واحتج بشجاعة على تقديم اقتراح غير قانوني للمجلس للتصويت ولكنهم تغلبوا عليه (٢٤) . وهو نفس السلك الذي اتخذه ديموشينيس عندما كان أحد الرؤساء في مناسبة أقل شأنًا من هذه (٢٥) .

والواقع أن المواظبة على حضور المجلس كانت على ما يبدو على شيء من التراخي في القرن الرابع على الأقل . ويميز ديموشينيس في فقرة واحدة بين الأقلية النشطة في المجلس ، أي السياسيون الذين يتكلمون ويقدمون الاقتراحات ، وبين الأعضاء العاديين الذين كقاعدة عامة يحرصون على قتل أفراسهم ولا يقدمون اقتراحات بل ربما لم يدخلوا أبدا قاعة الاجتماع . (٢٦)

كانت الجمعية تعقد أربع جلسات منتظمة كل برتانيا ، أي أربعون جلسة في السنة وكان جدول أعمال هذه الجلسات يوضع إلى حد ما وفق قانون د في أولى الجلسات الأربع كان يجري تصويت على بقاء الحكم في وظائفهم أو استبعاد أحدهم ، ثم يناقش توريد القمح وأمن البلاد ثم تلى قوائم الأملاك المصادرة والإرث ، كما تعلى الفرصة للحكم على أنشطاء المخبرين ثم الاستسلام عن الخونة والإبلاغ عن أولئك الذين أخفقوا في إنجاز وعودهم للشعب ، أما الاجتماع الثاني فقد كان مخصصاً لما يمكن أن يسمى بأعمال الأعضاء الخاصة حيث يستطيع أن يتكلم أي إنسان إلى الشعب في أي موضوع سواء كانت له أهمية خاصة أو عامة ، وتتناول الجلستان الأخيرتان المشاكل الجارية في مجال الأعمال المنقمة والسياسة الخارجية والأعمال اللنيوية مع أولوية ثلاثة اقتراحات ( تختار بالقرعة ) في كل موضوع حسب ترتيب الأسبقية . (٢٧) وإلى جانب الاجتماعات المنتظمة كانت جلسات خاصة قد

يستلحق عقلها معالجة بعض الأمور الطارئة . وربما كان إسحق بنيس يفكر في مثل هذه الجلسات عندما أعلن أنه بسبب سياسة ديموستينيس الخارجية التي جبرت الولايات ، أصبحت بمقدور الجلسات الخاصة تنقد أكثر من العادية (٧٨) ، وكان يمين أيضا إعلانه قبل الاجتماع حتى تهيأ مناقشة كلمة للقرارات العامة ، وهكذا عندما تقرر معالجة المسجستر (Sebastina) واليونتينس (Leontina) في جلسة واحدة عقد الاجتماع ثلث بعد فترة أربعة أيام فقط لمناقشة تفاصيل الحملة ، وعقدت جستان أخريان (في يومين متتاليين) لمناقشة صلح فيلوكراتيس (٧٩) .

ومن الصعب القول بالعدد الذي كان يضمه الاجتماع ومدى انتظام الحضور ، وقد أعلن الأوليغارخيون في ٤١١ عند دفاعهم عن دستور الخمسة آلاف ، أعلنوا إلى الديمقراطيين في ساموس « انه نظرا للخدمة العسكرية والمهام فيما وراء البحار فإن أكثر من خمسة آلاف أثيني لم يمتنعوا على الإطلاق لمناقشة أي موضوع أيا كانت أهميته » . (٨٠) يشير هذا إلى ستين للحرب حيث يكون كثير من الأثينيين في الخدمة العسكرية ، وهو قول قصد به الإيماء إلى ان نسبة الحضور في زمن السلم العادي ربما كانت فعلا أكثر من خمسة آلاف . ويساند هذا الاستنتاج أن عدد الستة آلاف الكافي لعقد الجلسة لم يكن ضروريا للفنى الإدارى فحسب (٨١) بل أيضا لإجراءات عادية تعلماً مثل منح الحقوق للمدينة (٨٢) أو إعطاء إذن خاص بتقديم اقتراح بالنزول عن دين عام (٨٣) . وما من إشارة إلى أن العدد القانونى لم يكتمل أبداً وإن كان من المحتمل أن البوليس السكيتى كان يعمل في مثل هذه المناسبات على إرضاء الناس على حضور الاجتماع (٨٤) .

ومن الصعب كذلك تصوير التكوين الاجتماعى للمجلس . ان سقراط يتكلم عن الجمعية كما لو كانت تتألف من مبيضى الأقمشة والحلّادين والتجارين والحلّادين والقلاحين والتجار وأصحاب الذكاكين . (٨٥) بينما تيلو الاجتماعات التي دعا إليها ديموستينيس وقد غلبت عليها بصفة عامة الطبقة الوسطى أو العليا — أى الهوبليتى دافعى ضرائب الحرب (٨٦) ، وهو ما ناقشته في فصل سابق . ولا بد ان جلبت بعض الاجتماعات عددا كبيرا من الطبقة العاملة

ولا شك أن مثل هذه الاجتماعات هي التي وجه إليها ديموستينيس الحديث عن الميموريات حيث يبدو وحده في مواجهة لاجتماع قوامه اثنا عشر قراء قد يصوتون دون تروى لضرائب حرب باهظة (٨٧) . وكذلك اجتماعات صلح فيلوكراتيس لا بد قد ضمت هي الأخرى علنا من قراء المواطنين وإلا لما نجح لو لا كان مجليا على هذا النحو اعتراض يوبولوس (Eubolus) بأن رفض الصلح منتهى ضريبة حرب وتقل أموال الثيوريكون إلى اعتماد حرب (٨٨) .

وقد وصف ديموستينيس في أسلوب مؤثر لاجتماعا خاصا قد عقد عتلهما احتل فيليب الاتيا (Elateia) (٨٩) ، وكان الوقت مساء عند ما جاء إلى الرؤساء ينهى باحتلال الاتيا فنهضوا في الحال وهم في منتصف المشاة وأعلنوا شافل القاعد في السوق وأحرقوا الخواجر بينما أرسل آخرون للقاعة واستدعوا ناضحي الأبراق ، وسرعان ملساد المدينة المرج . وفي اليوم التالي في المساء دعا الرؤساء المجلس إلى مكان الانعقاد ، وقد تذهب إلى الجمعية وقبل أن يفتتح المجلس العمل ويقترح على القرار فتجد كل الشعب جالسا على جبل بيكس (Pnyx) ثم اجتمع المجلس وأذاع الرؤساء الأنباء التي وصلتهم وقسموا البحوث فأهل بقوله ثم سأل المنادي : ( من يرغب في الحديث ؟ ) فلم يتقدم أحد .

ولكن ربما كانت أروع صورة للإجراءات التقليدية الحكم الظريف في مسرحية « النساء المختلات بعيد الشموفوريا (Thesmophoriazmae) » (٩٠) أي أعياد ديمتر (Demeter) ويمكن تمييز الموضوع الأصلي من الإضافات والتعديلات الكوميالية . تفتتح الجلسة بصلاة الافتتاح التي تدعو إليها المناحية « هلويا » هلويا ، إنكن متصلين صلاة الشموفوريا من أجل « (Thesmophoriae) ديمتر والعنبراء ومن أجل بلوتوس » وكاليجيا (Kalligeneia) ومن أجل الأرض الأم التي تفتت منها ومن أجل هرميس وديات الحسن إن يوفق هذا الاجتماع لخبر أثينا المدينة ولخيرنا . وإن تسود أحسن من تعمل وتكلم لصالح الشعب ولصالح جنس النساء ، إنكن متصلين من أجل هذا ومن أجل أنفسكن ،

وهنا تأتي زجرة طويلة ، إنكّن تصلين من أجل آلهة أولمبيا  
وفيلوم و آلهتها ومن أجل الآلهة الآخرين ليقتضوا على كل من يتأمر على  
جنس المرأة أو من يتفاوض مع يوريبديدس أو القرمس لإبداء جنس المرأة  
أو من يدبر من أجل أن يصبح طاغية أو من يعيد طاغية (وهنا ترد قائمة  
خطايا جارحة بنوع خاص بالنسبة لجنس النساء) قضاء نصا ، بل ، وعلى كل بيت ،  
ومتصلين أيضا من أجل أن تمنح الآلهة الخير لكل من بقى منكن ، والآن  
يبدأ العمل ، إنكّن جميعا لقد قرر مجلس النساء ما يأتي : تيموكليا رئيسة  
ولوسيالا سكرتيرة ، وسوستراتي يعهد إليها بتنظيم سير العمل : لقد تقرر  
أن يعقد اجتماع صباح اليوم الأوسط لعيد التسوفوريا عتلمنا يكون لدينا جميعا  
غراغ من الوقت ، وأن يكون أول شيء في جدول الأعمال قرار فيما يجب  
أن نتخله تجاه يوريبديدس ، إذ أن الواضح أنه قد أخطأ في حقنا جميعا ،  
عن قرخب في الكلام ؟

ولدينا ثلاثة مصادر رئيسية للطريقة التي كان يتم بها اتخاذ القرارات في  
المجلس والجمعية : وصف المناظرات المشهورة التي أوردتها المؤرخان  
توكيديلس وكستوفون ، وخطب الخطباء خصوصا ديموستينيس وإيسخينيس  
التي يدافعان فيها عن خططهم السياسية ويهاجمان خطط خصومهم ، ثم  
النصوص التي تلون القرارات الفعلية . والأسئلة الرئيسية التي ينبغي أن  
تطرح : ماهي الأدوار الخاصة بكل من المجلس والجمعية ؟ هل كانت  
الجمعية مجرد اعتماد لقرارات التي تناقش تفصيلا في المجلس أم كانت  
هي التي تتخذ للسيادة في القرارات بل وتعد الاقتراح الأول والأصلي  
لتبريران للتطبيق ؟ وثانياً ما مدى قدرة المواطن العادي ؟ وكيف كانت  
تصلر عته للمبادأة في كل من المجلس والجمعية ؟ وإلى أي مدى كان اللقادة  
السياسيون رسميون أو غير رسميين يحتكرون منصة الخطابة ؟

ونبدأ بالنصوص فهي أكثر الوثائق أصالة . لم تكن النصوص في  
القرن الخامس وأوائل الرابع ذات طابع إخباري نسبيا لأنها كانت معجزة  
للغاية ، والتسجيل الرسمي لا يعطى إلا الضروري ، فلا يذكر النعم إلا عبارة :



« لقد أقرها للمجلس والشعب » ثم يعطى أسماء القبائل التي تتولى الرئاسة واسم رئيسها ( إذ أن كلاهما كان مسئولاً إلى حد ما عن تقديم القرار للاقتراع عليه ) واسم السكرتير ( الذي كان يحافظ على دقة القرار وكان عليه أن يشرف على نقشه صحيحاً ) واسم المقترح ( والذي قد يكون عرضة للمحاكمة بسبب إثارة أمراً غير قانوني ) وأحياناً كان يضاف اسم الأرخون ( من أجل التاريخ ) ، ويأتي بعد ذلك ( في صيغة غير مباشرة ) نص للقرار دون أن يتضمن عادة ما يشير إلى ما إذا كان القرار قد اتخذ عن طريق المجلس أو الجمعية .

والإستثناءات الوحيدة التي تملأنا بتفصيلات هي التعديلات — التي حين تكون في صيغة ، « واقترح فلان : وخلافاً لذلك كما قرر المجلس ، لكن ذلك ... الخ . » — تكشف عما إذا كان الاقتراح الأصلي قد جاء عن طريق المجلس وقدم باسمه . وبذلك يمكن أن تقرر أن كثيراً من القرارات الهامة في القرن الخامس كانت تعد بالتفصيل في المجلس ويوافق عليها الشعب بعد تعديل طفيف وكان من بينها معاهدة أيجستا في حوالي ٤٥٨ ، وإعادة تقدير الجزية التي أُعيد في ٤٣٥ . والامتيازات التي وهبت لمدينة نيابوليس لولائها ، والاقتراع على تكريم مغتالي فرينبخوس في ٤٩٩ وللزايا التي أعطيت إلى أهل ساموس المخلصين في ٤٩٥ و ٤٩٣ . وينفرد أحد القرارات الأخيرة في أنه قلم شكايًا من الرئاسة باتفاق جميع ممثليها وهو ما يهدف إلى تأكيد إجماع المجلس (١١) .

وقد تباينت عن هذه القرارات بعض نقاط هامة ، فالشخص الذي يقترح رأياً في المجلس قد يعطاه بنفسه في الجمعية (١٢) . وقد يصدر المجلس قراراً متعدد النواحي تاركاً عبارة أو عبارات لا يتفق عليها مفتوحة لرأي الشعب . فمثلاً اقترح المجلس علينا من التكريم لتكريم نيابوليس Neapolis ولكنه قرر ترك موضوع أهل يحفظ بأهماء الأولى للالهة اثينا لتناقشه الجمعية ، وقد صوتت الجمعية بوجوب ذلك في هيئة تعديل (١٢) ، وفي القرار الخاص بمغتالي فرينبخوس لم يقترح صاحب التعديل

مزيلا من التكرم فحسب ولكنه وضع قواعد للمجلس "في حالة ما إذا طلب المكرم الرئيسي ( مستقبلا ) امتيازات أخرى فعلى المجلس أن يكتب قوارا بها يعرض على الشعب (١٤) . وهذا يوضح كيف استطاع الشعب بطريقة بسيطة التحايل على قاعدة البروبوليفما ويلجأ إلى المبادرة :

وعلى العكس من ذلك عندما يبدأ تعطيل بكلمة : « إلا إذا أثاره فلان .... » فيمكن الاستدلال على أن الاقتراح الأصلي لم يكن يروبوليفما ولكنه قد أثير في الجمعية عن طريق المواطن المذكور . وبناء على ذلك الاقتراض فإن بعض القرارات الملحة لم تكتب بالمجلس . لقد اقترح الوائح التنظيمية لمستعمرة برنا Bren مؤسساها الرسمي ديمو كليليس بينما سفت قواعد بشأن الثروات الألوزية Hleminian الأولى هيئة خاصة من الكتبة الفنين (١٥) ، وأثار أحد القرارات التي تعالج الإقامة في خالكيس بعد ثورتها في ٤٤٦ شخص يدعى انتلكيس ، وقد دل على أن اقتراحه صلب من الجمعية ، انه قلم بجارة : « لقد انتخب الشعب على الفور αὐτίκα μετὰ خمسة رجال للهاب إلى خالكيس وائجاز القسم . إن كلمة « فورا » تجري بشكل طبيعي على لسان المتحدث في الجمعية حيث يمكن أخذ التصويت في الحال أكثر منها على لسان المتحدث في المجلس الذي يقترح أمرا يقلم إلى الجمعية ويجري مناقشته في اجتماع قد لا يعقد إلا بعد ذلك بعدة أيام (١٦) .

فإذا صحت هذه النقطة الأخيرة كان القرار الأول الذي أسيغ حلة امتيازات على ميشوني في ٤٦٨ قد اقترحه في الجمعية مواطن يسمى ديويثيس (١٧) وبدأ بجارة « إن الشعب يصوت على الفور فيما يخص الميثونين فيما إذا كان الشعب يرغب في فرض ضرائب على الفور لوكفاهم أن يلغوا فقط ما يتجمع للأمة من الجزية التي فرضت عليهم في احتفال الباناثينايا الأخير ، وأن يغفوا عما عداها » ويعضى القرار في إسباغ امتيازات غلظة على ميشوني ، وتأتى في النهاية هذه الملاحظة « لقد صوت الشعب على أن يلغ الميثونيون فقط ما تجمع للأمة من الضريبة الواجب عليهم دفعها في احتفال الباناثينايا الأخيرة وأن يغفوا عما عداها » إن كلمة « على الفور » المستعملة مرتين قلل مرة أخرى على

إنها لتحكم في الجمعية ، فعلمنا ترك المجلس في بروبولقما خاصة بنيابوليس  
قرارا لتصويت خاص من الشعب استعملوا صيغة متغيرة ، وفيما يخص  
بشائر التراث التي تعلم للبرثوس والتي كانت حتى الآن تلغ للأمة فإن البيت  
في هذا الأمر كان من اختصاص الشعب في الجمعية (٩٨) .

ويمكن أن تستنتج أن السبب الذي من أجله صاغ ديويجيس اقتراحه  
بهذه الطريقة الغريبة للربكة هو علم إجراء أية تعليقات قبل صياغة الاقتراح  
كالتقليد المتبع حديثا ، وفي مثل هذه الحالة فإن السامع الأريب كان  
يحفظ بمثل هذه العبارة ليجرى عليها تصويت خاص عقب تمرير  
الاقتراح الأصلي .

وفي أوائل القرن الرابع أنحلت صيغة النص تختلف ، وإن ظلت في  
كثير من القرارات كما كانت عليه في القرن الخامس ، لقد قرره المجلس  
والشعب ، ولكن فيما عداها أصبحت « لقد قرره الشعب » (٩٩) أما الصيغة  
الأولى فتستعمل عادة عندما يقر الشعب قرار المجلس ، وأما الثانية فتذكر  
عندما يثار القرار في الجمعية ، ولكن من المشكوك فيه ما إذا كان هذا  
التمييز قد كان مرجعا دائما بدقة ، فقد كان صوابا من ناحية الصياغة  
التقنية استعمال صيغة « لقد أقره المجلس والشعب » في جميع الحالات  
كما كان الحال في القرن الخامس ، إذ لم يكن جازما أن يمر قرار ما  
لم يقر المجلس إرجاعه في جدول الأعمال ؛ بل في بعض الحالات يبدو  
أن التقليد القديم قد اتبع (١٠٠) . فضلا عن ذلك يبدو أن شيئا من  
الاهتمام لم يوجه إلى الصيغة ، كما كان الكتيبة أحيانا لا يبالون بشيء ،  
فهناك قرار أو إثبات لا بد أنهما قد اعتمدا من الجمعية بينما صلدرا بعبارة « قرر  
المجلس » (١٠١) ، وربما فلت الكاتب تغيير النص من صيغة قرار  
المجلس ، عندما أقره الشعب بعد ذلك ، وفي حالات أخرى فإن صيغة  
القرار « قرره (المجلس) والشعب » قد حلت كلها (١٠٢) وبهذا  
لا يمكن اعتبار أنها كانت ذات قيمة لودلالة أساسية .

وقرب نهاية القرن الخامس نترج صيغة القرارات إلى التفصيل ومن  
هنا أصبحت أكثر نغما لنا : وفيما يلي ما كان يحدث حقيقة فرغما من

أنه في الصيغة المصطلح عليها كان يقال عن صاحب الاقتراح أو معمله انه يكلم ، وفي التعبير القانوني ، يعرف بالتحدث أو الخطيب ( *procurator* ) فإن الاقتراحات والتعديلات كانت تسلم مكتوبة إلى السكرتير التي يقرأها بصوت عال . فعادة يستعمل الخطباء الفعل « يكتب » للتعبير عن من يقدم اقتراحا . ويروى ايسخينيس قصة تصور تصويرا حيا هذا الاجراء فيقول : ان ديموشينيس اطلع جارا له على « قرار كتبه بنفسه مكتوبا عليه اسم ديموشينيس » وقد سأل فيما إذا كان يعين عليه تسليمه للسكرتارية ليقلمه إلى الرئيس ليطرحه للتصويت عليه ( ١٠٢ ) ومواء كان الاقتراح معللا أو دون تعليل فيلزم أن السكرتارية كانت تسلم الأوراق دون مراجعة الى النسخ لينسخها ، وظهرت نتيجة مضحكة لمثل هذا الاجراء غير المتيق في قرار يمنح لقب « ممثل الدولة وغير » في ٤٠٨ - ٤٠٧ . لوحد ( من سلالة أونياديس من البلايسكيثوس *Palaeociathos* ) ( ١٠٤ ) نسب هذا الرجل في قرار المجلس الى ( سكيثوس *Sciathos* ) وأجرى تعليل : لتغيير نسه من « سكيثوس » إلى واحد من أبناء أونياديس من البلايسكيثوس نقش هذا التصحيح بمنتهى الجدية رغم أن التصحيح قد أجري في الاقتراح الاصل .

وفي حالة افلح من هذه ، من حالات النسخ غير المتقن قرار قديم بإعطاء من كيفيسوفون ( *Cephisophon* ) لصالح أهل ساموس في ٤٠٣ ( ١٠٥ ) يتضمن بنلا « أن تقام لجنة ساموس إلى الشعب لبحث مطالبهم » وهذه عبارة اجرائية لجنة البربوليفما كان ينبغي حلها عند إقرارها من الشعب ، ومن بين البنود الأخرى نص على « تأييد كل الامتيازات التي سبق أن صوت عليها الشعب الاثنى لصالح شعب ساموس » ودعوة اللجنة إلى العشاء في البريتانيوم وقد أُلحق بالقرار الرئيسي تعليل اقترحه كيفيسوفون أيضا « لقد ارتضى شعب أثينا توكيد القرارات السابقة الخاصة بأهل ساموس ، وفي ما اقره المجلس في البربوليفما ثم طرحه على الشعب » ، ثم دعوة ثانية للجنة للعشاء : وقد يصعب على المرء أن يتبين شيئا من خلال هذا التناقض ، هل فأت المجلس أن يسجل في البربوليفما قرارا طرحه لتوكيد القرارات السابقة وأغفل دعوة اللجنة للعشاء ؟ وهل تلاقى

كيفيسوفون في تعليقه ، هذه الأخطاء ؟ وهل ضمنت هذه التصويبات القرار كما ذكرت في نفس الوقت كتعديل ؟ .

وصورة أوضح للأعمال هو أن يترك في نص القرار الكلمات ( في صيغة غير التكلم ) لقد « قرر بواسطة المجلس » أو « بواسطة الشعب » بالإضافة إلى القول في النص « قرره ( للمجلس ) والشعب » وهذه الاشوة أكثر نقا لنا من كلمات النص ، لأن الذي يقدم تقريراً للمجلس لن يبدأ أبداً بالكلمات « لقد قرر بواسطة الشعب » وكذلك للتكلم في الجمعية لن يبدأ القول بكلمات : « لقد قرر بواسطة المجلس » .

وفي حوالي ٣٧٠ بدأ تقليد أكثر امعلا ، فبعد المقامة التقليدية التي تتضمن الكلمات « انه قرر بواسطة المجلس والشعب » كتبت عدة قرارات في سطور على النحو الآتي ، « بالنسبة للتقرير الذي كتبه المبعوثون من . . . أنه قد قرر بواسطة المجلس أن الرؤساء الذين سيؤسسون الجلسة القادمة عن طريق الاقتراع ، سيطرحونه على الشعب وسيقبلون قرار المجلس للشعب ، ان المجلس قد قرر انه ، حيث أن . . . إلخ » (١٠٦) ، وما حدث ان كل « البروبوليفما » قد نسخت كلمة كلمة وفي هذه الحالات من الواضح أن الجمعية كانت مجرد محمد لما :

ويكشف لنا قرار فريد يرجع إلى عام ١٣٣٣ ق : م عن إجراء مخالف تماما (١٠٧) فبعد نص ينهى بالكلمات « أنه قرر بواسطة المجلس : أن اتيلوتوس بن ابولودوروس من سيالتوس اقترح » كبروبوليفما تخطر رؤساء الجلسة القادمة بتقديم المفوضين الكيئين للجمعية « وليقبلوا قرارا من المجلس إلى الشعب يقضى بأن المجلس يرى أنه إذا ما استمع الشعب وكل من يرغب من الأبيين الآخرين إلى الكيئين فيا يختص بتأسيس للبعد سيؤيدون قراره لأنه يعتقد أنه خير ما يكون » ويتلو ذلك نص آخر ( في البريتانيا التالية ) ينهى بهذه الفقرة « قد « قرر بواسطة الشعب أن ليكوجرومين لوكرون اقترح » ثم قرار الشعب متضمنا الكلمات ، « قرر بواسطة الشعب » باجابة طلب الكيئين .

إن هذا القرار يعتبر قريباً في احتفائه بمثل هذه البروبوليفما المطلقة بدون لجنة ، وربما يرجع السبب إلى أن الكيوتين هم الذين تقشوها بأنفسهم ( لم يخطر السكتير باداء ذلك ) ، واعتقدوا أنه من الأسلم قش ملف الوثائق كاملاً كما أخطأ لهم الكاتب ، غير أنه ثمة قرارات عدة مماثلة في صيتها لتتصف الأخير من القرار الكيوتي ، ولا يمكن أن تعني مثل هذه القرارات بروبوليفما مطلقة بدون لجنة ، ومن هذه قرار يقضي تمجيلاً ويجب امتيازات لشخص يدعى لورخيوس ييلا : « انه قرر بواسطة الشعب » ثم يقضي النص : « فيما يخص حالة لورخيوس ومشروع القرار ( البروبوليفما ) التي وافق عليها المجلس بالنسبة له » ( ١٠٨ ) . وهنا قد نستنتج أن المجلس قد صدق على طلبات لورخيوس واقترح بقرارات عامة أن يكافئه الشعب بتكرام مناسب ، وأن أحد المتحدثين في الجمعية قد وضع اقتراحات عديدة . كما قدم قرار آخر يؤيد التحالف بين اركاديا وانخيا واليس وفليوس ( ١٠٩ ) . وقام أيضا على هيئة اقتراح في الجمعية أنه قرر بواسطة الشعب : « ويبدأ باقتراح أن يعطى المناهى ( في الجمعية ) فوراً من أجل مبلوكة الآلة التحالف إلا أن اللجان الامتلاية تذكر » وأن الحلفاء قد طرخوا على المجلس تقريراً لقبول التحالف ، ، وأن المجلس قد أعد بروبوليفما لنفس هذا المرض : « وهنا يبدو أن المجلس قد قام بتقديم توصية ناجية . وقد يكون المتحدث في الجمعية هو الذي صاغ شروط التحالف الفعلية ، أو ربما أعاد تسجيل طلب المجلس فقط ملحقاً به اقتراح الصلاة الخشعة والامتثال الضميري .

وعلى أية حال يبدو كحالة أنه في حالة الموافقة على مشروع القرار ( البروبوليفما ) كان يتقش بنفس الكلمات مع الحلق التحليلات به إن وجدت وعلى ذلك فمن المحتمل أن القرارات التي تبدأ بكلمات « أنه قد قرر بواسطة الشعب » كانت في الأغلب مثل قرار ليكورجوس عن الكيوتين قد اقترحت في الجمعية على أسس مشروع قرار ( بروبوليفما ) شكل بيت . فلذا ما استرسلت بهذه الآلة : أمكننا غالباً تمييز معنى تجاه الرأي الأصلي من

الجلسة متى ترك الجمعية الاختيار : ويبدو أن القرار الذي اتخذ في ٣٨٧ ق . م لصالح كلاروميناي كان قد قلعه في الجمعية بولياجروس (١١٠) ، وهذا القرار كقرار ديوباليس الخاص بميثاق يبقى بعض النقاط للشعب لأجراء التصويت عليها ، « وفيما يخص الحاكم والحامية فللشعب أن يقرر فوراً فيما إذا كان ذلك سينجز في كلاروميناي أو سيترك لشعب كلاروميناي حتى تقرير رغبتهم في ما إذا كانوا يرغبون في قبولها أو لا يوافقون على ذلك » ، وتأتي في النهاية ملاحظة : « لقد صوت الشعب على ألا يلغوا ضريبة أخرى ( أكثر من ٥ ٪ المذكورة في القرار ) وألا يقبلوا حاكماً ولا حامية » .

ويبدو كذلك أن التحالف مع خيوس ويزنطة الذي سبق تكوين التحالف الاثنى الثاني مباشرة ، بل والميثاق التأميني الحلف نفسه قد اقترح في الجمعية (١١١) ، بينما جرت الموافقة المطلوبة على الحلف في المجلس الذي اعتمد الشعب قراره (١١٢) :

والنتيجة العامة التي يمكن استخلاصها من النصوص هو أن المجلس لم يكن هيئة عمل سياسي . ففي الأمور غير المتنازع عليها كان يصدر قرارات ، وأحياناً يترك العقبات الصغيرة ليحلها الشعب ، ولكن في كافة الأمور الكبرى وبعض الأمور الصغيرة كان يكتفي فقط بإدراج الموضوع في جدول أعمال الجمعية . وقد بنى هذا الاستنتاج على تقارير الناظرين التي ذكرها توكياديلس . فكل القرارات العامة قد نوقشت في الجمعية وقررت هناك مثل تحالف كورسيرا ، ورفض الإنذار الأسبرطي في ٤٣١ ، ومصير ميتيلينا وكذلك عروض أسبرطة ٤٢٥ وأيضاً عروضها المرة الثانية في ٤٢٠ ، وكذلك حملة صقلية (١١٣) ، ولم يزد دور للمجلس عما ذكر إلا نادراً . وإن كان لابد بطبيعة الحال أنه كان يقلم المبعوثين للشعب ، ففي سنة ٤٢٠ فقط نسمع أن المبعوثين الأسبرطيين ذهبوا أولاً إلى المجلس ثم بعد ذلك إلى الجمعية وهناك بحيلة من الكيادس تنصلوا من السلطات المطلقة التي أدعوها لأعضهم أمام المجلس كقروض وعلى ذلك أتاحوا للكيادس الفرصة ليسحب منهم الثقة وألا يعترف بهم :

وفي قصة كسنوفون عن محاكمة القواد العشرة يلعب للمجلس دورا كبيرا فالقواد المطعون فيهم قد مثلوا امام المجلس وبناء على اقتراح من تيموكراتيس اصدر المجلس أمرا يجبرهم وتقديمهم إلى الجمعية ، وبعد مناقشة طويلة وغير مقنعة شارك فيها القواد ، قررت الجمعية تأجيل الموضوع بعد ما أخذ الليل في إسدال ستاره واستحال عد الأصوات ، وانضطرت المجلس بأعداد مشروع قرار (برويوليفما) عما ينبغي أن تكون عليه محاكمتهم ، واذ ذلك استغل اعداء القواد الفرصة ، وكان لأطهم كاليكسينوس أحد أعضاء المجلس ، الذي شن هجوما على القواد واستطاع أن يستصدر مشروع قرار (برويوليفما) بأن على الشعب أن يصوت مؤيدا أو معارضا للحكم بالإعدام عليهم جميعا دون مناقشة أخرى نظرا إلى أن الأمر قد توشق بما فيه الكفاية ، وعلى كل حال فقد قلمت احتجاجات للجمعية ، وقد قلم يوريتوليموس اقترحا مضادا ، وعلى ذلك صوت الشعب مفاضلا بين مشروع القرار (البرويوليفما) واقترح يوريتوليموس وبعد للمناقشة واقفوا على قرار يوريتوليموس . لقد كشفت هذه الرواية بالصيغة عن إمكانية إجراء آخر ، فحتى اذا ما اتخذ للمجلس توصية نهائية فليس يمكننا تعالجها فحسب ، بل يمكن أن يستبدل بها اقتراح مغاير تماما (١١٤) .

لما الخطباء فلا يضيفون جديدا للمعلوماتنا ، إنهم يؤكدون أن القرارات الحيوية كانت تترك كلية للجمعية ، ففى مناقشة سلم فيلوكراتيس *Philocrates* كان من الواضح أنه لم يكن أمام الجمعية برويوليفما ، فطبقا للإجراء الذي اقترحه ديموشينيس في اليوم الأول كان من الجائز لاي مواطن أن يتكلم أو يقترح شيئا ، وفي اليوم التالي تقلم الاقتراحات للتصويت (١١٥) ؛ ومن رواية ديموشينيس يبدو واضحا أنه عند احتلال الاتيا ( *Elatia* ) لم يكن للمجلس أية اقتراحات وترك الامر للجمعية . وفي نفس الوقت بين انخطبه أنه من الاوقت تقديم الاقتراحات عن طريق صديق في المجلس ، وهكذا فمن المحتمل أن يكون ديموشينيس قد أوجز إلى ابولودوروس بتقديم اقتراح بمشروع قرار (برويوليفما) بخصوص ضم الزيادة أو للقرض في ضريبة الخلف إلى أموال الثيوريكون ورصيد الحرب (١١٦) . وقد ذكر ديموشينيس كذلك حالة يستحيل تسجيلها بطبيعة الحال على الحجر ، حيث رفضت الجمعية



بروبوليفما عندما جاءت أنباء كارثة تلميناي (Tamyne) ، أصدر المجلس قرارا بإرسال ماتبقى من القرصان إلى الجمعية . وفي الجمعية ، ولكي يتجنب ميدياس الخلع العامة كقمارس ، تطوع ليكون قريارارخوس « حتى قبل أن يأخذ الروساء أمانهم » لكن بعد المناقشة تقرر ألا يجند القرصان (١١٧) .

فإذا علمنا إلى مسألة المبادعة الفردية ، وضح أنه إذا أجرى المجلس بروبوليفما تلقائية ، وهوما كان يحدث غالبا ، فلائى مواطن أن يقدم فى الجمعية قرارا فى الموضوع ، وأنهم إذا ماغفلوا توصية نهائية فيستطيع كل مواطن أن يقترح تعديلات أو يتقدم باقتراح مغاير أو يرفض بات .بقى أن نعرف هل كان يستطيع المواطن إدراج سؤال فى جدول الأعمال ؟ وإذا كان ذلك جائزا ، فكيف ؟ . إن نظام البروبوليفما يعنى على الأقل أنه يستحيل طرح قرار على الجمعية مالم يكن المجلس قد اتخذ قرارا شكليا يعرض الموضوع ، وأما توفر دليل فانه يؤيد الافتراض الطيبى أن لعضو المجلس وحده الحق فى تقديم الاقتراح فى المجلس . وقد أوما الخطباء إلى ذلك بتعبيرهم « لقد قدم أبولودوروس وهو عضو فى المجلس قرارا إلى المجلس ثم قدم بروبوليفما إلى الجمعية » (١١٨) وأيضا « اقترح تيمارشوس بوصفه عضوا بالمجلس . . . » (١١٩) ويأتينا أوضح دليل فيما يليه ديموشينيس من نشاط ابان المفاوضات التى أدت إلى صلح فيلوكراتيس ، لقد كان عضوا بالمجلس أثناء المراحل الأولى واستغل وظيفته فى تقديم عدة قرارات صغيرة - أن يكرم المبعوثين الأثينيين الأول بتتويجهم - وأن يقدم مبعوثو فيليب إلى الشعب وأن تخصص لهم مقاعد فى المسرح ، والعمل على أن يحرر رسل أثينا فى المرة الثانية دون إبطاء (١٢٠) ، لكنه بعد ذلك عندما انتهت سنة خدمته أشار إلى « البروبوليفما التى صوت عليها المجلس بناء على تقريرى وتوصية مقترحها » (١٢١) .

وما لاشك فيه أن رجل السياسة قداهتم بالفعل بأن يكون له بعض الاصدقاء والحلفاء فى المجلس كل علم (١٢٢) ، ولكن كانت هناك إجراءات أخرى لا يمكنها . ويروى لنا ديموشينيس كيف كان ينبغى على تيموكراتيس .

من الوجهة القانونية أن يقوم بإجراءات تنفيذ ققرة في لائحة له تميز ضلما  
لناتق الدولة ، في مثل هذه الحالة بالذات كان الأمر يتطلب إذا خلاصا  
من الشعب يجوز تقديم الاقتراح فإذا ماتم ذلك عليه أن يتبع الإجراء  
فيقلم بطلب مكتوب προσοδον παραθεσται إلى المجلس ويعتد ( إذا  
ما أدرج الطلب في جدول الأعمال ) عليه أن يقدم اقتراحا في الجمعية ( ١٢٣ ) .  
كان حق تقديم الطلب غالبا ما يسمح به للجانب ، وكان ، كما  
هو واضح ، حقا طبيعيا بالنسبة للمواطنين ( ١٢٤ ) . ويصف استخيس  
كيف استخلمه ديموشينيس : « لقد سار في حجرة الاجتماع متحيا الأعضاء  
المعادين ، حثلا للجمعية بروبوليما مستخلا علم خيرة مقترحها ، وأدرج  
تقراحه هو لتصوت عليه الجمعية أيضا » ، وصار قرار الشعب « يعلمنا »  
انفضت الجمعية ، وكنت قد غادرت الاجتماع ( وإلا لما كنت لأعجز  
ذلك إطلاقا ) وكانت الغالبية قد انصرفت ( ١٢٥ ) . ونحن لا نعرف  
إلى أى مدى استخلم حق تقديم الطلبات وبالطبع لم يكن المجلس مضطرا  
إلى وقف الاقتراح ( ١٢٦ ) ؛ بل ربما قضى علما على عدد كبير من  
الاقتراحات الثقافية بمجرد تقديمها ، وإن كان من المستبعد أن يكونوا  
قد رفضوا أن يلجأ في جدول الأعمال اقتراح مقلم من شخص إذى  
أهمية سياسية .

أما التصوص فتكشف من الملائذ الأخير لأى مواطن عادى تكون  
لديه ما تضطرم به نفسه ، ففي عدد من الحالات يقترح المواطن في  
الجمعية : « أن يمرر المجلس بروبوليما ( مشروع قرار ) ويقلمه إلى  
الشعب . . . . . » وقد كان هذا جائزا كما حدث في حالة القواد  
العشرة عندما أدرجت الجمعية الموضوع في جدول أعمالها ورجبت  
في إعادة تقديمه في جلسة أخرى ( ١٢٧ ) . وقد كان من الممكن —  
فيما يبدو — استغلال مثل هذا الإجراء في تقديم موضوع من جديد  
وكانت معظم المسائل منح شرفية ( ١٢٨ ) ، إلا أن إحداها  
كانت أمرا له أهمية طامة ، وهو قرار هيجيسيوس Hegesippus

عام ٣٥٧ - ٣٥٦ الذى يقضى بمن عقوبة الإعدام ومصادرة الأموال لكل من يزجج حلقه أتيئا . وقد أتيت هذا القرار من هجوم على *Heretia* أريتريا ، ولكنه كان طلبا علما (١٢٩) . ويبدو أن هذه الاقتراحات كان يقضى تقديمها في الاجتماع الثانى من كل برتانيا « حيث يستطيع أن يتحدث إلى الشعب في أى موضوع يريد له شخصا أو علما كل من يرغب في ذلك بعد أن يقلم طلبا بسيطا » (١٣٠) .

ويبدو إذن أن إشراف المجلس على الجمعية كان علودا للغاية ولا شك أن قصد الأتينيون إلى أن يكون المجلس للكون من رجال فزى خبرة - نظريا على الأقل - وعلى شيء من الأراء ، أقسما اليقين على الرقابة ، ومعرضين للمحاكمة إذا حادوا على الطريق ، أراودا ، أن يكون له بعض الرقابة على مسلك غير مسئول قد يصدر من الجمعية فقد كان من واجهم رفض إدراج الاقتراحات غير القانونية للتصويت ، وفي استطاعتهم كذلك المعارضة في منع أية تسميلات للاقتراحات التى لا تجلئ ، ولا شك أنهم بذلك قد حفظوا على الشعب وقته ، وأيضا بتحويل الأمور غير المختلف عليها بل والمعقدة أحيانا لإقرارها من الجمعية . وقد أرتأوا أئبرا ألا يقترح أى أمر دون مناقشة علنية مناسبة ، أما السيلة فكانت تقرر في الجمعية .

وما قبل سابقا ينطبق على القرارات ، أما بالنسبة للقوانين فقد وضعت إجراءات أكثر دقة في القرن الرابع على الأقل ، ويذكر أيسخينيس أنه كان على التسموئيتى ( *Thesmotheae* ) الستة ، وهم الأعضاء القانونيون بين هيئة الأراخنة ( الحكام ) ، أن يقوموا بمراجعة سنوية للقوانين ، فإذا ما وجلوا تناقضا أو غموضا في مجموعة القوانين عليهم أن يشهروا قانونا متلبا . بعدئذ يعقد الرؤساء جلسة قانونية خاصة للجمعية وبصوت الشعب على القانون الذى ينبغى الغاؤه أو الإبقاء عليه (١٣١) ومن المحتمل أن تعديلات القانون كانت تتم في هذه المراجعة السنوية وفق الإجراءات التى وصفها ديموشينيس . ففي اليوم الحادى

عشر من البريتانيا الأولى تطرح مجموعة القوانين على الشعب للتصويت عليها قسما قسما وهى القوانين الخاصة بالمجلس ، والقوانين العامة والقوانين الخاصة بالحكام (الأراخنة) التسعة وسائر الموظفين . فإذا وافق الشعب على قسم منها يظل قائما ، أما إذا نقضه فإن رؤساء الدورة الثالثة للجمعية يفهمون في جلوس الأعمال عقد اجتماع تشريعى ، وفي نفس الوقت يمكن لأى مواطن أن يشهر عن قوانين جديدة ( مع القوانين القديمة التى ستبقى ) . وكانت للجمعية التشريعية تتألف من عدد محدود من المواطنين بلغ في إحدى المرات ١٠٠١ علاوة على أعضاء مجلس الخمسمائة وهم من أولئك الذين أقسموا بيمين القضاء وبهذا كانوا فوق سن الثلاثين وبعد الستة إلى مقترحة القوانين الجديدة وإلى خمسة من البحاين للمخبرين للدفاع عن القوانين القديمة يتخذ القرار بالتصويت (١٣٢) .

وقد جاء ذكر من نفس النوع الأول مرة عندما روجعت القوانين بعد إعادة بناء الديمقراطية في ٤٠٣ (١٣٣) وربما لم يكن له وجود قبل ذلك ، وفي القرن الخامس ، على أية حال ، مر عدد من التشريعات كقرارات ، الأمر الذى كان يتطلبه تشريعا في القرن الرابع ، مثل إنشاء منصب كاهنة «أثينا النصر» (Nike) حوالي عام ٤٨٨ وتمنحى مرتب لها من الخزانة العامة (١٣٤) ؛ أو مثل إنشاء خزانة للكفة الأخرى في ٤٣٣ ق . م ، وكذلك من قوانين تحدد كيفية استغلال الأموال المقسمة (١٣٥) . وقد اقترح هذه القرارات مواطنون عاديون ، فقد صاغ قواعد عبادة الوميس (Eleusis) حوالي ٤١٨ هيئة من الكفة (συρραφεις) ولكنها قامت إلى المجلس والشعب عن طريق الإجراء العادى وعملت في الجمعية (١٣٦) . ولم يكن تعيين هيئة الكفة دليلا على تغيير القانون ، فقد كتبت مثل هذه الهيئة نظم ميليتوس (١٣٧) . ولا شك أن هذه الهيئة قد عينت لمواجهة الأوضاع الصعبة والفنية أيا كان نوعها . والدلائل الأكبىة التى بين أيدينا على اختلافاها ، تدل على أن الأثينيين في القرن الخامس لم يكونوا على إدراك تام لأى تمييز واضح بين القوانين والقرارات ، وهو

ما يصير يشبه عليه خطباء القرن الرابع (١٢٨) . وأخيرا وحين جمعت القوانين نسقت فيما بين ٤١١ - ٤٠٣ . ومن الصعب إدراك أى اختبار لى اتخذ تمييزها عن القرارات (١٢٩) . وقد نجد بعض اللزاي للنظام المتبع فى القرن الرابع فى أنه قد كفل الاستقلال للمستوى الذى كان له اعتبار كبير عند الأفرق وإن أدى ذلك إلى تجميد الإدارة إلى حد بعيد فإ من تغير مهما كان ضئيلا لمكن إجراؤه على النظام الإدارى إلا بتشريع يتخذ فى الفرصة السنوية الوحيدة المخصصة لذلك ، فحتى معاش بيسيثيليس *Peisithides* لم يتسن وضعه على أسس دأمة إلا بهذه الطريقة (١٤٠) .

فلذا ما مر قانون وفق الإجراءات السليمة فإنه يظل عرضة للإلغاء من جانب المحاكم بأنهم مقلده بأنه طرح قانونا غير مناسب أو يتعارض مع قانون مازال معمولاً به (١٤١) ، وكانت القرارات التى تصدر على نحو غير قانونى أو التى يتعارض مضمونها مع أى قانون عرضة للتقضى على اعتبار أنها إجراءات غير قانونية ، ويرجع ذلك إلى ما قبل ٤١٥ (١٤٢) - بل ربما إلى ٤٦١ (١٤٣) - رغم غموض طريقة تطبيقها بدقة فى قرة لم يتسن فيها التمييز الواضح بين القوانين والقرارات . يسلمنا هذا إلى الجانب الحيوى الذى اضطلمت به المحاكم فى السياسة الاثنية، فلم تكن الإجراءات وأصحابها عرضة وحدهم للطعن على هذا النحو بل كانت هناك صور عديدة للإدانة والاستجواب توجه للسياسيين باسم الخيانة وخلع الشعب واختلاس الأموال والرشوة وما إليها . وكانت هذه الآلهات تستغل بلا ضابط . وكان المحلفون الذين اختلف عددهم حسب أهمية القضية ، وإن بلغ فى الحالات السياسية عادة بضعة آلاف (١٤٤) ، كانوا يختارون بالقرعة من قائمة مختارة بالقرعة أيضا من ستة آلاف مواطن (١٤٥) . وكان كل مواطن ، حتى الفقراء ، صالحا للانتخاب لأداء هذه المهمة (١٤٦) ، وفى القرن الخامس يظهر من مسرحية «الزناير» لارستوفانيس أن قوام المحاكم الاساسى رجال مسنون من الطبقات الدنيا لهم معاش ضئيل تتوفر لهم نفقلم الشخصية (١٤٧) ويبدو أنه على عهد ديموسثينيس ساد هيئات المحققين الطبقة الوسطى والعليا اللتان ربما كانتا بمثابة صمام أمان على للمتور ، وعلى سبيل المثال موقفهما فى

مسيل ابطال قرار هيريلس بتحرير العبيد بعد معركة خيرونيا (١٤٨) .

وقد يبدو من ظاهر الأمر أن السياسة كان يملؤها أى مواطن يرى أن يجب الشعب تصمحه ، وتقرر في الجمعية عن طريق الشعب ، فهل حقاً ساس الاثينيون شئونهم على هذا النحو الحكيم الذى حققه عن طريق هذا الأسلوب المرتبك ، أم كان هناك ضرورة ما للحكومة ما بمعناها الحديث ، رسمية كانت أو غير رسمية ، أو هل كانت هناك أحزاب تشبه الأحزاب السياسية الحديثة تتلوب الحكم ، أو على الأقل تمتق سياسة متغيرة ذات هدف واحد ؟ وقد قرر أحيانا أو أشير إلى أن العشرة القواد كانوا يشكلون في القرن الخامس نوعا من الحكومات وأنهم كانوا يتمتعون ببعض الامتيازات للمستورية التى ساعدتهم على اداء هذه المهمة .

والقواد التى تشير إلى أية امتيازات مستورية ذات بال ضعيفة جدا ، فقد كان القواد في الأصل ضباطا تنفيذيين في المجال العسكري والبحرى ، وكانت مهمتهم إعداد الجيوش والاماطيل حسب تعليمات الجمعية ، قيادة الجيوش والاماطيل على أن يكون في الاعتبار تنفيذ الاعتراضات التى يثيرها الشعب بحلها فيها . وقد بمنحون سلطات كاملة كغيرهم من الحكام أو المبعوثين أو المجلس ولكن ظل هذا ، على قدر مانعلم ، في حدود معينة . فيكياس والكيباديس ولامانخوس قد أعطوا سلطات كاملة لمساعدة الايجستايين ضد السيلينوتيين Selinontines والمعاونة في إعادة استقرار الليونتين ولا اتخاذ إجراء مماثل في صقلية على أن يراعوا في ذلك صالح أثينا ثم أعطوا بعد ذلك سلطة كاملة ، ليصبرفوا وفق ما يرونه الأحسن فيما يتعلق بحجم القوة والحملة كلها (١٤٩) ، وفي بعض الأحيان عندما يستوجب الأمر مربة كاملة كما في محاولة إخضاع ميغارا والهجوم للزدوج على بيوتيا في ٤٢٤ يبدو ان القواد كانوا يصرفون يوحى من اراحتهم أو بمحض تفكيرهم دون الرجوع إلى الشعب (١٥٠) .

ويدو أن كان يمكننا منح القواد عن طريق الشعب اسبقية التدخل الى رؤساء المجلس والجمعية وكان ذلك عاديا في زمن الحرب ، وربما كان الأمر

كذلك بالنسبة لحق عرض الأمور في المجلس والجمعية : وفي قرار صدر زمن الحرب كلف القواد مع الرؤساء أن يعقدوا اجتماعاً للجمعية (١٥١) وفي آخر يبدو أنهم يدأون عملاً (١٥٢) . وترتب على هذه الحالة الثانية طرح قرار بناء على اقتراح القواد ، وهناك مثل آخر لاستعمال مثل هذه الصيغة (١٥٣) وفي قرار آخر وقت الحرب أعطيت بعض الأعمال الأولوية أمام المجلس ما لم يطلب القواد شيئاً (١٥٤) .

مثل هذه الامتيازات للضئلة ما كانت لرفع القواد عن مستوى المواطن العادى الذى قد يقدم طلباً للمجلس . وفي القرن الرابع يبدو أن القواد قد اتبعوا هذه الإجراءات بصفة عادية وقد اقترح عضو من أعضاء المجلس قراراتين في المجلس بالطريق العادى ، يبدأ هكذا : « بالاشارة إلى التقرير المقدم من تيموثيوس القائد وبناء على ما يذكره تيموثيوس القائد من أن . . . » (١٥٥) .

والفكرة القاطنة بأن هيئة القواد كانت تتصرف كحكومة فكرة قد وضع زيفها . لم يكن القادة سوى عشرة أفراد غالباً ما عضلوا نظرياً السياسات المعترض عليها كما فعل نيكياس والكياديس بخصوص حملة صقلية . وأقصى ما يمكن أن يقال أن الشعب كان يتبع عادة نصيحة القائد أو القواد أى أن القواد كانوا عادة سياسيين . والعكس بالعكس . ويرجع ذلك إلى حد ما إلى أن القادة الذى خلم عدة مرات كان يكسب التجربة اللازمة والمعلومات الفنية التى تمكنه من تقديم نصيحة أكيدة صادقة ، وهكذا عندما تقررت حملة صقلية رغم إرادة نيكياس ، طلب إليه تقدير القوات اللازمة (١٥٦) ، إلا أن ذلك كان يرجع أكثر إلى حقيقة أن الشعب في القرن الخامس كان يختار قواده رجالاً يحترم آراءهم ، يجرى ذلك بصفة رئيسية وفق أسس غير ملائمة تعتمد على الحسب والثروة ، ويظهر هذا بوضوح منذ بداية عهد الكياديس . يقول ثوكيديدس « رغم أنه كان لا يزال صغيراً في ذلك الوقت بمقاييس أية مدينة أخرى فقد كرم لسمو أسلافه » . وعندما تضايق من الأسبرطين الذين قلموا لأول مرة بمحاولات غير رسمية للتقرب عن طريق قاطنين ، هما نيكياس ولاخيس وكان

المفروض أن يتعلموا عن طريقه هو نفسه ، وذلك برغم أنه كان قد وضع نفسه مشرفاً على أسرارهم ، فقد أغرى بنجاح الجمعية برفض دعوتهم من أجل الصلح ، وقد أختير قائداً ( للمرة الأولى ) في السنة التالية ( ١٠٧ ) .

لم يوجد ما يشبه الحكومة المستمرة إلا عندما استطاع فرد أو جماعة من الرجال ، أن يحوز ثقة الشعب لفترة طويلة ، وفي هذه الحالة فانه « أو انهم » ، في القرن الخامس عادة ، ما كان يعاد انتخابه قائداً بانتظام . وأشهر مثل بالطبع هو مثل بركليس ، فما من دليل صحيح على أن بركليس قد تمتع بأي امتياز دستوري على أنداده أو أية سلطات خاصة . وقد استدل على ذلك من أنه في مناسبتين الحرب السامية ( نسبة إلى ساموس ) في ٤٤٠ ، وغزو اتيكا الأول في ٤٣١ ، تحدث ثوكيديدس عن بركليس كأنه رئيس « هو نفسه العاشر » ( ١٠٨ ) ، ولكن بالقياس على عبارة « هو نفسه الخامس » وعبارة « هو نفسه الثالث » التي تعني مع أربعة زملاء أو اثنين ، فان هذه العبارة ، من المحتمل أن تكون المقصود بها تأكيد أهمية المهمة حتى لقد اضطلع بها العشرة القواد بأكلهم . وحتى إذا كان ثوكيديدس قد عني بهما التمييز أن بركليس قد أعطى بعض السلطة أو سبق على زملائه فهو إنما يشير إلى أن مثل هذه السلطة العليا قد أصبحت بصفة خاصة بسبب هذه العمليات بالذات وليست كقاعدة عامة .

وقليستنتج من حقيقة أن اثنين من القواد كانا من قبيلة بركليس بينما لم تمثل إحدى القبائل وذلك في سنتين متتاليتين ( ٤٤١ و ٤٣٩ و ٤٣٣ و ٤٣٢ وربما ٤٣١ ) في حين أن الطبيعي أن يكون القواد العشرة كل من قبيلة ، ان بركليس قد اختير من كافة المواطنين ( كقائد أعلى ) ولكن حدث فيما بعد ، وبعد وفاة بركليس ، أن اختير أحياناً قائدان من قبيلة واحدة ( ربما في ٤٢٦ وبالأكد في ٤١٥ أو في ٤١٤ ) ولم يكن أحدهما بالشخص الذي تجد فيه شيئاً يستوجب إضفاء سلطة عليا عليه ( ١٠٩ ) . وقد يكون ذلك خروجاً على القاعدة القبلية لإتاحة الفرصة



لآخرين أكفاء في قبيلة أُنْجيت قاتلاً فلما فيعاد انتخابه دائماً . إننا نعرف القليل النادر عن الانتخابات الأثينية ولذا نجهل كيف كانت تجري ، فالمرشحون كانوا كما هو الحال الآن يرشحون - ويبدو أن كان ذلك في الجمعية غالباً ورغم أن الأمر كان يحتاج إلى بروبوليفما لإجراء الانتخابات كما كان الأمر في شأن آخر - ثم تؤخذ الأصوات بينهم إذا كان هناك أكثر من مرشح (١٦٠) . وربما كان تعبير أرسطو « واحد على كل قبيلة » غير دقيق وإن الملى كان يحدث أن ترشح كل قبيلة عدداً يتخبط الشعب بأكله من بينهم . وفي هذه الحالة لم يكن صيراً أن يتاح للقبيلة التي ليس من بين رجالها من ترشحه ، اختيار آخر لا ينتمي إليها (١٦١) .

وقد نسب إلى بركليس أيضاً وضع دستورى غريب من واقعة أنه ولم يقبل أية جلسة أو اجتماع للاثينيين » (١٦٢) خلال غزو أثينا الأول عام ٤٣١ ، إلا أن هذا يشير إلى حالة اضطرابية ، إذ ربما أرتأى الشعب في أثناء فترة الغزو الفعلية ، عندما كان المواطنون كلهم مجندين ، وقف جلسات الجمعية تاركين لبصيرة القواد (الذين يفصل بركليس في قراراتهم في الحقيقة اما لما له من مكانة شخصية ، أو ربما لسلطانه بكونه : هو نفسه العاشر ) توجيه الدعوة إلى عقد جلسة أو أى اجتماع إذا ما اقتضتهم الضرورة ذلك .

لم يحكم بركليس أثينا لسنتين عدة بمقتضى أية امتيازات دستورية ، فهو يلين بسلطانه كما يخبرنا ثوكيديدس إلى تفوقه وثاقب رأيه وتزاحته البينة (١٦٣) . لقد كان عليه أن يقنع الشعب بالتصويت على كل أمر يريده ، فإذا ما فقدوا الثقة فيه فأنهم يستطيعون ، كما حدث مرة ، أن يزولوه وأن يقضوا عليه بالفرامة (١٦٤) ، وفي استطاعتهم أن يسخروا من نصيحته كما فعلوا مرة لتورى عندما حاول أن يفاوض الاسبرطيين في ٤٣٠ (١٦٥) .

وفي الثلث الأخير من القرن الخامس يبرز نموذج جديد لقيادة ميامى خطيب هو كليون . لم يفكر أحد في انتخابه قاتلاً إلى أن أثبت جدارته

مصادقة ، وقد غلب ذلك أمرا عاديا في القرن الرابع عندما اضطلع أغلب القواد بعبد سيامي ضئيل وسيطر على الجمعية الخطباء ، ويرجع السبب في ذلك بلا شك إلى تزايد التخصص في السياسة والحرب على حد سواء . فلم يعد يرى السيد ذو الحسب والثروة في نفسه القلوة على نصيح الشعب وقيادة الحرب . وقد كان يقود الجيش والأسطول قواد شبه محترفين مثل ايفكراتس Iphicrates وخابرياس Chabrias - وفي حالة واحدة تولى القيادة خاريديموس ، وهو قائد أجنبي مرتق منح حتى المواطن ، حتى يكون أهلا لذلك - وكان هؤلاء المحترفون يعرضون خدماتهم أيضا على دول أخرى ، ويلتصقوا بمعظم الوقت في الخارج وليسوا على صلة مباشرة بالسياسة الأثينية ، كما لم يكن إخلاصهم يمتد عن الشبهات . أما القادة الآخرون فقد كانوا مجرد رموز مصفوفة كما يقول ديموستينيس « أنكم تمخارون من بينكم عشرة رؤساء فرق وعشرة من قواد القسيمة ورئيسين للخيالة وشخصا واحدا هو ذلك الذي ترسلونه إلى الحرب ، أما الباقون فهم ينظمون الاحتفالات مع منظمي الأعياد . انكم تشبهون صانعي تماثيل الفخار ، فتصنعون قوادا للفرق وقوادا للقصائل لكن للسوق وليس للحرب » (١٦٦) .

وقد تطلبت السياسة من جهة أخرى مع تطور الفن الخطابي تدريجا خاصا وكثيرا من الخطباء كانوا من عائلات وعلى ثراء مثل ليكورجوس ، ولكن كان بوسع الفقراء كذلك أن يحققوا الشهرة ، مثل ايسخينيس أو ديماديس Demades بل ديموستينيس نفسه الذي اختلس أو صياؤه معظم ميراثه . ولكي يكون المرء مياميا كان لا بد من التفرغ الكامل ، فلا يكفي الانتظام في « حضور الجمعية بل لا بد من ان تكون له رقابة على المجلس وأن يزود نفسه دائما بأبناء السياسة الخارجية والمالية والأسطول ، وامتنع القمع والشئون العامة . ويبدو أن قراء السياسة قد أقاموا حياتهم في اول الأمر بكتابة الخطب للمتقاضين من الأفراد ، فهكذا بدأ ديموستينيس ، وتفاخر ديماديس بأنه لم يأت ذلك . (١٦٧) . وعندما يبلغون الشهرة يتفرغون للسياسة ، ولا يبقى هنا بالضرورة ، كما ادعى ديموستينيس على خصومه ، أنهم كانوا يرتشون دوما من سلطات

أجنبية . ولا شك أن كثيرين منهم كانوا يتقاضون إعانة مالية منتظمة من دول أجنبية ليرعوا لها مصالحها في بلاد أخرى ، والأكثر اعتيادا أنهم قبلوا اتعابا لارشاوى من الجهات المعنية ، مدنا كانت أو أفرادا ، ممن تطلعوا لسير الأمور في مصالحهم .

كان رأى العام لا يمتنع في قبول مثل هذه المدفوعات ، ويعلم هيريديس وكما قلت في الجمعية ، يا أعضاء هيئة المحققين ، أنتم تسمحون ، راضين ، للقواد والخطباء أن يجنوا أرباحا كثيرة - ليست القرواين هي التي سمحت لهم بذلك ولكنها طبيعتكم وإنسانيتمكم . وقد راعيتم شرطا وحدا فقط ، إن تؤخذ التقود من أجل مصالحكم لأضدها . ولقد كانت الأرباح كبيرة حقا إذا ما صبح قول هيريديس إن «ديمومثينيس وديماديس قد أصاب كل منهما ما يزيد عن ميتين تالنت للمساعدة في إصدار قرارات ومنح التكريم لأفراد في المدينة فيما عدا مانالوه من أموال الملك والاسكتلر » (١٦٨) .

وفي النصف الآخر من القرن الرابع غدت بعض المناصب المالية الهامة انتخابية (١٦٩) ومارس شغلها تقودا سياميا هاما فكان يوبولوس *Eubolus* أحد المشرفين على أموال الثيوريكون (١٧٠) التي كان يضاف إليها في زمن السلم فيض للدخول العامة . وقد شغل ليكورجوس وظيفة خاصة بإدارة الدخل العام (١٧١) وعلى كل حال فالتأيت الصحيح ، أنه لم يكن لهذه المناصب امتيازات دستورية تتمدى بعض نواحي الإشراف على صغار الموظفين المختصين بالمسائل المالية . وهكذا التزم (البائعون) بالضرائب والمناجم « بالاشتراك مع أمين الأموال العسكرية وأولئك الذين كانوا ينتخبون لإدارة أموال الثيوريكون » (١٧٢) . وقد صرح ايسخينيس عن « نظرا للثمة التي أوليتموها ليوبولوس ، فقد شغل أولئك المنتخبون لإدارة أموال الثيوريكون منصب مراقب الحسابات *Auditor* ، ومناصب المستلمين والمشرفين على ترسانات السفن ، وبنوا ترسانة ، وتصرفوا كوكلاء عموميين وجمعوا بالفعل كل إدارة بالمدينة في أيديهم » (١٧٣) . ولكن ظل هذا كله مجرد أمر نظري وربما كان منصب الموظفين الماليين المنتخبين شبيها بمنصب القواد في القرن

الخامس ، وكاد الشعب ينتخب لهذه المناصب رجلا أكفاه . ومن الممارسة  
أنوا يكونون . مرة تضاف إلى سلطتهم ، ويظهر ذلك جليا في حالة  
برجوس التي شغل منصبها لمدة أربع سنوات فقط ( كان المنصب كل  
سنوات ويمتدح إعادة الانتخابات ) ولكنه في الحقيقة أدار بنفسه الشؤون  
المالية لمدة ١٢ سنة ( ١٧٤ ) .

وذكر التاريخ الكثير وجدت طبقة من السياسيين شبه المحترفين اقتصر  
في أول الأمر على الأعيان ثم أصبحت فيما بعد خليطا من الأعيان والفقراء  
ذوي المواهب الخطابية . هـ لاء كانوا الفئة التي تشغل الوظائف الانتخابية  
وكانوا يختارون كسفراء لدى الدول الأجنبية ويقدمون الاقتراحات في  
المجلس وفي الجمعية ويقومون بالدعوى ( ويترافسون ) في المحاكمات السياسية  
وفي القرن الرابع اعترف بالخطباء صراحة كطبقة تختلف عن جمهور المواطنين  
العاديين الذين شغلوا الوظائف التي يتم التمييز لها بالقرعة ، واقتصروا  
على التصويت في المجلس والجمعية للمحاكم . ويلبوا عامة الشعب كانوا  
ينظرون بشئ من الارتياح للسياسيين ، وقد استغل ديموشينيز هذا الشعور  
في عدة فقرات وفي الأيام الخالية عندما يجبر الشعب على أن يقوم بالعمل وبالجهاد  
بنفسه . كان سبيلا على رجال السياسة ، وسيطروا على الجوائز ، وكان من حق كل  
فرعان ينال الشرف والمركز والجوائز من الشعب ، ولكن في هذه الأيام حدث  
العكس ، فالسياسيون يسيطرون على الجوائز ، كل شيء يتم بواسطتهم ،  
وأنتم للشعب . . . . . قد صرتم تبعا ، مجرد أقطعة ، ترضون إذا وهبكم  
شيئا من مال الثيوريكون أو احتفلوا بالبويلروميا ( عيد اثنين  
لأحداث ميثولوجية منها انتصار البطل Theseus على الأمازون )  
( ١٧٥ ) . ويقول مرة أخرى : « إذا ما تساهلتم ، فسيكون المجلس في أيدي  
الخطباء وإذا ما أهتم ، ففي أيدي الأعضاء العاديين ، لأن الغالبية إذا رأت أن  
هذا المجلس قد حرم من تاجه نظرا لانحراف الخطباء فلن يتركوا العمل لهم ،  
ولكنهم سيبدون هم أنفسهم أحسن النصح » . ( ١٧٦ ) وثمة حديث آخر في  
مجموعة أحاديث ديموشينيس مليء بالسخرية من السياسيين ، ولكنني لا أتصور  
اعتزازهم واتهاماتهم ومنازعاتهم التي يدعونها تخدمكم ، لأنكم قد رأيتموهم

كثيرا ما يعلنون أنهم أهل في المحاكم وعلى المتأثير ولكن فيما بينهم لأنهم يتعاونون ويقاسمون الأرباح » (١٧٧) .

لم ترق أحزاب تشبه في شيء الأحزاب الحديثة ، لا بين السياسيين أو جمهور العامة ، ففي إحدى كفتي الميزان قامت جماعات أو تكتلات بين السياسيين . ويشكو ديموشينيس ( الإشارة هنا إلى التنظيم المالي لقرايب الحرب ) (١٧٨) : « إنكم توجهون السياسة عن طريق السيموريات ، فالتخطيط هو الوجهة ويتبعه أحد القواد الثلاثمائة للهاتف » (١٧٩) ، ولكن كان مثل هذا التكتل عملاقا حين يكون قوامه الشخصيات دون المبادئ ويبدو أنه كان موقوتا (١٨٠) .

وفي الكفة الأخرى من الميزان كان هناك تمييز كبير في مظهر طبقة الملاك وطبقة الفقراء ، ويعتقد أرسطو أنه استطاع أن يلاحظ هذا الفرق طوال التاريخ السياسي الأثيني (١٨١) . ويسلو أنه لم يكن على خطأ مطلقا ، ففي انشئون الديمقراطية كان من الصعب أن نتركه ، إذ لم يرق حزب أوليجارشى على بل اقتصر الأوليجارشيون في الأوقات العادية على فلسفاس والمؤامرات والمشورات ، ولم يكشفوا الانقلاب عن أنفسهم إلا عندما استطاعوا القيام بثورة مضادة كما حدث في ٤١١ ، أو شد من عضلهم فاتح أجنبي كما حدث في ٤٠٤ ، ٣٢٢ . لقد كان على كل السياسيين إطلافا أن يؤيدوا الديمقراطية ولو مظهريا ، أما الأوليجارشية فلم تستعمل ، حتى كتير ، للاستغلال السياسي ، ولا نجد في ديموشينيس حتى في أعنف أحاديثه أكثر من إيماعات إلى أن ميدلس وأصلقاه كانوا أوليجارشيين في السر (١٨٢) .

ويمكن تمييز الفرق بوضوح كبير في السياسة الخارجية التي تضمنت شونا مالية بطبيعة الحال . [في عدة مناسبات نعلم أن طبقة الملاك كانت في جانب السلام ، أو هي كانت تشجع الهدنة ، بينما كان الفقراء أكثر ميلا إلى الحرب . ويذكر مؤرخ أوكسيريبيخوس أن ذلك هو ما حدث في ٣٩٦ (١٨٣) ، ويرويه ديودوروس على أنه ما حدث عند موت الأسكندر (١٨٤) .

ويصرح أرسطوفانيس أنه : « يجب علينا أن نترك الأسطول يتطلق في الله : فيوافق الفقير ولا يوافق الغني أو الفلاح » - (١٨٠) ولكن ذلك لا يعنى إلا مجرد ميل الشعب إلى التصويت كل حسب مصلحته المالية أو الاقتصادية . فقد كره الأثنياء دفع ضريبة الحرب والقيام بالخدمة كثريلوارخين ونخشى الفلاحون أن تهجر أراضيهم وأن يستدعوا بأنفسهم للخدمة العسكرية ، بينما لم يكن لدى الفقراء ما يفقدونه بل كان يحلوهم أمل الحصول على اقطاعيات في الخارج في حالة النصر إلى جانب حرصهم الشديد على الإبقاء على النظام الديموقراطى الذى كانوا يشعرون بحق بما يتهدده من سيادة أسبرطة ومقلونيا .

والنهاية التى لا نزاع فيها أن السياسة الأثينية كانت تقرر فعلا عن طريق اجتماع جموع المواطنين بناء على اقتراح من يستطيع اجتذاب اصغاء الشعب ، وأن نجاح أثينا لينهض دليلا على الفهم الأسلى للمواطن الأثينى . فالجمعية ، ككل الاجتماعات ، كانت أحيانا ما تعجزها مشاعر الجاهير : الغضب كما فى مناقشة ميتلين الأولى ، أو السخط كما فى انتخاب القواد العشرة ، أو التباؤل كما فى مناقشات حملة صفلية . وفى الحالة الأولى استطاعت لحسن الحظ أن تستعيد اتزانها فى الوقت المناسب فغيرت قرارها بتراسعها الحكيم عن موقفها ، وفى الحالة الثانية نمت كثيرا ، بعد فوات الأوان ، على ضحاياها ، ولكن بصفة علمية يبدو أن كانت الجمعية تحفظ بعلوها ، وقادرا ما كانت تخرج على القواعد المعمول بها وإلا لما أثارت قضية القواد العشرة كل رد الفعل الذى هنا ، لو لم تكن مثل هذه الوقائع نادرة تملأ .

وزيادة على ذلك فالشعب كان يحتاج إلى مستويات عالية من ناصحيه ، وكان مقترح القرار من الوجهة القانونية مستولا أمام الشعب ، فمن الممكن عاكة - وكثيرا ما حدث ذلك - إذا ما كان اقتراحه غير قانونى أو حتى لو كانت سياسته غير مناسبة . وطبقا لقانون قديم ذكره دينارخوس Deinarchos على أى « متحدث » بالمعنى الفنى للقروض لمقترح أى اقتراح أن يكون ، كالقواد ، مالكا للأرض فى أتيكا وأن

يكون له أولاد شرعيون ( ١٨٦ ) . حتى لو كان هذا القانون قصاصة ورق فهو يصور النظرة الجذبية التي تحمل بها الاكثيون المسؤولية فيما يتعلق بالقيادة السياسية .

وفي الواقع لم يكن الشعب يطبق الترهات : وقد لاحظ سقراط أنه عند مناقشة المشاكل الفنية كان للشعب لا يصبى إلا الخبراء وكان يستنكر ويرد أى متحدث ماهر يضيع وقت الجمعية بخطابة فارغة ( ١٨٧ ) . وثمة رواية أخرى عن سقراط تصور ما تطلبه الجمعية من ناصحها ( ١٨٨ ) . كان Glaucon جلاوكون الصغير طموحا يتطلع إلى أن يكون حياسيا بارزا ، فواظب على الخطابة ، لكنه لم يلق إلا التزايه ، وجعل من نفسه سخرية ، ولكي يخلصه سقراط من جهالة ألقى عليه سؤالاً بسيطاً : أنتعرف عن مصادر دخل المدينة في الوقت الحاضر ومقدراتها ، فأعترف جلاوكون بجهله ، « حسنا إذا كنت لم تلق بالأهلنا الموضوع فلنصبرنا عن مصروفات المدينة ، فلا مزية في أنك تنوى استبعاد النفقات الزائدة » ، فلم يجر جلاوكون جوابا ، وواصل سقراط سؤاله « إذن أنبئنا أولا بقوة المدينة العسكرية والبحرية ثم بقوة أهلها » ، ويعترف جلاوكون بجهله أيضا « إنني أعرف أن أمن المدينة قد هناك وانك تعرف الحيليات التي وضعت في المكان الصحيح والتي لم توضع كذلك وكم عدد الرجال الذي يتناسب والذي لا يتناسب » ولم يكن جلاوكون قد زار الحدود أبداه إنني أعرف أنك لم تلعب قط إلى منتج القضة لتعرف لماذا قل الإنتاج عن المعتاد ، ولكنني على يقين من أنك لم تغفل كم من الوقت يكفى ما نتجه من القمح لإطعام المدينة وما قدر الريادة التي نحتاجها سنويا » . لقد كانت النصيحة الواحية ، لا مجرد الخطابة ، هي التي يريها الشعب من الساسة الناشئين وقد عتاهم أن يتركوها .





**ملاحظات الفصل الخامس**  
**كيف كانت تعمل الديمقراطية الإلينية**

- ١ - ثوكيديدس ٦ - ٨٩ - ٦ .
- ٢ - كسنوفون Mem. ٣ - ٣ - ٨ وما بعده ، ٥ - ١٦ الى ٢١ .  
Hipparchicus ١ - ٧ و الفقرات الأخرى .
- ٣ - كسنوفون Hipparchicus ١ - ١٩ .
- ٤ - ارسطو Ath. Pol. ٦١ - ٤ - ٥ .
- ٥ - نفس المؤلف ٤٩ انظر كسنوفون الذى سبق ذكره ١ - ٨ .
- ٦ - ( كسنوفون ) Ath. Pol. ٢ - ١ وما بعده .
- ٧ - كسنوفون Mem. ٣ - ٥ وخصوصا ٢١ وما بعده .
- ٨ - ان التكمسيارخوس ( قائد الفصيلة ) يعين ال λοχαγοι  
( قائد السرية ) ارسطو Ath. Pol. ٦١ - ٣ .
- ٩ - ارسطو Ath. Pol. ٤٦ - ١ .
- ١٠ - Tod. ١ - ٩٦ سطر ٣٠ νεωροι ( البحارة ) ،  
٢ - ٢٠٠ سطر ١٧٩ ( επιμεληται των νεωρων رؤساء المراكب )  
انظر ديومستينز ، ٢٢ - ٦٣ ، ٤٧ - ٢١ ، ٢٦ ثم ايسخينيس ٣ -  
٢٥ . وقد نشرت حساباتهم فى IG. ٢ - ٣ ( ٢ ) ١٦٠٤ - ٣٢ ؛ ثم  
رقما ١٦٠٧ و ١٦٢٣ مينا أنهم كانوا عشرة ، واحد عن كل قبيلة .
- ١١ - Tod. ٢ - ٢٠٠ مسطور ٢٥٠ - ٥ انظر ديومستينز  
١٨ - ١٠٧ ، ٤٧ - ٢٦ ، ٥٠ - ١٠ .
- ١٢ - Gilbert ; Gr. Const. Ant. ص ٣٧٠ - ٦ ثم Busolt  
P.W.K. Swoboda, Gr. Staatskunde الثانى ص ١١٩٩ وما بعده ، ثم  
٣٧ - ١٠٦ وما بعده .
- ١٣ - ديومستينز ٢١ - ٨٠ ، ١٥٥ - ٥١ - ٧ وما بعده .
- ١٤ - ديومستينز ٥١ - ١ ، Tod. ٢ - ٢٠٠ مسطور ١٨٩ وما بعده .
- ١٥ - ثوكيديدس ٦ - ٣١ - ٣ ، ديومستينز ٥٠ - ٧ .
- ١٦ - ثوكيديدس ١ - ١٤٣ ، ١ - ١ ( كسنوفون Ath. Pol. ١ - ٢ )
- ١٧ - كسنوفون Mem. ٣ - ٣ - ١٢ .

- ١٨ - ان الثلاثة اراخنة الرئيسيين كانوا يظلمون الاحتفالات الكبرى  
( ارسطو Ath. Pol. ٥٦ - ٣ الى ٥ ، ٥٧ - ١ ، ٥٨ - ١ )  
تساعدتهم هيئة من رياضيين ( ينتخبون بالقرعة ) وفيما يخص  
عيد باناثينايا Panathenaea ( المؤلف المذكور سابقا ٦٠  
- ١ ) وهيئة من رؤساء επιμεληται آخرين ( كانوا  
أولا بالاختيار وفيما بعد أصبحوا يختارون بالقرعة ) ولابد  
الديونيسييا ( المؤلف المذكور سابقا ٥٦ - ٤ انظر ديموستينيز  
٢١ - ١٥ ، ٤ - ٣٥ ) ثم هيئة من رؤساء تنتخب للاسرار  
للقدسة ( ارسطو Ath. Pol. ٥٧ - ١ ، وديموستينيز ٢١ -  
١٧١ ) وهناك هيتتان εραπονοισι رؤساء يشفرون على الأضاحي  
ينتخبون بالاقتراع ( ارسطو Ath. Pol. ٥٤ - ٦ ، ٢ ) .
- ١٩ - Gilbert, Gr. Const. Ant. ص ٣٥٩ - ٦٣ ثم Busolt  
Swoboda ; Gr. Staatskunde الثاني ١٠٨٦ وما بعده .
- ٢٠ - كسنوفون Mem. ٣ - ٤ - ٤ .
- ٢١ - ديموستينيز ٢١ - ١٥ ، ١٧ ، ٥٨ - ٦٠ انظر (كسنوفون)  
Ath. Pol. ١ - ٣ .
- ٢٢ - انظر ص ١٢٩ .
- ٢٣ - انظر ماسبق ص ٢٣ وما بعده .
- ٢٤ - ارسطو Ath. Pol. ٤٧ - ١ .
- ٢٥ - Tod. ١ - ٥١ بخصوص الفناء المناصب انظر Busolt  
Swoboda ; Gr. Staatskunde الثاني ص ١١٣٩ .
- ٢٦ - بخصوص أمثلة من حساباتهم انظر Tod. ١ - ٥٠ ، ٥٥ ،  
٦٤ ، ٦٩ الى ٧٠ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ٨١ ، ٨٣ - ٩٢ .
- ٢٧ - Tod. ١ - ٣٠ ، ١٥١ ثم ارسطو Ath. Pol. ٥٤ .
- ٢٨ - المؤلف الذي سبق ذكره ٤٨ - ٣ .
- ٢٩ - يبدو ان هذا هو الفرق الموضح في ديموستينيز ٢٤ - ٩٦  
وما بعده بين τα εκ των τελων χρηματα وبين α  
προσκαταβληματα انظر ارستوفانيز Wasps ٦٥٨ الى ٩ .
- ٣٠ - ديموستينيز ٤٣ - ٧١ ، ٥٨ - ٤٨ ، Andoc. ١ - ٧٧-٧٩  
وايستيتيس ١ - ٣٥ ، Lex. Seguer. ١٩٠ - ٢٦ .
- وبالمناسبة لا يوجد أي تأييد للكلام أو للقراد اعتمادا على  
ارستوفانيز Knights ٣٥٨ الى ٦١ وليسياس ٢٧ - ١

بان القرامات تلعب مباشرة لدفع أجور المحلفين • وواضح من ديموستينز ٢٤ - ٩٧ الى ٩ أن أجر المحلفين كأجر أعضاء المجلس والجمعية أتى من نفس المصدر الذي تأتي منه مصاريف القربان والأضاحي •

٣١ - ارسطو Ath. Pol. ٤٧ - ٢ الى ٣ •

٣٢ - المرجع السابق ٤٧ - ٥ ، ٤٨ - ١ الى ٢ ، انظر ٢ - ١١٦

( في القرار ) περιτται δε το αργυριον το ειρημενον τους αποδέκτας εκ των καταβαλλομένων χρημάτων επειδάν τα εκ των νόμων μερισωσι

( = وتقسم النقود ( القصة ) للنصوص عليها ( في القرار ) على الذين يستلمونها من الاموال المقررة (للمصودة) يقسمونها حسب القانون ) •

٣٣ - لاسمي كما κατα τα ψηφισματα αναλίσκόμενα μεριζόμενα και δημωι

صرف أو تقسيم الاموال المنصرفة بواسطة الشعب ( على سبيل المثال Tod ٢ - ١٣٥ ، ١٤٢ ، ١٥٣ ، ١٦٧ ، ١٧٣ ، ١٧٨ ، ١٩٨ ) أو المشرة تالنت الاربعة تالنت الاربعة ( نفس المرجع ) ١٢٣ ، ١٢٩ ) •

٣٤ - IG. ٢ - ٣ (٢) ، ١٢٠ سطور ٢١ - ٢ •

٣٥ - Syll ٣١٣ •

٣٦ - ارسطو Ath. Pol. ٥ - ١ ، ٥٦ - ٤ •

٣٧ - انظر ملاحظات ٣٣ ، ٣٤ •

٣٨ - ديموستينز ٢٢ - ١٧ : انظر امتنا-الخزائن المنتخبين للسفيتين

للقدمتين ذات الثلاث طبقات الذين لديهم مخصصات سنوية تبلغ ١٢ تالنت للواحدة ( ارسطو Ath. Pol. ٦١ - ٧ ،

وديموستينز ٢١ - ١٧١ ، ١٧٤ ) •

٣٩ - ارسطو Ath. Pol. ٤ - ٣ الى ٤ ، ديموستينز ٢٤ - ٩٨ - ٩

٤٠ - ليسيلاس ٤٠ - ١٩ الى ٢٢ •

٤١ - ديموستينز ٢٤ - ٩٩ •

٤٢ - ديموستينز ٣٩ - ١٧ انظر ٤٥ - ٤ •

٤٣ - ليسيلاس ٣٠ - ٣٢ •

٤٤ - Tod ١ - ٩١ ( = SEG ١٠ - ١٣٨ ) : انظر ٢ -

الديموقراطية - ١٩٣

- ١٦٧ حيث نبه على خازن الشعب بصرف النقود للتيجان من مال الجمعية ولكن بالنسبة للوقت الحالي ( ربما لنفاذ العشرة تالنت ) • كان على المستلمين أن يدفعوها من الاموال الحربية
- ٤٥ - Syll (٣) ٢٢٦ •
- ٤٦ - Syll (٣) ٢٩٨ •
- ٤٧ - انظر ماسبق ص ٤٨ •
- ٤٨ - ( كسنوفون ) Ath. Pol. ١ - ٣ وديموستينز ٢٤-١١٢  
 انظر ٥٧ - ٢٥ ارسطو Ath. Pol. ٧ - ٤ ، ٤٧ - ١ •
- ٤٩ - ديموستينز ٥٩ - ٧٢ ( ثيوجنيس Theognis رجل من عائلة طيبة ولكنه فقير يدخل فقط من أجل وظيفة بازيلوس عندهما يصاحبه صديق بمساعدته بمصاريف دخول المنصب وأن يعمل كمساعد له •
- ٥٠ - ارسطو Ath. Pol. ٤٧ - ٥ ، ٤٨ نفس الرجل كان عليه مهام الارشيف ( ديموستينز ١٩ - ١٢٩ ) •
- ٥١ - ارسطو Ath. Pol. ٥٥ الى ١ الى ٢
- ٥٢ - نفس المرجع - ٣ الى ٥ •
- ٥٣ - ليسياس ٣٠ - ٢ ، ٢٧ - ٨ •
- ٥٤ - ديموستينز ١٨ - ٢٦١ ، ١٩ - ١٩ ، ٧٠ ، ٢٠٠ ، ٢٤٩  
 وايضا مجرد اشارات مفروضة في ١٨ - ١٢٧ ، ٢٦٥ ، ١٩ ، ٩٥ ، ٣١٤ •
- ٥٥ - ليسياس ٣٠ - ٢٩ •
- ٥٦ - ارسطو Ath. Pol. ٤٧ - ١ •
- ٥٧ - ارسطو Ath. Pol. ٤٥ - ٤ ، انظر ديموستينز ١٩ - ١٨٥  
 ٢٢ - ٥ •
- ٥٨ - ارسطو Ath. Pol. ٤٣ - ٢ •
- ٥٩ - المؤلف للذكور سابقا ٦٢ - ١ وبخصوص تحليل تمثيل الديم انظر A.W. Gomme, the Population of Athens  
 ملاحظة أ ( ص - ٦٦ ) ثم J.A.O. Larsen : Representative government in Greek and Roman History  
 ص ٥ - ٩ •
- ٦٠ - كسنوفون Mem. ١ - ٢ - ٣٥ •
- ٦١ - ارسطو Ath. Pol. ٢٢ - ٢ ، انظر كسنوفون Mem.

- ١ - ١ - ١٨ ، وليسياس ٣١ - ١ ، ٢ ثم ديومستينيز ٢٤  
- ١٤٧ - ٨ ، ٥٩ - ٤ .
- ٦٢ - ارسطو Ath. Pol. ٤٥ - ٣ انظر ديومستينيز ٢١ - ١١١ ،  
وليسياس ١٦ ، ٢١ التقيت في امتحان تجريبي Dokimasia  
لأحد أعضاء المجلس .
- ٦٣ - ايسخينيس ٣ - ٢٠ ، ديومستينيز ٢٢ - ٢٨ والى ٩ .
- ٦٤ - المذكور فيما سبق ١٥ - ١٨ .
- ٦٥ - ارسطو Ath. Pol. ٦٢ - ٣ .
- ٦٦ - انظر ماسبق في ١٥٠ ملاحظة ٢٨ .
- ٦٧ - انظر ماسبق في ١٤٥ ملاحظة ٣٩ .
- ٦٨ - ايسخينيس ٣ - ٦٢ انظر ٧٣ .
- ٦٩ - ارسطو Ath. Pol. ٦٢ - ١ وعادة السماح لاي طامع  
سياسي ان تنبجت اقبل اختلافات في عدد أعضاء المجلس  
من كل ديم كما تبين النصوص ، انظر Larsen الذي ذكر  
فيما سبق ٧ - ٨ .
- ٧٠ - ارسطو Ath. Pol. ٤٣ - ٢ الى ٣ .
- ٧١ - المرجع السابق الذكر ٤٤ - ١ الى ٣ بخصوص الطريقة الاولى  
انظر بالاضافة الى النصوص الفقرات المذكورة في ملاحظات  
٧٣ - ٤ والبيان الوزلي لاجتماع مجلس في ارستوفانيز  
Knights ٦٢٤ - ٧٢ ( خصوصا ٦٦٥ ، ٦٧٤ ) ولاجتماع  
في Acharnians ١٩ وما بعده ( خصوصا ٢٣ و ٤٠ ) .
- ٧٢ - ايسخينيس ٣ - ٣ .
- ٧٣ - ثوكيديس ٦ - ١٤ .
- ٧٤ - كستوفون Hell. ١ - ٧ - ١٤ الى ١٥ ، افلاطون Apol.  
٣٢ ب وفي كستوفون Mem. ١ - ١ - ١٨ ، ٤ - ٤ -  
٢ وافلاطون Gorg. ٧٣ ( قدم سقراط كانه epistates  
( رئيس أو ابستات ) فعلا ولكن الجانب الأقل مسحة درامية  
في القصة هو المفضل .
- ٧٥ - ايسخينيس ٢ - ٨٤ .
- ٧٦ - ديومستينيز ٢٢ - ٣٦ الى ٧ وانظر ٢٤ - ١٤٢ وكستوفون  
Hipparchus ١ - ٨ وايسخينيس ٣ - ٩ بخصوص الخطباء  
pitores في المجلس .
- ٧٧ - ارسطو Ath. Pol. ٤٣ - ٤ الى ٦ انظر ٣٠ - ٥ بخصوص

استعمال القرعة في اختيار جدول الاعمال وقد طبقت نفس  
القواعد على جدول الاعمال في المجلس ( ديومستينز ١٩ -  
١٨٥ .

- ٧٨ - ايسخينيس ٢ - ٧٢ .  
٧٩ - توكيديليس ٦ - ٨ ، ايسخينيس ٢ - ٦٥ - ٦٧ .  
٨٠ - توكيديليس ٨ - ٧٢ - ١ .  
٨١ - F.G.H. Philochorus بلوتارخوس ارسطو ، فيلونوروس  
جزء ٣ ، ٣٢٨ قطعة ٣٠ .  
٨٢ - ديومستينز ٥٩ - ٨٩ .  
٨٣ - ديومستينز ٢٤ - ٤٥ الى ٦ .  
٨٤ - ارستوفانيز Acharnians ٢١ - ٢ ، ٣٧٨ Roets. الى ٩  
والباحثون Scholists والفقهاء Lexicographers ويلاحظ  
ان هذا الشعار قد استعمل في Acharnians للتعبير عن  
وامسحت روتينية وفيما بعد زيد الاجر ، للاجتماع الرئيسي  
• ( ٢ - ٦٢ Ath. Pol. ارسطو ) κυ (αι εκκλη (ται  
٨٥ - كستوفون Men. ٣ - ٧ - ٦ .  
٨٦ - انظر ماسبق ص ٣٥ - ٦ .  
٨٧ - ديومستينز ١٤ وخصوصا ٢٤ وما بعده .  
٨٨ - ديومستينز ١٩ - ٢٩١ .  
٨٩ - ديومستينز ١٨ - ١٦٩ الى ٧٠ .  
٩٠ - السطور ٢٩٥ - ٣١٠ ، ٣٣١ - ٥١ ، ٣٧٢ - ٩ بخصوص  
ايمانات أخرى الى الصلاة واللعنة انظر ديومستينز ١٨ -  
٢٨٢ ، ١٩ - ٧ الى ٧١ ، ٢٣ - ٩٧ Deinarchus ١ - ٤٧  
الى ٤٨ ، ٢ - ١٧ وبخصوص دعوة للنادي للكلام انظر  
ايسخينيس ١ - ٢٣ .  
٩١ - Tod. ١ - ٦١ ، ٦٦ ، ٨٤ ب ، ٨٦ ، ٩٦ ، ٢ - ٩٧ .  
٩٢ - كما في ١ - ٩٦ و ٢ - ٩٧ .  
٩٣ - نفس المرجع ١ - ٨٤ ب ، انظر B.S.A. ٤٦ ( ١٩٥١ ) ص  
٢٠٠ بخصوص قص مصبح وشرحه .  
٩٤ - نفس المرجع ١ - ٨٦ .  
٩٥ - نفس المرجع ١ - ٤٤ ، ٧٤ .

٩٦ - نفس المرجع ١ - ٤٢ وإن كلمات αὐτὰ καὶ μάλιστα ترد أيضا

في S.B.G. ١٠ - ١٤ ، Tod ١ - ٦١ ، ٧٧ ثم ١١٤-٢ في ١٢٣ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ثم Syll ٢ ، ١٩٨ ، ٢٠٤ في كل هذه نجد أن العمل المباشر بواسطة الجمعية أو فيها يقترح ، فرضا في الجمعية . وعندنا ترد الكلمات في قرار المجلس فهي تشير إلى أن العمل يجب أن يعمل فورا في المجلس أو بواسطة المجلس كما في Tod ١٠٣ و Syll (٣) ٢٢٧ مطور ١٨ ، ٣٠ وأيضا Tod ٢ - ١٢٧ و ١٣٧ الذي يبدو وكأنه يرويليفيا اتخذت بالإجماع في الجمعية .

٩٧ - نفس المرجع ١ - ٦١ .

٩٨ - نفس المرجع ١ - ٨٤ ب .

٩٩ - كما في Tod ٢ - ١١٤ ، ١٧٤ إلى ٥ ، ١٧٨ ٠٠٠ الخ .  
١٠٠ - في Tod ٢ - ١٢٣ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٦٨ ،

٢ - ٣ (٢) ٧٠ ، ١٣٤ رغم أن النص هو ، قد تبين للجمعية وللشعب « εὐδοξία καὶ τῶν δημοῶν » فإن القرار نفسه يحتوي على الكلمات δεδῶχθαι أو εὐδοξία تقرير بواسطة الشعب ( τῶν δημοῶν ) وهو ما يدل على أنه بالشكل الذي نقش به ) قد اقترح في الجمعية وأكثر من ذلك فإن فقرة ١٢٣ تحتوي على الجملة

τελεσθαι τὸν δῆμον εὐδοξίαις = انتخب الشعب ثلاثة مبعوثين  
بسرعة ) وفي ١٤٢ ما يشابه ذلك ἀναγράφει δὲ αὐτῶν  
αὐτὰ δὲ αὐτὰ εὐδοξία ἐνάντιον τοῦ δήμου  
( مبعوثات أسماؤهم بسرعة أمام الشعب )

و ١٤٤ و ١٤٦ تستهل بهذه الكلمات  
Κήρυκα αὐτὰ καὶ μάλιστα .

( ليندا المنادى الصلاة حالا ) .

١٠١ - Tod ٢-١٠٣ ( تحالف مع ارتريا ) لابد وأن يكون الشعب قد أيده وما كان لينقش مالم يفز بالتأييد ورغم ذلك فقد استهل ب « εὐδοξία καὶ τῶν δημοῶν » ويبدو غير محتمل أيضا أن التكريم الذي اقترح عليه في المجلس لـ لاله ديونيسوس في سيراكوز ( نفس المرجع ١١ - ١٠٨ ) لم يصلق

- عليه الشعب في IG. ٢ - ٣ ب ٣٢ قرار بدايته eδοξα την  
 τα μεν αλλα καθάπερ της βουλῆς تعديل βουλευτη  
 وعلى ذلك لابد أن يكون قد صدق الشعب عليه .
- ١٠٢ Tod ٢ - ١٣٤ ، ١٦٧ ، ١٨١ .
- ١٠٣ ايسخينس ٢ - ٦٤ ، ٦٨ .
- ١٠٤ Tod ١ - ٩٠ .
- ١٠٥ نفس المرجع ٢ - ١٩٧ .
- ١٠٦ مثلا في Tod ٢ - ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ،  
 ١٤٣ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٧٠ .
- ١٠٧ نفس المرجع ٢ - ١٨٩ .
- ١٠٨ G. ٢ - ٣ (٢) ٣٣٦ .
- ١٠٩ Tod ٢ - ١٤٤ .
- ١١٠ نفس المرجع ٢ - ١١٤ .
- ١١١ نفس المرجع ٢ - ١١٨ ، ١٢١ ، ١٢٣ .
- ١١٢ نفس المرجع ٢ - ١٢٤ ، ١٢٦ .
- ١١٣ ثوكيديدس ١ - ٣١ - ٤٤ ، ١٣٩ ، الى ٤٥ ، ٣ - ٣٦ الى  
 ٤٩ ، ٤ - ١٧ الى ٢٢ - ٥ - ٤٤ الى ٦ ، ٦ - ٨ الى ٢٦ .  
 انظر المناقشة الخاصة ببيلوس والتي تنازل فيها نيكياس عن  
 القيادة لكليون Cleon في ٤ - ٢٧ الى ٨ .
- ١١٤ كستوفون Hell ١ - ٧ .
- ١١٥ ايسخينس ٢ - ٦٥ الى ٦٨ .
- ١١٦ ديومستينز ٥٩ - ٤ انظر ٢٣ - ٩ ، ١٤ بخصوص التوافق  
 التكنيكي للحصول على يروبوليفما مئة لتصويت سريع .
- ١١٧ ديومستينز ٢١ - ١٦٢ .
- ١١٨ ديومستينز ٥٩ - ٤ .
- ١١٩ ديومستينز ١٩ - ٢٨٦ .
- ١٢٠ ديومستينز ١٩ - ٢٣٤ ( انظر ايسخينس ٢ - ١٤٥ الى ٦ )  
 ١٨ - ٢٨ ( انظر ايسخينس ٢ - ٥٥ ) ، ١٨ - ٢٥ ، ١٩ -  
 ١٥٤ انظر أيضا ايسخينس ٢ - ١٩ .
- ١٢١ ديومستينز ١٩ - ٣١ .



١٢٢- انظر نصيحة كستوفون لأخذ قواد القرمسان (  $\eta\pi\alpha\rho\chi\omicron\varsigma$  = هيارخوس )  $\epsilon\nu \tau\eta \beta\omicron\upsilon\lambda\eta\tau\eta \epsilon\chi\epsilon\iota\nu \rho\eta\tau\omicron\rho\alpha\varsigma \epsilon\pi\iota\tau\eta\delta\epsilon\iota\upsilon\omicron\varsigma$  ( = يوجد في الجمعية خطباء لهم نفخ )  $Hipparchicus$  ( ٨١ )

١٢٣- ديومستينز ٢٤ - ٤٨ •

١٢٤- مثلا Tod ٢ - ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٧٣ ينصوص الاجانب ان التعبير في قرار تيسامينوس  $Tisamenos$  ( ١ - ٨٤ في Andoc.

$\epsilon\chi\epsilon\iota\nu\alpha\iota \delta\epsilon \kappa\alpha\iota \iota\delta\iota\omega\tau\eta \tau\omega\iota \beta\omicron\upsilon\lambda\omicron\mu\epsilon\nu\omega\iota \epsilon\iota\sigma\iota\omicron\nu\alpha \epsilon\iota\varsigma \tau\eta\nu \beta\omicron\upsilon\lambda\eta\eta\nu \sigma\upsilon\mu\beta\omicron\upsilon\lambda\epsilon\upsilon\epsilon\iota\nu \sigma\tau\iota \alpha\nu \alpha\gamma\alpha\theta\acute{o}\nu \epsilon\chi\eta\iota \pi\epsilon\rho\iota \tau\omega\nu \nu\acute{o}\mu\omega\nu$

= ( فالواطن السادس ) الذي يحضر الى الجمعية ولا يناقش القانون وصلاحيته ) يجب كما اعتقد أن يؤخذ بمعنى أن الأفراد من المواطنين كانوا في هذه المناسبة يشجعون رسميا على استعمال حقوقهم • انظر Andoc. ١ - ١١١ ، ديومستينز ١٩ - ١٠ ، ١٧ - ٢٤ ، ١١ ينصوص  $\pi\rho\acute{o}\sigma\sigma\omicron\delta\omicron\varsigma \tau\eta\iota \beta\omicron\upsilon\lambda\eta\tau\eta$  وقد مرت قرارات كنتيجة ل  $\pi\rho\acute{o}\sigma\sigma\omicron\delta\omicron\varsigma$  وهي عادة تبنا في القرن الرابع بكلمات مثل  $\pi\epsilon\rho\iota \omega\nu \lambda\epsilon\gamma\omicron\upsilon\sigma\iota$  وفي أغلب الحالات يكون الاشخاص المشار اليهم مبعوثين اجانب ( مثلا Tod ٢ - ٢١٢ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٣١ ، ١٣٣ الى ٥ ، ١٤٦ الى ٧ ، ١٥٩ ، ١٦٧ ، الى ٨ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، ١٨٩ ) ولكن أحيانا يكونون مواطنين ( I.G. ٢ - ٣ (٢) - ٧٠ ، ٢٤٣ وربما في Tod ٢ - ١٠٨ ) بما في ذلك الكهنة I.G. ٣ - ٣ (٢) ، ٤٧ ، ٤١٠ ) وموظفون آخرون ( نفس المرجع ٤٠٣ ) •

١٢٥- ايسخينيس ٣ - ١٢٥ - الى ٦ •

١٢٦- يتجلى هذا من الجملة الاخيرة في Tod ١ - ٧٤ :  $\eta \delta\epsilon \beta\omicron\upsilon\lambda\eta \epsilon\varsigma \tau\omicron\nu \delta\eta\mu\omicron\nu \epsilon\chi\sigma\epsilon\nu\epsilon\nu\kappa\acute{\epsilon}\tau\omega \epsilon\pi\acute{\alpha}\nu\alpha\gamma\kappa\epsilon\varsigma$  ( = ضرورة ان تعرض الجمعية على الشعب ( تقرير لامبون عن باكورة زيت الالوزينيون ) •

١٢٧- كستوفون ٧ - ٧ - ٧ •

١٢٨-  $Syll.$  (٣) ( قرار للشعب يتلقى  $\pi\epsilon\rho\iota \omega\nu \circ \delta\eta\mu\omicron\varsigma$  προσέλαξεν τῇ βουλῇ προβουλευτάσαν ἐξενειγκεν  $\pi\epsilon\rho\iota \Pi\upsilon\theta\epsilon\omicron\nu \kappa\alpha\theta' \delta\tau\iota \tau\eta\mu\eta\theta\eta\sigma\epsilon\tau\alpha\iota \upsilon\pi\omicron \tau\omicron\upsilon \delta\eta\mu\omicron\upsilon$  )

- ( = اقترح الشعب في الجمعية بالنسبة لهم تقريرا متح كان  
 ما يخص يعيشون من تكريم بواسطة الشعب ) ٣٠٤  
 ( وهي التي تأتي بالاجراء كاملا ، الاقتراح الاصل في  
 الجمعية يقدمه تليماخوس *Telemachus* من اخارناى *Acharnae*  
 B البروبوليفسا وقد اقترحها زميل له من رجال  
 قريته ( ديم ) يدعى كيفيسودوتوس ، ثم IC القرار  
 الاخير للشعب مقدم من تليماخوس *II. A. Telemachos*  
 بروبوليفسا ثانية بعد ذلك أسفرت عن ILB قرار ثاني )
- ١٢٩- Tod ٢ - ١٥٤ ( هنا فقط سجل الاقتراح الاصل المقدم  
 في الجمعية وقد افترض كما يبدو ان المجلس والجمعية قد  
 أيداه كل في حينه )
- ١٣٠- *Ath. Pol.* ٤٣ - ٦ .
- ١٣١- ايسخينس ٣ - ٣٨ .
- ١٣٢- ديموستينز ٢٤ - ١٧ - وما بعده انظر ٢٠ - ٨١ وما بعده  
 ويخصوص عند المشرعين *νομοθέται* انظر ٢٤ - ٢٧ ( وفي  
 A - ١٠١ ) : في *Andoc.* ١ - ٨٤ يبلغ عددهم ٥٠٠ فقط  
 ( وزيادة على ذلك المجلس ) وكانوا ينتخبون بواسطة الديم  
 ورغم يمن الشمس ( ديموستينز ٢٤ - ٢١ ) فقد اتبع  
 النوميثاي لوائح الجمعية وكان يرأسهم رؤساء *προεδροι*  
 واحد الايستاتيس *ἐπιστάτης* ( *Syll.* (٣) ٢٠ ، ٢٢٦ ثم  
*Hesperia* ٢١ ( ١٩٥٢ ) ص ٣٥٥ .
- ١٣٣- *Andoc.* ١ - ٨١ - وما بعده الذي ناقشه هاريسون *Harrison*  
 في *J.H.S.* ١٩٥٥ ص ٢٢ وما بعده .
- ١٣٤- ١ - ٤٠ قارن عملية التشريع *νομοθεσία* تتطلب في القرن  
 الرابع مبلغا متويا قدره ٣٠ دراخمة لضحية الامفياروس .
- ١٣٥- Tod ١ - ٥١ قارن النوميثيميا *νομοθεσία* المطلوبة لتغيير  
 التواعد الخاصة بالفائض ( ديموستينز ٣ - ١٠ الى ١١ )
- ١٣٦- Tod ٧٤ - قارن التشريعات لنفس الموضوع في ٣٥٢/  
 ٣٥٢ ( *Syll.* (٣) ٢٠٠ ) .
- ١٣٧- SEG. ١٠ - ١٤ أشهر هيئة للكتاب *συγγραφεύς* بالطبع هيئة  
 ٤١١ ( ثوكيديدس ٨ - ٦٧ - ١ . *Ath. Pol.* ٢٩ - ٢ ) .

- ١٣٨- انظر ماسبق ص ٥١ .
- ١٣٩- انظر Harrison في J.H.S. ١٩٥٥ ص ٢٢ وما بعده .
- ١٤٠- Syll. (٣) ٢٢٦ .
- ١٤١- ديومستينز ٢٤ - ٣٣ .
- ١٤٢- Andoc. ١ - ١٧ : كان واضحا اعتباره كحصن للامستور  
في ٤١١ ، ثوكيديدس ٨ - ٦٧ - ٢ ، ارسطو Ath. Pol.  
٢٩ - ٤ .
- ١٤٣- من الجائز ان كان واحدا من سبل الحماية التي حل محلها  
في ٤٦١ سجن المدينة η της πολιτείας φυλακη  
الخاص بالاروياباجوس ( ارسطو Ath. Pol. ٢٥=٢ ) .
- ١٤٤- ديومستينز ٢٤ - ٩ ( ١٠٠٠ ) Deinarchus في ديومستينز  
١٠٩ ( ١٥٠٠ ) ليسياس ١٣ - ٣٥ ( ٢٠٠٠ ) ديتارخوس  
في ديومستينز ٥٢ ( ٢٥٠٠ ) في Andoc. ١ - ١٧  
يبدو ان كل هيئة المحلفين البالغة ٦٠٠٠ محلف قد تشكلت  
منها المحكمة .
- ١٤٥- ارسطو Ath. Pol. ٢٤ - ٣ ، ارستوفانيس Wasp  
٦٦١ ( ٦٠٠٠ ) ، ارسطو Ath. Pol. ٢٧ - ٤ ( القرعة )
- ١٤٦- ارسطو Ath. Pol. ٦٣ - ٣ انظر ٧ - ٣ .
- ١٤٧- ارستوفانيز الزناير ٦٠٥ وما بعده بخصوص الاجر : وقد  
مثل للمحلفين كورس من الزناير المستين χθος νεοδων  
σφικων ثم انظر الفرسان (ω γεροντες ηλιαται  
ومجدفين سابقين في الاسطول ( انظر الزناير ٢٣١ ) ويعتبر  
الاوليجارخي المجوز للمحلفين رجلا من الشعب (كمنوفون)  
Ath. Pol. ١ - ١٦ الى ١٨ ) ويعلق ارسطو بان ادخال  
مبدأ الاجر انما يعنى ان الرجال الماديين قد وضعوا كمحلفين  
أكثر من الطبقات المحترمة ( ارسطو Ath. Pol. ٢٧ - ٤ ) .
- ١٤٨- انظر ماسبق ص ١٩ - ٣٦ - ٧ .
- ١٤٩- ثوكيديدس ٦ - ٨ - ٢ ، ٢٦ - ١ ويخصوص الرؤساء  
الآخرين انظر Tod ١ - ٤٤ ( مؤسس المستعمرة )  
ويخصوص المبروتين Andoc. ٣ - ٣٣ ،  
αυτοκράτορας γαρ κεμβηται ως Λακεδαιμόνα  
( = أرسل δια τουθ' ινα μη καλιν επαναξερωρεν

الرئيس ( رئيس المستعمرة ) الى لاكيدياينونا على ألا  
 يعود ثانية ) ويختصص المجلس Tod ١ - ٥١ ، SEG. ،  
 ١٠ - ١٦٤ ، ٨٤ ، وانظر ديومستينز ١٩ - ١٥٤ ، Andoc. ،  
 ٨٤ - ١

- ١٥٠ - توكيديس ٤ - ٦٦ ، ٧٦ .  
 ١٥١ - توكيديس ١١٨٤ - ١٤ وانظر SEG. ١٠ - ٨٤ .  
 ١٥٢ - SEG. (٣) ٨٦ - ١ .  
 ١٥٣ - Syll. (٧) ١٧٢ .  
 ١٥٤ - Tod ١ - ٦١ سطر ٥٥ وانظر ارسطو Ath. Pol. ٣ - ٥ .  
 ١٥٥ - IG ٣ - ٢ (٢) ١٠٨ ، Tod ٢ - ١٤٢ .  
 ١٥٦ - توكيديس ٦ - ٢٥ - ١ .  
 ١٥٧ - توكيديس ٦ - ٤٣ ، ٢ - ٤٤ ، ٣ - ٤٥ ، ٥٢ - ٢ .  
 ١٥٨ - توكيديس ١ - ١١٦ ، ١ - ٢ ، ١٣ - ١ .  
 ١٥٩ - لقد عرضت الادلة كاملة في  
 C. Hignett ; A History of Athenian Constitution  
 التذييل ١١ ص ٣٤٧ - ٥٦ . انني مدير لمستر M. Lewis  
 لاضافة ٤٢٦ المحتملة الى الكشف .

١٦٠ - ديومستينز ١٨ - ١٤٩ προβληθεὶς πύλωνος οὗτος  
 καὶ τριῶν ἡ τετάρων χειροτονησάντων αὐτὸν ἀναρρηθῆναι .  
 285, ο δῆμος ... οὐ σε ἐχειροτονήσε προβληθέντα

( = لقد عين ايسخينس للتمثيل في ثروميلاي فرغت  
 ثلاث او اربع ايتى ثم أعلن انتخابه ) . ايسخينس ٢ - ١٨  
 ψηφισμα εγραψεν δ φιλοκράτης ἐλεσθαι πρέσβεις  
 πρὸς φίλιππον ἄνδρας δέκα ... χειροτονουμένων  
 δέ των δέκα πρέσβευτων ἐγὼ μὲν προεβλήθην  
 ὑπο Ναυσικλέους, Δημοσθενῆς δ' ὑπ' αὐτοῦ  
 Φιλοκράτους.

( = اقترح فيلوكراتس انتخاب عشرة رجال كسفراء  
 يلعبون الى فيليب وقد انتخبت انا مع هؤلاء العشرة  
 بواسطة ناوسيكلس وديومستينز وايضا بواسطة فيلوكراتس  
 نفسه ) انظر ديومستينز ٢١ - ١٥ ، ٢٠٠ انظر ارسطو  
 Ath. Pol. ٤٤ - ٤ مخصوص البربوليفما للانتخابات .  
 ١٦١ - ارسطو Ath. Pol. ٢٢ - ٢ ، ٦١ - ١ ان التمين حسب  
 القبائل قد يكون مماثلا للاجراء الخاص بتعين الخورجي

- ٥٦ - ٣ Ath. Pol. (أرسطو : χορηγοὶ Choregi ديومستينز ٢١ - ١٣ ) وكانت الديم تمثل أحيانا في المجلس بأعضاء من ديم آخر. انظر ما سبق ملاحظة ( ٦٩ ) عن طريق إجراء مماثل .
- ١٦٢ - • ١ - ٢٢ - ٢ ثوكيديديس
- ١٦٣ - • ٨ - ٦٥ - ٢ ثوكيديديس
- ١٦٤ - • ٤ - ٢ - ٦٥ - ٢ ثوكيديديس
- ١٦٥ - • ٢ - ٥٩ - ٢ ثوكيديديس
- ١٦٦ - • ٢٦ - ٤ ديومستينز
- ١٦٧ - • ٩ Demades ديمادس
- ١٦٨ - Hypercides هيبيرايديس ١ - ٢٤ الى ٢٥ وانظر ديومستينز ٥٨ - ٣٥ •
- ١٦٩ - • ١ - ٤٣ Ath. Pol. أرسطو
- ١٧٠ - • ٢٥ - ٣ إيسخينس
- ١٧١ - ان لقبه بالضبط غير معروف • يقول هيبيرايديس Hypercides انه • عين على الإدارة المالية των ταχθεις ἐπὶ τῇ διοίκησει χρημάτων قطعة رقم ١٨ - قطعة حجر صغيرة بقي عليها جزء من نص ) ، وان القصب قد اختاره مشرفا على الإدارة المالية ἐπὶ τὴν διοίκησιν τῶν αὐτοῦ ἀπασαν ταμίαν = العامة ويقول ديومستينز ( في الخطاب رقم ٣ - 2 Epistola III, 2 ) انه • شغل منصبا في الإدارة المالية بالحكومة αὐτὸν ἐν =
- τῶι κατὰ τὴν διοίκησιν μέρει τάξας τῆς πολιτείας وفي قرارهمش في (بلوتارخوس) Mor. 852 A = Vit. X. Oz. نصب أميناً على الدخل العام
- τῆς κοινῆς προσόδου ταμίας.
- ١٧٢ - • ٣ - ٤٧ - ٢ انظر ٤٩ - ٣ أرسطو Ath. Pol.
- ١٧٣ - • ٣٥ - ٣ إيسخينس
- ١٧٤ - ديودوروس ( ١٦ - ٨٨ ) يتكلم عنه فيقول انه استحق الثناء لاشرافه • على إدارة دخل المدينة العام τὰς προσόδους διακρίνας πολεως ١٢ سنة ، والقرار المذكور في ملاحظة ( ١٧١ ) يقول انه كان • مشرفا على المالية في المدينة

ثلاث فترات كل فترة خمس سنوات « της κοινής  
προσοδου ταμίας της πόλεως επί πρελς πανταετηλδης  
ولكن عند ( بلوتارخوس - حياة ليكوريوس  
٨٤١ ب ) فسر ذلك على أنه شغل للنصب فعلا لفترة اربع  
سنوات فقط .

- ١٧٥- ديومستينز ٣ - ٣٠ .
- ١٧٦- نفس المرجع ٢٢ - ٣٧ .
- ١٧٧- نفس المرجع ٥٨ - ٣٩ الى ٤٠ .
- ١٧٨- انظر ماسبق ص ٢٣ وما بعده .
- ١٧٩- ديومستينز ٢ - ٢٩ ، ١٣ - ٢٠ انظر ايسمينس ٣ - ٧
- ١٨٠- انظر R. Sealey في JHS. ١٩٥٥ ص ٧٤ - ٨١ .
- ١٨١- ارسطو Ath. Pol. ١٨ .
- ١٨٢- ديومستينز ٢١ - ٢٠٨ وما بعده .
- ١٨٣- Hell. Oxy. ١ - ٢ الى ٣ .
- ١٨٤- ديودوروس ١٨ - ١٠ .
- ١٨٥- اوستوفانيز Eocl. ١٩٧ الى ٨ .
- ١٨٦- Deinarchus في ديومستينز ٧٢ .
- ١٨٧- افلاطون Protagoras ٣١٩ ب - ٣٢٣ أ المذكورة في ص ٤٦ - ٧ فيما سبق .
- ١٨٨- كستوفون Mem. ٣ - ٦ .

٦

عدد سكان أثينا  
أثناء حرب البيلوبونيز

---





## التلخيص

عدد سكان أثينا من المواطنين أثناء

حرب البلوينيز

● ● في الربع الأول من القرن الخامس بلغ عدد الشبان الذكور من المواطنين في أثينا كما يظهر من البيانات الضئيلة غير الدقيقة حوالي ٣٠ ألف من بينهم حوالي ١٠ آلاف كانوا من المواطنين واعني ضمننا بهذا التعبير « القرمان » ( ينظر ص ٨ فيما سبق ) ما لم أشر إلى غير ذلك. لدينا عن الفترة بين الحرب الفارسية وحرب البلوينيز رقم واحد ليس إلا ، وحتى هذا ليس على فائدة كبيرة . لقد أعد الاثينيون لمعركة تانجرا ( ٤٥٨ أو ٤٥٧ ) جيشا من المواطنين تعداده ١٤ ألف ، كانوا هم أنفسهم قوامه بكامل قوتهم  $\kappa\alpha\tau\omicron\mu\eta\iota$  ومعهم ألف من أرجوس وحلفاء آخرين ( ثوكيديدس ، ١ - ١٠٧ ) وفي هذا الوقت كان بعض المواطنين الأثينيين ، ربما لم يكونوا كثيرين ، يعملون في أماكن أخرى في إيجينا ومصر وتلك هذه الأرقام على أن قوة المواطنين الأثينيين قد زادت بعض الشيء ربما بنسبة ٢٥٪ زيادة على العشرة آلاف .

ويعطينا ثوكيديدس ( ١٣٢ إلى ٨ ) تعدادا كاملا للمواطنين عن عام ٤٣١ فقد ذكر بركليس الشعب « لقد كان يوجد ١٣ ألف هوبليتاي بخلاف ١٦ ألف المكلفون بحراسة الحصون وعلى الأسوار فمثل هذا العدد اضطلع أول الأمر بالحراسة إذا ما فكر علو في الغزو ، وكانوا من أكبر المواطنين وأصغرهم وجميع المواطنين من المتكفي ، قد بلغ طول سور الفاليريون ٢٥ ميلا . . . » ويعضى ثوكيديدس في إعطاء وصف قصصى فيبين أن الأسوار التي كان ينبغي حراستها بلغت في مجموعها ٤٨ ميلا

( ما يزيد عن ١٦ ميلا ) ثم يذكر الـ ١٢٠٠٠٠ فارس بما فيهم النبالة الراكبين وألف منهم فقط هم الذين يكونون الفرسان القمطين مأخوذون من تعداد الطبقات العليا ويضافون إلى مجموع الهولياتى .

هذه أرقام مهولة وقد جرت محاولات عدة لفحصها فخطأ بعضهم في تفسير كلمات ثوكيليلس بأن جعل ١٦ ألف يشملون الـ ١١٠٠٠٠ Delbrück, Geschichte der Griechekunst, جزء واحد ص ١٥ - ٣٤) وعلى البعض النص إما بتخفيض العدد من ١٦ ألف إلى ستة آلاف ( Beloch ; Klio H905 ) الجزء الخامس ص ٣٥٦ - ٧٤ ) ثم Busolt, Griechische Geschichte والثالث ٢ ص ٨٨ - ٨٧٨ ) ثم لنفس المؤلف Griechische Staatskunde الثاني ص ٧٦٤ - ٧ ( أو بإضافة المستعمرين إلى الميتكى حتى يبلغوا ١٦ ألفا ص ٦٠ - ٦٦ ) ولما كانت لغة ثوكيليلس واضحة ولا يمكن رفض الأرقام على أنها خطأ في النص فرقم ١٣ ألف كجيش الميكان أكده ثوكيليلس نفسه في مقرة متأخرة ( ٣١ ٢ - ١ ) حيث يذكر أن عشرة آلاف من الهولياتى الآبيين قد اشتركوا في غزو ميخارا بينما كان ثلاثة آلاف في بوتيليا فضلا عن أن ديودوروس ( يعنى : Ephorus ) ، يعطى نفس هذا العدد الضخم مقسما إلى ١٣ ألف هولياتى وأكثر من ١٧ ألف فرق حامية وميتكى . ( ديودوروس ١٢ - ٤٠ ) .

وتشير الأرقام مشكلتين أساسيتين : الأولى هو عدم التقارب الظاهر بين جيش الميكان الذى يضم فرق العاملين بالخدمة بأعمالهم المختلفة وجيش الدفاع الذى يتألف من أكبر وأصغر المجندين سنا ومعهم الميتكى والمشكلة الثانية أن هذا العدد كان كبيرا ومتزايدا جدا إذا ما قورن بالأرقام السابقة واللاحقة وهناك أيضا مشكلة صغيرة ثالثة تتمثل في النسبة بين عدد الموتى ، بسبب الوفاة من بين الفرسان وبين الهولياتى .

وهناك تفسير واحد للمشكلة الأولى وهو ما قاله الأستاذ جوم ص ١٤٢ - ١٥١ وكرره في Population of Athens ص ٤ - ٥ ، ويفترض جوم Gomme وجود كثير من الرجال بين الفرق العاملة في

مختلف الأعمار ، ( التي يعتبرها ما بين بن ٢٠ - ٤٩ سنة ) ، ممن كانوا  
غير لائقين للعمل في جيش الميلان ولكنهم يصلحون للعمل في الخطميات  
وأن هؤلاء الرجال أدرجوا مع أصغر الفرق سنا (١٨ - ١٩ سنة) وأكبرهم  
سنا ( ٥٠ - ٥٩ ) .

وهناك اعتراضات جوهرية على هذه النظرية ، فهي ؛ أولاً تخالف  
ما قاله ثوكيديدس ثم أنها مجرد استنباط لا يدعنه أى دليل . لقد تبين الأثينيون  
من هم غير اللائقين ἀδυναστοι والمرجح أنهم أعفوا جميعاً ، فقد  
كان جلياً أن مثل هؤلاء الرجال لا يلقون للقتال مطلقاً فهم إما عرج مثل  
عميل ليسياس في ( Oration ٢٤ ) ، أو أعمى كهم تيارخوس  
في ( أيسخينيس ١٠٢ - ٤ ) ويمكن أن يعفى للمرء أيضاً في مناصبات  
معينة إذا ما كان مريضاً وقت الحرب مثل الاسبرطيين الذين أُحيلوا إلى  
التقاعد من ثيروموبيلاى لأنهما أصيبا بمرض في عينيهما ( هيرودوت  
٧ - ٢٢٩ ) ولم يعرف مثيلاً لهذه الحالة كذلك في أثينا ولكن نستطيع أن  
نفترض أنه في مثل هذه الحالات كان على المرء أن يرسل اعتلار مكتوباً  
ἐξωμοσθα تدعاه شهادة طبية مثلما فعل أيسخينيس عندما أراد  
أن يتخفى عن مهمة كلف بها ( ديموشينيز ١٩ - ١٢٤ ) . وقد أدرك  
الأثينيون أيضاً إن الخطمة في القرمصان تتطلب مستوى خاصاً من اللياقة  
البدنية وأن العاملون بها أو المرشحون لها يستطيعون امتداد أعمارهم من  
القائمة بتقديم شهادة تثبت عدم صلاحيتهم البدنية للخدمة في ملاح الفرسان  
( أرسطو Ath. Pol. ٤٩ - ٢ ) ( ثم أنظر كسنوفون Hipparch.  
٩ - ٥ ) ، وبالتالي يعلمون في عدد الهولياتى ما لم يثبت عجزهم التام .  
ولم يخصص للهولياتى إلا سجل واحد κατάλογος ومن هنا استعملت  
الكلمة في المفرد دائماً كما في ( ثوكيديدس ٦ - ٤٣ ، ٧ ، ١٧ ، ٢ ،  
ثم ٨ - ٢٤ - ٢ أنظر كسنوفون Mem. ٣ - ٤ - ١ ثم ديموشينيز ١٣ -  
٤ - ١ ثم ديموشينيز ١٣ - ١٤ ) ( υπερ τὸν κατάλογον )  
وفسرها بولوكس ( Pollux ٢ - ١١ بأنها تعنى أكثر من ٦٠ ، أما الجمع  
κατάλογος التي وردت في ( ثوكيديدس ٦ - ٢٦ ، ٢ - ٣١ ، ٣ ) فلها معنى

يختلف أى استدعاء مختار من هذا السجل الفريد. لقد كان الرجال يلجئون في  
 فرق حسب السن بلغت ٤٧ ابتداء من من ١٨ إلى ٥٩ (أرسطو Ath. Pol. ٥٣-٤٠)  
 والاستدعاء مالم يكن اختيارا (Ev tois megeston) يصبح حسب فرق السن  
 Ev tois epauvousto أرسطو Ath. Pol. ٥٣-٧ وايسخينوس ٢-١٦٨ وانظر  
 لياساس ١٤-١٠ ولم يذكر على الإطلاق لاقى أثينا أو غيرها من العالم القديم أن  
 قامت المصلاحية للخدمة العاملة أو الدفاعية على مقياس آخر سوى السن .  
 ولندع هذه النظرية جانبا ولننحصر الحقائق من جديد . ان كتابات  
 ثوكيديدس تشير إلى أنه بسبب متطلبات الدفاع الضخمة التي لم يسبق لها مثيل  
 زيد خلال هذه السنوات عدد الرجال الذين يعملون فيها ، وهذا يشير ثانية  
 إلى أن قواعد استخدام الأكبر والأصغر سنا والميتكى لم تكن جامدة بل كانت  
 قابلة لأن تتلائم والظروف ، فبقيا يخص الأصغر سنا فلا تراعى على الوضع .  
 فالقصور ان الذين في من ١٨ و ١٩ يمثلون الشباب « Ephebes » ولكن هناك  
 مجال للشك فيما يخص الأكبر سنا فالعتاد ذكره دائما اعتمادا على قول ليكورجوس  
 (٣٩-٤٠ C. Leontena) لهم كانوا من ثقات سن ٥٠-٥٩ سنتولكن هذه الفقرة  
 تثبت فقط أنه في معركة خيرونيا Chaeronea التي كانت ضرورة قصوى استدعى  
 كل الرجال حتى الخمسين وبذلك ترك الدفاع عن المدينة لمن هم فوق الخمسين  
 بينما في حملة ثيرموبيلاى في ٣٤٧ تقرر تعبئة الرجال حتى سن الأربعين فقط  
 (ايسخينوس ٢ ١٣٣ ، وتذكر بعض المخطوطات ، من ٣٠) وبالمثل في الحرب  
 اللامية وديوروس ١٨-١٠ . وتشير رواية في بلوتارخوس Phocion  
 (الفصل ٢٤) إلى انه كان مفرضا أن استدعى الرجال للخدمة العامة حتى سن  
 الستين . وفي الواقع تلك الدلائل على أنه لم يكن هناك سن معين للخدمة العاملة  
 وان الاستدعاء كان يجري حسب احتياجات الوضع حتى ٤٣١ ربما كان سن  
 العشرين إلى حوالي ٣٩ قد خصص للميدان كما حدث في الحرب اللامية  
 بينما نيط بمن هم في الأربعين إلى حوالي ٥٩ (ومعهم ١٨ إلى حوالي ١٩)  
 بالدفاع المحلي .

وقد ذكر أيضا بصفة عامة أن الميتكى كانوا يستدعون عادة للدفاع الداخلي

فقط إلا أن هذه النظرية لا تعتمد إلا على هذه الفقرة وحدها ، فبكل تأكيد استخدم المتيكى بانتظام في الخلعة الخارجية في القرن الرابع كما يبدو من اقتراح كسنوفون باعقائهم من العمل كهوليتائى ( De Vect. ٢-٢-٥ ) . وفي القرن الخامس استدعوا الديليوم ( ثوكيديلمس ٤-٩٠-١ ) كما استخدم ٣٠٠٠ منهم في هذه السنة بالذات في ميجاريد ( ثوكيديلمس ٣-٣١-٢ ) والتي يبدو من حيث المبدأ والفعل ، أن كان المتيكى مسئولين عن الخلعة الخارجية وأن الإحفاظ بهم من أجل الدفاع الداخلي كان أمرا استثنائيا كما حدث في ٤٣١ .

وليس لدينا مصادر عن عدد الهوليتائى ، من المستوطنين إلى جانب المتيكى كما أشار جرم Gomme فليس من الصواب افتراض أن الـ ٣٠٠٠ اللذين دخلوا في ميجاريد يمثلون العدد الكلى لهم كهوليتائى لوى حتى يمثلون كل من يعملون في الخلعة العاملة في مختلف صفوف الأعمار .. وليس محض اتفاق أن استلحق ٣٠٠٠ من المتيكى في الوقت الذى احتجز فيه ٣٠٠٠ في بوتيليا ( ثوكيديلمس ٢-٣١-٧ ) لقد عيى هذا العدد الوفير من المتيكى فقط لمركة ميجاريد وذلك في سبيل جعل الجيش الغازى في كامل قوته . وبصفة عامة يمكن القول أن عدد المتيكى من الهوليتائى كان أقصاه ٣٠٠٠ وبلغ بعد قرن في عهد ديمتريوس فاليريون عشرة آلاف أى نصف عدد المواطنين تقريبا البالغ عددهم ٣١ ألف ( أثيناىوس Athenaeus ٦-٢-٢٧٢ ) ومن المحتمل أنه في ٤٣١ عندما كانت أثينا أعظم ازدهارا كان العدد أكبر على نحو ملحوظ مع زيادة نسبة الهوليتائى .

لقد نوقش فيما سبق ص ( ٨٧-٨٣ ) احتمال الاعتقاد بأن توزيع السكان الاثنيين حسب السن كان بمثابة ذلك الذى أتخذه لاسيد أ.ر. بيرن Burn لمناطق مختلفة من الإمبراطورية الرومانية . وبناء على هذا الافتراض فإذا ما كان الـ ١٤٠٠٠ ( أى فرق الهوليتائى في جيش الميدان والفرسان ) يمثلون فرق اللين بلغت أعمارهم من ٢٠-٣٩ سنة فسيبلغ

عدد من هم في الأربعين إلى ٥٩ تقريبا الى ما يقل قليلا عن نصف هذا العدد أى أقل من ٧٠٠٠ ، بينما يزيد عدد الذين يمثلون مجموعتي الشباب الكبيرتين على ٢٠٠٠ فضلا عن ٩٠٠٠ مواطن في جيش الحماية . وبقى أمامنا ٧٠٠٠ من التيكى كهويليتى وهو ما يبدو مقبولا وبذلك يكون المجموع الكلى للمواطنين الذين في سن التجنيد والصالحين لفرق هويليتى ٢٣٠٠٠ أو ٢١٠٠٠ إذا استبعدنا فرق الشباب .

وفي هذه المرحلة من الأفضل أن نتناول في هذه الآونة المشكلة الثالثة يذكر ثوكيديدس ( ٣٢ - ٨٧ - ٣ ) أنه في عام ٤٢٧ « مات ملا يقل عن ٤٤٠٠ من فرق *sk teo v tdeeo v* الهويليتى العاملة و ٣٠٠ من الفرسان ( نتيجة للوباء الذى تفشى من ٤٣٠ إلى ٤٢٧ ) ، وعدد لا يحصى من بقية المواطنين » . وقد نوقش إذا ما كان الهويليتى بالكثرة التى تنبئ عنها الأرقام التى ذكرها ثوكيديدس ( ٢٢٠٠٠ مضمنين فيها بينهم الاقرب ( الشباب ) حسب تقديرى ، فان نسبة الموت بينهم ( ٢٠ ٪ ) تكون منخفضة تماما إذا ما قورنت بالنسبة بين الفرسان ( ٣٠ ٪ ) لاسيا أن الأخيرين وكلهم من الشباب كان مستظرا أن يكونوا أقل معاناة وقد اجتهد جوم *Gomme* لحل هذا الاشكال بأن افترض أن عبارة ( هويليتى من الفرق ) إنما تعنى جيش للبلدان البالغ ١٣ ألفا (معتليا نسبة ٣٤ ٪ للموتى) ولكن ذلك لا يبدو متعلقيا فمن المؤكد أن كل الهويليتان ( مع احتمال استثناء الاقرب أى الشباب ) قد أخطوا في فرق القبائل ( *teaeis* ) والمقارنة بين العدد الفعلى للمقاتر الهويليتى والفرسان « والعدد الذى لاحصر له » فيها يخص بقية السكان ، يدل على أن ثوكيديدس كان يعالج الأمر من جهة طبقات المواطنين الذين وجد لهم سجلا محفوظا ( أى الهويليتى والفرسان ) والثيقس الذين لم يدجروا حتى في هذه الآونة في أية قاعة جليلة ، ومن هنا لم يسجل عدد الموتى من بينهم فعبارة « من الفرق » محتمل أنها أضيفت لاستبعاد الشباب أو بالأحرى الثيقس ، الذين أعلوا كهويليتى للخدمة في الأسطول ، وبذلك يستلزم الأخذ بنسبة ٢٠ ٪ للموتى من الهويليتى ،

ولكن المناقشة كلها واهية تملأ فقبل كل شيء نحن لا نعرف فيها إذا كانت الوفة أكثر بين المستين أم الشلب ثم أن ١٠٠٠ من الفرسان يعتبر مثلاً أصغر من أن تقيس عليه المتوسط . فقد تكون الفياتق لأسبب علرصة أكثر معاناة ، ويحلثنا ثوكيديلس ( ٢-٥٨-٣ ) بأن جيش هاجنون Hagnon من الهوليتى قد قد ١٠٥٠ رجلا من ٤٠٠٠ ( ٢٦-١ ) فى أربعين يوماً وربما أن فياتق الفرسان التى كانت مكلفة بالخدمة المستمرة خلال هذه الفترة قد عانت من مثل هذا الوباء الحاد كذلك .

فإذا ما رجعنا إلى المشكلة الثانية فإن عدد الهوليتى سيضاهف تقريباً فى الخمسين سنة التالية للحرب الفارسية وذلك إذا ما كان صواباً تفسيرى للأرقام التى أوردها ثوكيديلس . هذه الزيادة ملحلة ولكن ليست بالمستحيلة ، ولما كان نظام الهوليتى يقوم على القيمة المقدرة لملتكات الفرد ( انظر ص. ١٤٢ ملاحظة ٥٠ ) ، فهنا يعنى بالضرورة زيادة مماثلة فى توزيع الثروة وفق التقدير التقليدى ، وبداهة ربما كان ذلك محتملاً فى أثينا فى منتصف القرن الخامس ، فقد كان الجيش يكسبون كثيراً من خلسة الدولة ( أساساً كمجلفين ) ومن العمل فى الصناعة التى كانت مزدهرة ، وبصفة خاصة فى الخطة الكبيرة للأعمال العملة ، واستطاع البعض أن يملك ما يكفى من العبيد أو العقار ( لأن يصبح من الهوليتى ) .

ومحتمل ان كان إلى جانب هذه الزيادة الحقة فى الثروة زيادة مصطنعة ناتجة عن الميل إلى التضخم . وابتداء من ٤٨٣ كانت مناجم لاوريوم تنتج كميات هائلة من الفضة ، ومنذ إقامة حلف ديولس وبنوع خاص منذ ٤٤٩ عندما أخذ فى صرف أرصدة الاحتياطى على الأعمال العملة فإن مبالغ كبيرة من الضرائب الثقيلة تسربت إلى الاقتصاد الاثينى ، وكان لابد وأن ترتفع الأسعار ، ويؤيد ارتفاع الأسعار دليل بين أثينا ، فى قانون وضعه سولون جعل قيمة الميدين ( كيل القمح ) تسوى دراهمة ( بلوتارخوس ٢٣-٣ ) ، ولكن ما من سبب لدينا يفصر ارتفاع الأسعار فى القرن التالى فى بداية القرن الرابع إذا ما أخذنا بحمل الجد إشارة فى ارستوفانيز ( ٨-٥٤٧ Bodl ) إلى أن ميدين القمح كان يسوى ثلاث دراهمات .

ولا شك أن تقييم الأشياء كان ينخفض للأسعار كما ولا بد أن أدت إعادة تقييم الممتلكات إلى ضم بعض التتيس إلى طبقة الهوليتى وهو ما يدعو إلى القول بأن ملاحظات (أرسطو ٥١٠ ١٣٠٦ ب) لابد وأن لايتها أزمان يسر ورشاه .

هذان العاملان أى الرياضة الحقيقية فى قيم الثروة الشخصية والعقارية والزيادة الواضحة فى قيمة الأملاك كلها بما فيها الأرض لابد وأن أدتا إلى زيادة عدد الهوليتى ولكن يصعب أن نعتقد أنها وحدهما أمكنهما مضاعفة العدد ولا بد أيضا أن امتلك الكثير من التتيس أراضى . ولا يغير من النتيجة فى شيء إعادة توزيع الأراضى فى أثينا ، ما لم تكن قد قُتت ملكيات كبيرة وهو مالا ينهض عليه أدنى دليل ، فكان لابد إذن من الحصول على الأرض فى الخارج وذلك عن طريق الامتلاك الشخصى أو بفعل الدولة .

وقد أغفل الاحتمال الأول بشكل يدعو إلى العجب وجاء فى ميثاق الحلف الأثينى الثانى ( Tod ٢-١٢٣ ) عبارة فسرت دائما على أنها ضمان ضد الاقطاعات ( الكليروخيات ) الأثينية . ولكن إذا كان هذا هو المقصود تكون قد صيغت على نحو غريب : « انه متلواسة نلوسينيكوس Nausinicos أصبح خبر قانونى لأى أثينى أن يمتلك بيتا أو أرضا فى ولايات الحلفاء ، خصوصا كان ذلك أو علما ، عن طريق الشراء أو الرهن أو أى شكل كان » فلاشك أن كلمة «علما» كان يقصد بها الإقطاعات ولكن أنضى ما كان يحشاه حلفاء أثينا الأقوياء هو الشراء انحصار أو الرهن وهذا يوصى إلى أن الكثير من الأثينيين فى وقت الحلف الدبلى استغلوا مركزهم البارز بالادعاء بحقهم فى امتلاك الأراضى ( γης ἐκκένου ) فى ولايات الحلفاء .

إلا أنه قد يرادونا الشك فيما إذا كان امتلاك المواطنين الأثينيين انحصار للاراضى فى الخارج قد أثر كثيرا فى عدد الهوليتى ، لأن معظم الشراة أو أصحاب الرهونات كان لابد وأن يكونوا من الميسورين الذين هم بالفعل ضمن طبقة الهوليتى ؛ وهذا يجزنا إلى مسألة الاقطاعات والمستمرات ، وقد



نوقش هذا الأمر بما فيه الكفاية في The Athenian Tribute Lists III  
ص ٢٨٢ — ٢٩٧ وحى قرة أئين لما بالكثير .

وفي النصوص مثل (IG. ١ (٢) — ١٤٠) والمصادر الأدبية على السواء فرق  
( وإن كان غالباً ما أضخم في الأخيرة وخاصة المصادر الثانوية المتأخرة ) بين  
المستمرات  $\sigma\pi\omega\kappa\alpha\iota$  والمستمرين  $\sigma\pi\omega\kappa\alpha\iota$  ( وأحياناً يسمون  
 $\sigma\pi\omega\kappa\alpha\iota$  عتلاً تكون الإشارة إلى بلد تهجيرهم ) من جهة وكللك بين  
( الاقطاعيات  $\kappa\lambda\eta\rho\upsilon\chi\alpha\iota$  ) وأصحاب الأنصبة  $\kappa\lambda\eta\rho\upsilon\chi\alpha\iota$   
جهة أخرى . ومن النادر وجود أى دليل من القرن الخامس يكشف عن مغزى هذه  
التفارقة ولكن قيلاً على طبيعة اليونانيين العامة فمن الممكن افتراض أن المستمرة  
كانت من الناحية الفنية على الأقل ولاية مستقلة ، وإن المستمرين لم يعد  
ينظر إليهم كواطنين أثينيين بل أصبحوا مواطنين للمستعمرة ، أما بالنسبة لأصحاب  
الاقطاعات فمن المؤكد أنهم ظلوا في القرن الرابع مواطنين أثينيين وفي الامكان  
افتراض أنهم انتهجوا نفس الوضع في القرن الخامس .

تأسيس مستعمرة يعنى اذن تقليل عدد المواطنين الاثينيين وإن كان  
لا يستوجب انقاص عدد الهوبليتاي الاثينيين لأن أغلبية المستوطنين كانوا من  
الثبتس على الأرجح والتعديل الذى أجرى على القرار الخاص بتأسيس مستعمرة  
بريا  $Brea$  ، ينبغى أن يكون مستعمرو برياً من اثبتس والرفجيتاي  
 $Zeuvtai$  ( ١ — ٤٤ — Tod ) وقد يمكن تأويله كما اقترح على  
مستر De Ste Croix بأنه يعنى جعل الرفجيتاي صالحين للانتخاب إلى  
جانب الثبتس ( الذين خصوا بالذكر في الفقرة المفقودة من مقلعه القرار ) ،  
ولا يقصد به قصر الاستيطان في المستعمرة على أدنى طيقتين . إذ يستبعد  
أن يفكر الكثيرون من الأغنياء الاثينيين في ترك أثينا ( أو يتنازلون عن  
قوميتهم ) ، ليقبوا في أدغال تراقيا . ومن جهة أخرى لن تغير الاقطاعية من  
عدد المواطنين ، لأنها سترفع البعض من مرتبة الثبتس إلى مرتبة الرفجيتاي . فمرة  
أخرى ربما كانت غالبية أصحاب الاقطاعيات أصلاً من الثبتس وفي الحالة الوحيدة  
التي عرفنا فيها قيمة الحصص في لسبوس ( ثوكيليس ٣ — ٢٥٠ ) فقد  
أنت بايجار بلغ ٢٠٠ دراخمة في السنة وهو ما قد يكون مسؤولاً لأقل نسبة  
على الاطلاق لطبقة الرفجيتاي ( انظر ما سبق ص ١٤٣ ملاحظة ٥٠ ) .

ولم يكن الأمر قاصرا ، هكذا ، على أن التبتن قد أصبحوا زفجيتاي ، بل كان محرما على الزفجيتاي أن ينحدروا إلى وضع التبتس ، فإذا ما ترك أحد فقراء الزفجيتاي أكثر من ابن فإن الأبناء حسب الوضع العام كانوا يقسمون الثروة بالتساوي وبهنا يصبح كلاهما أو كلهم من التبتس ولكنه إذا ما حصل الأب أو أحد أبنائه أو أكثر من واحد منهم على اقطاعات فستوفر ثروة تكفي ابنين أو أكثر ليقوا جميعا على أهليتهم الزفجيتاي ، والمستعمرات أثر مماثل ، فإذا ما تزح الابن الثاني لأحد الزفجيتاي انتمراه إلى إحدى المستعمرات فإن أخاه سيرث مزرعة أبيه كلها وفي فترة ما عندما يتزايد السكان بسرعة وهو ما سنناقشه بعنقه فإن عدد الموبليتاي لا بد لهذا السبب أن يتناقص نتيجة لتفتت المزارع الصغيرة .

وليس يمكننا في كل الحالات التمييز في أماكن الاستيطان بين ما كان منها يمثل المستعمرات وما كان يمثل الاقطاعات ، فبالإضافة إلى بلدة ثوري Thuri ( ٤٤٣ ) . وامفبوليس Amphipolis ( ٤٣٧ ) حيث كان المستوطنون الاثينيون قلة فمن المرجح أن تكون هذه المدن التي سنذكرها مستعمرات :

هستيا Histia ( ٤٤٦ ) ثوكيايدس ٧-٧٥ وفي فقرة أخرى ( ٨-٩٥-٧ ) يشير إلى السكان كاثنيين ولكن للتأكد أنه كان لا يتم بوضوحهم القانوني إنما كان يتم بأصلهم . ويطلق عليها ديودوروس أيضا ( ١٢-٧٢ ) مستعمرة ويضيف أن : « τὴν τε πόλιν καὶ τὴν χώραν κατακλήρουχσαν » أي « لقد قسمت للجنّة والأرض إلى اقطاعات » ، وليس في ذلك تناقض ففي المستعمرة تقسم الأرض والمساكن إلى أقسام للمستوطنين ، ويعمل ديودوروس نفس العبارة في وصف تأسيس امفيبوليس ( ١١-٧٠-٥ ) ويعطى الرقم ١٠٠٠ عددا للمستوطنين بينما يذكر ثيوبومبوس Theopompus في ( بقية نص على حجر Fr. رقم ٣٨٧ في F.G. Hec ) أنهم كانوا ٢٠٠٠ مستوطنا .

بريا Brea ( حوالي ٤٤٥ ) Tod ، ١-٤٤ ، بلوتارخوس ( بركليس ٢ ) يحدد عدد المستوطنين بألف .

إيجينا *Aegina* ( ٤٣١ ) ثوكيليدس ٢-٢٧-١١-٨٠-٦٩-٣ وربما  
٧-٥٧-٢ لم يذكر تعللها .

يوتيدايا *Potidea* ( ٤٣٠ ) ثوكيليدس ٢-٧٠-٤ ، *Tod.*  
١-٦٠ وديودوروس ١٢-٤٦ ) يستعمل نفس التعبير الذى استعمله في هسثيا  
ويحدد التعداد بألف .

ميلوس *Melos* ( ٤١٦ ) ثوكيليدس ٥-١١٦-٤ ويحدد العدد  
بمئة مسألة مستوطن .

ان السقاة مستوطن الأثينى في سينوب *Sinope* ( بلوتارخوس -  
بركليين ٢٠ ) يرجح أنهم قد أصبحوا « سينوبيين » ومن المرجح كذلك أن  
أصبح مستوطنو « ايسوس » *Amisos* أنظر ( *Theopompus* ثيوبومبوس  
- بقية نص على حجر - *Frag.* رقم ٢٨٩ ) ، ثم ( بلوتارخوس *Lycullus*  
١٩ ) ثم *Appian* أبيان *Mith.* ٨٢ ) ، مواطنين في المدينة التى أسست  
ثانية باسم بايرايسوس *Peiraens* وقد أعيد تأسيسها واستاكوس *Astacus*  
أيضا مع زيادة عدد المتوطنين فيها ( *Mennon* في بقية نص على حجر *Frag.*  
رقم ١٧ ، وديودوروس ١٢-٣٤ ثم سترابون ٥٦٣ ) . ويسجل نص في *Syll.* ( ٣ )  
٦٥ ( *... Ep. ... τῆς ἀναστάσεως τῆς ἐκ τῆς ἀναστάσεως τῆς ἐκ τῆς ἀναστάσεως* ) وقد  
أعيد تأسيسها باسم اريتريا أو ايريسوس *Ereos* أو ايريراى *Erythrae*  
وقد تكون الأخيرة هى الأرجح . وليس من الثابت أن هذه والمستعمرة  
كانت أكثر من مجرد تعزيز اسكان لمدينة *Erythrae* التى قد يكون أعيد  
تأسيسها رسميا . ونص آخر ( *SBG.* ١٠ - ١٧ ) يذكر *αναστάσεως*  
( المؤسسون أو المستعمرون ) فيما يتصل بكولوفون *Colophon* فمن المحتمل  
أيضا أنه كان يعنى أن كولوفون قد أعيد تأسيسها رسميا باضافة مستوطنين  
جديد ، وقد يعنى أيضا أن مجموعة ممن وهبوا اقطاعات قد أرسلوا إلى  
كولوفون . ففي القرن الرابع أرسل بعض المستوطنين *αναστάσεως* إلى الخيرونيز  
( *IG.* ٢-٣ - ١٦١٣ ، ٢٩٧-٨ ) وقد ثبت أنها كانت في ذلك الوقت  
اقلاعية (ديموشينيز ٨-٦ ثم أنظر أيضا ٢٣-١٠٣ وايسخينيس ٢-٧٢ ) .

ومن المؤكد تماما أن المدن التي سيأتي ذكرها كانت إقطاعيات :

ناكوموس Naxos واندروس Andros ثم مكان في ايوبيا Euboea وربما تكون مدينة كاريستوس Carystos ٤٤٩، ويذكر بلوتارخوس (بركليس ١١) أن بركليس قد وُطن ٥٠٠ من أصحاب الإقطاعيات في ناكوموس، و ٢٥٠ مثلهم في أندروس ، ورغم أن قائمته تتضمن مستعمرات مستوًق منها إلا أن النص دليل مبهم بالنسبة للأوضاع القانونية للمستوطنين . ويرى ديودوروس (٩ - ٨٨) أن توليمس Tolomides ذهب إلى ايوبيا ونزع أراضي أهل ناكوموس ووزعها على ألف مواطن .

والنص الذي في النص يثير الشك إذ ربما قسم الألف مستوطن : ٥٠٠ منهم على ناكوموس ، ثم ٢٥٠ على أندروس ، ثم ٢٥٠ أيضا على موضع أو مواضع في ايوبيا . وبما أنه في ٤٤٩ قد خفضت ضريبة كاريستوس (Carystus) من ٧ ثالث إلى ٥ ثالث، وانخفضت ضريبة أندروس من ١٢ إلى ٦ ثالثات ( أقدم رقم لضرائب ناكوموس كان ٦ ثالث في عام ٤٤٧ وهي ضريبة ضئيلة بالنسبة لجزيرة على هذه السمة ، ويشير إلى تخفيض مماثل ) بما يدل على أن الأراضي قد نزع من هذه المدن ( وربما أراضي مدن أخرى في ايوبيا تقصدا أرقامها ) وأعطيت للمستوطنين الأثينيين ، وكلمات ديودوروس تعني إقطاعيات ، وقطعا لم يند المستوطنون ضمن مواطني ناكوموس أو أندروس أو كاريستوس (٩) إذ أن في هذه الحالة لم يكن هناك ما يستدعي تخفيض ضريبة هذه المدن كما أنه لا ريب في أن ٢٥٠ شخصا كان عددا قليلا للغاية بالنسبة لمستعمرة مستقلة .

خالكيس Chalcis ( ٤٤٦ ) يقول أيليانوس Aelianus ( ١ - ٦ )  
Ἀθηναῖοι κρατήσαντες Χαλκιδέων κατεκληρούχησαν αὐτὸν τὴν γῆν εἰς δισχιλίους Κληέους τὴν Ἰπποβοτῶν καλούμενην χώραν

أي « لقد قسم المستوطنون الأثينيون في خالكيس الأرض إلى ٢٠٠٠ إقطاعية وهي أرض مسماة ( أرض ) هيبوتيين » - « ( أنظر بلوتارخوس ، « بركليس ٢٣ » فيما يخص استبعاد الميويوتيين في عام ٤٤٦ » ومن المحتمل

كما يقول ايليانوس - أنه قد سمح ل ١٨٠٠ من أصحاب الإقطاعيات أن يشاركوا في القمم التي أوقف على الآلهة أثينا ، ويفترض أن يكون نصيب الآلهة كما يذكر ثوكيديدس ٣ - ٥ - ٢ مساويا العشر كما كان في لسبوس حسب قول ايليان .

لسبوس Leabos و ٤٣٧ : ثوكيديدس ٣ - ٥٠ - ٢ ثم Tod .  
١ - ٦٣ كان بها ٣٠٠٠ حصة و ٢٧ ألف كليرونخوس و ٣٠٠ حصة للآلهة .

أما الخيرونوتيز Cheronese فحالة غير مقطوع بحقيقتها :  
وفي أحد الفقرات يتحدث بلوترخوس و بركليس ٧١ ، عن ١٠٠٠ كليرونخوس بينما في فقرة أخرى و أنظر ما سبق ص ١٩ ، يتحدث عن ١٠٠٠ مستمر ، كما يذكر ديودوروس و ١١ - ٨٨ :

χίλοις τῶν πολιτῶν, κατακληρουχῆς τὴν χώραν  
أي : و ألف من المدنيين قد تقاسموا الأرض ، وعلى ضوء الفقرات للمائلة الواردة عن ناكسوس وهستي وبوتيدايا تكون العبارة مشكوكا فيها لقد خفضت جزيرة مدن الخيرونوتيز من ١٨ ثالثت في ٤٥١ إلى ١٣ ثالثت و ٤٨٤٠ حراصة ٤٤٩ (ربما بسبب النمار الذي أنزلته بها تواقيا ) وفيها بعد و أول ملاحظة لهذا التغير كان في ٤٤٢ ، أنخفضت الجزية إلى ثالثت واحد فقط وهذا لا يحلو موضوع كونها إقطاعية أو مستعمرة إذ لا بد وان خفضت الأرض لكليهما .

وأخيرا تأتي لينوس Limnos وامبروس Imbros ثم سكيروس Scyros هذه الجزر الثلاث كانت تعتبر في القرن الرابع هبة فعلا لأثينا وقد منحت استقلالها بعد سقوط أثينا ( Andoc ٣ - ١٢ ) ولكنها عادت إلى أثينا مرة أخرى . بعد عشر سنوات ( كسنوفون Hell ٤ - ٨ - ١٥ ) وقد اعتبر من ممتلكات أثينا في معاهدة الملك ( كسنوفون ٥ - ١ - ٣١ ) في هذه الفترة كانت هذه الجزر إقطاعيات وأطلق على الجماعات « ο δῆμος ο Ἀθηναίων ο ἐν Ἰμβρῶν οἰκῶν » ( الشعب الأثيني المقيم في امبروس ) وعلى غرار ذلك كانت مدينة سكيروس ومدينتي لنوس . هيفايستيا Hephaistia وميرينا Myrina و ١٢ - ٨ - ٣

وما بعده ثم ٤٦ - ٣٦ - ٦٦٨ . ولكن ذلك لا يثبت شيئا بالنسبة لوضعهم في القرن الخامس . إذ أن في القرن الرابع كانت كل الامتيطانات الخارجية الأثينية ، فيما عدا بقعة استعمارية أرسلت إلى الأدرباتيك ، Tod ٢ - ٢٠٠ ، كانت إقطاعات ، مثلا فيما يخص معلوم انظر أيسخينوس ١ - ٥٣ Syll (٣) ٢٧٦ ، وفيما يخص الخير سونيز ديموسثينيز ٨ - ٦ و ٢٣ - ١٠٣ ، ثم فيما يخص بوتيلايا Tod ٢ - ١٤٦ ، إلا أن القرينة التي لدينا من القرن الرابع تدل على أن كل سكان الجزر كانوا أثيني المولد :

سكيرون Scyros طرد كيمن الأهل ووطن بلهم اثينيين  
حوالي ٣٧٣ ( ثوكيليدس ١ - ٩٨ - ٢ ثم بلوتارخوس Cimon  
ثم ديودورس ١١ - ٦٠ - ٢ ) وقد استعمل كل من ثوكيليدس  
وبلوتارخوس كلمة οὐδίζειν وهي لا تجزم بشيء بينما يقول ديودورس  
أنه καὶ τὴν Ἀθηναίων καταστροφῆς κατεκλήρουχεν τὴν γῆν  
نصب أثيني كمؤسس مستعمرة ثم قسم الأرض إقطاعات ، واستعمل الفعل  
κατακλήρουχεν كما لوحظ من قبل لا يقطع معنى . «فلأؤسس καταστροφῆς  
قد يدل على مستعمرة ، ولكن كما رأينا فلن « οὐασαί » تعني أرسلوا في  
القرن الرابع لتأسيس إقطاعية .

لينوس Limnos وليمروس Imbros لقد طرد ميلتياحس  
البيلاسجيين من هيفايستا وميرينا وذلك قبل الحروب الفارسية وأحل محلهم  
مستوطنين أثينيين ( هيرودوت ١٣٦ - ١٤٠ ) ، وربما اتخذ نفس الإجراء  
حيال ليمروس Imbros ، وقد أوماهيرودوت إلى ذلك ٥ - ٢٦ انظر  
٦ - ٤١ و ١٠٤ . ويعطينا نص من هيفايستا لا بد وأن يرجع إلى ما قبل  
الحرب الفارسية و B.C.H. ٣٦ (١٩١٢) ص ٣٣ - ٣٩ ، قاعة بأسماء  
مرتبة حسب أسماء القبائل الأثينية وهو ما قد يعني أيضا أن للمدينة استوطنتها  
أصحاب إقطاعات مازلوا يتنحون إلى قبائلهم الأثينية أو أن هيفايستا كمستعمرة  
لأثينا ، كانت قبائلها تحمل نفس أسماء القبائل الأثينية . لقد ساجمت المدينتان  
اليمنياتان وليمروس بالجزيرة في الحلف اللبي ومن غير المعقول أن تكون المدن

المساهمة من البلاسجين ، كما قيل ، لأن كل الدلائل تلك على أنهم كانوا قد طردوا أو أبعدوا تماما فلا بد أن هذه المدن إذن كانت مستعمرات أثينية لأن أصحاب الإقطاعات من اللواتين الأثينيين لا يمكن أن يلغوا كل على حدة وبكل تأكيد لم تلغ المستعمرات الأثينية الأخرى التي أنشئت بعد عقد الحلف اللحل، جزية على الإطلاق ربما قدر ارسطيدس جزية على هذه المستعمرات القديمة وهو ما كان صوابا من وجهة النظر الدستورية إلا أن القاعة قد تغيرت فيما بعد .

وفي ٤٤٩ فاز اليمينيين الذين دفعوا في ٤٥١ تسع تالنتات ومن المحتمل أنه قد فرض على ملجئتهم في ٥٥٩ ثلاث تالنتات خاصة بهابستا وتالنت على ميرينا ( ابتداء من ٤٤٣ كانت القرية على وجه التأكيد ٣ تالنت و ١ ) ، وقد فسر هذا على أنه يعني أن هذه المدن قد سلمت أراضيها لأصحاب الإقطاعات من الأثينيين ، ولكن يبدو غريبا جدا أن يقيم الأثينيون أصحاب أقطاعات في الجزر بدلا من تقوية للمستعمرين ، ومسائلتهم ، وهناك تفسيرات أخرى محتملة لانخفاض الضرائب فأفراد من هؤلاء ممن يعتبرون في الدرجة الثانية من المستوطنين قد ذكروا أيضا في قائمتين من أثينا يرجع تاريخها إلى منتصف القرن الخامس I.G. الاول (٧) - ٩٤٧ إلى ٨ حيث ذكر « اليمينيون » أو « اليمينيون من ميرينا » قد سجلا في عداد القبائل الأثينية ، ولكن من المحتمل أيضا أن تكون قوائمهم مستعمرة ليموس متسعين إلى قبائلهم الأصلية وقد يكونون أولئك الذين ماتوا في الحرب من أجل أثينا قد قبلوا في المدينة الأم .

وهذه القاعة تلك على أن البعثات الاستعمارية كانت ترسل لأحد الأغراض الآتية :

أ « كما في أميسوس » Amisus « وسينوب Sinope وثورى Thuri لتدعيم المدن القائمة » تشد من أزر الحرب الموالى لأثينا هناك « أو ب » كما حدث في هيسيا Hissia وبوتيلدايا وإيجينا وميلوس لاستيطان أماكن في مدن الطو الخطة أو ج « كما حدث في بريا Brea ( وامفيوياض لاحتلال أماكن استراتيجية على أرض أجنبية .

و على هذا الأساس محتمل أن تكون سكايرون ( Scyrus )

مستعمرة من الفراز (ب) . أما الإقطاعات فقد أنشئت في أرض مملوكة قائمة . وقد أمكن الاستيلاء على الأرض في خاليكس عن طريق مصادرة ممتلكات الحزب الأوليجارخي المعادى لأثينا ومن الممكن الحدس بأن الأرض في ناكسون وكاريسوس ( Carystus ) (?) قد صودرت بعد إخضاع هاتين المدينتين ثم استعلت إذ ذاك كحصص .

وبالنسبة للمخرونيز رأى بلوتارخوس ( بركليس ١٩ ) أن يكون المستوطنون الأثينيون قد استقروا بالأراضي الليورمن المدن التي عانت كثيرا من غزوات تراقيا ، ولما كانت أسماء للمستوطنين لم تدرج في قوائم المدن كما يدل على ذلك انخفاض الجزية فمن المحتمل أنهم كانوا أصحاب إقطاعات .

ولتعد إلى سكان أثينا ، فوق هذا الحساب تكون آلاف عليمة من الأثينيين قد أرسلت كستعمرين أثناء « فترة الخمسين سنة بين حروب الفرس وحرب البلوينيوز بنتكوتاتيا (Pentecostactia) » وبهذا لم يعودوا مواطنين ولا يمكن إحصاء العدد إذ لم تبق لنا أية أرقام سوى ٦٠٠ في مينوب وألف في بريا وألف أو ألفين في هيسثيا ، كما انقطعت أيضا حصص لبعة آلاف من المواطنين الأثينيين في الإقطاعات وبهذا ارتفعوا إلى طبقة الزفجيتاي أو تلعم كيانهم بهذا . فلذا اعتبرت الخيرومونيوز أقطاعية كان أقل عدد يمكن تقديره ٢٨٠٠ ، فهل هؤلاء الأربعة آلاف شخص من فرق الهوبليتاي أو الثلاثة آلاف إذا فرضنا وكانت الخيرومونيوز مستعمرة « يمكن أن تتضمنها أرقام ثوكيديدس أو لا تتضمنها ؟

إن الرأي السائد أن الإقطاعات قد اعتبرت كحمايات وعلى هذا فإن أصحاب الإقطاعات لم يكونوا عرضة للمخاطبة العسكرية خارج حدود الولاية التي وطنوا فيها . وبناء على هذا الافتراض يستبعد هجوم Gomme عن صواب ، أصحاب الإقطاعات في مجموعهم من قوة الهوبليتاي التي ذكرها ثوكيديدس على أنها معدة للمخاطبة العسكرية وللنفاذ عن أسوار أثينا وقلاع أتيكا .



إلا أن العقيدة المتخذ بها تقوم على دليل واحد للغاية . إنها تقوم في الحقيقة على فقرتين أحدهما في بلوتارخوس : حياة بركليس (٧-٢) والثانية في ايزوكراتس في ال *Panegyrics* ( ٤-١٠٧ ) . ويذكر بلوتارخوس أن أهداف سياسة للمستعمرات والاقطاعات ( وهو لا يميز بينهما ) كانت ثنائية فمن ناحية لتخليص أثينا من العاطلين وتخفيف فقر الشعب ومن ناحية أخرى لاقامة قوة رادعة وحامية تحول دون ثورات الخلفاء وآراء بلوتارخوس فيما يخص السياسة الاثينية ليست ذات بال في أي شأن من الشؤون ثم قصوره عن التفريق بين الاقطاعات والمستعمرات ، التي يمكن اعتبار الأخيرة بمثابة مراكز استراتيجية قوية ، يقلل من شأن حجة في هذا الموضوع الذي نحن بصدده . أما ايزوكراتس فقد كان معنيا بإثبات أن الأثينيين لم يتبعوا هوى شخصي في تأسيس الاقطاعات « ان ما نرسله إلى هذه المدن التي اقترنت من السكان كان لحماية الأماكن لا طمعا فيها » . وتعليل ايزوكراتس كان ذا هدف كبير ، لقد أراد إيجاد دافعا غير مغرض لإنشاء الاقطاعات ، وقد وجده في حوافض استراتيجية مهمة ، إذ ليس واضحا ضد من في نظره كان الأمر يحتم حملية الأمكنة ، إذ أن الخلفاء في اعتباره كانوا مغتصبين كل الاختصاص ، وربما كان يفترض أن الحماية كانت ضد أعداء خارجين .

والواضح أن هذا هو الدليل الوحيد على أن الهدف من الاقطاعات كان القيام بدور حامية وأن أصحاب الاقطاعات إذن كان يحفظ بهم للدفاع عن هذه الاستيطانات ، وكانوا معفون من الخدمة العسكرية العامة وإذا كان هذا هو الهدف من هذه الاقطاعات ، فيبدو أنها لم تحققه تماما فبعد سقوط ميتيلين ( *Mitylene* ) في ٤٢٧ « أرسل بألفين وسبعمئة من أصحاب الأقطاع » إلى لسبوس « ولكن بعد ذلك بثلاث سنوات أي في ٤٢٤ استطاع الميثونيون الميثيليون الاستيلاء على روتوم *Rhoetum* وعلى أنتاندروس *Antandrus* وأغاروا على لسبوس ( ثوكيديس ٤ - ٥٢ ) ولم نجبرنا ثوكيديس عن أية مقاومة من قبل حامية الاقطاعية . وفي ٤١١ مهد سكان خيوس لثورة ميثيما *Methyma* وميتيلين وأبضاً لم

تذكر أية مقلومة ( ٨ - ٢٢ ) وقد وطن في ولاية خالكيدا بايوبيا ٢٠٠٠ ألفان من أصحاب الإقطاعيات في ولاية خالكيدا وذلك في ٤٤٦ ولكن في ٤١١ وبعد ضرب أريتريا دفع البلويونيزيون الجزيرة كلها علما أوريوس Orens إلى الثورة . وتفسير هذا الاستثناء يرجع إلى أن الأثينيين أنفسهم « أي المستعمرين الأثينيين في هسثيا » كانوا قد سيطروا عليها « ٨ - ٩٥ - ٧ » والإشارة واضحة إلى علم وجود أثينيين إذ ذلك يسيطرون على خاليكس :

هذان للثلاث يبتان لما أن أصحاب الإقطاعيات الذين بلغوا من العسكرية كانوا في الخارج في الخطم العملة أو يقومون بأعباء الحامية في مكان آخر ، أو أنهم كانوا غير مقيمين في أنصبتهم بلرة . وقد تكون الأخيرة هي الأرجح إذ لم يأت ذكر لما عاتته عائلات أصحاب الإقطاعيات عند قيام ايوبيا ولسبوس بالثورة في ٤١١ . وفي الأزمنة القديمة وقبل الحرب الفارسية كان الأربعة آلاف من أصحاب الإقطاعيات للذين ملكوا الأراضي الخاصة ببحر الخيول الخالكيين *Chalcidian hippobotae* من المؤكد أنهم استوطنوا ايوبيا ، وهو ما تثبته رواية هيرودوت لأحداث سنة ٤٩٠ . ( هيرودوت ٥ - ٧٧ - ١٠٠ إلى ١٠١ ) ويقول ثوكيليدس ان الأثينيين أرسلوا إلى الخارج *στρατηγών* أصحاب إقطاعيات إلى لسبوس وقد يتسأل المرء ألم يكن تعبير « بعث إلى الخارج » إذ ذلك يعتبر تعبيراً اصطلاحياً .

وقد اعتمد على نص مهتم تماماً ( Tod ١٦٣ ) لتحليل على أن أصحاب الإقطاعيات الأثينيين قد ذهبوا بالفعل إلى لسبوس ولكن هذه ألقايا المجربة من النصوص لا تشير في الحقيقة لأكثر من أن للتيليين لهم « بعض العلاقات مع أصحاب الإقطاعيات وهو ما لا يفهم منه إذا كان الآخرون مستوطنين أم لا . وقد اقترح « جيم في Gomme, A Historical Commentary on Thucydides, II, 328-32.

الثاني ص ٣٢٨ - ٣٣٢ « اعتماداً على تكملة افتراضية » ضرورة لهذا النص « اقترح ، نظرية تقول ان أصحاب الإقطاعيات الذين أرسلوا في

٤٢٧ أنسحبوا قبل ٤٢٤ واستعاد أهل ميتلين الأرض ولكن من غير للعقول أن يتقاضى ثوكيليدش عن مثل هذا الجنوح المثلث للقاضي في السياسة ، والأرجح أن أصحاب القطاعات ظلوا في موطنهم الأصلي وأن أهل لسبون ، ( على سبيل الافتراض - المستأجرون للتدليس الذين كانوا يستأجرون الأرض من ملاكها الأوليجارخين ) قلموا بزراعة الأرض ونفخوا إليهم الإيجار المحدد . فما الداعي لعدم تخصيصهم الإيجار وهم في أثينا بلدا من الحياة في أرض غريبة ( وأين كانت المساكن التي أعدت ليقبوا فيها ؟ ) ومن المحتمل أن قسن الأوضاع قد اتبعت في خالكين . ونسمع عن عائلة أثينية استوطنت فاكسوم ( أفلاطون *Buthyptro* ) ولكن لم يذكر أنهم كانوا من أصحاب القطاعات . وواضح أنهم كانوا ميسورين يستغلون العبيد ويستأجرون عمالا في مزرعتهم وربما كانوا أهلا لأن يكونوا قد امتلكوا لحسابهم الخواص بملكات واسعة ، وقد عاش أفثرومن « *Eutheros* » هو الآخر بالخارج حتى سقوط أثينا وإذ ذاك أنزل إلى مديرك التفرغ يقول « ما دعنا قد حرمتنا من ممتلكاتنا فيما وراء البحار ولم يترك لي أبى أى شيء في أتيكا » ( كستوفون *Memo* ٢-٨-١ ) وهو بالمثل كذلك لم يؤثر عنه أنه كان صاحب إقطاعية ويبدو أنه كان من أسرة ثرية تمتلك أرضا في أتيكا وأماكن عديدة بالخارج ، والحقيقة أنه ما من دليل صريح على إقامة أى أثيني صاحب إقطاعية في إقطاعه فيما وراء البحار خلال فترة الخمسين وحرب البلوبونيز وأنى أرى أنهم لم يكونوا مطالبين بذلك ولا متوقع منهم هذا ، وأن القطاعات كانت تعتبر كهيئات تؤهلهم للخدمة « كهوبلياتى » قد يفضلون أن يزرعوا بأنفسهم ولكن يبدو أنهم كانوا عادة ملاكا متقنين .

ويبدو أن كان طبيعا للأثينيين في البداية عندما كانوا يعيشون للمواطنين كمتسمرين وأتحرين كأصحاب أقطاعات لا يستعملون الفريق الأول من قائمة المواطنين ، ويقفون للفريق الثاني بها ، وهم يفضلون أن يواصل هذا الفريق القيام بواجباته المدنية وكان من أهمها الخدمة العسكرية . فقد كان تجنيد ٢٧٠٠ من المواطنين القادرين كحماية في لسبون اشخاصا غريبا للقرعة البشيرة

وبلثل تقريرا لافعة ١٨٠٠ في خالكس التي يستطيع أن يعبر إليها الجيش  
الأثيني في أية لحظة بينما يبدو أن ناكسوس واندروس لم تحتجا إلى حمايت  
على الإطلاق :

ولأسف لم يعرف أى دليل واضح صريح عما إذا كان أصحاب الأنصبة  
قد أحوا حقاً الخلعة أم لا . يذكر ثوكيليدس ، أن في صقلية إلى جانب  
الأثينيين أنفسهم كان « مزال الليثيليون والامبريون والايجينيون الذين استعمروا  
أثينا إذ ذاك يحفظون بنفس لقيم وعاداتهم فضلا عن الميستن الذين  
استوطنوا مستعمرين هيتا في ايونيا » ( ٧ / ٥٧ - ٢ ) . وان تقسيم  
هذه الخلعة ، ووضع علامات الوقف فيها إنما هو من قبيل التعبير اللغوي ،  
ولمسلم به أن الجماعات الأرية كانوا مستعمرين ، وواضح أن  
الايثينيين كانوا المستعمرين القلعة الذين انفصلوا منذ أمد عن أثينا ولكن  
بالحذر بالملاحظة أنهم مازالوا على لمجتهم الأثينية وعاداتهم . لا تلك المأثورة  
عن أصحاب الأنصبة في تاريخ لاحق . وفي مكان آخر يذكر ثوكيليدس مرتين  
( ٥ - ٧٤ - ٨٠٣ - ٦٩ ) مستعمرين ايجنيين يؤدون الخلعة وفي مناسبات  
عيدية ليمنيين ولمبريين هؤلاء « مع البعض القليل من الحلفاء الآخرين »  
ساعلوا أثينا في ثورة ميثيلين « ٣ - ٥ - ١ » . وقد قال كليون انه لن  
يأخذ معه إلى ييلوس « Pylos » أحدا من أثينا وسيكتفى  
باللاميين والامبريين الذين كانوا هناك ( ٤ - ٢٨ - ٤ ) ، وأحسن فرق  
اللاميين والامبريين « خلعوا تحت قيادته في معركة أمفيبوليس ( ٥ - ٢٨ ) .  
ولم يذكر ثوكيديدس وجود أصحاب الاقطاعات بين القوات الأثينية اما لأنهم  
لم يؤدوا الخلعة والأكثر احتمالا لأنهم خلعوا في الطريق المألوف كواطنين  
وعلى ذلك فإن اعتدائا ثلاثة آلاف أو الأربعة آلاف من أصحاب الاقطاعات  
قد أمتدحوا الخلعة وفي السن المقرر لكل فئة وحسب تناسبهم وجموعاتهم  
السن » ، وأنهم حاربوا مع جيش الميدان أو ساعلوا في تدعيم الأسوار والحصون  
فإذا أخذ جهله النظرية فإن العدد الكبير الذي أعطاه ثوكيديدس للهولياتى  
في عام ٤٣١ يقلو أكثر تصديقا :

إلى جانب تزايد الثروة خلال فترة الخمسين سنة التي قد زادت كثيراً في طبقة الموبليتاي لا بد أن كان هناك زيادة كبيرة في عدد السكان . ولم تتوفر لنا أرقام فيما يخص طبقة الثيس ولكن على وجه العموم ، انظر فيما سبق ص (٩) ، فالنقطة يمكن استنتاجه أنه بالرغم من رفع بضعة آلاف إلى طبقة الموبليتاي وتزوج بضعة آلاف إلى المستعمرات فقد احتفظت طبقة الثيس بتعدادها الذي يبلغ حوالي ٢٠ ألف إن لم يكن قد زادت . وهذا ليس بالمستحيل ولا بالمعجز أبداً . فلك السكان المحليون الذين من نفس الخط الأثيني ، أولئك في مصر والهند مثلاً يتجلبون بسرعة كبيرة مع الرخاء الاقتصادي قسمة للماليد مرضعة ولا يعرضون للتناقص إلا بنسبة حدوث الوفيات بنسبة مرتفعة . فإذا ما توفر الكثير من الطعام فيترايد البقاء وبالتالي يتزايد عدد السكان سريعاً .

وإنه لمستغرب بالنسبة لهذه الأرقام أنه في ديلوم عام ٦٢٤ استطاع الأثينيون أن يحشدوا قوة من ثلاثة الموبليتاي بلغت وسطها ٧١٠٠ فقط بالرغم من أنهم كانوا قد جيشوا قوة كاملة *πανοπτε* لم تشمل المتيكي فحسب بل أيضاً الأجانب الغير مقيمين ( ثوكيليدس ٤ - ٩ - ١ ، ٩٣ - ٩٤ ، ٣ ) ونحن لا نعرف بالتحديد ما تعنيه عبارة « في قوة كلمة » في هذا السياق ولكن قد تشير هذه العبارة إلى كل الفرق أكثر من فرق الأعمال المختلفة *πανοπατος ξένων των παρόντων και άστων γενομένης* ( ٤ - ٩٤ - ١ ) أي وحشدات الجيش جميعها من أجانب ومدنيين وأيضاً قد ذكر غزو ميجلرا عام ٤٣١ ( في ٢ - ٣١ ) على أنه قد حدث له قوة كلمة من جميع المحاربين *πανοπατος* ورغم أنه لم يشترك فيه إلا نصف الموبليتاي مع العديد من الفرق الخفيفة السلاح إذ كان قد حشد عدد كبير من الثيس لبناء قلعة في ديلوم ( ٤ - ٩٤ - ٩٤ ، ٤ - ١٠١ ، ١ - ٢ ) أما الموبليتاي فمن المؤكد أنهم جننوا حتى سن ١٥ على الأقل ما دام سقراط قد جند بينهم ( بلوتارخوس للكيبادس - ٧ ) ثم يتدخل الوباء بالطبع وحمل معه ٤٤٠٠ من الموبليتاي و ٣٠٠ من الخيالة وبلا شك أعجز أكثر من هؤلاء بكثير ويروي ثوكيليدس أن الكثير من شفى ولم يميت قد قتلوا أيهم لو أوجدهم لو بصرهم ( ٢ - ٤٩ - ٨ ) . والعدد الصغير الذي حشد في ديلوم قد يرجع بصفة أساسية إلى ضرورة

البشرية لهذه العملية مما أدى إلى عدم إعطاء إشارة سابقة للاستعداد حتى أنه من المحتمل أن الكثير من المويليتى في اللديم للبرامية لم يستلموا أوامر الاستعداد الخاصة بهم في الوقت المناسب .

والرقم الثاني الذى لدينا حوالى التسعة آلاف اللذين كانوا قد سجلوا في ٤١١ سيجل ( الخمسة آلاف ) ( Pa-Lysias ٢٩-١٣ ) . وهما أيضاً رقم منخفض يثير التسئلة . وعجمل أن هذا الرقم كان يتضمن من هم فوق الستين اللذين يصعب حرمانهم من حقوقهم السياسية . وقد ناقش هذا الأمر Ferguson ( في C.A.H. ص ٣٣٨ وأبله في ذلك Gomme Population of Athens ص ٧ ) ان هذا العدد لا يتضمن إلا من هم فوق الثلاثين ولكن لم يتوفر أى سند يدعوا لهذا الاتجاه . فلم يذكر لافى ثوكيديدس ولا أرسطو ( Ath. Pol. ٢٩ - ٥ - ٣٩ ) أى سن يشترط في الخمسة آلاف فقط أعضاء المجلس اللذين انتخبوا من هذه الفئة هم اللذين اشترط فيهم أن يكونوا فوق الثلاثين وللمرء ، أن يفترض أن كل من هم فوق العشرين كانوا قابليين للانتخاب ، ومن المحتمل ان كان حوالى ٨٠٠ من ٩٠٠٠ فوق الستين متبقيا ٨٢٠٠ للأعمار من ٣٩ إلى ٥٩ حقا فقد حدثت إصابات كثيرة منذ ٤٢٤ فسقط الف من المويليتى في هذه السنة في ديليوم ( ثوكيديدس ١ - ١٠١ - ٢ ) و ٦٠٠ آخرون في امفيبوليس ( ٥ - ١١ - ٢ ) وأبحر ٢٧٠٠ إلى صقلية ( ٦ - ٤٣ - ٧ ، ٢٠ - ٢ ) ولم يرجع منهم إلا القليل . وآثار الوباء الذى عاد في شتاء ٦٢٧ - ٨٢٦ في صورة خطيرة ( ٣ - ٨٧ - ٢٠١ ) سيزداد إدراكها مستقبلا إذا ما كان الأطفال قد تأثروا بالوباء كما تأثر الكبار . ومع ذلك فإن النقص كان مفرعا فمن ١١ ألف في عام ٤٣١ إذا ما كان لا ٨٢٠٠ يمثلون كل الأثنين من طبقة الزنجيتى فيما بين ٢٨ إلى ٥٩ وان كان جديرا بالملاحظة أنه لم يذكر على الإطلاق في تاريخ الثورة التقييم البسيط لتعداد الزنجيتى . وفي المراحل الأولى أقترح أن تضم ( الخمسة آلاف ) ، خير من يستطيع الخلفة بأمرالم وأشخاصهم Ath. Pol. ٢٩ - ٥ ثم ثوكيديدس ٨ - ٦٥ - ٣ وبعد

مقوط الأربعمئة وضحت هذه العبارة في كونهم « هم الذين يدبرون السلاح » (توكيد يمس في ٨ - ٩٧ - ١) فيلوان « الخمسة آلاف » قصد بهم أن يكونوا هيئة تفوق الرزفجيتى ، انتقاء ، وأنه حتى فيما بعد فإن الاصطلاح لم يتسع بحيث يشملهم جميعا بل اقتصر على من يملك فضلا عناد المولييتى وعند هذه المرحلة من الحرب لابد وان اقتصر الكثير من الرزفجيتى واصبحوا غير قادرين على تجديد سلاحهم .

ولتلخيص المناقشة السابقة فالىؤكد أن الأرقام التى أوردها توكيليليس والمصادر القديمة الأخرى أرقام يعتد بها إذ قد تبين انه خلال فترة الخمسين (البثكو تلتايتا) ويتوزع خاص في نصفها الأخير زاد تعداد طبقة المولييتى بسرعة حتى أنه ترايد من ١٠٠,٠٠٠ في وقت الحرب الفارسية إلى ما يزيد على ٢٠٠,٠٠٠ عند بداية حرب البلوبونيز . وهى تدل أيضاً على أن السكان في مجموعهم لابد وأن ترايدوا بنسبة كبيرة . وهناك لا يمكن الإذلاء بأرقام دقيقة إلا أنه رغم هجرة عدة آلاف من الاثنين الى المستعمرات فيلوا أن عدد المواطنين قد زاد زيادة جوهرية وكل من هلمين التغيرين كان نتيجة لزيادة كبيرة في الدخل القومى للشعب الأثينى ترجع من ناحية إلى اتساع نطاق التجارة والصناعة ومن ناحية أخرى إلى الإنجاء القومى إلى استغلال مناجم الفضة ، وإن كان السبب الأساسى يكمن في الدخل الذى حصل عليه من وراء الأمبراطورية ووزع على هيئة أجور ، وإلى امتلاك أراضي في الامبراطورية عن طريق للشراء أو الرهن إذا ما كانت خاصة ، وعملة في المستعمرات والاقطاعات إذا ما كانت عملة . وهذه الزيادة في الثروة عنت بقاء العائلات الكبيرة وبالتالي انتشار السكان وإن أصبح الجزء الأكبر من المواطنين أهلا ليصبحوا من المولييتى وربما تتميز المرحلة الثانية بتهلوى للقيمة الحقيقية لتعداد المولييتى الناتج من ارتفاع الأسعار .

فأثناء الثلاثين سنة التى لستفرقتها حرب البلوبونيز يلو أن كان هناك ما يشبه تقصاً كبيراً في طبقة المولييتى وفي عدد السكان بوجه عام ، رغم

أنه هنا أيضاً لا تتوافر أية أرقام ، ويرجع هذا إلى حد كبير إلى خسائر الحرب الفادحة وأكثر من هذا إلى الطاعون .

وفيا ينقص السبب الأول فآثره الدائمة في الظروف العادية قليلة أما الثاني فالقضاء الفادح بين الأطقم المحمل وقوعه يؤدي إلى تناقص مستمر ذريع ومن المحتمل أنه على مستوى هذه الأهمية إن لم يكن أهم من هذين العاملين تراخى التقدم نتيجة لاجتياح أنيكا واضمحلال الصناعة الانتاجية والتجارية ، وفي المراحل الأخيرة من الحرب إلى غلق مناجم الفضة وقد النخل الأميراطوري والممتلكات فيا وراء البحار . هذه العوامل تزلت بالكثير من « المويليتاي » إلى عناد التيتس وحالت دون نهضة السكان بوجه عام والأثر الكامل لغلق مناجم الفضة وقد النخل الأميراطوري والممتلكات فيا وراء البحار لم يلوك تماماً حتى نهاية الحرب عندما بدأ تهاوى عدد السكان إلى رقم دون الملى وصلت إليه في أوائل القرن الخامس .



## الفهرس

٣	.. .. .	مقدمة
٥	.. .. .	١ - الأسس الاقتصادية للديمقراطية الأثينية
٢٩	.. .. .	● ملاحظات الفصل الأول
٣٩	.. .. .	٢ - أثينا في عهد ديموسثينز
٥٩	.. .. .	● ملاحظات الفصل الثاني
٦٧	.. .. .	٣ - الديمقراطية الأثينية ومنتقوها
١٠٥	.. .. .	● ملاحظات الفصل الثالث
١١٥	.. .. .	٤ - البناء الاجتماعي لأثينا في القرن الرابع ق.م
١٤١	.. .. .	● ملاحظات الفصل الرابع
١٥١	.. .. .	٥ - الديمقراطية الأثينية في التطبيق
١٩١	.. .. .	● ملاحظات الفصل الخامس
٢٠٥	.. .. .	٦ - عدد سكان أثينا أثناء حرب البلوونيز

دیم الامتاع بازار الكتب ۱۹۷۶/۱۳۳۷

ISBN ۱۷۷ ۲-۱ ۱۲۶ A



Bibliotheca Alexandrina



0398062

مطبخ البيت الضيق العدد

٧٠ قرشا